

النور المبين

على
المرشد المعين

للعلامة المحقق والفاضل المدقق ذى التحقيق الشافعي

﴿ الشيخ محمد بن يوسف المعروف بالكافي ﴾

وهو شرح لطيف على المتن المسمى بالمرشد المعين

للعلامة ابن عاشر في العقائد وعبادات فقه مالك

ونبذة وافية من طريقة الجنيد

﴿ طبعة أولى ﴾

سنة ١٣٤١ هـ - ١٩٢٢ م

على نفقة المؤلف

طبع بمطبعة دار الأحياء الإسلامية بدمشق

بجوار سيدنا الحسين . أصحابها :

عيسى البالي محاسبى شركاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

الحمد لله المنفرد بالكمال * المنزه عن أن يشابه غيره في الذات والصفات والأفعال * المبدع
للخلق من غير سبق مثال * المتصف بصفات الجلال والجمال * والصلاة والسلام على سيد
الانبياء والمرسلين * القائل من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين * المتقدم من اتبعه من كل شدة وعظمة
المخبر بأن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة * الذي جاء بخبري الدنيا والآخرة * وعلى
آله وأصحابه وذوى المناقب الفاخرة * الذين شيدوا منار الدين وأحكموا طريقه ونبدوا الزائف
من القول والفعل وبنوا أمرهم على الحقيقة * وعلى من تبعهم باحسان إلى يوم الدين * مادام
ذكر رب العالمين * أما بعد * فيقول المفتقر لرحمة ربه الكافي * محمد بن يوسف الأشعري
المالكي الخلوقي الأزهرى المعروف بالكافي * أن أفضل ما تنافس فيه الرجال * وأجل
ما تتوجه إليه ألهم وتنفق فيه الأموال * تحصيل العلوم على اختلاف أنواعها * لاسيما العلوم
الشرعية ووسائلها * وقد سلك الطريق إلى ذلك وأولو ألهم العالية * واستسهلوا الصعب منها
وتركوا لانهم كفى الدار الفانية * فاصلوا على المرغوب وألقوا المطولات والمختصرة * انفع
العباد ورجاء مشوبة الآخرة * وكان من المؤلفات المختصرة المرشد المعين الذى احتوى على
العقائد ونبذة من فقه مالك وبعض من كلام السالكين * مؤلفه العلامة ذى المفاخر *
سيدى ومولاي عبد الواحد بن عاشر * وقد اعتنى الناس بقراءته واقرائه في البوادي والامصار

وانتفع الناس به وألفوا عليه الشروح الطويلة والموسومة بالاختصار * واني زرت بعض أجبائنا بالوردانين * ورجعت الى صفافس لأهني نفسي الرجوع الى بلد النبي الامين * فما نشعر بعد أيام تذكر * الاجواب من حضرته متضمن لخبر وهو هذا مع حذف وتغيير نطلب من حضرته أن تشرح لنا من الشيخ ابن عاشر شرحا لطيفا يليق بالمبتدى مشة الا على بيان معنى المتن بعبارة سهلة فاننا نرى ان شرحه التي بأيدينا لا تليق بالمبتدى في هذا الزمان الى آخر كلامه فنظرت في مقاله * وأجبت الفكرة فيما يفهم من حاله * فوجدت نفسي أصغر مما يريد * لان المتن مشروح بشروح كلها تفيد * ولكن حيث حسن ظنه بي وتوهم أن لي قدرة على ذلك * أجبته معتمدا في تسهيل ذلك على القادر المالك * ومحسنا ظني بربي * القائل انا عند ظن عبدي بي * (وسميته النور المبين * على المرشد المعين) تاركا الكلام على ما اشتهر وذاع * مثل حلية المؤلف والبسملة والجدلة والاصالة على من نطق له الذراع * مقتصر في شرحي على ما قوى من الأقوال ولا أذكر المقابل الا لضرورة حال * ولا أعزو في الغالب الأقوال لأربابها * بل للنظر اذا أراد أن يتثبت البحث في مظانها * ولا يخفى على ذوي الأبواب * ان مزج الشرح بالمتن قد يحصل معه تغيير الاعراب * واطلب من الله تعالى التوفيق لعين الصواب * لانه على ذلك قادر بلا شك ولا رتياب * وعن له اطلاع أن يغض الطرف على المساوي ويصلح الفساد * بعد التأمل من غير تبديل لكامة عن موضعها ولا عناد * ويا ليت العذر لأخيه المسلم * لان ذلك مطلوب من كل مسلم * ثم أطلب من الله تعالى أيضا أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * وأن يجعله لي عنده ذخرا أزف به واخواني لجنة النعيم * انه على ذلك قدير * وبالإجابة جدير * وقد حان وقت الشروع في المقصود * بحول ربي الملك المعبود * ولما جرت عادة المؤلفين بذكر أسماءهم قبل الشروع في المقصود ترغيبا للطلاب في مؤلفاتهم لان المعلوم يقتدى به والمجهول يترك كلامه وللنص على عدم جواز الفتوى من الكتب المجهول أصحابها لم يتحقق صحة ما فيها ابتداء الشيخ رحمه الله تعالى بذكر اسمه لذلك فقال

(يقول عبد الواحد) بن أحمد بن علي (بن عاشر) انظر ترجمته في ميارة ان شئت ولما كان الابتداء في الأمور وذوات البال بذكر اسم الله مطلوباً ثم عاقل (مبتدئا) حال مقدرة أو ماضية وفي كليهما نزاع أو مبتدئا خطأ والداعي لهذا التقدير هو استحالة اجتماع التسمية والجدلة لان المورد واحد (باسم) بجميع أسماء (الاله) هو المعبود بحق (القادر) على كل ممكن إيجادا واعدة ما فلا يحجز شيء متعلق قدرته به تبارك وتعالى وحيث كان الحمد على النعم

مرغباً فيه شرعاً ومطلوباً في افتتاح الامور وذوات البال وكان هذا التأليف منها ابتداءً بذلك ابتداء
عرفياً فقال (الحمد) بأنواعه الأربعة مختص بالله (ووصف الله بما في صلته بيان النعمة التي حمد
لاجلها بقوله (الذي علمنا) لان الموصول مع صلته في حكم المشتق فيؤذن بعلمية مأمنه الاشتقاق
كما هو مقرر وقدم البيان وهو (من العلوم) على المبين وهو (ما به كلفنا) وما مفعول ثان
لعلم وأصل التركيب الحمد لله الذي علمنا ما كلفنا بتعلمه من العلوم والعلوم التي كلفنا الله تعالى بتعلمها
تنقسم الى قسمين أحدهما واجب على الافراد لا يقوم به أحد عن أحد ولا يسقط الطلب عن
توجه اليه الا بأداء ما طلب منه وذلك كالإيمان بالله تعالى وبرسوله ومعرفته أحكام المياه وأحكام
الوضوء والغسل والصلاة والزكاة والحج والصيام وأحكام البيع والشراء والاجارة والنكاح ان
احتاج المكلف الى البيع وما بعده وثانيهما واجب وجوب الكفاية بحيث لو قام به بعض من
خوطب به لاسقط الطلب عن الباقي وذلك كمتعلم ما يصير به الشخص قاضياً ومفتياً والنظام
رحمه الله تعالى عالم بالعلمين ولما كان النبي صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى في إيصال كل
خبر لنادي أو أخرى فهو مسد لنا أحسن معروف ومن حديثه عليه الصلاة والسلام من أسدى
اليكم معروفاً فكفتوه فان لم تقدر واقدعوا له أو كمال عليه الصلاة والسلام ومن المعلوم ضرورة
عجزنا عن مكافأته عليه الصلاة والسلام فلم يبق في استطاعتنا الا الدعاء له بالصلاة والسلام عليه
فلذا قال المؤلف رحمه الله تعالى (صلى) الله (وسلم على محمد) أى اللهم صل وسلم على محمد فلفظ
صلى وسلم الخبر ولكن المراد بطلب ذلك من الله تعالى ولما كان بين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
وبين الآل والصحاب والمقتدى ارتباط تام وواصل ثابتة صلى عليهم بالتبعية له صلى الله عليه وسلم
بقوله (وآله) كل من آمن به ولو عاصياً (وصحبه) عطف خاص على عام (والمقتدى) المتبع
للنبي في أقواله وأفعاله فهو تعميم بعد تخصيص (وبعد) ما تقدم من التسمية وما بعدها (ف) أقول
انى أطلب (العون) الاعانة بتسهيل الاسباب وصرف الموانع (من الله) وحده فالجمله لفظها
خبر ومعناها الانشاء ووصف الله بقوله (المجيد) أى المتناهي في الشرف والكمال أو المجيد
بمعنى المجد أى الذى يزيد عباده من خيره وهو المناسب لل مقام اذ المصنف محتاج في هذا المقام
لذلك وذكر ما طلب فيه الاستعانة بقوله (فى) على (نظم أبيات) جمع بيت وأبيات جمع قلة
وضع موضع جمع السكثرة لجواز نيابة أحدهما عن الآخر (للامى) مفعول تفيد واللام للتقوية
ووصف أبيات بقوله (تفيد) نسبة الافادة اليها من حيث انها سبب ذلك والمراد بالامى هنا من لم
يحط بما فى هذا النظم علماً ووصف أبيات أيضاً بقوله (فى عقد) أى وتبيين العقائد التي نفعها

ورد الشبه الواردة عليها الامام أبو الحسن (الاشعري وفقه) أى وتشغل هذه الآيات على بيان بعض الأحكام الفرعية التى جنح اليها أبو عبد الله (مالك) بن أنس أى (و) موضوعه أيضا (فى) بيان مقام الاحسان المبرع عنه بـ (طريقة الجنيد) شيخ الصوفية على الاطلاق ووصفه بقوله (السالك) وهو الذى يقتفى النبى صلى الله عليه وسلم ولم يحد عن شرعه قيد شبر ولما أنهى الكلام على الخطبة شرع فى بيان المقصود من النظم مقدما ما يصلح أن يكون مقدمة علم ومقدمة كتاب يعلم ذلك من تأمل فقال (مقدمة لكتاب الاعتقاد معينة لقاريها على المراد) هذا أثر وليس بنظم وذكر فى مدلول مقدمة الحكم العقلى واقسامه وأول واجب وما بعده ذكر المحذور إذا أى هذه مقدمة بكسر الدال وفتحها موصوفة بكونها معينة من فهم ما فيها من الحقائق على فهم المراد وهو علم التوحيد وتابعيه بالنظر لمعرفة شروط التكليف كما يأتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى ومدلول مقدمة قوله (وحكمنا) معاشر المناطق الخ (العقلى) نسبة للعقل لكونه آلة فى الادراك هو ادراك ثبوت محمول (قضية) لموضوعها أو ادراك نفيه عنه (بلا توقف) توقف (على) غير العقل نحو (عادة) فالتوقف على العادة يسمى الحكم العادى (أو وضع) شرعى فالتوقف على وضع الشارع يسمى الحكم الشرعى فالاحكام ثلاثة عقلية وعادى وشرعى والمراد ببيانها هنا هو الاول و (جلا) بمعنى ظهر وصف لوضع ولولاه ما أدركه العقل فالحكم المسند للعقل فى حال الاثبات فى نحو العالم حادث ثبوت الحدوث للعالم فالعقل يدركه بدون توقف على تجربة ولا وضع واضع والحكم المسند للعقل فى حال النفي فى نحو العالم ليس بقديم فى القدم عن العالم يدركه العقل بلا توقف على عاقبة ولا وضع وان توقف على شئ آخر كالا استدلال على ذلك اثباتا ونفيا والحكم العادى ما توقف ثبوته أو نفيه على تجربة أو اخبار كقولنا العسل حلو فثبتت الحلوة للعسل ناشئة من التجربة وقولنا الخبز الفطير ليس بسرير الانهضام فنفي سرعة الانهضام عن الخبز الفطير معلوم من اخبار الحكماء والحكم الشرعى هو ما توقف ثبوته أو نفيه عن الشارع ولولاه ما علم كوجوب صلاة الظهر عند الزوال وعدم وجوبها قبله مثلا وحيث كان المراد للصنف هو القسم الاول شرع المصنف فى تقسيمه فقال (أقسام مقتضاه) متعلقه أى ما يتعلق به الحكم العقلى (بالخصر) متعلق بما بعده وهو (تماز) أى تبين وتظهر (وهى الوجوب) و (الاستحالة) و (الجواز) وذكر تعريف كل من الثلاثة فى ضمن تعريف ما اشتق منها الان المشتق أخص من المشتق منه وتعريف الاخص يستلزم تعريف الاعم وبذلك يتبين الخصر وبدأ بتعريف الواجب لانه أشرف من أخويه فقال (فواجب)

حقيقته (لا يقبل) لذاته (النفي بحال) أى فى أى تقدير كان (وما أبى) امتنع من (الثبوت) لذاته (عقلا) فى العقل هو (الحال) أى المسمى بذلك كان ذاتاً أو غيرها (وجائزاً ما) أى الشئ الذى (قبل) لذاته (الأميرين) الثبوت والاتقاء على سبيل التعاقب لافى وقت واحد لانه مستحيل (سم) أى عرف جائزاً بما قبل الامرين على السواء ثم أشار الى تقسيم كل من الواجب وأخويه بقوله (للضرورة) هو بمعنى الضرورى وهو لا يحتاج فى اثباته أو نفيه الى نظر واستدلال (والنظرى) وهو ما احتيج فى اثباته أو نفيه الى نظر واستدلال ومتعلق للضرورى والنظرى قوله (كل قسم) مثال الواجب الضرورى التحيز للجزم مادام الجزم موجودا وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ الموهوم فان ثبوت هذا للجزم لا يحتاج فى اثباته الى استدلال وكذا كون السلك أعظم من جزئه ومثال الواجب النظرى وجوب البقاء لله تعالى مثلاً فان ثبوته لله تعالى يحتاج لنظر واستدلال كما يأتى ان شاء الله تعالى وكذا كون الواحد نصف ثمن الستة عشر فلا يثبت ذلك الا بعد معرفة ثمنها وذلك يحتاج الى تأمل ومثال المستحيل الضرورى عدم احتياج الجزم الى حيز وكذا كون الجزء أعظم من كله ومثال المستحيل النظرى وجود شريك لله تعالى عن ذلك علواً كبيراً وكون الواحد ربع الاربعين فان العقل لا يدرك استحالة الشريك الا بعد أن يدرك ما يترتب على وجوده من الفساد وعدم وجود العالم من أصله ولا يدرك استحالة كون الواحد ربع الاربعين الا بعد معرفة ربعها ومثال الجائز الضرورى ثبوت خصوص الحركة للجزم فان ثبوتها له بالخصوص لا يترتب عليه فساد ومثال الجائز النظرى العفو عن ارتكاب الكبائر لان العفو عنها لا يترتب عليه نقص وان ورد فيها الوعيد شرعاً لان عدم ابرام الوعيد يعد كرهاً ولما كان الخلاف بين العلماء منتشراً فى أول ما يجب على المكلف أشار الشيخ الى الراجح منها وهو المعرفة بقوله (اول) شئ (واجب) شرعاً (على من) شخص (كلفاً) أى أى الزمه الشارع ما فيه كافة بشرط كونه (ممكناً) ممكناً (من نظر) هو ترتيب أمور معلومة بشرائط مخصوصة ليتوصل بها الى مجهول تصورى أو تصديقى هذا هو النظر المراد للمصنف وقوله (أن يعرفاً) يقول بمصدر وهو المعرفة خبر عن أول والمعرفة هى الجزم المطابق الواقع عن دليل نخرج بالجزم الظن والشك والوهم بالمطابق للواقع الجزم العارى عن المطابقة للواقع كجزم النصارى بالتثليث فمن اتصف بالظن أو الشك أو الوهم فى شئ من العقائد فليس بناج عند الله ومن اعتقد التثليث كذلك وخرج بقوله عن دليل الجزم المطابق للواقع عن تقليد وفى ايمان صاحبه خلاف شهير والراجح انه مؤمن وانه ان ترك النظر مع القدرة عليه

يأتهم والافلاهم ومتعلق المعرفة قوله (الله) بالصفات لا بالكنه لاستحالة ذلك بالنسبة للمخلوقين ولا يعرف ذات الله الا الله تعالى ولذا قيل العجز عن الادراك ادراك والخوض في الذات اثمراك (و) أن يعرف (الرسل) بالصفات والرسل جمع رسول يأتي نعر يفهم ان شاء الله تعالى ومعرفة الله الواجبة وكذا معرفة رسوله حاصلة (ب) سبب معرفة (الصفات) الواجبة لله تعالى والصفات الواجبة للرسل لان العلم بالصفة علم بالموصوف والجهل بها جهل به ولما كانت الصفات الواجبة لله تعالى لا تنتهي والصفات الواجبة للرسل لا تعلمها كلها وصف الصفات التي يجب على المكلف معرفتها بقوله (مما عليها) أى من الصفات التي (نصب) الله عليها (الآيات) أى الدلائل والمبراهين فالصفات التي لم يقم عليها دليل لم يجب علمها معرفة بعينها وانما يجب علمها أن نعمة قد أن كل كمال يليق بالله ثابت له وأن كل نقص يستحيل عليه تعالى ومن لم يتم كنه من النظر بان فاجاه الموت بعد تكليفه لم يجب عليه المعرفة والصفات التي كلفنا معرفتها أى باعتقاد ثبوتها لله تعالى في الواجبات وانتفاءها في المستحيلات وجواز الثبوت والنفي في الجزئات تأتي في كلام الناطم ان شاء الله تعالى وأما معرفة كنه الصفات فلا سبيل اليه كالذات ولما ذكر المكلف بقوله كلفا والمكلف من قام به التكليف وهو الزام ما فيه كلفة أو طلب ما فيه كلفة والاول هو المراد هنا شرع في بيان شروط التكليف بقوله (وكل تكليف) من الشارع لا يكون ولا يتحقق الا (بشرط) شروط منها (العقل) وحقيقة الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لدانه فن فقد العقل فقد التكليف والعقل نور روحاني تدرك به النفس العلوم الضرورية والنظرية فهو آلة للادراك فاذا نسب اليه الادراك يكون من نسبه الشيء الى آله وأشار الى الشرط الثاني بقوله (مع البلوغ) وهو قوة تحدث في الشخص تنقله من حالة الطفولية الى غيرها وهي معنى من المعاني لا تتحقق لها بذاتها وانما تتحقق لنا بعلامات نصبها الشارع عليها وأشار اليها بقوله (ب) سبب (دم) حيض أى يتحقق البلوغ لنا في الخارج بأحد أمور منها الحيض وهو الدم الخارج بنفسه من قبل من تحمل عادة (أو حمل) أى ومنها ظهور الحمل بالانثى اذا لم تشعر بالحيض والا فالمرأة لا تحمل الا بعد حيض (أو ب) بروز (منى) خارجا في الذكر وانفصاله عن مقمره في الانثى (أو بانبات الشعر) من ذكر أو أنثى في الوسط الشعر الغليظ لا الزغب ولا ما ينبت في الابط أو على الذقن لتأخرهما عن البلوغ واذا لم يتحقق شيء من هذه العلامات فقد حدد الشارع للبلوغ زمنا أشار اليه بقوله (أو ب) بلوغ سنه (ثمان عشرة حولا) سنة (ظهر) البلوغ وتحقق شرعا بشئ مما تقدم ومن فقد البلوغ سقطت التكليف عنه وبقي من شروط الوجوب

بلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم وانتفاء الالغاء والغفلة والملجأ والغافل عن الشيء لا يجب عليها شيء ولما فرغ من الكلام على المقدمة شرع فيها هو بصدد بيانه بقوله (كتاب) أى هذا كتاب مباحث (أم) بقية (القواعد) ولما كانت الأم شرطاً في وجود الولد عادة وكانت كلمة التوحيد شرطاً شرعياً في صحة ما عداها من القواعد ناسب التعبير عنها بالأم (و) مباحث (ما انطوت) اشتملت (عليه) وبيان ما قوله (من العقائد) جمع عقيدة بمعنى معتقدة ذكر رحمه الله تعالى في هذه الترجمة القاعدة الأولى من قواعد الاسلام الخمس المشار إليها في الحديث بقوله صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس الحديث وذكر ما اشتملت عليه من العقائد مع ذكر براهينها وذكر أيضاً ان جميعها مندرج في كلمة الشهادة ويأتى بيان ذلك مفصلاً ان شاء الله تعالى ولما أخبر المصنف رحمه الله تعالى في مقدمة كتاب الاعتقاد ان معرفة الله بالصفات التي نصب عليها الآيات والدلائل واجبة شرع رحمه الله تعالى في بيان ما قام عليه الدلائل من الصفات وقسمها الى ثلاثة أقسام واجب ومستحيل وجائز فأشار الى القسم الواجب بقوله (يجب لله) ويختص به ولا يصح لغيره (الوجود) وهو صفة ذاتية لكل موجود كالتحيز للجرم لا تتحقق الذات بدون غيره أن وجود غير الله حادث وتسمى صفة نفسية لا تقتضى شيئاً غير تعلفها بالذات كما يأتى ان شله الله تعالى وقدمها المصنف في الذكر لانها بالنسبة لباقي الصفات كالاصل فمن انتفى عنه الوجود لا يتصف بشئ مما بعدها (و) يجب له تعالى أيضاً (القدم) وهو عبارة عن عدم افتتاح الوجود فهو ثابت له تعالى الوجود الواجب ووجوده لم يكن مسبوقاً بعدم وهو لازم للوجود الواجب فهو من ذكر اللازم بعدم الملزوم (كذا البقاء) يجب وجوباً كوجوب الوجود والقدم وهو ما لا يتصور في العقل انتفاؤه والبقاء عبارة عن عدم اختتام الوجود وهو لازم لما قبله لقولهم من ثبت قدمه استحاله عدمه ومن استحاله عدمه وجب بقاءه (و) يجب له تعالى أيضاً (الغنى) يفسر الغنى في حقه تعالى بكونه قائماً بنفسه والقيام بالنفس يفسر بسلب أمرين مستحيلين عليه تعالى أحدهما عدم افتقاره الى ذات يقوم بها والثاني عدم احتياجه الى مخصص لانه لو احتاج الى ذات يقوم بها لكان صفة والصفة لا تتصف بصفات المعاني الآتي بيانها ومولانا جل وشلا انصف بها فهو ذات لا صفة خلافاً للذاتين ولانه لو احتاج الى مخصص لكان حادثاً وينقل الكلام الى محدثه فيلزم الدور أو التماسل وكلاهما باطل كما يأتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى ووصف الغنى بقوله (المطلق) والغنى المطلق هو الذي لا يفتقر صاحبه الى غيره ويفتقر غيره اليه وهذا الغنى بوصفه خاص بالله تعالى لا يشركه أحد فيه قال عز من قائل يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو

الغنى الجيد وقوله (عم) فعل ماض خفف ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وجملة حال من الغنى بتقدير قد أى عم الغنى جميع الاشياء فهى محتاجة اليه بدأ وانتهاء (و) يجب له تعالى أيضا (خلفه) مخالفته (خلقه بلامثال) فلا يماثله أحد منهم فهو سبحانه وتعالى مخالف للمخلوقات فى الذات والصفات والافعال ولا يماثله أحد منهم فى شىء من ذلك قال الله تعالى ليس كمثل شىء وهو السميع البصير (و) يجب له تعالى أيضا (وحدة الذات) وهى تنفى التركيب من الاجزاء وتنفى التعدد فى الخارج بان تكون هناك ذات كذات الله تعالى والاول يعبر عنه بالكم المتصل والثانى بالكم المنفصل (و) يجب له وحدة (وصف) صفة والوصف والصفة بمعنى وحدة الصفة تنفى التعدد فيها من نوع واحد كعلمين وقدرتين وأما التعدد من غير نوع واحد فهو ثابت وتنفى التعدد فى الخارج بان يكون لغير مولانا صفة كصفته مثلا علم مولانا متعلق بجميع أقسام الحكم العقلى وعلم غيره لا يشمل جميع أفراد ذلك (و) يجب له تعالى وحدة (الفعال) أى الافعال ووحدة الفعل تفسر بنفى المشارك له فى الفعل وبنفى وجود فعل لغيره كفعله سبحانه وتعالى ونسبة الافعال الى العباد ثابتة وانما نسبت لهم من طريق الكسب الذى به التكليف والافعال خلقى هو والله وحده قال الله تعالى والله خلقكم ومات عملون والقدم وما بعده من الصفات تسمى بالصفات السلبية لانها سلبت ونفت أمر الالىق بالله تعالى لانها مسلوقة ومنفية عن الله تعالى بل معناها ثابت لله تعالى فالقدم سلب افتتاح الوجود والبقاء نفي اختتام الوجود والغنى المفسر بالقيام بالنفس سلب الاحتياج الى ذات يقوم بها الى المخصص والمخالفة للحوادث نفي المماثلة للحوادث والوحدانية فى الذات والصفات والافعال نفت التركيب فى الذات والصفات والافعال والتعدد فى الذات والصفات والافعال فى الخارج ثم بعد ذكره الصفة النفسية والخمس السلبية شرع فى ذكر سبع صفات تسمى صفات المعانى وصفات الذات والصفات الوجودية فقال (و) يجب له تعالى (قدرة) واحدة وهى صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بجميع الممكنات ايجادا واعداما ولها تعلقات ويجب له تعالى أيضا (ارادة) واحدة وهى صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تتعلق بسائر الممكنات تتعلق تخصيصا باحد الامور المتقابلة بان تخصص وجودا بدبدل ابقائه على العدم والطول بدل القصر والبياض بدل سائر الالوان وكونه فى المشرق بدل بقية الجهات وكونه فى بغداد بدل بقية الاماكن الشرقية وكونه فى زمن الهجرة بدل بقية الازمنة فوظيفتها التخصيص على وفق العلم ويعد التخصيص تأثيرا عندهم فهى والقدرة صفتا تأثير ولا يخفى ان نسبة التأثير لهما محاز من نسبة

الشيء الى سببه والمؤثر حقيقة هو الذات بالقدرة والارادة وبجبه تعالى أيضا (علم) واحد وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالواجبات والجائزات والمسبب تحيلات تعلق انكشاف لم يسبقه خفاء ولا يعتر به خفاء فلا يجوز عليه الغفلة والسهو والنوم والسنة فيعلم بذاته وصفاته التي منها العلم بالعلم ويعلم سبحانه وتعالى عدم الشر يك له تعالى وعدم الجمع بين النقيضين والضدين ويعلم جواز إيجاد الممكنات واعدادها وبجبه تعالى أيضا (حياة) واحدة وهي صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى لاتعلق بشيء سوى قيامها بالذات الاقدس والحياة ولو حادثة تصح لمن قامت به أن يتصف بصفات الادراك كالعلم والسمع والبصر وبجبه تعالى أيضا (سمع) واحد وبجبه تعالى أيضا (كلام) واحد وهو صفة وجودية أزلية قائمة بذاته تعالى تتعلق بالواجبات والمسبب تحيلات والجائزات تعلق دلالة ليست بصوت ولا حرف منزهة عن كلام الحوادث وما يلزمه من التقدم والتأخر واللحن والاعراب وغير ذلك وبجبه تعالى أيضا (بصر) واحد وهو صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى تتعلق بسائر الموجودات قديما كان الموجودات وحادثا تعلق ايضاح من غير سبق خفاء وتعرف السمع هو تعرف البصر بعينه فعمل مما تقدم ان صفاته تعالى لاتعدي فيها من نوع واحد وانما بعضها متعلق وبعضها غير متعلق وهو الحياة والتعلق في اصطلاحهم هو اقتضاء الصفة أمرا زائدا على قيامها بالذات فالقدرة تقتضي مقدورا زائدة على قيامها بالذات والارادة تقتضي مرادا وهكذا والقدرة والارادة يتفقان في المتعلق ويختلفان في كيفية التعلق فتعلق القدرة بالممكن تعلق إيجاد أو اعدام على وفق الارادة وتعلق الارادة تعلق تخصيص على وفق العلم والعلم والسكلام يتفقان في التعلق بجميع أقسام الحكم العقلي ويختلفان في كيفية التعلق فتعلق العلم بذلك تعلق انكشاف وتعلق السكلام تعلق دلالة والسمع والبصر يتعلقان بكل موجود تعلق ايضاح واقتصر الناظم رحمه الله تعالى على عد ثلاث عشرة صفة وترك ذكر الصفات المعنوية اللازمة للمعاني وهو كونه تعالى قادرا ومريدا وعالما وحيا وسميعا وبصيرا ومتكلما مع الاعتراف بشيئونها لله تعالى جريا على طريقة من يقول انها أحوال والحوال على الله محال وأنكر المعتزلة وجود صفات المعاني المتقدم ذكرها فرار من تعدد القدماء وقالوا الله تعالى قادر بذاته لا بقدرة زائدة على الذات ومريد بذاته لا بأرادة زائدة على الذات وهكذا ورد عليهم بان التعدد المضمر انما هو تعدد النوات لاتعد الصفات لذات واحدة وقوله (ذو واجبات) جملة مؤكدة لان معناها مستفاد مما تقدم ولما انتهى الكلام على القسم الواجب لله تعالى وقدمه لشرفه أشار لضمه

لان الضد أقرب خطورا بالبال بقوله (ويستحيل) بمنع امتناعا لا يقبل الثبوت (ضد) منافي
 (هذه الصفات) المتقدم ذكرها فضاء الوجود الواجب (العدم) السابق عن الوجود واللاحق
 للوجود وضد القدم (الحدث) وهو الوجود بعد عدم وقوله (ذالاحداثات) راجع لما قبله
 باعتبار المذكور أى انما يتصف بهذين الوصفين أعنى العدم والحدث الحوادث (كذا)
 يستحيل عليه مثل الاستحالة السابقة (الفناء) وهو العدم اللاحق للوجود (والافتقار)
 ضد الغنى (عدمه) من المستحيلات فيستحيل افتقاره الى محل أو الى مخصص أو الى شىء مما
 كالاسباب وما جعل فيه وسائط كوجود الشيع بواسطة الاكل فباختياره فله أن يوجد الشيع في
 الشخص بدون أى كل (و) ضد المخالفة للحوادث (أن يماثل) أحدا من الخلوقات في صفاتها
 وذواتها وأفعالها (و) ضد الوحدة في الذات والصفات والأفعال (نفي الوحدة) بان يكون
 مركبا من جزأين فأكثر أو تكون ذات تشبه ذاته وضد القدرة (محجز) عن ممكن ما ولا
 يلحقه سبحانه وتعالى نصب ولا لغوب في إيجاد المصنوعات وضد الإرادة (كراهة) أى إيجاد
 الشىء مع عدم إرادته وأما إيجاد الشىء مع كراهته بمعنى النهى عنه فجائز وواقع ككفر
 أبى جهل لعنه الله نهاه عنه وأجده فيه لا يستل عمدا يفعل وهم يستلون (و) ضد العلم (جهل)
 وما فى معناه فيستحيل عليه الجهل وما فى معناه كالظن والشك والسهو والغفلة وكون علمه
 ضروريا أو نظريا لان كل واحد مما ذكرى منافى عموم نعالى العلم (و) ضد الحياة (مات) أى
 الموت (و) ضد السمع (صمم) بسبب آفة تمنع من ذلك أو بسبب خفاء موجود ما عن
 سمعه تعالى (و) ضد الكلام (بكم) بان تعرض له آفة تمنعه من الكلام أو يعرض له
 سكوت بل هو سبحانه متكلم دائما وأبدا وانما يتوهم لو كان كلامه تعالى باصوات وحروف وما
 يلزمهما وليس كذلك انما كلامه سبحانه وتعالى صفة قديمة دالة على ذاته وكلامه ومخلوقاته
 وحيث كان المدلول دائما وهو ذات الله وكلامه فالدال كذلك وضد البصر (عمى) أى العمى
 وقوله (صمات) هو بمعنى البكم كمل به البيت فيعتقد ثبوت جواز الجائز في حقه تعالى وهو
 لله تعالى ويعتقد استحالة أضاده عليه تعالى ويعتقد ثبوت جواز الجائز في حقه تعالى وهو
 القسم الثالث المشار اليه بقوله (يجوز فى حقه) لذاته (فعل) إيجاد (الممكنات بأسرها)
 بعد عدمها أو اعدامها بعد وجودها ومن الجائز افعال الثواب لمن أطاع والعقاب لمن خالف
 وأرسال الرسل والصالح والاصلاح (أو تركها) أى الممكنات (في العاديات) جمع عدم على
 غير قياس أى يتركها في العدم بان لا يوجد شيئا من ذلك أو يعدمها ويبقى على عدمها

بان لا يبعثها غدا هذا بالنظر للعقل والافلاحة حكمه الالهية اقتضت الوجود بعد العدم السابق
 والبعث بعد العدم الا الحق هو لما ذكر العقائد عارية عن الادلة أراد أن يستدل عليها وكان يكفيه
 ذكر البراهين القرآنية لان فيها ما يدل على حدوث العالم وعلى وجود صانعه وعلى قدمه وبقائه
 وغنائه ومخالفته للحوادث ووحدايته وقدرته وارادته وعلمه وحياته وسمعه وبصره وكلامه
 وفيه الرد أيضا على من نسب له الشريك والزوجة والولد والوالد وغير ذلك خذ بيان ذلك على
 الترتيب ان شاء الله تعالى فما يدل على حدوث العالم ووجود الله تعالى الذي صنعه قوله تعالى
 الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في
 الخلق ما يشاء هو الاول كل شيء هالك الا وجهه يا أيها الناس أنتم الفقراء الى الله والله هو الغني
 الحميد ليس كمثل شيء وهو السميع البصير قل انما أنا بشر مثلكم يوحى الى أنما الهكم اله
 واحد والهكم اله واحد والله على كل شيء عظيم ولولوا شعر بك ما فعلوه والله بكل شيء عليم ألا انه
 بكل شيء محيط هو الحي وهو السميع البصير وكلم الله موسى تكليما قل هو الله أحد الله الصمد
 لم يلد ولم يولد وأنه تعالى جد ربنا ما اتخذ صاحبة أي زوجة وفي القرآن أيضا ما يدل على ابداع
 صنعه وانه المنفرد بذلك وفيه أيضا ما يدل على ارسال الرسل وعلى صدقهم وأمانتهم وتبليغهم
 عن ربهم جل شأنه وعلى الحشر والنشر والحساب والميزان والجنة والنار والشفاعة وغير ذلك
 مما لا يحصى كثرة فن الآيات الدالة على اتقان صنعه قوله تعالى في سورة السجدة الله الذي خلق
 السموات والارض وما بينهما في ستة أيام ثم استوى على العرش مالكم من دونه من ولي ولا
 شفيع أفلا تتذكرون يدبر الامر من السماء الى الارض ثم يرج اليه في يوم كان مقداره ألف سنة
 مما تعدون ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم الذي أحسن كل شيء خلقه وبدأ خلق
 الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه وجعل لكم
 السمع والابصار والافئدة قليلا ما تشكرون ولقد أرسلنا رسلا من قبلك يا أيها الرسول بلغ
 ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالته وبوم نسير الجبال وترى الارض بارزة
 وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا وعرضوا على ربك صفا لقد جئتمونا كآخافناكم أول مرة
 وكفى بنا حاسبين ونضع الموازين القسط وسيق الذين كفروا الى جهنم زمرا وسيق الذين
 اتقوا ربهم الى الجنة زمرا من ذا الذي يشفع عنده الى باذنه ومن المعلوم ان المؤمنين مصدقون
 بان القرآن من عند الله تعالى أنزله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم معجزة مستمرة لا يأتيه
 الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد فهم مصدقون بجميع ما فيه من دلائل

وأحكام وغيرهما فالداعي للمصنف ومن سلك مسلكه في العدول عن الأدلة القرآنية إلى ما ذكره من سوق الأدلة على طريقة المناطقة الداعي والله أعلم أنه يوجد من المناظرين من لا ينفص بأدلة القرآن لعدم تصديقه به وإنما ينفص بالحجج العقلية بالنسبة للصفات التي يتوقف عليها ثبوت المجيزة فلهذا سلك المصنف ومن ماثله هذه الطريقة ولا بد من اتقانها لمن أراد فهم ذلك على الوجه الحق فليرجع إلى الكتب المؤلفة في ذلك يستفيد ولنذكر عن قريب إن شاء الله تعالى ما يتوصل به إلى فهم الأدلة التي ذكرها الشيخ اجالا ولما أنهى الكلام عن بيان الواجبات لله تعالى والمستحيلات عليه والجائزات في حقه تعالى شرع في ذكر الأدلة على ذلك ومن المقرر أن دليل اثبات الوجود هو بعينه دليل استحالة ضده لانه إذا وجبت صفة استحالة ما ينافيها فلا يحتاج المصنف إلى ذكر أدلة على استحالة أضداد الواجبات لما عرفت قال رحمه الله تعالى (وجوده له دلائل) برهان (قاطع) لشغب المشاغب ولمعارضة المعارض في وجود الله تعالى والدلائل عندهم أعم من البرهان فالبرهان ما تركب من مقدمتين يقينيتين أو آياتين إلى اليقين وهو ما اقتراني واما استثنائي والاقتراني ما اقترنت حدوده نحو العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث والاستثنائي ما دخله حرف الاستثناء وهو لكن عندهم نحو لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ولكل من القياسيين شرط لصحة الانتاج فالأقتراني له أشكال أربعة أسهلها في بيان الانتاج الشكل الاول وهو ما تقدم ذكره والثلاثة الباقية ترجع إليه وهو ما تركب من مقدمتين صغيرى وكبرى فالصغرى كقولنا العالم حادث يشترط فيها أن تكون موجبة أى لم يكن فيها ما يدل على النفي وكبرى وهي قولنا وكل حادث لا بد له من محدث ويشترط فيها أن تكون كلية ويشترط فيه صدق القضيةتين في الواقع أو يسلمهما الخصم فاذا سلمهما الخصم لزمه تسليم قول ثالث وهو نتيجة القياس والنتيجة تحذف باللفظ المكرر في القياس المسمى عندهم بالحد الوسط في المثال السابق تحذف لفظ حادث تكون النتيجة العالم لا بد له من محدث ويشترط في القياس الاستثنائي شروط منها أن يكون التلازم بين المقدم والتالى لزوميا لا اتفاقيا نحو لو كان الانسان ناطقا لكان الجار ناطقا فلا لزوم بين ناطقية الانسان وناطقة الجار وإنما اتفق في الخارج أن الانسان ناطق والجار ناطق والقياس الاستثنائي متركب من مقدمتين أيضا كبرى وهي قولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا وصغرى وهي الاستثنائية وهي قولنا لكنه انسان فهو عكس الاقتراني في مقدمته والكبرى منه متركبة من مقدم وهي قولنا لو كان هذا انسانا وتال وهو قولنا لكان حيوانا

والصغرى هي استثناء أحدهما أو استثناء نقيض أحدهما وعندهم استثناء عين المقدم ينتج
 عين التالى واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم اذا كان بينهما عموم وخصوص مطلق
 كالمثال السابق واستثناء عين التالى لا ينتج واستثناء نقيض المقدم لا ينتج أيضا لان الانتاج
 المعتبر عندهم ما طرد ولا يطرد فيما ذكرنا وأما اذا كان المقدم مساويا للتالى فى المعنى اطرده
 الانتاج فيه مطلقا وأما اذا كان بينهما العموم والخصوص الوجهى نحو لو كان هذا انسانا
 لكان أبيض فلا يطرد مطلقا هذه الامثلة مرتبة وأمعن فيها النظر حتى تفهمها وتقيس عليها
 غيرها لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه انسان ينتج انه حيوان لان الاعم بوجوده فى ضمن
 الاخص لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وذلك
 لان نفي الأعم وهو حيوان يستلزم نفي الاخص وهو انسان لو كان هذا انسانا لكان
 حيوانا لكنه حيوان فلا ينتج انه انسان لان وجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص
 لو كان هذا انسانا لكان حيوانا لكنه ليس بانسان فلا ينتج انه ليس بحيوان لان
 نفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم هذا اذا كان التالى أعم من المقدم واذا عكس
 عكس الانتاج تأمل أمثلة ما اتفقا فى المعنى نحو لو كان هذا انسانا لكان بشرا لكنه
 انسان فهو بشر لو كان هذا انسانا لكان بشرا لكنه ليس ببشر فهو ليس بانسان لو كان هذا
 انسانا لكان بشرا لكنه بشر فهو انسان لو كان هذا انسانا لكان بشرا لكنه ليس بانسان
 فهو ليس ببشر فهو منتج مطلقا ولا يحتاج لبيان اظهروه أمثلة ما بينهما العموم والخصوص
 الوجهى لو كان هذا انسانا لكان أبيض لكنه انسان فلا ينتج انه أبيض لتحقق الانسان
 فى الاسود فلا ملازمة بين الانسان والابيض وشرط الانتاج الملازمة كما تقدم لو كان هذا
 انسانا لكان أبيض لكنه ليس بأبيض فلا ينتج انه ليس بانسان لتحقق الانسان فى الاسود
 كما تقدم آنفا لو كان هذا انسانا لكان أبيض لكنه أبيض فلا ينتج انه انسان لتحقق البياض فى
 الثلج مثلا لو كان هذا انسانا لكان أبيض لكنه ليس بانسان فلا ينتج انه ليس بأبيض لما علمت
 ومن الجائز عندهم حذف مقدمة القياس أو احدهما للدليل يدل على المحذوف وقد حذف
 المصنف من دليل الوجود المقدمة الصغرى القائلة العالم حادث ودليلها يأتى وهو قوله وحديث
 العالم وذكروا مضمون الكبرى بقوله (حاجة كل محدث) بفتح الدال بمعنى حادث (لصانع)
 ونظم الدليل هكذا العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ينتج العالم لا بد له من محدث وغاية
 ما يفيد الدليل وجود محدث للعالم وأما اسمه فلا يستفاد منه نعم أخبر الرسل عليهم الصلاة

والسلام بذلك أى بان خالق الخلق اسمه الله ولما ذكر حدوث العالم ولم يبرهن على حدوثه ونسب حدوثه للصانع توهم دعوى حدوث العالم بنفسه لا بصنع صانع كما يقول به بعض الفرق الضالة منع ذلك بقوله (لو حدثت لنفسها) بنفسها من غير مرجح لوجودها على عدمها مع تساويهما في الامكان أو أرجحيته على الوجود لسبقه (الاكوان) هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وليست مرادة بل المراد العالم كله اجراما واعراضا وهذا مقدم كبرى القياس ونالها قوله (لا جمع التساوى) أى بين الوجود والعدم (والرجحان) أى رجحان الوجود على عدمه ومجموعهما كبرى قياس ولزوم التالى للمقدم ظاهر ولذا قال مشير الملائكة (وذا) أى اجتماع التساوى والرجحان (محال) لانه يلزم عليه تساوى لا تساوى ورجحان لا رجحان وهو تهافت وتركيب القياس هكذا لو حدثت لنفسها الاكوان لا جمع التساوى والرجحان لكن اجتماع التساوى والرجحان محال ينتج حدوث الاكوان لنفسها محال واذا ارتفع المقدم ثبت نقيضه وهو احتياجها للصانع وهو المطلوب وطبق هذا القياس على التمهيد السابق نجده صحيحا وتستفد بذلك ولما استدلل على وجود الصانع بحدوث العالم وسلمه تسليما جديدا ذكر دليل حدوثه بقوله (وحدوث العالم) أى الاجرام مستفاد (من حدث الاعراض مع تلازم) أى ومستفاد أيضا من تلازم الاعراض الحادثة للاجرام وحذف المصنف دليل حدوث الاعراض لظهوره ونظم الادلة على الترتيب هكذا العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث ينتج العالم لا بد له من محدث وهذا دليل وجوده تعالى كما تقدم العالم بمعنى الاجرام ملازم للاعراض الحادثة وكل ما لازم الحادث حادث ينتج العالم حادث الاعراض مثل الحركة والسكون شوهد تغيرها من وجود الى عدم ومن عدم الى وجود وكل ما كان كذلك حادث ينتج الاعراض حادثة وتم المطالب واثبات حدوث العالم هو المعول عليه في جميع الاحكام الاصلية والقرعية وقال الجماعة يتوقف ثبوت حدوث العالم على سبعة مطالب اثبات زائد على الاجرام وهو العرض واثبات حدوث ذلك الزائد واثبات كون ذلك الزائد لا ينفك عن الاجرام واثبات استحالة حوادث لأول لها وابطال قيام ذلك الزائد بنفسه وابطال انتقاله من جرم الى آخر وابطال كونه عند ظهور ضده وابطال كون القديم ينعدم فاما اثبات الزائد على الاجرام فأمر ضرورى لكل أحدا من أحد الاوى يحس من نفسه أمور تعرض عليه كالفرح والحزن والقبض والانبساط وغير ذلك ففهما محل به عرض الاوى بخلفه بعد أن ضده وأما حدوث ذلك الزائد فأمر ضرورى أيضا لان التعبير علامة الحدوث وأما عدم انفكاك الاعراض عن الاجرام فأمر بديهي لكل عاقل

لانه لا يعقل جرم ليس بمتحرك ولا ساكن واما استحالة حوادث لأول لها فهو قريب من
الضروري لان عنوان كونها حوادث ينافي كونها لأول لها وعلى ابطال ذلك أدلة تطلب من
المطولات واذا اعترف الخصم بوجود زائد على الاجرام وبعده وبكونه لا ينفك عن الجرم
وبعدم حوادث لأول لها بما يدعى أن الحركة مثلا تقوم بنفسها عند وجود ضدها وهو السكون
فنبطل دعواه بان حقيقة العرض هو ما قام بالغير فيسلم عدم القيام بالنفس ويدعى انتقالها من
جرم الى آخر عند وجود ضدها فيقول له يلزم قيامها بنفسها حالة الانتقال وقد سلمت بطلانه
فيسلم عدم الانتقال ويدعى كونها في الجرم عند وجود السكون وظهورها عند كون السكون
وهكذا فنقول له يلزم على قولك هذا اجتماع المتنافيين وهما حركة لاسكون وسكون لاسكون
وكون الجرم في آن متحركا ساكنا وهو لا يعقل فيقول سلمت لكم جميع ما تقدم الاحداث
ذلك الزائد فاني نسكت في تسليمه بل هو قديم وينعدم فنبطل له ذلك بالقاعدة المتفق عليها
وهي من ثبت قدمه استحالة عدمه فتنقطع حجته ويسلم الا اذا عاند وكابر ورجع الى السفسة
فيلغى ولا يخاطب بعد ذلك وهذه المطالب السبعة قيل من أحصاها دخل الجنة وقد أشار اليها
العلامة ابن القصار على ترتيب غير الذي سلكته أنا والكل موصل بقوله

زيد مقام ما انتقل ما كننا * ما انفك لا عدم قديم لاحنا

بحذف ألف ما من مقام وسكون لام ما انتقل للوزن لاحنا منحوت من حوادث لأول لها ثم ان
المصنف رحمه الله تعالى أثبت الصانع بما تقدم الا انه لم يعلم منه وجوب الوجود نعم يؤخذ من
برهان القدم الآتي لما نقرر من ان من ثبت قدمه استحالة عدمه ومن استحالة عدمه وجب
وجوده وقد استدلل الناظم على القدم بقياس استثنائي وكذا ما بعده فقال رحمه الله تعالى (لو
لم يك القدم) وهو عدم أولية الوجود (وصفه لم) على تقدير نفي ذلك (حدوثه) لانه لا واسطة
بينهما إذ الشيء اما قديم واما حادث ومهما ثبت أحدهما انتفى الآخر قطعاً وان لم يزل حدوثه على
الفرض الباطل توصلنا لاحتجاج الخصم احتاج الى محدث لما تقدم وينقل الكلام الى محدثه
لان عقاد الممانعة بينهما فيحتاج الى محدث أيضا فان رجع الامر الى الاول بان أحدثه الاول لم
الدور وهو توقف أحد المحدثين على من أحدثه وهو ضروري البطلان لانه يلزم عليه أن يكون
الشيء سابقا على نفسه باعتبار كونه خالقا متأخرا عنها باعتبار كونه مخلوقا وان يكون خالقا
مخلوقا واذ لم يرجع الامر الى الاول بل ما من أحد الا وأجده من هو قبله الى المانهاية في الماضي
لزم التسلسل وهو باطل أيضا لانه محدث بعض السلسلة يثبت الحدوث للكل لانه لا وجود

للكمال الا في ضمن أجزائه ولا وجوده لا كلي أيضا الا في ضمن جزئياته فلذا ترتب رحمه الله تعالى وجود الدور والتسلسل على فرض حدوثه بقوله (دور) أو (تسلسل حتم) على فرض حدوثه لما علمت من انه لا واسطة بين الحدوث والقدم والقياس الذي أشار اليه الشيخ متمم لثلاثة أقيسة ونظمها هكذا لو لم يكن القدم وصفه لكان حادثا لكن كونه حادثا باطل لانه لو كان حادثا لاحتاج الى محدث لكن احتياجه الى محدث باطل لانه لو احتاج الى محدث ومحدثه الى محدث لزم الدور والتسلسل لكن الدور والتسلسل باطلان فما أدى اليهما وهو احتياجه الى محدث باطل فما أدى اليه وهو عدم وصفه بالقدم باطل وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو وصفه بالقدم وذلك المطلوب والمصنف رحمه الله تعالى يستدل في جميع أدلته بإبطال النقيض على اثبات المطلوب وهو استدلال عجيب في بابه ثم شرع في الاستدلال على ثبوت البقاء له تعالى بإبطال نقيضه كما سمعت فقال (لو أمكن) جاز (الفناء) وهو اختتام الوجود على الله تعالى عن ذلك علوا كبيرا (لا تنفي القدم) عنه تعالى لكون وجوده على تقدير إمكان الفناء جائزا لا واجبا اذ تصدق عليه حقيقة الجائز وهو ما قبل الوجود والعدم لذاته على السواء فيحتاج الى محدث ويلزم على ذلك الدور أو التسلسل وتقدم بينهما وهذا قياس استثنائي ذكر كبراه وحذف صغراه ونظمه هكذا لو أمكن الفناء لا تنفي القدم لكن انتفاء القدم باطل وإذا بطل التالي وهو انتفاء القدم بطل المقدم وهو إمكان لحوق الفناء وإذا بطل المقدم ثبت نقيضه وهو عدم إمكان لحوق الفناء على الله تعالى وهذا النقيض مساو للمطلوب وهو البقاء ثم شرع في الاستدلال على المخالفة للحوادث فقال (لو مائل) سبحانه وتعالى (الخلق) في شيء متجرا ما كان أو عرضا انحتم (حدوثه) لانعقاد المماثلة على الفرض المذكور وقوله (انحتم) مفسر باعتبار ما قدرناه وليس بلزوم التقدير وهذا القياس حذف صغراه كالذي قبله ونظمه هكذا لو مائل الخلق انحتم حدوثه لكن حدوثه باطل لما يلزم عليه من الدور والتسلسل فما أدى اليهما وهو حدوثه باطل فما أدى اليه وهو مماثلته للخلق باطل وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو عدم المماثلة وهو مساو للمخالفة المنبرهن عليها ثم شرع في الاستدلال على قيامه بنفسه المعبر عنه بالغنى فقال (لو لم يجب وصف الغنى له) عن ذات يقوم بها وعن مخصص (افتقر) لذلك أى الى ذات يقوم بها ان كان صفة كما نقوله النصارى أو الى مخصص ان كان جرما ويكون حادثا ويجوز عليه تعالى ما يجوز على الحوادث وذلك باطل وما ذكره المصنف كبرى قياس وحذف صغراه ونظمه هكذا لو لم يجب وصف الغنى له افتقر لذات أو مخصص لكن افتقاره لذلك باطل لما تقدم فما أدى اليه وهو عدم وجوب وصف الغنى له باطل مثله وإذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو وجوب

وصف الغنى له تعالى وذلك المطلوب ثم ذكر برهان الوحدةانية بقوله (لولم يكن) سبحانه وتعالى (بواحد) في لذات والصفات والافعال بان تعددت الآلهة أو تعددت صفات التأثير كقدرتين وارادتين أو كان لغيره صفات كصفات الله تعالى أو كان لغيره فعل كفعله أو تركبت ذاته تعالى من جزأين فأكثر (لما قدر) على إيجاد شيء مما للزوم المجزئ على فرض التعدد وبيان ذلك على فرض وجود الهين فنقول لا يخلو الحال من أمرين هما إما أن يتفقا على وجود شيء معين كزيد مثلا وإما أن يختلفا بان يريد أحدهما الوجود والآخر يريد البقاء على العدم فإن اتفقا على الوجود فلا يخلو إما أن يوجداه في آن واحد فيلزم عليه اجتماع مؤثرين على أثر واحد وهو غير معقول وإن أوجدها على الترتيب فيلزم على إيجاد الثاني تحصيل الحاصل وهو غير معقول أيضا وتفويض الإيجاد لأحدهما عجز للفروض لأن شأن قدرة الاله عموم تعلقها بكل ممكن فإن تختلف تعلقها ولو بفرد واحد انتفى عموم التعاقب الواجب لقدرة الاله فالافتاق غير ممكن قال الله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من الاله إذ ذهب كل الاله بما خلق واعلا بعضهم على بعض وإن اختلفا فلا يخلو إما أن ينفذ مرادهما معا بان نفذ مراد من قال بالإيجاد فالوجود ومن قال بالبقاء على العدم فنفذ مراده فالبقاء على عدمه فيلزم على نفوذ مرادهما معا جمع النقيضين وهو كون زيد موجودا غير موجود وهو مستحيل فننفذ مرادهما كذلك وإن نفذ مراد أحدهما دون الآخر بان نفذ مراد من قال بالإيجاد فالوجود لزم عليه عجز من لم ينفذ مراده ويكره على من نفذ مراده فرضا بالمعجز أيضا لان عقاد المماثلة بينهما وما جرى على أحد المثلين يجرى على الآخر وأما إذا لم يكونا متماثلين فننفذ مراده هو الاله وهذا القول يعزى لابن رشد فتبين بما تقدم ان تعدد الاله موجب للمعجز انظر الكلام على بقية الاقسام في حاشيتنا على هذا الشرح وما ذكر الشيخ كبرى قياس حذف صغراه ونظمه هكذا لولم يكن بواحد لما قدر على إيجاد شيء لكن عدم اقتداره على إيجاد شيء باطل بالعيان فما أدى اليه وهو عدم كونه واحدا باطل مثله وإذا باطل عدم كونه واحدا ثبت نقيضه وهو كونه واحدا وذلك المطلوب ولما كان المترتب على نفي صفة من الصفات الآتية هو المترتب على نفي جميعها وهو عدم وجود شيء من العالم استدل عليها بدليل واحد وهو قوله (لولم يكن) سبحانه وتعالى (حيا) بحياة قائمة بذاته تعالى و (مريدا) بإرادة قائمة بذاته تعالى و (عالما) بعلم قائم بذاته تعالى و (قادرا) بقدرة قائمة بذاته تعالى بان يكون تعالى عن ذلك ميتا أو غير مريد أو جاهلا أو عاجزا (لما رأيت عالما) بفتح اللام والملازمة بين المقدم والتالي ظاهرة لان وجود هذا العالم مترتب على وجود هذه الصفات ومهما اتفت أو

اتتفي بعضها لما يتأتى إيجاد شئ وهو واضح غاية الوضوح وهذا الذي ذكره الشيخ كبرى
 قياس وحذف صغراه ونظمه هكذا لولم يكن حيا مريدا عالما وقادر المارأيت عالما لسن عدم
 رؤية العالم باطل بالمشاهدة فما أدى اليه وهو عدم كونه حيا الخ باطل مثله واذا بطل هذائبت
 نقيضه وهو كونه حيا الخ وذلك المطلوب ثم ان المصنف رحمه الله تعالى لم يبين الصحيح من الفاسد
 فيما تقدم من الاقيسة أراد أن ينفك على ذلك فقال (والتالى فى الست القضايا) وهو فى الاولى
 لزوم الحدوث وفى الثانية لا تتفى القدم وفى الثالثة انحتم حدوثه وفى الرابعة افتقر وفى الخامسة
 لما قدر وفى السادسة لما رأيت عالما (باطل) لما تقدم بيانه والتالى حيث وقع جوابا للو فهو حينئذ
 لازم ومسبب على المقدم ومن المقرر ان انتفاء اللازم والسبب يلزم عليه انتفاء المزموم والسبب
 لانه يستحيل وجود سبب بلا مسبب ولمزموم بلا لازم فلذا حكم الشيخ بقطعية انتفاء المقدم
 لا انتفاء التالى بقوله (قطعا مقدم اذا) أى اذا اتتفى التالى (مماثل) للتالى فى البطالان وقد بينت
 عند كل قضية كيفية التوصل الى المطلوب فارجع اليه وتأمله تستفد ان شاء الله تعالى ولما ذكر
 المصنف الادلة العقلية على الصفات التى يتوقف ثبوت المجزأة على وجودها ولا يفهم الخصم الا
 بها ذكر ان أدلة الصفات التى لا يتوقف ثبوت المجزأة عليها لا تتوقف على الدليل العقلى بل
 العمدية فيها الدليل النقلى وان الدليل العقلى عليها انما يفيد التقوية فقال (والسمع والبصر
 والكلام) يستدل على ثبوتها لله تعالى (بالنقل) المنقول قال الله تعالى وهو السميع البصير
 اننى معكم اسمع وأرى وكلم الله موسى تكليما وفى صحيح البخارى أر بعوا على أنفسكم فانكم
 لاتدعون أصم ولا غابا وانما تدعون سميعا بصيرا وقال صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد
 الا سيكلمه الله يوم القيامة ليس بينه وبينه ترجمان والاجماع على أنه منصف بهذه الصفات
 وقوله (مع كماله) أى كمال الله تعالى اشارة الى الدليل العقلى وهو ان فى هذه الصفات بدل على
 انصافه باضدادها وهى نقائص والنقص عليه محال لاحتياجه الى من يدفع عنه النقص ويكمله
 ولما يلزم على نفيها أيضا ان بعض الخلقين أكمل من خالقه لانصاف كثير منهم بذلك وكون
 الخلق أكمل من خالقه محال (ترام) نقص فى الاستدلال عليها بالنقل المسمى بالدليل السمعى
 أى المسموع من قرآن أو حديث كما تقدم ولما فرغ من الاستدلال على الصفات الواجبة له تعالى
 وفى ضمن ذلك الاستدلال على استحالة أضدادها شرع فى الاستدلال على جواز فعل
 الممكنات وتركها بالنظر لله تعالى فقال (لو استحال ممكن) بحيث صار لا يقبل الثبوت (أو
 وجبا) بحيث صار لا يقبل الانتفاء محال وذلك غير معقول لان الممكن صفته النفسية أن يقبل

الوجود والعدم على سبيل التعاقب كما تقدم وما بالذات لا يتخلف وفي فرض استحالة الممكن
أوجود به قلب حقيقة من أقسام الحكم لعقلي وذلك عندهم غير جائز ولذلك قال رحمه الله تعالى
(قلب الحقائق لزوماً أو جبراً) أي استحالة الممكن أو وجود به وما ذكر الشيخ كبرى قياس
وحذف صفراء ونظمه هكذا والاستحالة ممكن أو وجوباً قلب الحقائق لزوماً أو جبراً لكن انقلاب
الممكن مستحيل أو وجوباً باطل فما أدى إليه وهو استحالة ممكن أو وجود به باطل مثله وإذا بطل
هنا ثبت نقيضه وهو عدم استحالة الممكن وعدم وجود به وهو المطلوب وذلك أن الله تعالى خالق
لجميع الكائنات فلو كانت واجبة أو مستحيلة لما أوجد منها شيئاً لأن القدرة لا تتعاقب بالواجب
ولا بالمستحيل ولما أنهى الكلام على ما يتعلق بالله تعالى شرع فيما يتعلق بالرسول عليهم الصلاة
والسلام فقال (يجب) ويثبت ثبوتاً عقلياً بناء على أن دلالة المجزئة على صدق الرسل عقلية
(للسل) جمع رسول وهو أنساب أو حى إليه بشرع وأمر بتبليغه للخلق ووصفهم بقوله
(الكرام) وهو صفة كاشفة لأنهم كلهم كرام على ربهم وفاعل يجب (الصدق) في كل ما أخبروا
به عن الله تعالى وفي كل ما كان من العادات كأنك وشربت وفعلت كذا ومعنى الصدق
في حقهم أن ما أخبروا به موافق للواقع ونفس الأمر ويجب لهم أيضاً عليهم الصلاة والسلام
(أمانة) وهى حفظ الله تعالى ظواهرهم وبواطنهم من الوقوع في منهى عنه نهى تحريم أو
كره أو خلاف الأولى بل لا يفعلون الجائز على وصفه فأفعالهم عليهم الصلاة والسلام دائرة
بين الواجب والمندوب وما وقع منهم بمظاهره النهى عنه كالبول من قيام فليبيان الجواز فيكون
في حقهم مطلوباً حيث أنهم مشرعون (تبليغهم) مبتدأ خبره (بحق) أى يجب في حق
الرسول تبليغهم كل ما أمروا بتبليغه قال تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم
تفعل فما بلغت رسالته وبقى من الواجب في حقهم الفطانة وهى أن يكون الرسول أذكى وأنبه
قومه ليقنعهم بالحجج فلا يصح أن يكون الرسول أبله أو بائداً وبعد ذكره للواجبات شرع في
ذكر أضرادها بقوله (محال) على الرسول وقوع (الكذب) منهم وهو عدم مطابقة الخبر
الواقع (و) محال عليهم أيضاً فعل (المنهى) عنه نهى تحريم أو كراهة أو خلاف الأولى وهذا
ضد الأمانة ومحال الكذب والمنهى (ك) إحالة (عدم التبليغ) لما أمروا بتبليغه وما ثبت للرسول
يثبت للأنبياء عليهم الصلاة والسلام ما عدت تبليغ الأحكام للخلق عن الله تعالى وقوله (يأذكى)
جملة ندائية كل بها البيت والذكى الفطن للبيب ولما فرغ من ذكر ما يجب لهم وما يستحيل
عليهم شرع في ذكر ما يجوز في حقهم عليهم الصلاة والسلام فقال (يجوز في حقهم كل عرض)

من الاعراض البشرية كالنكاح والجوع والمرض والبيع والشراء ودخول السوق والرهن والهبة وغير ذلك مما لا يخل بمقاماتهم العلية ولذا وصف المصنف العرض الذي يجوز تلبسه بهم بقوله (ليسه وؤد بالنقص) في الذات كأن يكون محمداً وفي الصفات كالحسد والكبر وفي الحرفة كأن يكون زبالاً والعرض الذي لا نقص فيه قوله (كالمرض) وبعد ذكره ما تقدم شرع في الاستدلال على ذلك فقال (لولم يكونوا) عليهم الصلاة والسلام (صادقين) فيما بلغوه عن الله تعالى وفي دعواهم الرسالة (للزم أن يكذب الاله) جل وعلا (في تصديقهم) دعوى الرسالة وما يخبرون به عنه تعالى ومن المقرر ان تصديق الكاذب ككذب والكذب على الله محال وحيث لم يعلم خبر صريح من عند الله بتصديق الرسل في دعواهم الرسالة وفيما أخبروا به عنه تعالى أفاد الشيخ رحمه الله تعالى ان تصديق الله تعالى لهم وان لم يكن بالخبر الصريح لكن وجد منه تعالى ما هو في قوة الخبر الصريح وهو تأييده لهم بالمعجزات المطابقة لدعواهم بقوله (اذ معجزاتهم كقوله) تعالى (و) قد (بر) صدق سبحانه وتعالى في قوله (صدق هذا العبد) أي الرسول (في كل خبر) جاءكم به من عندي وأما صدقهم في غير ما أخبروا به عن الله فيدخل في الامانة وما ذكره الشيخ قياس استثنائي ذكر كبراه وحذف صفراء وصوغه هكذا لولم يكونوا صادقين للزم أن يكذب الاله في تصديقهم لكن الكذب على الله باطل لان خبره على وفق علمه ولا يكون الا صادقا واذ باطل التالي بطل المقدم وهو عدم صدقهم واذ باطل هذا ثبت نقيضه وهو صدقهم وذلك المطالب ومعجزاتهم جمع معجزة وهو الامر الخارق للعادة يظهر على يد مدعى الرسالة مع عدم امكان المعارضة وذلك كمنافاة سيدنا صالح وعلق البحر لسيدنا موسى وبرد نار سيدنا ابراهيم عليه واحياء الموتى لسيدنا عيسى وكان شقاق القمر ونبع الماء ونطق الذراع المسمومة لسيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم اجمعين والخارق الذي يقع قبل ادعاء الرسالة كتظليل الغمامة عليه من الخرص صلى الله عليه وسلم يسمى ارهاصاً أي تأسيباً وتقوية والخارق الذي يظهر على يد الملتزم بالسنة يسمى كرامة ولا تختص بالحياة بل تكون بعد الممات أيضاً كراما من الله تعالى لصاحبها والخارق للعادة الذي يظهر على يد مستور الحال من المؤمنين يسمى معونة من الله تعالى له لينقذه من وحلة وقع فيها بسبب ذلك الخارق والخارق الذي يظهر على يد الفساق من المؤمنين المرتكبين جهارا لما حرم الله تعالى على اسان رسوله صلى الله عليه وسلم وانما ينتسبون لبعض المشايخ الكبار نسبة كاذبة لادليل عليها

من الفعل ولامن القول تجدهم تاركين للصلاة مانعين للزكاة عاقين لابويهم شار بين للسكرات
 من تكبيرين لما يوجب الحد كالزنا والنفذ ومتعاطين له صريح الر بافاذا زمر شيطانهم الكبير
 ودق نقارانه مع ضرب البندير سعوا اليه من كل حدب يضلون بعد تجملهم بالثياب الجيلة ثم
 يشرعون فيما يغضب الرب ويرضى الشيطان من الرقص والتمايل بالارداف عند سماع الغيطة
 وضرب الطيران أو تلك حزب الشيطان إلا ان حزب الشيطان هم الخاسرون و بعد أن يجرى
 فيهم دم الفساد ويرتق الشيطان على كواهلهم كما صرح بذلك العلامة العدوي ويهمزهم رجليه
 تواجدوا وهما وحتي يظن الجاهل انهم على شئء وهم يعتقدون في أنفسهم ذلك وليس كذلك
 بل يصدق عليهم قوله تعالى قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا
 وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا فيظهر على أيديهم أمور خارقة للعادة كاكل النار والدخول
 فيها أو كل السامير والعقارب والضرب بالسيف الحاد وغير ذلك فهذا يسمى عند العلماء
 المقتدى بهم استدراجا وان خالف غرضهم بان ضرب بالسيف فقطع فيه أو دخل في النار فأكثه
 فهذا يسمى اهانة نعم لما علم بعض المبتدعين أنواع الامور الخارقة للعادة وأراد أن يلبس على
 عباد الله قال ان الذي يظهر على يده هؤلاء الفسقة المنتسبين للأشباح كذبوا بهتنا لانهم لو صدقوا
 في انتسابهم هؤلاء السادة لفعلاوا كفعلمهم من التمسك بالسنة ومحاربة النفس والتباعد عن
 المحارم والمآثم ليس كرامة لهم وانما هو كرامة اشيخهم سبحانه اللهم هذا بهتان عظيم وتوبيه
 على عباد الله ما أجدره وأحقه بعقاب الله دنيا وأخرى لانه صار بقوله هذا نظيرا لبليس حيث أظهر
 للعباد المعصية في صورة الحسنه فلا يتوبون منها وبذلك يتم سروره وفرحه وأمالو عالموا انها
 معصية لتأبوا منها وندموا على ذلك فيحصل له الخسران والوبال واقدنقل لنا عن هؤلاء
 الطوائف انهم يقولون عند تمام معصيتهم التي تأبوا عليها الى قرب الصبح فناموا وتركو الصلاة
 الوسطى التي حض الله سبحانه عليها في كتابه العزيز بقوله الحق حافظوا على الصلوات والصلاة
 الوسطى تقبل الله منكم والعاقبة لكم ليت شعري ما هذا الجهل الذي عم الربى وأغرب من
 ذلكم نجد من يشاره بالعلم يحضر معهم وزيرين لهم فعلهم فغايتهم ما أقول ان الله وانما اليه راجعون
 فعليكم يا أيها المسلم ان كنتم تخاف الله تعالى باتباع سنة المصطفى واقتفاء آثار السلف الصالح
 تظهر بالمقصود فما كان في عهد الرسول ولا عهد السلف الصالح أناس ينتسبون لله ورسوله
 يرقصون بل الرقص والتصفيق الشيخ فيهما السامري الذي اتخذ لبني اسرائيل الجهل وقال
 لهم هذا الهكم واله موسى فنسي فداروا حوله حلقة وصاروا يرقصون ويصفقون فالهداية

والاضلال من الله تعالى قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم انك لاتهدي من احييت ولكن الله يهدي من يشاء فנסئلك اللهم بنبيك المصطفى أن تهدينا واخواننا المؤمنين لاتباع سنة سيد الاولين والآخرين ولعل من اطلع على كلامي هذا وأمعن فيه النظر ان كان أهلا لذلك أن يرجع عن مثل ما تقدم ويسئل على السنة ويعمل بها فيحصل له النجاح الاعظم وبعد ذكره ما تقدم شرع في الاستدلال على ذلك قال رحمه الله تعالى (لوانتفي التبليغ) لشيء مما مروا بقبليغه بان كتموه لانقلاب السكمان طاعة في حقهم ونحن مأمورون بالاقتداء بهم فينقلب كتمان بعض العلوم النافعة المحتاج اليها السائل طاعة في حقنا أيضا لكن انقلاب السكمان طاعة في حقنا باطل لقوله تعالى في حق الكاتم لما شرعه الله ان الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون واذا بطل التالي وهو انقلاب السكمان طاعة في حقنا باطل ما ترتب عليه وهو انقلاب السكمان طاعة في حق الرسل واذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو التبليغ وفي كلامه اشارة الى قياسين أشار الى كبرى الاول منهما بقوله لوانتفي التبليغ لانقلاب المنهي وهو الكتمان بالنسبة للتبليغ طاعة لهم وحذف استثنائيته وهي الصغرى ونظما هما هكذا لوانتفي التبليغ لانقلاب السكمان طاعة لهم لكن انقلاب السكمان طاعة في حقهم باطل لانه لوانقلب السكمان طاعة في حقهم لانقلاب أيضا في حقنا طاعة لاننا مأمورون باتباعهم لكن انقلاب السكمان طاعة في حقنا باطل لقوله تعالى ان الذين يكتُمون الآية المتقدمة واذا بطل السكمان في حقنا باطل في حقهم أيضا لما علمت سابقا وثبت تبليغهم عليهم الصلاة والسلام وكذلك (خانوا) بفعل محرم أو مكرره (حتم أن يقاب المنهي) أي تحتم انقلاب المنهي عنه نهى تحريم أو كراهة (طاعة لهم) أي في حقهم لانهم عليهم الصلاة والسلام معصومون ظاهرا وباطنا فلا تصد منهم مخالفة أبدا ولو انقلاب المنهي عنه طاعة في حقهم لانقلاب في حقنا أيضا لاننا مأمورون باتباعهم وذلك لا يعقل لان انقلاب المعصية طاعة يقتضي الامر بها وهو مخالف لنص القرآن قال تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء والطاعة أمر بها بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول يعني والله أعلم فيما أمركم به بالفعل وفيما نهاكم عنه بالترك فلوانقلبت المعصية طاعة لزم على ذلك توارد الطلب والكف على شيء واحد وهو لا يعقل لانه بمثابة افعال لانفعال وهو تناقض وفيه قياسان أيضا تركيهما هكذا لو خانوا بفعل محرم مثلا لانقلاب ذلك المحرم طاعة في حقهم لعصمتهم وحفظ ظواهرهم وبواطنهم عن منهي عنه لكن انقلاب المحرم طاعة في حقهم باطل

لانه لو انقلب المحرم طاعة في حقهم لانقلب في حقنا ايضا لاننا مأورون باتباعهم لكن انقلاب
المحرم طاعة في حقنا باطل لاقتضائه الامر بالمعصية والله تعالى يقول ان الله لا يأمر بالفحشاء
واذا بطل انقلاب المحرم طاعة في حقنا باطل انقلب في حقهم واذا بطل انقلب في حقهم بطل
ما أدى اليه وهو خيانتهم بفعل منهى عنه واذا بطل هذا ثبت نقيضه وهو الامانة وذلك المطلوب
ودليل الصدق يندرج في دليل الأمانة لان الكاذب خائن أو نقول انما ترك الاستدلال على
الصدق بدليل شرعي اكتفاء بما تقدم بناء على ان دلالة المجيزة عقلية على صدق الرسل ثم
ذكر دليل جواز الاعراض عليهم بقوله (جواز لاعراض) البشرية التي لا تخل بمناصبهم
العلية (عليهم حجة وقوعها بهم) بالمشاهدة بالنسبة لمن عاصروهم وبالتواتر بالنسبة لمن بعدهم
والوقوع أمارة الجواز يؤخذ من كلامه دليل اقتراني ونظمه هكذا الاعراض التي لا تخل بمناصبهم
الشريف شوهه وقوعها بهم وكل ما كان كذلك فهو جائز النتيجة الاعراض التي لا تخل
بهم جائزة عليهم ولك أن تركبه من قياس استثنائي هكذا ألوم نجمز الاعراض البشرية التي لا تخل
بهم لما وقعت بهم لكن عدم وقوعها بهم باطل بالمشاهدة لمن عاصروهم وبالتقل المتواتر بالنسبة
لنا واذا بطل التالي بطل المقدم وهو عدم جواز وقوعها بهم واذا بطل ثبت نقيضه وهو جواز
الوقوع وذلك المطلوب ولما كان من الاعراض الجائزة في حقهم نحو المرض اظاهر البدين
بحيث لا يتولى على سر القلب والجوع وأذى الخلق والفقر اظاهرى كان ذلك مظنة للسؤال عن
حكمة ذلك مع انهم خيرة الله على الاطلاق والله قادر على أن يدفع عنهم ذلك أجاب الشيخ السائل
تقدرا بقوله (نسل) خبر مقدم و (حكمته) مبتدأ مؤخر أى حكمة وقوع بعض الاعراض بهم
هى التسلي والافتداء بهم فن لحقه مرض أو فقر أو أذى أو غير ذلك وعلم أن الرسل عليهم الصلاة
والسلام مع كرامتهم عند ربهم لحقهم مثل ذلك تسلي بهم وتصبرا فتداء بهم على بلاء ومحن هذه
الدنيا الفانية فيرتاح قلبه لذلك ويتلقى كل ما يرد عليه باطمئنان وتسليم اللهم وفقنا لحسن الاقتداء
بهم عليهم الصلاة والسلام ولما ذكر الناظم العقائد التي يجب على المكاف معرفتها مفصلة وذكر
أداتها اتى بمعرفتها يخرج المكاف من رتبة التقليد ذكرهنا أن جميع ما تقدم لازم للارزم معنى
لا اله الا الله محمد رسول الله بقوله (و) لازم معنى (قول) هو (لا اله الا الله محمد أرسله الله)
فالاضافة للبيان وجلة (بجمع) خبر قول على حذف مضافين كما تقدم ويجمع بمعنى يستلزم (كل
هذه المعاني) أى العقائد بمعنى انها لازمة للارزم معنى لا اله الا الله محمد رسول الله وبيان ذلك ان
معنى لا اله الا الله لا معبود بحق في الواقع الا الله ويلزم هذا المعنى كونه مستغنيا عن كل ما سواه

ومفتقر اليه كل ماعداه فيصير الكلام هكذا لا مستغنى عن كل ماسواه ومفتقر اليه كل ماعداه
 الا الله تعالى فلا يستغناء عن كل ماسواه يلزمه وجوب الوجود والقدم والبقاء والخالفه للحوادث
 والقيام بالنفس ووجوب تنزهه عن النقائص فيتصف بالسمع والبصر والكلام ويلزمه أيضا
 عدم وجوب شئ عليه كالصلاح والاصلاح وعدم استحالة شئ عليه من الكائنات ويلزمه
 أيضا عدم تأثير شئ من الكائنات بقوة أو دفعها الله فيه اذ لو انتفت هذه اللوازم أعنى وجوب
 الوجود الى آخره لانتفى الملزوم وهو استغناؤه عن كل ماسواه لكن انتفاء الملزوم باطل لفرض
 استغنائه عن كل ماسواه واذا بطل انتفاء الملزوم بطل انتفاء اللازم وثبت نقيضه وهو ثبوت
 تلك اللوازم وذلك المطلوب لنا فافهم ماسلكناه وافتقار كل ماعداه اليه يلزمه وجوب الحياة
 والقدرة والارادة والعلم والوحدانية ويلزمه أيضا عدم تأثير شئ من الكائنات في أثر ما يطبعه
 ويلزمه أيضا حدوث العالم بأسره اذ لو انتفت هذه اللوازم أو بعضها أعنى وجوب الحياة الخ
 لانتفى الملزوم وهو افتقار كل ماعداه اليه وانتفاء الملزوم باطل لفرض افتقار كل ماعداه اليه واذا
 بطل انتفاء الملزوم بطل انتفاء اللوازم وثبت نقيضه وهو ثبوت اللوازم وذلك المطلوب هذا
 ما دخل تحت لاله الا الله وأما ما يؤخذ من معنى محمد رسول الله وهو ثبوت الرسالة لسيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم فيؤخذ منه صدقه وأمانته وتبليغه واستحالة أضدادها ويؤخذ منه الايمان
 بجميع ما جاء به صلى الله عليه وسلم فما جاء به الايمان بسائر الانبياء والملائكة والكتب
 السماوية واليوم الآخر وما يقع فيه من حساب وغيره وما وجب لنبيينا محمد صلى الله عليه وسلم
 يجب لاخوانه المرسلين والنبيين ماعدا التبليغ للاحكام ويستحيل عليهم ما استحال عليه
 صلى الله عليهم أجمعين ويؤخذ منه أيضا جواز الاعراض البشرية التي لا تؤدي الى نقص في
 مراتبهم لان ذلك لا يقدح في شأنهم عليهم الصلاة والسلام كما تقدم بيانه فقد بان لك تضمن
 واستتزام لازم معنى لاله الا الله محمد رسول الله لجميع العقائد مع قلة حروفها قال الشيخ رحمه
 الله تعالى (كانت) كلمة الشهادة (لذا) أى لأجل ما اشتملت واستلزمت باعتبار لازم
 معناها والله أعلم (علامة) ظاهرة على (الايمان) فن تلفظ بها عصم نفسه وماله في الدنيا
 الابحقة في الاسلام ومن كانت آخر كلامه من الدين داخل الجنة (وهي) أى كلمة الشهادة
 (أفضل وجوه) أنواع (الذكر) كالتسبيح وتلاوة القرآن على ظاهر كلامه اذا علمت
 ذلك (فاشغل بها) أى بذكرها (العمر) أى جميع أوقائك والمراد من ذلك الاكثر من
 ذكرها وعدم الغفلة عنهما هما أمكنتك ذلك والافني بعض الاوقات لا يتأتى الذكر كحالة الاكل

والجماع والنوم وإذا شغلت العمر بها (تفز) نظفر (بالذخ) أى بالغنيمة التى لا يعادها شىء والذخ الذخيرة وهو ما دخرت له عاقبة أمرك دنيويا كان كاليواقيت والحلى أو أخرويا كالشواب وورد فى فضل هذه الكلمة المشرفة أحاديث كثيرة فانظرها

ولما فرغ من الكلام على كلمة الشهادة شرع يتسكّم على معنى الاسلام والايمان والاحسان شرعا فقال رحمه الله تعالى (فصل) دال ومدلوله ما بعده الى آخر الفصل (وطاعة الجوارح الجميع) أى جميعها وهى الجوارح السبعة اللسان واليدان والرجلان والسمع والبصر والبطن والفرج وطاعتها لازلتها وخضوعها بفعل الاوامر الشرعية واجتناب المنهيات كانت الاوامر قولاً كالنطق بالشهادتين أو فعلاً كالصلوات الخمس والمنهيات قولاً كشهادة الزور أو فعلاً كالزنا ولا بد من موافقة الظاهر للباطن والا كان نفاقاً وزندقة وقوله (قولاً وفعلاً) تميزان أى وطاعة الجوارح جميعها من جهة القول والفعل لا الاعتقاد لانه داخل فى مفهوم الايمان وما هنا مفهوم الاسلام فطاعة الجوارح الجميع بالوصف المتقدم (هو الاسلام الرفيع) الكامل فى عرف الشرع وأما إذا انقاد بعض الجوارح وخالف بعضها فلا يكون اسلاماً كاملاً فى عرف الشرع بل اما اسلام ناقص كأن نطق بالشهادتين لا غير أو فعل معها بعض المأمورات ولم ينته عن المنهيات كلها أو لم ينته عن بعضها وهو المشاهد فى وقتنا هذا واماليس باسلام أصلاً لكن ترك النطق ابناءً ونعتماً وفعل بعض المأمورات وترك بعض المنهيات وكذلك كان ظاهره خلاف باطنه بان يكون مظهر الشعائر الاسلام معتقداً عدم وجوبها أو محتجاً بهذا الذى كان يسمى منافقاً فى الصدر الاول وأما الآن فيسمى زنديقاً وما ذكره الشيخ فى هذا الفصل مأخوذ من حديث جبريل عليه السلام المذكور فى البخارى وغيره وسأذكره ان شاء الله تعالى فى آخر الفصل ولما كان الاسلام فى عرف الشرع هو الانقياد والخضوع لفعل المأمورات واجتناب المنهيات وكان لذلك كليات كثيرة وتحتها جزئيات منتشرة أشار الى أمهات الكليات بقوله (قواعد الاسلام خمس) ووصف بقوله (واجبات) يثاب المرء على فعلهن ويترب العقاب على تركهن شرعاً فمن وفى بما وجب مثلها وترك المنهيات كان اسلامه رفيعاً ومن ترك شيئاً منها فإن كان النطق بالشهادتين فقد نقض بيته من أصله وان كان غير الركن الاول فهو ناقص لبعض الخوالف مع بقاء قيام أصل البيت (وهى) أى القواعد الخمس (الشهادتان) وما عطف عليهما أى النطق بهما للقادر على ذلك أو ما قام مقام النطق كالإشارة للتوحيد بالنسبة للعاجز عن النطق ومن امتنع من النطق بهما نعتماً وتكبيراً فهو كافر أو مرتدان كانت

أصوله مساهمين وحيث كان الشارع لا يقبل بدونهما صرفا ولا عدلا والشهادتان أى النطق بهما مع معرفة معناه ولو اجابا لكان يعتقدا ان الله واحد لا يشبه المخلوقات ويعرف الصفات الواجبة لله ويعتقد ثبوتها لله تعالى ويعتقد استحالة أضدادها على الله تعالى ويعتقد جواز الجائزات على الله تعالى ودليله على ذلك وجود المخلوقات من غير أن يعرف تفصيل الدلائل على ذلك ولا يقدر على دفع الشبهة الواردة عليه وصورة ذلك كأن يسأل رجل رجلا عن وجود الله الخ فيعترف المسئول بالوجود وباقي الصفات فيسأله أيضا عن الدلائل عن ذلك فيجيب بان دليلي على وجود الله نفسى أو السموات أو الارض فيقول السائل بين لى وجه الدلالة على وجود الله مثلا أو يورد السائل عليه شبهة لا يستطيع ردها فيجيبه المسئول بان اعتقادي الجازم في وجود الله مثلا هو وجود نفسى وما معها من المخلوقات ولا دراية لى بشئ بعد ذلك فصاحب هذا الاعتقاد مع دليله المتقدم ذكره وهو المسلم مى بالدلائل الجلى أو الاجالى عارف وعالم وخلص من ربة التقاليد وأما المقلد المختلف فى اسلامه فهو يعتقد وجوب الصفات لله ولكن لو سئل عن الدليل كان جوابه سمعت هذا من أشيخى مثلا وأمامعرفة كل صفة بدليلها كما تقدم فذاك فرض كفاية اذا قام به بعض أهل القطر أو البلد سقط عن الباقيين ويعتقد أن محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم ويزعم بذلك فماتقدم بيانه من النطق بالشهادتين مع معرفة صفات الله والاذعان بالرسالة لسيدهنا محمد صلى الله عليه وسلم (شرط) شرعى فى صحة القواعد (البقيات) والمشرط بعدم بانعدام الشرط فمن لم يأت بالشهادتين ولم يصدق بمادولهما لا يقبل الله منه فرضا ولا نفلا وبالجملة الكافر الاصلى لا ينخرط فى جماعة المسلمين الا بالتلفظ بهما ان كان قادرا على ذلك وأما المسلم اصالة فيجب عليه أن يأتى بهما مرة فى عمره ولا يتوقف اسلامه على ذلك لانه تابع لوالديه ما لم يمتنع من التلفظ بهما تكبرا وتعتنا فان امتنع لذلك فهو مرتد يستتاب ثلاثة أيام فان رجع الى الاسلام فيها ونعمت والا قتل كفرا فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يدفن فى مقابر المسلمين وماله لبيت مال المسلمين (ثم الصلاة) أى اقامتها بشروطها وأركانها كما يأتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى فى بابها (و) القاعدة الثالثة أداء (الزكاة) المفروضة (فى القطار) والقطاع ككتاب وزنا جمع قطع يطلق على الدرهم وعلى النعم الشامل للابل والبقر والغنم قاله فى القاموس وقد أطلقه الناظم على ما فيه الزكاة مطلقا ويأتى بيان ما فيه الزكاة ان شاء الله تعالى (و) القاعدة الرابعة (الصوم) لرمضان وهو شرعا الامساك عن شهوتى البطن والفرج وما يقوم مقامهما من قرب طلوع الفجر الى تحق مغيب الشمس

ويأتى الكلام على ذلك في بابه ان شاء الله تعالى (و) القاعدة الخامسة أداء (الحج) وهو شرعا قصداً بيت الله الحرام مع ما يلزم ذلك كما يأتى مفصلاً في بابه ان شاء الله تعالى وقوله (على من استطاع) قيد في القاعدة الأخيرة نظر الآية الشريفة والحديث والافبحسب المعنى يرجع لكل ففقد القدرة على النطق بالشهادتين لا يجب عليه وفقد الماء وما يتبعه عليه لا تجب عليه الصلاة وفقد القدرة على تخليص ماله من يد الغاصب مثلاً لا تجب عليه الزكاة وفقد القدرة على الصوم سائر أوقاته لنحو جوع أو عطش لا يجب عليه الصوم ويأتى تفصيلاً الاستطاعة بالنظر للحج في بابه ان شاء الله تعالى * ولما أنهى الكلام على بيان معنى الاسلام شرعاً شرع في بيان معنى الايمان كذلك وأما الايمان لغة فطلق التصديق قال تعالى حاكياً عن اخوة سيدنا يوسف عليه الصلاة والسلام خطابهم لايهمهم اسرائيل عليه الصلاة والسلام وما أنت بمؤمن لنا أى بمصدق لنا في اخبارنا لك بان يوسف أكله الذئب وشرعاً التصديق مع الاذعان بجميع ما جاء به النبي مما علم من الدين بالضرورة ولوعلى طريق الاجال فيما لم يعلم تفصيله كالزائد على الكتب الاربعة مثلاً فقال (الايمان) شرعاً حقيقته (جزم) تصديق مع الاذعان من الجازم (بالاله) أى بوجوده وقدمه وبقية الصفات تفصيلاً فيما لم يعلم تفصيله واجمالاً فيما لم يعلم تفصيله وباستحالة أضدادها وبجواز إيجاد الممكنات واعدامها في حقه تعالى (والكتب) أى وجزم مع الاذعان بالكتب السماوية بانها منزهة عن غند الله تعالى على بعض رسله فيجب الايمان بما علم تفصيله تفصيلاً وهى التوراة والزبور والانجيل والفرقان ويجب الايمان بغير هذه الاربعة اجمالاً (والرسول) أى جزم بالرسول أيضاً فيجزم المكلف بان لله رسلاً أرسلهم لارشاد عباده أولهم أبونا آدم عليه السلام وآخرهم بعثنا سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيؤمن بمن علمت أسماؤهم تفصيلاً وهم خمسة وعشرون آدم ادريس نوح ابراهيم اسماعيل اسحق يعقوب يوسف لوط أيوب شعيب موسى هرون داود سليمان ذوالكفل الياس يونس اليسع هود صالح زكريا يحيى عيسى محمد صلى الله عليه وسلم جميعهم واجمالاً فيمن لا تعلم أسماؤهم ويعتقد عصمة جميعهم وما ورد مما يؤهم خلاف العصمة فقول اجماعاً ويعتقد انهم عليهم الصلاة والسلام أكرم الخلق عند الله تؤمن بجميعهم ولا تفرق بين أحد منهم في الايمان كما فرقت اليهود والنصارى (والاملاك) أى ونجزم بان لله ملائكة معصومين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون تؤمن بما علمت أسماؤهم تفصيلاً كجبريل وميكائيل واسرافيل وعزرائيل ورضوان ومالك ومنكر ونكير عليهم الصلاة والسلام واجمالاً فيمن لم تعلم أسماؤهم واجزم بما تقدم ذكره (مع بعث) أى مع الجزم بحصول البعث من القبور الى أرض

المحشر بالنفخة الثانية من اسرافيل عليه السلام في الصور ووصف البعث بقوله (قرب) لان كل آت قريب ولوطالت مدته والساعة حق أيضا وهي انقراض الخلق الا ما استثنى بالنفخة الاولى من اسرافيل في الصور أيضا قال الله تعالى وان الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور (وقدر) أى والايمان أيضا جزم بالقدر خيره وشره حاله وصره أى نصديق ونذعن بان ما يقع في الكون هو بتقدير الله تعالى أزلا قبل وجود المخلوقات فلا يقع في ملكه الا ما أرادته فيجب التسليم لقضاء الله تعالى وقدره والرضا بذلك بدون اعتراض عليه في شئ قال تعالى وخلق كل شئ فقدره تقديرا انا كل شئ خلقناه بقدر (كذا صراط) أى والايمان جزم بالصراط أى بانه حق ثابت وهو قنطرة على متن جهنم عليه المرور الى الجنة فلا طريق اليها الا منه ويختلف مرور الناس عليه فمنهم من يمر عليه كالبرق في السرعة ومنهم من يمر حوبا وبينهما درجات ومنهم من تحت طفة السكالايب فتكرده في النار أعاذنا الله تعالى من ذلك واخواننا المسلمين (ميزان) أى والايمان جزم بوجود الميزان وبوزن الاعمال لكل الناس فيه الا من يدخل الجنة بغير حساب فلا توزن أعمالهم قال الله تعالى ونضع الموازين القسط (حوض النبي) صلى الله عليه وسلم أى والايمان جزم بحوض النبي لما في الصحيحين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاصي رضى الله تعالى عنهما حوضي مسيرة شهر زواياه سواء ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه أكثر من نجوم السماء من شرب منه لم يظمأ أبدا وأحاديشه كثيرة (جنة) أى والايمان جزم بوجود الجنة الآن وهي دار الخلد للمؤمنين فيها ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر وأعظم ما فيها من النعيم رؤية المولى تعالى من غير كيف ولا حصر من دخلها لا يهرم ولا يموت ولا يلحقه فيها كدر بل سرور أهلها دائم أبدا لهم فيها ما تشتهيه الانفس وتلد الالعين جعلني الله واخواننا منهم (ونيران) أى والايمان جزم بوجود النار ذات الدرك الآن وهي دار الهوان أعدها الله تعالى دار خلد لعادائه وهم الكفار والمنافقون فيها من الاحوال ما لا يمكن وصفه أعاذنا الله وأحببتنا منها وبقية اخواننا المسلمين وبقي مما يجب الايمان به حصول الشفاعة لاسيدنا محمد وكونه أول شافع ورؤية الله تعالى للمؤمنين واعطاء الكتب لاربابها فمن أخذ كتابه يمينه فاز وأما من أوتى كتابه وراء ظهره فسوف يدعو ثبورا ويصلى سعيرا اللهم أعطني كتابي بيمينى وسؤال القبر وضغطته وغير ذلك مما ورد النص به ولا سبيل لمعرفة الابن وانما قلنا في كل واحد مما تقدم الايمان جزم بكذا فكأنه نفس الايمان وحده مع ان الايمان هو التصديق بجميع ما تقدم وغيره مما وردت به نصوص

الشرعية لان عدم التصديق بواحد مما تقدم يشافي الايمان بالسكينة فهو الحامل الى على ماسلكته
ولما فرغ من الكلام على بيان معنى الاسلام والايمان شرعا وهما الركنان الاولان للدين
شرع في الكلام على الركن الثالث بقوله (وأما الاحسان) في العبادة (فقال) في بيان معناه
(من دراه) علمه وهو النبي صلى الله عليه وسلم محييا به السائل وهو سيدنا جبريل عليه السلام
هو (أن نعبد الله كأنك تراه) وبراك أى تراقبه بعين القلب فيحصل لك الخشوع
والاخلاص في العبادة المطلوبان شرعا (ان لم تكن تراه) بان لم تبلغ الدرجة الاولى فاعمل على
الجزم في جميع حواسك ودفع الخواطر الشاغلة لك عن مولاك (فانه) أى لانه (براك) ويعلم
مرك وعلايتك (والدين) المتعبد به شرعا (ذى الثلاث) أى هذه الثلاث المذكور سابقا
جميعها هو الدين الكامل لحديث سيدنا جبرائيل المذكور في الصحيحين البخاري ومسلم
نصه عن أبي هريرة وعمر بن الخطاب ولفظ مسلم عن عمر بينما نحن عند رسول الله صلى الله عليه
وسلم ذات يوم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر السفر
ولا يعرفه منا أحد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم فاستدركت به الركبتيه ووضع
كفيه الى خفيه وقال يا محمد أخبرني عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تشهد
أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت
ان استطعت اليه سبيلا قال صدقت فحجبت اليه يسأله ويصدق قال فاخبرني عن الايمان قال أن
تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره قال صدقت قال
فاخبرني عن الاحسان قال أن نعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه براك قال فاخبرني عن
الساعة قال ما المسؤول عنها باعلم من السائل قال فاخبرني عن أمارتها قال ان تلد الامه مرتبها
وان ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البغاء قال ثم انطلق فلبث مليا ثم قال يا عمر
أندري من السائل قلت الله ورسوله أعلم قال فانه جبريل أنا كم يعلمكم دينكم اه ويطاق الدين
على الواحد منها شرعا قال الله تعالى ان الدين عند الله الاسلام (خذ أقوى عراك) استمسك
بهذا لانه أقوى العرى التي يتمسك بهامن خاف على نفسه اهلاك قال الله تعالى فمن يكفر
بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها * ولما فرغ من الكلام على
القاعدة الاولى شرع في الكلام على القاعدة الثانية وهي الصلاة مقدمة عليها مقدمة كتاب
وهي طائفة من الكلام تقدمت أمام المقصود بالذات لارتباط له بها وارتفاع بها فيه فمن علم
معنى الواحد مثلا من هذه المقدمة وشرع في المقصود وذكرا لفظ الواجب لم يحتج للبحث عن

معناه فقال (مقدمة) أى هذه مقدمة بكسر الدال أو بفتحها (من الأصول) أى من أصول الفقه يراد أن هذه المقدمة منقولة من أصول الفقه ووصفها أيضا بقوله (معينة) من علم ما فيها من الأحكام أى يستعان بمعرفتها (في فروعها) أى فروع الأدلة الشرعية التي تذكر بهذه المقدمة (على الوصول) أى التوصل بمعرفة حقائق أحكام تلك الفروع ومعنى (الحكم في) عرف (الشرع) هو (خطاب ربنا) أى كلامه النفسى الالزى ولا يشترط وجود المخاطب عند توجه الخطاب بالنسبة لله تعالى (المقتضى) المتعلق بتعاقب دلالة (فعل المكاف) وقوله (افطنا) تكملة للبيت والخطاب ما (بطلب) فعل كصلاة الصبح وصوم يوم عرفة أو بطلب كفف عن الفعل كالسرقه وصوم رابع النحر (أو اذن) في الفعل والترك كالاكل والشرب عند عدم الضرورة وهذه أقسام خمسة تسمى الأحكام التكليفية لان المتأكد في الطلب منها لا يخاطب بها لزوما الا المكاف ثم أشار الى ما لا يختص بالمكاف بقوله (أو بوضع سبب) كالزوال لصلاة الظهر (أو شرط) أى أو وضع لشرط كالطهارة لصحة الصلاة (أوذى منع) أى أو وضع لذى منع كالحيض بالنسبة لوجوب وصحة الصلاة وبقي من أحكام الوضع الصحة وهي وصف الشيء اذا استكملت شروطه وأسبابه وانتفت موانعه والفساد وهو وصف الشيء اذا لم يستكمل ذلك وهذه الخمسة تسمى الأحكام الوضعية لانها لا تختص بالمكاف بل بوضعها الشارع أمارة على الأحكام مثلا جعل السبب كالزوال أمارة على السبب وهي صلاة الظهر وعدمه على عدم المسبب وعدم الشرط أمارة على عدم المشروط والمانع أمارة على عدم الحكم واستيفاء الشروط والأسباب وانتفاء الموانع أمارة على الصحة وانتفاء شيء من ذلك أمارة على الفساد و يطلق على السبب خطاب التكليف تغليبا وتسمى هذه العشرة الأحكام الشرعية فالسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته كالزوال مثلا يلزم من عدمه عدم طلب الظهر ومن وجوده وجود طلب الظهر بالنظر لذاته يعنى بقطع النظر عن توفر الشروط وانتفاء الموانع وأحوالها وعدم توفر الشروط والشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته كالطهارة بالنسبة لصحة الصلاة يلزم من عدم الطهارة عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود لا احتمال تخلف السبب ولا عدم الصلاة لتوفر الأسباب ونفي الموانع ما يلزم من وجوده العدم كالحيض يلزم من وجوده عدم وجوب الصلاة ولا يلزم من عدم المانع عدم لا احتمال توفر الأسباب والشروط ولا وجود لا احتمال تخلف سبب أو شرط وبيان هذا موضوع على ما ينبغي لا يتحمل هذا الشرح وبعد ذكره ما تقدم شرع في تقسيم متعلق الحكم

الشرعى بقوله (أقسام) متعلق (حكم الشرع) التكليفية (خمسـة نرام) تقصد أولها (فرض) ويرادفه اللازم والمتحتم والواجب في غير باب الحج ويرسم بما في فعله ثواب وفي تركه عقاب (و) ثانيها (نذب) ويشمل السنة والرغبة على قول ويرسم بما في فعله ثواب وليس في تركه عقاب (وكرهة) وترسم بما في تركها امتثالا للشرع ثواب وليس في فعلها عقاب (حرام) ويرادفه محظور ومنوع ويرسم بما في فعله عقاب ان شاء الله العقاب وفي تركها امتثالا للشرع ثواب (ثم اباحة) وترسم بما ليس في فعلها ثواب ولا في تركها عقاب وتقدم ان الطلب يشمل طلب الفعل وطلب الترك وكل منهما ينقسم الى قسمين أراد الشيخ أن يبين لنا الفرق بين هذه الاقسام فقال (فأمر مجرم) بطلبه كالصلاة الخمس (فرض و) مأمور به (دون الجزم) بطلبه (مندوب) ووصفه بقوله (وسم) أى علم وذلك كصلاة الوتر والفجر (ذوالنهي) وهو طلب الكف عن الفعل (مكروه) ان لم يجزم بطلب الكف كالنهي عن صيام رابع النحر (و) ذوالنهي أى طلب الكف عن الفعل (مع حتم) فى الطلب (حرام) كالكل الربا والاشراك بالله والعباد بالله تعالى (مأذون) فى (وجهيه) الفعل والترك أى ما أباح الشارع فعله وتركه على حد سواء كأكل الطيبات الحلال (مباح) أى يسمى ذلك (ذا) أى المباح (تمام) الاقسام الخمسة ولما ذكرنا الفرض والمندوب اجالا شرع فى تفصيل ذلك بقوله (والفرض قسمان) باعتبار تعلق طلب الشارع فان تعلق الطلب بالجملة بحيث يريد الشارع الفعل كتنغسيل الميت ومواراة شيخه فى الارض لا عين الفاعل فهو فرض (كفاية) ويعرف بما اذا فعله بعض من توجه اليهم الطلب سقط الطلب عن الباقيين وبأنهم الجميع بترك فعله (و) ان تعلق الطلب بالاعيان كالصلاة الخمس فهو فرض (عين) ويرسم بما لا يقوم به أحد عن أحد (ويشمل المندوب) المتقدم ذكره (سنة) وصف سنة بقوله (بدين) تشنية ذا اسم اشارة راجع لكفاية وعين فالسنة العينية كالوتر والعيمين والسنة الكفائية كالاذان والاقامة والمندوب والسنة والمستحب والتطوع بمعنى واحد وهو ما طابه الشرع طلبا غير جازم وقيل المندوب أعم وهو ظاهر النظم راجع المطولات * ولما فرغ من الكلام على المقدمة شرع فى الكلام على الوسائل التى يتوصل بها الى اقامة الصلاة وذلك ان الصلاة فرضا كانت أو نفلا لا تصح الا بطهارة لما تقدم من أن الطهارة شرط فى صحة الصلاة وهى مائية وترايبية والمائية يتوقف حصولها على استعمال ماء مخصوص والترايبية بدلى عن المائية فبدأ فى بيان ما يجوز استعماله بتحصيل الاصل فقال ﴿كتاب الطهارة﴾ المائية والترايبية الطهارة لغة

النظافة وعرفا صفة حكمية حاصلة عن الوضوء أو الغسل أو التيمم بباحها الموصوفها أن يصلّى أو يصلّى به أو فيه بالنسبة للطهارة المائية * فصل وتحصل الطهارة * أى الصفة الحكمية التى قال الشارع بمحصولها فى الذات أو فى الثوب المتنجس أو فى المكان كذلك (ب) سبب استعمال (ما) بالقصر لغة فى ماء بالمد وشرط الشارع فى الماء الذى تنشأ هذه الصفة عنده استعماله السلامة فيه (من التغير) فى الطعم أو اللون أو الريح (ب) سبب ممازجة (شئ) له وقوله (سالم) متعلق به من التغير وأذا لم يسلم من التغير وتغير بالفعل ففيه تفصيل وذلك إما أن يتغير بممازجة نجس له وإما أن يتغير بممازجة طاهر له فإن تغير بنجس فلا يجوز ولا يصح استعماله فى العبادات ولا العادات فهذه أقوال رحمه الله تعالى (إذا تغير) أحداً أو صافه (بنجس) كعدم البول (طرحاً) لكالكلاب أو يسقى به الشجر إذا أراد ربه ذلك وإن تغير بطاهر صح استعماله فى العادات دون العبادات ولذا قال (أو) إذا تغير أحداً أو صافه بشئ (طاهر) كاللبن والغسل فلا يصح لعبادة بل (لعادة) كالطبخ والجمن وغسل الثياب الخالية من النجاسة (قد) حرف تحقيق (صالحاً) ألفه للإطلاق أى صالح ما تغير بطاهر للاستعمال فى العادات ولما كان من الطاهر المغير ما هو ملازم فى الغالب لكونه قرار الماء وألـكونه من أجزاء الأرض وظاهر اللفظ يشمله وأنه لا يصح إلا للعادة والواقع ليس كذلك استثناء بقوله (إلا إذا لزمه) المغير (فى الغالب) ماء يجرى على نحو (مغرة) وكبريت وتغير بذلك وكذا إذا طرح فيه شئ من أجزاء الأرض ولو عمداً وكذلك ما تغير بما يعسر الاحتراز عنه كتغير ماء بثر بورق شجر أو تبين أو بألة السفن إن كانت من أجزاء الأرض مطلقاً وإن كانت من غير أجزاءها ضرر إن تفاحش التغير وماء بدهن آنية البوادي وماء بما يصلح الوعاء كقطران ولو كان التغير بينا ما لم يزد على المعتاد ولا ضرر (ف) كل ما تقدم لا يضر تغيره للماء وحكم التغير به (مطلق) ظهور يصلح استعماله فى العبادة والعادة (ك) ما يصلح استعمال الماء (الذائب) من نحو تلج وبرد فى ذلك سواء ذاب بنفسه أو بفعل فاعل * ولما فرغ من بيان ما يصلح للطهارة وما لا يصلح شرع فى بيان أحكامها وهى تنقسم إلى صغرى وكبرى وبدأ بالصغرى لكثرة وقوعها وكثرة المستعملين لها فقال (فرائض الوضوء) التى لا يصح الإجماع بها (سبعة) عند المالكية (وهى) أى السبعة (ذلك) وما عطف عليه أى أولها ذلك وهو امرار اليد وما فى حكمها على العضو المغسول مع صب الماء أو بعده بقرب الصب بحيث يعمم العضو بالماء الذى عليه وهو واجب لنفسه لا لإيصال الماء للبشرة ولا بد من سيلان الماء على العضو المدلوك فإن لم

يسل عن العضو بأن أخذ الماء بيده ثم صبه أو أخذ من الماء ما لا يكفي في تعميم العضو وتذلك بذلك كان فعلة مسح الاغسلا وهو باطل قطعا ولا بد أن يصب الماء من أعلى جبهته مع رفع رأسه قليلا ليسيل الماء على جميع وجهه فيمكنه تعميم الماء على ما لم يصله وأما من جعل الماء على مادون الجبهة ثم تعمم الجبهة ببلل يديه لان الماء لا يرتقي العلو فيكون تعميم الجبهة بهذه الصفة مسحاً وهو باطل أيضاً ولا تصح النيابة في ذلك الاليجز عن ذلك وتصح في صب الماء على المتوضئ اختياراً (و) ثانياً (فور) وهو أن يفعل الوضوء من غير تفريق بين اعضاء الوضوء والتفريق اليسير لا يضر ولو عمداً ويأتي بيان حد الكثير واليسير وهو واجب مع الذكر والقدرة يأتي محترزهما ان شاء الله تعالى في كلام الناظم وثالثها (نية) قصد قلب ولا يحتاج الى التلفظ بالمنوى بان يقول نويت فرض الوضوء مثلاً للدفع وسواس بعدم التلفظ فيطلب التلفظ حينئذ وتكون النية (في بدئه) أى عند بدئه في أول مفروض مغسول أو مسح ان بدأ في وضوئه بمسح رأسه ولم يراع سنة الترتيب وبين المنوى بقوله (ولينوا) المتوضئ بوضوئه (رفع حدث) أى رفع صفة حكمية قال الشارع بوجودها عند حصول سبب من الاسباب الآتي بيانها ان شاء الله تعالى وهي تنافي الطهارة (أو) لينوا داء (مفترض) فرضه الله تعالى عليه وهو الوضوء بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية (أو) ولينوا (استباحة) فعل (ممنوع) من فعله كالصلاة (عرض) وطراً منعه لسبب مما يأتي في نواقض الوضوء وأي هذه الثلاثة لاحظ بقلبه كفاه وملاحظة الجميع ان أمكن أحسن (و) رابعها (غسل وجهه) وحده طولا من منابت شعر الرأس المعتاد الى آخر الذقن لمن لالحية له أو لآخرها لمن له لحية ولو طالت وعرضا ما بين الوتدين فالوتدان من الاذنين لا يغسلان والبياض الذي تحت الوتد والذي خلف العذار وما بين الوتد وعظم الصدغ والبياض الذي بين الصدغين كل ذلك من الوجه يجب غسله وأما الشعر الثابت على عظم الصدغ والبياض الذي بينه وبين الاذن هما هو أعلى من الوتد والبياض الذي بين الاذن وشعر الرأس من مقدم الاذن ومن محاذيه من خلف الاذن كل ذلك من الرأس يجب مسحه ولا بد من غسل شيء يسير من الرأس ومسح شيء من حد الوجه لتحقق المغسول في الغسل واستيعاب المسح في المسح ولا بد من تنقيح ما يخفى من الوجه ولا يصلح الماء الابتتبع من ذلك الوتره والعنفقة وأسارير الجبهة وظاهر شفتيه وهو ما يظهر عند انطباقهما انطباقا طبيعيا وما غار من العينين وأثر جرح ان أمكن ذلك والا كفي صب الماء فترك شيئا مما تقدم بيانه كان وصفه

كوصف من لم يتوضأ أبداً فافهم ذلك واعمل به الفريضة الخامسة (غسله اليدين) وكذا ما زاد على ذلك كتعدد الوجه والارجل لتناول الخطاب لذلك وان نبتت له يد بالعضد فان قصرت على الذراع ولم يكن لها مرفق لم تغسل وان وصلت اليه غسل منها ما وصل اليه (و) الفريضة السادسة (مسح) جميع الرأس (رأس) بدون حائل كخناء فان مسح على حائل لغير ضرورة لم يجزه ومبدأ الرأس من منابت الشعر المعتاد الىقرة القفا وتقدم بيان حد الرأس من الوجه فارجع اليه ويمسح ما استرخى من الشعر عن الرأس الرجل والمرأة في ذلك سواء والفريضة السابعة (غسله الرجلين) فأكثران وجد ولا بد من تعاهد الاخص والعقب وما ينبوعه الماء ولما كان فيما تقدم عدم تحديد الوجه أشار الى تحديده عر ضابقيه (والفرض) في غسل الوجه (عم) أى يعم (مجمع) أى جميع ما بين وتدى (الاذنين) والوند هو الناقى من مقدم الاذن المحاذى للصدغ (و) الفرض في غسل اليدين يعم (المرفقين) تشبیه مرفق وهو ما يتكأ عليه عند الاستراحة وقوله (عم) تأكيدهم الاولى (و) الفرض في غسل الرجلين يعم (الكعبين) وهما العظام الناتئان في منتهى الساق فيجب غسل ما تقدم ولما كان ما بين أصابع اليدين مظنة التساهل في ذلك نبه عليه بقوله (خلل) ادلك ما بين (أصابع اليدين) وكذا ادلك التكاميش التى على ظهرها فتحننها أولاً ثم تدلكها وكذا تبسط كفك عند غسلها وتلك الخطوط التى فيها لان تلك التكاميش والخطوط اذا بقيت على حالها لا يصل اليها الدلك الذى تقدم انه فرض مستقل لا لا يصل الماء وكذا اتجه مع رءوس أصابع اليد وتدلكها في كف الاخرى وكذا تراعى كل محل خفي فيما يغسل من أعضاء الوضوء ولا تتساهل فيما تقدم بيانه لان كثيراً من الناس يغفل عن ذلك فيكون كمن لم يتوضأ ولما كان الشعر النابت على الوجه نارة يكون خفيفاً وهو الذى ترى من تحته البشرة عند المواجهة ونارة يكون كثيفاً وهو ما لا تظهر البشرة منه عند المواجهة وحكمهما فى الغسل مختلف نبه على ذلك بقوله (و) يجب تحليل (شعروجه) بشرط (اذا) ظهر (من تحته الجلد) عند المواجهة ولا يظهر الجلد بأن كان كثيفاً فيكون تحليله وانما يطالب غسل ظاهره بحيث يعم الماء ظاهره والمراد بتحليل الشعر ذلك حتى يصل الماء للبشرة وقوله (ظهر) يتعلق به ما قبله * ولما فرغ من الكلام على الفرائض شرع فى الكلام عن السنن وقدمها على الفضائل لانها آكد منها فى الطلب فقال (سننه السبع ابتداء) أى فى ابتداء الوضوء (غسل اليدين) الى الكوعين قبل ادخالهما فى لائانه ان أمكن التفريغ منه ولم يكثر جداً ولم يكن جار يافان لم يمكن كحوض أو كثر الماء أو كان

جارياً أدخل يده وغرف منه وغسل خارجه وغسلهما في الابتداء سنة ولو كانا نظيفتين أو أحدث
 في أثناء الوضوء والذي عليه عمل الناس اليوم غسلهما بمجتمعتين وهو أول السنن وتحتاج السنن
 والفضائل المتقدمة على غسل الوجه إلى نية تخصها لكونها عبادة ولا عبادة غير معقولة المعنى
 الابنية (و) السنة الثانية (رد مسح الرأس) من منتهى المسح إلى مبدئه أن يبق في اليد بل من
 مسح الفرض والالم يطالب به ولا يجحد للرداء بخلاف مسح الفرض إذا جفت اليد في أثناء المسح
 فإنه يجب تجديد الماء للباقي وإن بقي من مسح الفرض ما لا يفي بالرد مسح بمقداره السنة الثالثة
 (مسح) ظاهر (الاذنين) وباطنهما وصفة مسحهما أن يجعل باطن الإبهامين على ظاهر
 الشحمتين وطرف السبابتين في الصماخين ووسطهما مقابلاً لباطنهما ويديرهما مع الإبهامين
 من الشحمتين إلى آخرهما ويكره تتبع الغضون وتجديد الماء لمسحهما قليل سنة مستقلة وقيل
 من تمام السنة وقيل مستحب السنة الرابعة (مضمضة) وهي إدخال الماء في الفم وتحريكه من
 شدة إلى شدة ودفعه إلى خارج السنة الخامسة (استنشاق) وهو جذب الماء بالنفس إلى
 داخل الأنف ويبلغ غير الصائم السنة السادسة (استنثار) وهو دفع الماء الداخل بالاستنشاق
 بالنفس مع وضع السبابة مع الإبهام من اليسرى على الأنف لتخرج القذرات بذلك السنة
 السابعة (ترتيب فرضه) أي ترتيب فرائض الوضوء فيما بينها سنة بأن يقدم غسل الوجه على
 اليدين واليدين على الرأس والرأس على الرجلين (وذا) أي وكون ترتيب الفرائض في نفسها
 سنة هو (المختار) من أقوال وقيل فرض وقيل فرض مع الذكر ويسقط مع النسيان * ولما
 فرغ من الكلام على السنن شرع في الكلام على الفضائل قد ذكر منها بعضاً بقوله (وأحد عشر
 الفضائل أتت) وحفظت عن الشارع أوها (تسمية) بأن يقول عند الشروع في الوضوء
 بسم الله الرحمن الرحيم والوضوء أحد المواضع التي يطلب الابتداء بالتسمية فيها ونذكر منها جملة
 في الحاشية إن شاء الله تعالى فراجعها إن شئت (و) ثانيها فعل الوضوء في (بقعة قد طهرت)
 شأنها فيخرج موضع الكنيفة قبل الاستعمال فيه فيكره الوضوء فيه لأن شأن الكنيفة عدم
 الطهارة وطلب طهارة البقعة خوف تطاير شيء من المكان المتنجس على الثياب أو البدن
 ولئلا يذكر اسم الله في الأماكن القذرة وهو خلاف الأدب في الذكر وثالثها (تقليل ماء) بقدر ما
 يسيل على العضو كما تقدم ولو كان على بحر ولا يشترط تقاطر الماء عن العضو إلى الأرض
 فالأفراط من الماء بدعة والتقليل جداً بحيث لا يسيل على العضو مفسد للوضوء من أصله
 والتوسط في الأمور هو المحمود شرعاً (و) رابعها (تيا من) أي جعل (الأناء) المفتوح

كالصطل والصحفة من جهة اليمين لبسهل التناول منه وما كان ضيقا كالإبريق يجعل الى جهة اليسار هذه الكيفية في حق من يتناول بيمينه فان كان المتوضئ يتناول الاشياء بيساره عكس الموضوع (و) خامسها (الشفع والتثليث) ان عم في الغسلة الاولى جميع العضو والافلاتكون الثانية والثالثة سنة والمطلوب أن يلاحظ ان ما زاد على غسل الفرض هو السنة خوف أن لاتعم الغسلة الاولى ويبقى شيء فيغسل بغسل السنة ولا يكفي ذلك لانهم قرروا ان السنة لاتقوم مقام الفرض فافهم هذا ولا تعين الاولى للفرض خوف ان تقع في محذور وهو بطلان وضوئك على فرض بقاء شيء لم يعمم بالاولى وانما يكون الشفع والتثليث سنة (في مغسولنا) لافيا يمسح كالرأس والرجلان النظيفتان يطلب فيهما التثليث وأما الوستختان فالمدار على الانقاء سادسها (بدء) من (الييمان) التي يتأتى فيها التعقيب كاليدين لاما لا تعقيب فيه كالخدين سابعها استعمال (سواك) أراكا كان أو غيره مما لم ينه عنه شرعا والاخضر لغير الصائم أفضل وجاز الاستيائك بالاصبع ولومع وجود غيرها وله خصائص عظيمة منها تكبير الشهادة عند الموت ويستحب الاستيائك عند ارادة الصلاة ان طال بينهما وبين الوضوء النى استماك فيه وعند القراءة وفي أثناءها وعند كل ما يغير الفم (و) ثامنها (نذب ترتب مسنونه) أى ترتب السنين فيما بينها بان يقدم غسل اليدين للركوعين على المضمضة وهى على الاستنشاق وهكذا مع الفرائض وهو قوله (أومع ما يجب) وهوناسعها (و) عاشرها (بدء مسح الرأس) فى الفرض (من مقدمه) ذاهبا الى القفا فلو بدأ مسح الفرض من القفا وانتهى الى المقدم كفاه وخالفه يصير الرد الذى هو سنة من المقدم الى المؤخر ومثل الرأس فى مطلوب بية البدء من مقدمه اليدين والرجلان فيبدأ من رؤس الاصابع الى المرفقين أو الكعبين وأما الوجه فيتعين فيه البدء من الجهة كتقدم ويبدأ فى ذلك بظاهر اليدين والرجلين قبل باطنهما حادى عشرها (تخليله أصابعه بدمه) أى قدم رجليه فيخللهما من أسفل بسبابه ويبدأ من خنصر اليمنى ويختم بخنصر اليسرى ويستحب له زيادة على ما ذكره الناظم رحمه الله تعالى استعمار النية من أوله الى آخره واستقبال القبلة ان أمكن ذلك وجاوسه على شيء مرتفع لئتمكن من الوضوء وعدم الكلام الا بذكر الله تعالى ولما فرغ من الكلام على الفضائل شرع فى الكلام على المكروهات وذكرها ثنتين بقوله (ذكره) للمتوضئ (الزبد) أى الزيادة (على) مرة (الفرض لدى مسح) لان المسح مبنى على التخفيف (و) كره الزيد (فى) عدد (الغسل) لمغسول أو الزيادة (على ما) أى على محل (حددا) أى حدده الشارع فتذكره

أو تمنع الزيادة في العدد وتكره الزيادة في مساحة المغسول على ما حدده الشارع أيضا ومحل المنع أو الكراهة ان قصد بذلك التجبد لان فيه استظهارا على الشارع لان قصد التبرد في الصيف أو التدفئ في الشتاء وإذا شك هل غسل وجهه مثل مرتين أو ثلاثا فلا حوط البناء على انه غسل ثلاثا مراعاة لمن يقول بمنع الرابعة ولما تقدم له ذكر الفور وانه فرض ولم ينسبه على حكم ما إذا طرأ عليه ما يمنع الفورية نبيه عليه هنا بقوله (وعاجز) عن (الفور) لعارض طرأ عليه كان أحد من الماء ما يكفيه فإريق له أو غصب منه أو تبين عدم الكفاية أو أكره على التفريق ثم وجد ماء غيره أو زال الاكراه (بنى) على ما فعل من الوضوء ولا يستأنف الوضوء (ما لم يطل) أى مدة عدم الطول والطول مصور (يبس الاعضاء) المعتدلة في المزاج ولومن شيخ (في زمان معتدل) بين الحرارة والبرودة وفي مكان معتدل كذلك فلا فرق بين من أعد من الماء ما يكفيه تحقيقا وظنا وشكا وهو قول قوي والقول الآخر يفرق بين من أعد من الماء ما يكفيه ظنا أو شكًا وتبين خلاف ذلك في حكمه ما تقدم لان عنده نوع تفریط وبين من أعد من الماء ما يكفيه تحقيقا ثم طرأ عليه مانع مما تقدم في حكم هذا حكم الناسي الآتي بيانه من أنه يبنى مطلقا غير انه لا يحتاج الى تجديد بنية لعدم عزو بها عنه وهو قول قوي أيضا الى حكم الناسي لبعض الفرائض غير النية والدلك أشار بقوله (ذا كفره بطول) أى بعد طول من نسيانه (يفعله) بنية مع التثليث في غير الرأس (فقط) ولا يأتي بما بعده للترتيب (و) ذا كفره بعد نسيانه (في القرب) يعيد (الموالى) للنسي الى آخر الوضوء مرة للترتيب بين الفرائض ان غسل الموالى أو ثلاثة أو مرتين والاغسله مرتين وقوله (يكمله) بمعنى يعيد غسله ويصلى به مثلاً ان لم يكن صلى به قبل الاتمام وأما (ان كان صلى) به فرضاً أو نفلاً (بطلت) صلاته ويعيدها أبداً ان كانت فرضاً لانه صلاحها بلا وضوء وأما النافلة فلا إعادة عليه لانه غير متعمد لابطالها هذا حكم ما إذا كان المنسى فرضاً أو أشار الى حكم المنسى من السنين بقوله (ومن ذكر) بعد نسيانه (سنته) أى سنة من سنن الوضوء (يفعله الماحضر) وقته من الصلاة ولا يعيد ما صلى ومحل الاثنيان بالسنة المنسية ما لم يلزم على الاثنيان بهما ارتكاب مكروه والتركها مثلاً من ترك الاستنثار فلا يأتي به لانه يلزم على الاثنيان به ارتكاب مكروه وهو إعادة الاستنثار هذا حكم ما إذا كان المتروك نسياناً وأما إذا كان الترك للفرض عمداً أو للسنة ففيه تفصيل فان كان فرضاً وجفت أعضاؤه ابتداءً للوضوء وجوباً وان كان سنة وصلى أعادها بوقت ويستحب لمن تم وضوءه أن ينشدهم ويدعوهم بما شاء من الخير لما روى في ذلك من الأحاديث * ولما فرغ من

الكلام على الوضوء شرع فيما يبطل استمرار حكمه بقوله (نواقض الوضوء ستة عشر) بعضها أحداث وهو ما ينقض الوضوء بنفسه وبعضها أسباب أحداث وهو ما يؤدي الى خروج الحدث شأنًا والا فلما دار على حصوله سواء خرج الحدث أم لا ويعرف الحدث بتعريف آخر وهو الخارج المعتاد من المخرج المعتاد على سبيل الصحة والاعتقاد وبدأ بالأحداث لكونها الاصل فقال (بول) من قبل وهو معلوم وأولها (و) ثانيها (ريج) من دبر بصوت أم لا ثالثها (ساس) الخارج من قبل أو دبر بحيث لا يتمكن صاحبه من امساكه بولا كان أو من دبر أو من دبر أو غائط أو رجحان ينقض ما تقدم ذكره (اذنادر) أي قل زمن اتيانه على زمن انقطاعه ولم يقدر على رفعه بمدواة ونحوها فإذا قدر على رفعه نقض مطلقا وإنما يغتفر له مدة التداوى وان لم ينسدر ففيه تفصيل فان لازم جميع الزمن فلا يستحب له الوضوء وان لازم النصف استحب له الوضوء لكل صلاة عند القيام لها وان لازم أكثر الزمن استحب أيضا ما لم يشق (و) رابعها (غائط) من دبر أو ثقبه تحت المعدة وانسد المخرجان وهذه من الأحداث (و) خامسها من أسباب الأحداث (نوم ثقيل) طال زمنه أم لا وعلامته انحلال حبهوته وسقوط سببته من يده أو نزول لعابه من فيه ولا يشعر بذلك وأما لو شعر في حالة الانحلال وما بعده فهو خفيف كشعوره بالأصوات المرتفعة ولولم يميز معناها فيستحب الوضوء فيما طال منه سادسها (مذي) وهو ماء رقيق يمتد كالخيط يخرج عند اللذة الناشئة عند الملاعبة أو التفكير ويجب فيه غسل جميع الذكر بنية رفع حكم المذي فن ترك غسل جميعه وترك النية أيضا واقتصر على غسل محل الاذى أجزاء ذلك على قول قوى سابعها (سكر) أي استتار العقل بسبب تناول المسكر أو المرقد (و) ثامنها (اغشاء) مديد يستتر معه العقل ناسعها (جنون) أي استتار العقل بسبب الجنون بصريح أم لا ولا فرق في نقض استتار العقل بالسكر والاغشاء والجنون بين الطول والقصر وإنما التفصيل في استتاره بالنوم كما تقدم عاشرها (ودى) بسكون الدال وهو ماء أبيض يخرج أثر البول غالبا وحكمه حكم البول من حيث الاقتصار على غسل محل الاذى حادي عشرها (لمس) ولو بظفر لظفر أو شعر متصلين بالمعوس (و) ثاني عشرها (قبلة) على غيرهم وأما على الفم فتنقض من غير تفصيل لانها مظنة اللذة الا لدواع أو رجة فلا نقض بها على الفم والنقض باللس والقبلة على غير الفم مقيد بأحد أمرين وجود اللذة بالفعل أو قصد لها والى ذلك أشار بقوله (وذا) أي النقض بسبب اللس أو القبلة يحصل (ان وجدت لذة عادة) قصد لها أم لا والمعتادة هي المقصودة للناس بان يكون المعوس أو المقبل عن يشتهي عادة أننى كان أو أمر دولم يكن محرما للامس

أوالمقبل فان كان لا يشتبهى عادة كبذت ثلاث سنين فلا نقض بوجود اللذة عند لمسها أو تقبيلها
 لخروج ذلك عن معتاد الناس وان كان الملموس أو المقبل محرماً فلا نقض بوجودها على ما مشى
 عليه خليل تبعاً لابن الجلاب وفيه النقض على ما ذهب اليه عبد الوهاب وقواه العلامة الامير
 هذا اذالم يكن فاسقاً شأنه أن يلتزم بحارمه والانقض من غير خلاف (كذا) يحصل النقض
 باللمس والقبلة (ان قصدت) لذة عادة ولولم تحصل بالفعل فالصور أربع لانقض فيما اذالم يقصد
 ولم يجردو ينتقض فيما اذا قصد اللذة بوجودها أم لا أو وجدها ولم يقصدها وأما فرج البهيمة وفرج
 الصغيرة ففي لئسهما وتقبيل فرج الصغيرة خلاف انظره في الحاشية ثالث عشرها (الطاف)
 أى ادخال (امرأة) بعض أصابعها بين شفرى فرجها وقيل لانقض وكلا القولين قوى رابع
 عشرها مس ذكر الماس بباطن كفه أو بباطن أصابعه أو بحنجرتهما لابطاها الكف ولا بالساعد
 والى ذلك أشار بقوله (كذا مس الذكر) بغير حائل أصلاً وبحائل وجوده كالعدم سواء مسه
 عامداً أو ناسياً مسه من أصله أو من رأسه قصد اللذة اذ أم لا وأما مس ذكر الغير فيجوز على
 حكم الملاسة المتقدمة (و) خامس عشرها (الشك فى) طرو (الحدث) فمن ثيقن الوضوء
 ثم شك هل أحدث أم لا لزمه الوضوء تغليباً للجانب المانع وهو الحدث وهذا على خلاف القاعدة
 من الغاء الشك فى المانع لسهولة الامر هنا سادس عشرها (كبر من كفر) والعياذ بالله
 تعالى يعنى رحمه الله تعالى ان من كان مؤمناً متوضاً وارْتَد عن الاسلام بقول أو فعل كلبس
 بر نيطة استعساً بالآلئزين بها وميلاً لآلهم انهم رجع الى الاسلام قبل حصول نافض آخر فان وضوءه
 ينتقض ويجب عليه الوضوء عند ارادة فعل ما يتوقف على الطهارة كالصلاة ومس المصحف ولما
 تقدم له ذكر البول والغائط وكانت طبائع الناس تختلف فى انقطاع الخارج بسرعة وعدم
 انقطاعه لبقية شئى فى المجرى وهذا الباقي حكمه حكم الحدث فاذا توضأ الانسان قبل خروج
 الباقي فى المجرى ثم خرج ذلك الباقي بطل وضوءه من أصله فيجب حينئذ التبرص لخروج البقية
 ولو أدى ذلك الى خروج الوقت كما أفنى بذلك الناصر اللقاني وليس هذا من الساس فى شئى ثم
 لا يرتكب ما يؤدى الى الوسواس من تخيلات أمور لا وجود لها واذالم تخرج البقية الا بالوقوف
 والجلوس أو يمشى خطوات فعل ذلك والشخص أمين نفسه يفعل ما يخصه مع ربه نبيه على حكم
 ذلك بقوله (ونجب استبراء) أى استفراغ المحلين من (الاخْبَثَيْنِ) البول والغائط فاستفراغ
 محل الغائط وبول المرأة يعلم باحساس انقطاع الخارج بلا زيادة على ذلك وقال العدوى تضع

المرأة يدها على عاتقها وذلك كالنتر في حق الرجل ولما كان مجرى البول بالنسبة للذكور مستطيلا احتاج لزيادة قوله (مع سلت ونتر ذكر) أى استفراغ مع سلت ذكر بان يمر بسبابة وإهامه من يده اليسرى من أصل ذكره الى كمرته ثم ينتر ما تحصل على رأسها أى ينفضه ولا تحب يدنى ذلك بل المدار على عدم خروج شئ من الكمره عند السلت والنتر ثم نبه بقوله (والشد) على الذكركر عند السلت والنتر (دع) أى اتركه لانه يرخى المثانة والذي كالضرع كلما شدت عليه أعطاك نداوة ولما كانت الطهارة تنقسم الى قسمين طهارة حدث وطهارة خبث وكلاهما متوقف حصوله على استعمال الماء المطلق الاباب الاستنجاء فيقوم مقام الماء غيره مما يأتى بيانه ويكفى عن الماء ولومع وجوده وان كان الافضل الجمع بينهما أو الاقتصار على الماء نبه على ذلك بقوله (وجاز) وكفى عن الماء (الاستجمار) وهو ازال الماء على المحل من الاذى يباس طاهر منق للأجل غير مؤذ ولا محترم شرعا وانما يكفى عن الماء (من بول ذكر كغائط) من ذكر أو أنثى ان لم يفتش انتشارا كثيرا بان يتجاوز الغائط المحل ويصل الى الالية ويم البول أكثر الحشفة فان بلغ لعله ذلك تعين الماء للجميع والى ذلك أشار بقوله (لا) يكفى الاستجمار عن الماء فى (ما كثير انتشار) منه أى من المذكور من بول أو غائط فيتعين الماء فيه وفى بول امرأه وخشئ ومنى لم يوجب الغسل ومنى وحيض ونفاس لمن فرضهما التيمم لعدم الماء أو لعدم القدرة على استعماله والابتار فيما يستجمر به الى السبعة فان تجاوزها فالمدار على الانقاء والاستنجاء بالماء والاستجمار بالحجارة مثالا من باب ازالة النجاسة تجب بالذكر والقدرة وتسقط مع الحجز والنسيان وعين النجاسة تزال بكل قلاع ورفع حكمها يتوقف على المطلق الا فى هذا الباب كما تقدم تفصيله * ولما فرغ من الكلام على حكم الاستبراء شرع فى الكلام على الطهارة الكبرى فقال (فصل فى فروع الغسل) التى لا يتم الا بجميعها أربعة أولها (فصل فى) لاداء ما فرض عليه ولا استباحة الممنوع أو لرفع الحدث الاكبر وهذا القصد يكون عند الشروع فى الغسل ولهذا قال (بختصر) فان تأخرت النية عن الغسل أو تقدمت بكثير لا تكفى قطعاً وان تقدمت يسير أجزأت على خلاف فى ذلك ويجرى هذا التفصيل فى نية الوضوء والصلاة ثانياها (فور) بان يأتى بالغسل فى فور واحد بحيث لا يحف ما فعله أو لا قبل فعله للباقي فان حصل التفريق فلا يخلو اما أن يكون للحجز أو نسيان أو عمد فحكم ذلك تقدم فى الوضوء ولا فرق بين البابين الا فيما اذا تذكر عن قرب سيما فى التنصيص عايتها ثانياها (عموم الدلك) أى الدلك لجميع البدن وهو فرض مستقل فن انغمس فى الماء حتى وصل الماء لسائر بدنه ولم يتدلك لم يتم طهره عندنا رابعها (تخليل) أى ذلك

(الشعر) الذى على سائر البدن حتى يصل الماء للبشرة ولا فرق بين الخفيف والكثيف هنا
لرجل أو امرأة غير ان المرأة هنا يلزمها حل شعرها المظفور ان كان لا يدخله الماء والا كفى صب
الماء عليه ونحر يكه وان كان مظفورا بخيوط تمنع وصول الماء لما تحته نزعته وكذا ينبغي
للغسل والمتوضئ تعهد بدنهما بما يحول بين الماء والجسد أو العضو كالشعر والعجين وعماص
العين ورقيق قشر السمك فن وجد شيئاً من ذلك بعد وضوئه ولم يمكن حصوله بعد الوضوء كان
ذلك الملععة يجب غسلها عند رؤيتها واعادة صلاة الفرض ان كان صلاحها ولما كان فى الجسد مواضع
ينمو عنها الماء وان كانت داخلية فى عموم الجسد نبه عليها بقوله (فتابع) المحل (الخفى) فى
الجسد بالماء والدلك وذلك (مثل) طى (الركبتين والابط) وهو ما انطوى عليه العضد
(والرفع) وهى منتهى الفخذ مما إلى البطن (و) ما (بين الاليتين) ويجب تتبع تكاميش
الدبر فيسترخى عند غسله وعند استنجائه لتنفث التكاميش ويحرم غسل باطن الدبر هنا
وفى باب الاستنجاء لانه يشبه اللواط ويحرم على المرأة أن تدخل أصبعها من أصابعها فى قبلها لانه
من فعل شرار النساء ويجب أيضاً تتبع عكن البطن وما غار من السرة والاخص من القدمين
وأسائر الجبهة والكف وما تحت حجاج العينين وظاهر الشفتين والارنبه والعنقه وما تحت
الذقن وتكاميش الاذن وما تحته وما خلفها والترقوة وهى التى بين الكتف والرقبة ولما كان
بعض البدن لم يمسر الوصول الى ذلك باليد نبه على كيفية ذلك بغيرها بقوله (وصل)
توصل (لما) أى للمحل الذى (عسر) ذلك باليد الى ذلك (بالمنديل ونحوه كالخبل) والقوطه
وكيفية ذلك أن تجعل أحد طرفي المنديل مثلاً فى يدك والطرف الآخر فى اليد الأخرى وتلك بما
بين يديك هذا هو المراد وأما المنديل على اليد أو ادخالها كاسه وتلك بما فهذه من باب
الدلك باليد فلا يحتاج للتنصيص عليه (والتوكيل) ولولا غير زوجة وسرية الا فى محل العورة
فلا يجوز التوكيل حينئذ الا هما والذى مشى عليه الشيخ رحمه الله تعالى تبعه غيره فيه مشقة
والذى اختاره بعضهم سقوط ذلك ما لا تصل اليه اليد ولا يحتاج لمنديل ولا توكيل واستند
لاختياره بانه لم ينقل عن الصحابة رضى الله عنهم انهم اتخذوا الخرق لغسلهم وأنهم وكلا فى
ذلك ولو كان واجبا لنقل المينا وانما اللازم نعيم ما عسر ذلك بالماء وهو مقتضى كون الدين
يسرا * ولما فرغ من الكلام على الفرائض شرع فى الكلام على السنن فقال (سننه) أى
الغسل أربعة بجعل الاستنثار من تمام الاستنشاق بالنسبة لمن لم يقدم الوضوء الا صغركا يأتى
والافهى داخلية فيه أولها (مضمضة) ثلاث مرات وهى خضضة الماء فى الفم ومجحه بقوة ثانياً

(غسل اليدين) للركوعين ثلاثا (بدءا) أى قبل ادخالهما للانداء أن أمكن ذلك ولم يكن رجدا إلى آخر ما تقدم في الوضوء (و) ثالثها (الاستنشاق) وتقدم بيان كيفية في الوضوء رابعها مسح (نقب الاذنين) وهو المسمى بالصماخ وأما جلد الاذنين فيجب غسلها ظاهرها وباطنها ويقتبح تكاميشها ثم بعد الكلام على السنن شرع في الكلام على الفضائل فقال (مندوبه البدء بغسله) ما على الفرج من (الاذى) أى النجاسة بعد غسل اليدين للركوعين كما تقدم ولا يحتاج إلى غسلها ثانيا بعد غسله الاذى وينوى فرض الغسل هنا ان أراد أن يصلي مثلا بغسله وان لم ينو هذا فلا بد من غسله والا كان لمعة ثانيا (تسمية) بان يقول بسم الله عند الشروع في الغسل ثالثها (تثليث) غسل (رأسه) بان يعمه بالماء ثلاث مرات ويدلكه في كل مرة و يفعل التثليث بعد أن يبل يديه ويدلك بهما رأسه ليسهل وصول الماء إلى البشرة ويبدأ من مؤخر الرأس لينح من الصداغ رابعها تقدم صورة الوضوء الاصغر بتمامها حتى مسح الرأس والاذنين غير انه يخل الشعر الكثيف الذي على الوجه ويخلل أصابع رجليه وجوبا لان هذا الوضوء في الحقيقة قطعة من الغسل وإلى ذلك أشار بقوله (كذا تقدم أعضاء الوضوء) على الغسل فضيلة كفضيلة البدء بغسل الاذى وما بعده و يفعل في الوضوء هنا ما تقدمت صفته في باب الوضوء من التثليث في المغسول وينوى بوضوئه هناية الجنابة ولو نوى الاصغر فتمتعدا أو ناسيا للجنابة وتذكر بعد تمام وضوئه أجزاء ذلك وبنى عليه نعم يجب أيضا في هذه الصورة تخليل الكثيف من الشعر وتخليل أصابع الرجلين ان لم يخلها في الوضوء خامسها (قلة) افراغ (ما) بالقصر على البدن وهذا يختلف باختلاف الابدان فلا يمكن التحديد بمقدار لجميع الناس وانما المداير على تعميم سائر البدن بالماء ولا يشترط التقاطر في الارض كما تقدم في الوضوء سادسها (بدء) عضو (أعلى) على عضو أسفل منه بان يقدم الرأس على اليد واليد على الجنب والجنب على الفخذ والفخذ على الساق (و) سابعها بدء بشق (يمين) كله على شق يسار (خذهما) أى خذ حكم البدء بهما أى الأعلى واليمين وهو النذب والصفة المستحسنة في كيفية البدء بالأعلى واليمين كما اختارها بعضهم أن يقدر الانسان نفسه نصفين بان يتوهم خطانا لامن لبتة ما را على سرته ويقابله سلسلة الظهر فيغسل الشق الايمن بتمامه بعد غسل رأسه وورقبته فيغسل العضد ثم الجنب ثم الظهر ثم البطن ثم الفخذ ثم الساق ثم يفعل بالشق الايسر كذلك هذا اذا قدم أعضاء الوضوء والا غسل اليدين بتمامها وغسل بعد الساق الرجل وبقي من الفضائل طهارة البقعة والصلوات الا عن ذكر الله والاستيباك وان يستحضر النية في جميع غسله وأن يستقبل القبلة

ان أمكنه وأن يجلس على مرتفع ليمكن من الغسل وقوله (تبدأ) يارجل (في الغسل بفرج) تقدم ذكره وإنما أعاده ليرتب عليه قوله (ثم) ان بدأت به وأردت أن تفعل بالغسل ما يتوقف على الطهارة كس المصحف (كف) وتجنب (عن مسه) أي الفرج بمعنى الذكركهنا (بيطن) الكف (أجنب الكف أو) بيطن أو جنب (أصم) ثم اذا مسسته أي الفرج في أثناء الغسل بعد أن قدمت أعضاء الوضوء كلها أو بعضها أو حصل منك ناقض غير المس نخروج ربح (أعدم من الوضوء ما فعلته) كالأو بعضها بنية على قول ابن أبي زيدو غيرها لانسحاب نية الغسل معك على قول أبي الحسن القاسبي وأما اذا حصل منه ناقض بعد تمام الغسل وأراد الوضوء فتلزمه النية بالاختلاف لانه وضوء مستقل لا ارتباط بينه وبين الغسل بخلاف الوضوء المطلوب تقديمه على الغسل لا ارتباطه بغسل الجنابة فنيته كافية كما تقدم * ولما فرغ من الكلام على واجبات الغسل وما بعدها شرع في بيان موجباته وأسبابه التي يترتب عليها فقال (موجبه) أي سبب الغسل أحداً موراً أربعة أولها انقطاع (حيض) وهو الدم أو الصفرة أو الكدرة الخارج بنفسه من قبل من نحمل عادة وأقل زمنه في العبادات لاحدله وأكثره لمبتدأة خمسة عشر يوماً ولععادة عادتھا ونستظهر عليها ان استمر عليها الدم بثلاثة أيام أو بيومين ان كانت عادتھا ثلاثة عشر يوماً أو بيوم ان كانت عادتھا أربعة عشر يوماً ثم زاد على خمسة عشر يوماً وعلى أيام الاستظهار يسمى دم استحاضة وعلة فساد فلا يعتبر ويوجب الغسل والصلاة والصوم ان كان الوقت رمضان ولزوجه أو لسيدها مضاجعتها ولفقت من انقطع دمها ثم عاودها قبل مضي خمسة عشر يوماً عادتھا وأيام الاستظهار ان لم يتخللها طهر وأما اذا عاودها الدم بعد مضي خمسة عشر يوماً وهي أقل مدة الطهر فذلك حيض مستأنف لا تعلق له بالاول لتخللها بطهر كامل وأكثر الطهر لاحدله هذا اذا لم تكن حاملاً أو كانت حاملاً ولم تدخل في الرابع فان دخلت فمدة حيضها عشرون يوماً فان بلغت ستة أشهر فعدة حيضها ثلاثون يوماً ثم بعد تكون طاهرة يجب عليها الغسل الى آخر ما تقدم وعلامة طهر الحائض القصة وهي ماء أبيض يشبه ماء الجير أو الجفوف أي جفوف الدم النازل كما يأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى ثانيها (نفاس) أي تنفس الرحم بالولد اذا خرج بلام فيجب عليها الغسل ولا تنظر شيئاً آخر اذا حضر وقت الصلاة مثلاً وأما اذا صاحبه الدم وتابعه بعد الولادة فلا تطالب بالغسل ولا يصح منها اذا فعلته جهلاً حتى ينقطع بالقصة والجفوف كما يأتي وأقله لاحدله وأكثره لمن استمر عليها ستون يوماً ولفقت الستين ان انقطع دمها وعادها قبل أقل الطهر والافهو حيض له حكمه ثم

ان زاد على الستين فلزائد دم استحاضة لا يعتبر كما تقدم فيجب عليها الغسل الخ ما تقدم ثابها
 (انزال) منى من رجل أو امرأة بلذة أو غيرها في نوم وأما الانزال في اليقظة فلا يوجب غسلا
 الا اذا كان بلذة معتادة فما خرج بالبلذة أصلا كالسلس لا غسل فيه وما خرج بلذة غير معتادة
 كمن ضرب أو نزل في ماء حار أو حك لنحو جرب أو هزته دابة فامنى فلا غسل عليه الا اذا أحس
 بمبادئ اللذة في غير الاول واستدام على ذلك حتى أنزل فإنه يلزمه الغسل رابعها (مغيب كمره)
 كلها من بالغ أو قدرها من عسب مقطوعها أو من ذكر خلق كاه حشفة من غير حائل كشيف
 لا يحس معه بحماوة الفرج (بفرج) مطيق للوطء ولودون البلوغ طافعا كان أو مكرها ذكر
 أو أنثى حيا أو ميتا في قبل أو دبر آدميا كان أو غيره أنزل أم لا والأدعى المغيب فيه ينظر في محل
 التغيب منه وفي وصفه فان كان في قبل بالغة وجب الغسل ولو مكرهة أو مجنونة اذا فاقت وان
 كانت مراقة استحب لها الغسل وان كان في دبر بالغ ذكر أو أنثى وجب على صاحبه
 الغسل وقيل لا يجب عليه فان كان المغيب مراقة ينظر في موطوءته فان كانت بالغة ولم تنزل
 استحب لها الغسل وان كانت مراقة مثله استحب لها الغسل معا ويجب الغسل في الشك
 في الانزال وفي التقاء الختانين وقوله (اسجال) يعنى مطلقا كما تقدم التعجيم وأما اذا غيب البالغ
 حشفته في غير مطيق للوطء فلا غسل عليه ما لم ينزل ولما كانت أحكام تترتب على هذه الموجبات
 نبه عليها بقوله (والاولان) الحيض والنفاس (منع الوطء) في قبل ولو فوق حائل كما رآه
 بعضهم وكذا فيما بين السرة والركبة سد الذريعة كالراعى يرى حول الحى يوشك أن يقع فيه
 وأما التمتع بغير الوطء فيما بين السرة والركبة فجاز ويستمر المنع (الى) تمام (غسل) ولا يمنعان
 القراءة وبرخص للمسافر اذا خاف على نفسه العنت ولم تمكن زوجته من الغسل أن يطأها
 ويستحب لها التيمم (والآخوان) الانزال ومغيب الكمره منعنا (قرآنا) أى منعنا تلاوته
 بحركة اللسان لاجراءه على القلب لانه لا يعد قراءة عرفا ووصف قراءة نأ بقوله (حلا) ذكره
 وترداده وحاصل كلامه ان الحيض والنفاس يمنعان الوطء ولا يمنعان التلاوة في حال السيلان
 ولو كانت جنباً وبعد انقطاعه على أحد قولين ما لم تكن جنباً ولا امنعت وان الانزال ومغيب
 الحشفة يمنعان من تلاوة القرآن الانحوا الآية لتحصن أو استدلال ولا يمنعان الوطء نعم يستحب
 للرجل اذا أراد أن يجامع ثانياً أن يغسل فرجه وأشار الى ما يمنع فعله مع واحد مما تقدم
 (والسكك) من الحيض والنفاس والانزال ومغيب الحشفة يمنع (مسجدا) أى يمنع صاحبه
 من الدخول في المسجد ولو مسجد بيت ويجوز للجنب الخائف من كاللص دخول المسجد

والمبيت فيه اذ لم يزل الخوف ويجوز له الدخول أيضا اذا انحصر الماء في المسجد يعني لا يجزئ له طريقا الامن المسجد أو كان الماء في نفس المسجد فيتيهم ويدخل والسكك يمنع أيضا من مصحف وصحة صلاة وطوفا وبمنع الحدث الا صغر صلاوة وسجود تلاوة وطوفا ومس مصحف وان جلده ولو بقضيب كان خطه عربيا أو كوفي الا لا يحكم بالانه بمثابة التفسير والتفسير لا يمنع منه ولو جنب ووجب انقاذ مصحف فاقبل من مسه تقدر على من رآه ولو جنبها وجاز من المصحف لعلم ومعلم ولومتدكر ابراج بنية الحفظ فيما يقتضيه التعلم والتعليم لا غير ذلك والا فحكمهما حكم غيرهما فلا يجوز لهما مسه الا بوضوء وأما المعلم والمتعلم الجنب فقيل له مس المصحف للضرورة وقيل يمنع ولما كان حكم سهو الغسل كحكم سهو الوضوء الا في صورة نبيه على ذلك بقوله (وسهو الاغتسال) في الحكم (مثل) سهو (وضوئك) الا اذا نذرت المنسي بالقرب فأتته وحده (ولا تعد موال) للمنسي * ولما فرغ من الكلام على الاصل في الطهارة وهي الطهارة المائية شرع في بيان أحكام البدل عنها وهي الطهارة الترابية فقال (فصل) يقيم الشخص ويصلي ولا يعيد (خوف) لعلم أو ظن حصول (ضرر) مرض لم يكن به ولا يعتبر الشك والوهم ويستند في ذلك لعادته أو لأخبار طبيب عارف أو هو مريض ويضره استعمال الماء أو يتأخر برؤيه باستعماله (أو) لم يخف ضرر أو لكانه (عدم ما) حقيقة أو حكما بان كان معه من الماء ما لا يحتاجه لضرورة طبخ أو شرب أو عجن أو لسقي حيوان محترم أو غير محترم ولم يقدر على قتله فيعطيه الماء وينقل للتييم وقوله (عوض) يتعلق به ما قبله وما بعده وهو (من) بدل (الطهارة) المائية (التييم) ومن الاسباب المبيحة للتييم مع وجود الماء والقدرة على استعماله خوف خروج الوقت ولو كان جنباً والخوف على النفس من نحو اصوص وعلى المال ولما بين الاسباب المبيحة للتييم شرع يبين ما يفعل به فقال (وصل) يا متييم سواء كنت صحيحاً أو مريضاً حاضراً أو مسافراً (فرضوا حدا) لافرضين ولو مشتركتي الوقت كظهر وعصر وان وقع منك ذلك جهلاً بالحكم أعد الثانية أبداً ولا تصل به أيضاً نافذة طال الفصل بينها وبين الفرض باكثر من آية الكرسي والمعقبات فن أراد أن يصل إلى الشفع والوتر بتييم العشاء فلا يصل باكثر مما تقدم واذ لم يطل الفصل أشار به بقوله (وان فصل) بصلاة الفرض صلاة (جنازة) صلاة (سنة) كالوتر لمن تيمم للعشاء (به) أي بتييم الفرض (يحل) أي يجوز فعل ما تقدم من صلاة الجنابة والسنة ومن باب أولى صلاة النوافل بتييم الفرض في الجواز ولا بد من تقديم صلاة الفرض على النوافل بالنظر لصحة صلاة الفرض به

مختار
دقيق
على الرشد

فمن تيمم صلاة الصبح وصلى به الفجر ثم صلى به الصبح أعاد الصبح أبدا وأما صلاة الفجر فصحيحة ومن تيمم لنافلة وصلى به الفرض أعاد ما صلاه أبدا * ولما فرغ من بيان ما يفعل بالتيمم الفرض شرع في بيان ما يتيمم له فقال (وجاز) للريض والمسافر ولو كان عاصيا بسفره ولو كان السفر دون مسافة القصر التيمم (لنقل ابتدا) أى استقلالا وفعلها فيما تقدم كان تبعاً للفرض ولما كان فرض الجمعة بالنسبة للحاضر الصحيح يخالف بقيمة الفرائض في حكم التيمم أشار إليه بقوله (ويستبيح) بالتيمم (الفرض) ولو جنازة تعينت عليه (لا) يستبيح بالتيمم (الجمعة حاضر صحيح) وجد الماء وخاف باستعماله فوات صلاة الجمعة عليه وأما حاضر صحيح فاقد للماء أصلا فإنه يتيمم ويصلى الجمعة قال بعضهم ولا يعول على خلاف هذا ولا يتيمم حاضر صحيح للنوافل استقلالا * ولما فرغ من بيان ما تقدم شرع في بيان فرائضه فقال رحمه الله تعالى (فروضه) التي لا يصح بدونها وإن كانت خارجة عن ماهيته كوجوب اتصاله بما فعل له ثمانية أوها (مسحك وجهها) أى وجهك ولو بأصبع فالمدار على تميم المسح وتقدم حده في الوضوء ولا يتبع الغضون كإسار بر الجبهة وإن مسح بحاج عينيه ووترته وعنفقته وظاهر شفتيه ويمر على الخية ولوطات (و) ثانيها مسحك (اليدين للأكوع) وهو العظم الثاني مما يلي الإبهام ولا بد من مسح ماتحت الخاتم وإن مأذونا فيه واسعا بخلاف الوضوء فإنه لا يغسل ماتحت المأذون فيه ولو كان ضيقا (و) ثالثها (النية) عند وضع اليدين على ما يتيمم عليه ولا بد من تعيين الجنابة إن كانت فلو تيمم ناسيا للجنابة ونوى استباحة الصلاة وصلى أعاد أبدا ومن نوى فرض التيمم كفاه ولو ناسيا للجنابة رابعها (أولى الضربتين) وأما الثانية فسنة كما يأتي والمراد بالضرب وضع اليدين على الصعيد الطيب (ثم) خامسها (الموالة) بأن لا يفصل بين وجهه ويديه بكثير ولا يضر الفصل اليسير كافي المدونة سادسها (صعيد طهرا) أى لا نجس ولا متنجس والمراد بالصعيد عند جاعتنا الأرض ومعادنها وما ألحق بها كالثلج الجامد ما عدا الجواهر والياقيات والنقد من ذهب وفضة وما حرق من أجزاءها كالخبر والنجس واللبن المحروق والمنقول من بعض معادنها بحيث يصير عقاقر في أيدي الناس لإصلاح الغذاء كالملح أو للدواء كالكبريت وأما مجرد نقلها وبيعها أو نشرها أو صقلها فلا يضر ذلك وحكمها الأصلي باق فيجوز التيمم على الرخام والنحاس ولو في غير معدهما ويجوز التيمم أيضا على الخشب والنبات مما لم يكن من أجزاء الأرض بشرط أن لا يجرد غير ذلك وأن يضيق الوقت وأن لا يتمكن من قلعه على قول قوى والمقابل لا يجيز التيمم على ذلك ومن فقد الماء وما يتيمم عليه لا يجب عليه

أداء الصلاة ولا قضاؤها على قول الامام مالك رضي الله عنه (و) سابعها (وصله) أى التيمم
(به) أى بما فعل لاجله ولا يضر الفصل اليسير وله أن يتنفل به ماشاء (و) ثامنها فعله بعد
حصول (وقت حضرا) ألفه للإطلاق أى حضروا وقت التيمم له كالزوال بالنسبة لصلاة الظهر
فمن تيمم قبل الزوال ولو بلا صفة لا يصلى به الظهر فإن صلى به أعاد أبدأ بالتركه فرضا من فرائض التيمم
ولما بين ما تقدم استشعر سؤال سائل عن بيان الاوقات التى يقيم فيها بالنسبة للتيممين فأجاب
عن ذلك بقوله (آخره) أى الوقت المختار تؤخر الصلاة اليه استحبنا بما بقدر ما يقيم ويصلى فيه
يكون ذلك (للمرجى) لوجود الماء أو لا بدراكه فيه والمتيقن بذلك أولى بالحكم (أيس فقط)
من الوجود أو من المحقوق مع العلم بوجود الماء فى الوقت المختار ومثل الأيس من غلب على ظنه
ذلك ومثله أيضا المريض الذى لا يستطيع مس الماء يقيم من ذكر استحبنا بأوله والمستفاد من
فقط قصر هذا الحكم على من ذكر (والمتردد) فى وجود الماء أو فى لحوقه فى الوقت المختار
يقيم استحبنا بـ (الوسط) من الوقت المختار ومثل المتردد فى الحكم الخائف من نحواص وسبع
ويقيم كل من الرابح لوجود الماء فى الوقت الضرورى والأيس والمتردد فى أول وقت الضرورى
بلا تفصيل كما فى الوقت المختار ثم بعد ذلك ما تقدم شرع فى بيان سننه فقال (سننه) أى التيمم
ثلاثة أولها (مسحهما) أى اليدين (للمرفق) من كل منهما (و) ثانيها (ضربة اليدين) أى
الثانية لمسح اليدين و مسح الفرض بمسح الفرض فلو اقتصر على الضربة الأولى ومسح بها
وجهه ويديه كفاه ذلك وفاته سنة وثالثها (ترتيب بقى) من عدد السنن وذلك بان يقدم مسح
وجهه على مسح يديه فلو نكس وصلى لا إعادة عليه وطلب نقل ما يتعلق باليدين مما لا يؤذى الوجه
فلو وضع يديه على التراب مثلا ومسحهما على شئ مسحاقويا ثم مسح بهما وجهه ويديه كفاه
ذلك لجواز التيمم على ما لا يتعلق منه باليد شئ وقيل لا يكفي للتلاعب و بعد عدد السنن ذكر
المنادى بات بقوله (منسوبه تسمية) بان يقول بسم الله عند وضع يديه أولا على الصعيدين (وصف
حميد) أى الصفة المستحسنة شرعا وهى أن يضع أصابع اليمنى فى كف يده اليسرى ويمر به
الى المرفق ثم يقب كفى يسراه الى باطن ذراع اليمنى ويمر من طى المرفق الى آخر الأصابع ولا
يلتفت الى انه ان مسحنا الكف من اليمنى لم يبق غبار لليمنى لجواز التيمم على ما لا غبار فيه
كالخبر الصواب ويفعل بيده اليسرى مثل ما فعل باليمنى بلا فرق ثم بعد الفراغ من بيان كيفية
التيمم شرع فى بيان نواقضه فقال (ناقضه) أى مبطل حكم استمراره (مثل) ناقض (الوضوء)
الستة عشر المتقدم بيانها (ويزيد) ناقض التيمم على ناقض الوضوء (وجود ماء) فى الوقت

أو قدرة على استعماله وكان الوقت باقيا بحيث يتوضأ ويدرك الصلاة في الوقت ولو بركة والا فلا يبطل نيته (قبل أن صلى) أى قبل الشروع في الصلاة فإن شرع ولو بتكبيره الاحرام يحرم عليه القطع الا اذا نذر أثناء الصلاة في نحو رحله فانه يجب عليه القطع اذا كان الوقت باقيا لتفريطه أى بعدم فرطه ولما قدم ان الراجح صلى آخر الوقت وان المتردد صلى وسط الوقت فاذا قدم أحدهما عن وقته لم يعلم حكمه قبل نيه عليه هنا بقوله (وان بعد) الصلاة (بجد) المتيمم المصلى قبل وقته أو فيه الماء ويسع الوقت استعماله وادراك الصلاة فيه (بعد) الصلاة (بوقت) مراعاة لمن يقول بوجوب التأخير للراجح وبوجوب وسط الوقت للمتردد (ان يكن) المقدم للصلاة (تخالف الاصل) المتيقن بوجود الماء ثم تبين عدم الخوف فنشك في المانع أعاد أبدا وأدخلت الكاف المتردد في اللحوق وأما المتردد في الوجود فلا إعادة عليه ولو قدم فلا تنقص عنده لاستناده الى عدم الاصل (وراج قدما) أفه للاطلاق (وزمن) مقعد وجد الماء لكنه (منأولا) له (قد عدا) أى فقد من ينأوله آياه ولم يتكرر عليه الداخلون وأما اذا لم يكن عنده ماء وجاء ماء بعد ذلك أو كان يتردد عليه الداخلون ثم تأخر واعنه ذات يوم وخشى فوات الوقت وصلى فلا إعادة عليه في الحالتين * ولما فرغ من الكلام على الطهارة شرع فيما هو المقصود منهما وهو الصلاة فقال (كتاب الصلاة) أى هذا كتاب الصلاة المشتمل على بيان فرائضها وبعض شروطها وسننها ومناد بانها الخ الصلاة لغة الدعاء ومنه قوله تعالى وصل عليهم أى ادع لهم سميت بها العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء وشرعا قال ابن عرفة قرينة فعلية ذات احرام وسلام أو سجود فقط اه فيدخل سجود التلاوة وصلاة الجنائز وهي من أفضل العبادات فرضا ونفلا لعمومها باللسان والجوارح والقلب بالنية والخشوع والمال بماء الطهور وسائر العورة وقد حض الله تعالى عليها في كتابه فقال حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وقوموا لله قانتين وهي أفضل ما يتقرب به الى ربه وأدل عمل ينظر فيه يوم القيامة فان أتى بها العبد كما أمر الله تعالى نظر في بقية عمله واعظم شأنها فرضت فوق سبع سموات بخلاف سائر الفرائض فانها فرضت في الارض وفضلها عظيم وخيرها عظيم فالسلام عليها يحتاج الى استيفاء ما يتعلق بخصائصها ومزاياها وذلك أمر بطول بنا فرأجعه ان شئت في غير هذه المجلة لاصححتها شروط وأركان ولوجوبها شروط ولوجوبها صحتها شروط أيضا فاما شروط صحتها خمسة طهارة حدث وخبث وستر عورة واستقبال والاسلام وأما شروط وجوبها فاثنتان البلوغ وعدم الاكراه وأما شروط الصحة والوجوب معا فستر قطع حيض ونفاس وعقل وبلوغ

دعوة النبي صلى الله عليه وسلم ودخول وقت الصلاة ووجوده ظهوراً وصعيداً وعدم نوم وما في حكمه فشرط الوجوب ما يتوقف الوجوب عليه وشرط الصحة ما يتوقف الصحة عليه وأما الأركان فآخبر الشيخ بعدد ما بقوله (فرائض الصلاة) التي لا تصح بترك شيء منها مع القدرة عليه والركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارج الماهية (ست عشرة) يأتي بيانها بعد (شروطها) أي شروط صحتها (أربعة) كما يأتي له بيانها ربي من شروط الصحة الاسلام كما تقدم (مفتقره) بالفاء والقاف بمعنى مفتقرة الصلاة في صحتها إليها أو معتبرة بالعين والباء أي معتبر وجودها الصحة الصلاة وبعد ذكرها جملة شرع في تفصيلها بقوله (تكبيرة الاحرام) أي التكبيرة التي يدخل بها في حرمة الصلاة الحديث تحررها التكبير فلا يجوز زانيتها كما بعد التلبس بها وهي فرض على الفذوالامام والمأموم ولفظها الذي لا يجزى غيره الله أكبر بقطع همزة الله وعدم مدّها وتفخيم لام الجلالة ومدّها مداً طبيعياً فاكثران احتيج الى ذلك كالسميع وعدم اشباع هاء الله وقطع همزة أكبر وعدم مدّها وعدم اشباع حركة باء أكبر وعدم نشيد بداء أكبر فان خالف في شيء من هذا فقد أساء واختلف الجماعة في صحة صلاة من ارتكب شيئاً من ذلك ما عدا من لم يمد لام الله مداً طبيعياً فانهم اتفقوا على عدم اجزاء صلاته كعدم ذكر من لم يمدّها أيضاً الا لمن غلب عليه الحال فله حكم بخصه ومن عجز عن التلفظ بها لخرس دخل في الصلاة بالنية والجمعة قيل كذلك وقيل يدخل بمرادفها من لغته ولا يفصل بين اجزائها بكثير ويطاب وصلها بالقراءة فلا يدع بينها وبين القراءة والفصل اليسير لا يضر (و) الثاني (القيام طأ) في الفرض للقادر على القيام الا للمسبوق الذي وجد الامام راكعاً فانه لا يجب عليه القيام لها وعذره لخرسه على الدخول في العبادة ونصح صلاته وركعته ان أدرك الامام في الركوع ونوى بتكبيره الاحرام فقط أو مع الركوع أو لم ينوش شيئاً لان الشيء اذا أطلق ينصرف للفرد الا كمال وهو هنات تكبيرة الاحرام فان نوى بتكبيره مجرد الركوع بطلت وتماذى مع الامام على صلاة باطلة ولو جمعة وقيل بقطع أن كانت جمعة ولو قطع مطلقاً وابتدأ صحت في الجميع ومحل صحة الركعة ان أتى ببعض التكبير من قيام وأتم الباقي في حال الانحطاط وأما لو ابتدأ في الانحطاط أو في حال الركوع فالركعة باطلة قطعاً ويقضيها بعد سلام الامام (و) الثالث (نية بها) أي بترك النية (ترام) أي تقصد الصلاة المعينة من ظهر ونحوه فان صاحب التكبير فذلك المطلوب وان تأخرت عنه أو تقدمت بكثير لم تجز وان تقدمت بيسيراً جزأت كما تقدم ولا بد من تعيين عين الفرض أو السنة أو الرغبة وينوي الصبي الظهر مثلاً من غير ملاحظة فرض ولا نفل فلو نوى النفل في صلاة الظهر مثلاً أو نوى الفرض

صحت في صورتين ولا يحتاج الضحى والتهجد وما قبل الظهر والعصر ونحو ذلك من النوافل الى نية بل الوقت نفسه يصرفه الى ذلك الرابع (فاتحة) الكتاب أى قراءتها بمرحلة لسان فاعلى فرض في صلاة الفرض والنفل على الفدوالامام فيجب تعلمها بجميع حروفها وحركاتها وسكناتها وشذاتها قال بعضهم فمن لم يحكم ذلك فصلاته باطلة ومن أهم الاشياء تفقدها في أهله وولده وخادمه ومن لم يسمع الوقت لتعلمها افتدى بغيره ان وجدته ووجب تعلمها ولو بأجرة ان وجدها ووجد العلم والاسقط عنه كالاخرس والعجمى الذى لا يستطيع التكلم بالعربية ولا يطالب من عجز عنها بالقيام بقدر قراءتها وانما يندب الفصل بين تكبيرة الاحرام وتكبيرة الركوع ويندب الذكر في هذا الفصل اليسير وأقراءة شيء من القرآن ان كان حافظه وهى فرض في كل ركعة على المشهور فن تركها ولو في ركعة بطلت صلاته لتركها ركنا من أركانها الخامس القيام وقت قراءة الفاتحة ونبه عليه بقوله (مع القيام) في صلاة الفرض على الفدوالامام دون المأموم فلو استند على شيء حال قراءة الامام الفاتحة بحيث لو أزيل لسقط صحت صلاته وانما يجب القيام على القادر عليه فمن قدر على شيء منه أتى به وسقط عنه الباقي (و) السادس (الركوع) وهو الانحناء بحيث تقرب راحته من ركبتيه وأما وضع الراحتين على الركبتين فستحب كتمكينهما منهما وتفريق أصابعهما ووضع الراحتين مطلوب ممن لم تقصر يداه والا فلا يزيد على الانحناء وتسوية الرأس مع الظهر مندوبة فلا يطأطأ ولا يقنع رأسه (و) السابع (الرفع منه) أى الركوع (و) الثامن (السجود) على الارض وما اتصل بهما من استقر عليه الجهة فلا يكفي السجود على الشيء المنفوش كالقراوى والمراتب ويسجد على الجهة والانف معا فلو سجد على الانف دون الجهة أعاد أبدا وان سجد على الجهة دون الانف كفاه ويعيد في الوقت ويطلب الخضوع والخشوع في جميع أركان الصلاة بان يلاحظ انه واقف بين يدي ربه ويلاحظ جلالة الرب ومهابته حينئذ تحصل له هيئة بها يكون ذليلا منكسرا خائفا وجلا ساكن الجوارح الظاهرة والباطنة وهذه الهيئة هى المسماة بالخضوع والخشوع وعدها بعضهم من فرائض الصلاة تبطل الصلاة بتركها وبعضهم عدها من فرائض الصلاة لكن لا تبطل الصلاة بتركها وهو الذى يناسب كون الدين بسرا وعلى هذا القول غالب الفقهاء ومال الى الاول بعض الصوفية وخص المصنف ذكره مع السجود بقوله والسجود (بالخضوع) ليكون العبد أقرب ما يكون من ربه وهو ساجد لأنه خاص بالسجود كما سمعت وينبغي تمكين الجهة في حال السجود ولا يطلب الشدة على الارض حتى يؤثر في الجهة كما يفعله كثير من الجهلة لظنهم طلب ذلك وبعضهم يستند

لجهله بقوله تعالى سيعلم في وجوههم من أثر السجود وهو استدلال باطل لان ذلك كناية والله أعلم عن الخضوع والخشوع أو الاصفار والنحول الحاصل لهم من كثرة العبادة (و) التاسع (الرفع منه) أي السجود (و) العاشر (السلام) عليكم بالتعريف وبهذا الترتيب فلا يكفي سلام عليكم ولا عليكم السلام وينبغي الاقتصار على ذلك فلا يزيدورحة الله وبركانه على انها من تمام السلام لجريان العمل بخلاف ذلك (و) الحادي عشر (الجلوس له) أي للسلام فمن سلم من قيام بطلت صلاته ان كان عامداً أو ساهياً وطال والارجع جالساً وسلم وسجد بعد السلام لزيادته القيام والجلوس الزائد على قدر السلام بأي حكمه وينبغي التورك في حالته كأيأتي بيان التورك (و) الثاني عشر (ترتيب الاداء) في الصلاة الكائن (في الاسوس) أي الاصول أي ترتيب الفرائض فيما بينها بان يقدم تكبيرة الاحرام المصاحبة للنية والقيام على قراءة الفاتحة والفتحة على الركوع وهكذا فنكس بان قدم الركوع مثلاً على قراءة الفاتحة وهي على تكبيرة الاحرام أعاد بدأخله بركن الترتيب وأما ترتيب السنن مع الفرائض أو في أنفسها فليس بفرض (و) الثالث عشر (الاعتدال) على الراجح بان لا يكون منحنياً في غير محل الانحناء والرابع عشر الطمأنينة وهي سكون الاعضاء وأخذ كل عضو مقره ونبهه على ذلك بقوله (مطمئناً) لكونه حالاً من المعتدل المأخوذ من الاعتدال أي حال كون المعتدل مطمئناً في صلاته ولما كان ربما يتوهم عدم فرضيتها وانها مطلوبة على طريق السفية نبيه على ذلك بالحال من الاطمئنان المأخوذ من مطمئناً أي حال كون الاطمئنان (بالترام) أي مانزماً أي فرضاً لازماً ولا يغني ذكر الاعتدال عن الاطمئنان ولا العكس فقد يعتدل ويطمئن وقد يعتدل ولا يطمئن وقد يطمئن ولا يعتدل الخامس عشر متابعة المأموم امامه في الاحرام والسلام بان لا يبدأ في تكبيرة الاحرام والسلام الا بعد فراغ الامام منهما فن سبق الامام بالاحرام والسلام بان شرع في أحدهما قبله بطلت صلاته سواء أتمهما قبله أو معاً أو بعده وان ابتداء معاً في أحدهما بطلت صلاته أيضاً سواء أتمه معاً أو قبله أو بعده وان ابتداء بعد ابتداء الامام وختم قبله بطلت أيضاً وان ابتداء بعده وختم معه صححت على الراجح وان ابتداء بعد ابتدائه وختم بعده صححت اتفاقاً والمطلوب الاكمل أن لا يشرع في واحد منهما الا بعد فراغ الامام كما تقدم والى متابعة الامام فيما ذكر أشار الناظم الى ذلك بقوله (تابع مأموم) امامه (باحرام) و(سلام) أي يتبعه فيهما بعد فراغه منهما ويطلب متابعتها في كل أفعال الصلاة وأقوالها فان ساواه في غير الاحرام والسلام كرهه وان سبقه الى ركن حرم ثم لا يخلو الحال اما ان يأخذ فرضه مع الامام بان يدركه الامام في الركن ويطمئن مع

الامام واما أن يسبق الى الركن ويرفع منه قبل أن يطمئن مع الامام فتصح الصلاة في الاولى وتبطل
 في الثانية مثلاً من سبق الى الركوع فتارة يدركه لامام فيه ويمكث معه لحظة ثم يرفع قبله ونارة
 يسبق ويرفع في حال انحطاط الامام الى الركوع ففي هذه الصورة الاخيرة تبطل صلاته ان كان
 عامداً أو جاهلاً السادس عشر (نيته) أى المأموم (اقتدا) بالامام بان يلاحظ بانه مقتد بمن
 يصلى بالجماعة ولا يشترط تعيين الامام فاذا عينه وتبين انه مأموم معه بطلت صلاته والنية
 الحكيمة كافية في ذلك كأن يتهيأ ليصلى مع الجماعة ولولم يخطر بباله الامام (كذا) يطلب
 من (الامام) نية الامامة في مواضع أربعة (في) صلاة (خوف) بان يقسم الامام الجيش
 طائفتين فيصلى باحداهما ركعة أو ركعتين وتكمل تلك الطائفة لنفسها صلاتها ثم تذهب لمقابلة
 العدو وتأتى الطائفة الثانية فتتقدم به ويكمل صلاته بها ويسلم فتضى ما فاتها مع الامام (و)
 في صلاة (جمع) بين مغرب وعشاء ليلة المطر الواقع أو المتوقع أو للطين مع الظلمة يؤذن
 للمغرب على المنار ويؤخر المغرب شيئاً قليلاً بقدر دخول وقت الاشتراك بينهما ثم يصلى المغرب
 ولا يتنقل بينهما ويؤذن للعشاء بصحن المسجد أو بقرب المحراب إذا نأى عن موضع وتغنى وتغنى
 وينصرف الناس الى منازلهم ولا يصلى الوتر الا بعد مغيب الشفق وجمع من كان ساكناً بالمسجد
 تبعاً للمصلين وفي صلاة (جمعة) وفي صلاة (مستخلف) استخلفه الامام عند حصول مانع له
 أو استخلفته الجماعة اذا لم يستخلفه الامام فينتقل من المأمومية الى الامامة وتكفي هنا أيضاً
 النية الحكيمة فتقدمه للمحراب وتوجهه للقبلة امام المصلين كاف واشترط غير اللخمى نية
 الامامة التحصيل فضل الجماعة ولم يشترطها هو وقال بحصول الثواب مطلقاً والنية الحكيمة كافية
 عند الجميع وانما تظهر ثمرة الخلاف بينهما فيمن شرع في الصلاة وحده وجاء آخر واقتدى به من
 غير علم له به فاللخمى ثبت له الثواب ثم بعد ذكر الاركان شرع في ذكر بعض الشروط بقوله
 (شرطها) أى شرط صحة صلاة الفرض سفر او حضر او النفل في الحضر مع الامن والقدرة
 (الاستقبال) لعين البيت من بمكة ومن حوله بحيث تم كنه المسامة لعين البيت فان تعذرت
 العين للبعد اجتهد المصلى جهتها ما لم يكن بمسجده الشرىف والاعتىفت قبلته لكونها مقبلة وحى
 فيض الانحراف اليسير فيه وفي مكة وكذا يصلى لمحراب مسجد عمر بن العاصى بمصر وجامع
 بنى أمية بالشام وجامع عقبة بالقيروان فقبلتها مقبلة اجماع وقال بعضهم بضر الانحراف البسيط
 فيها ثم اذا لم يكن المصلى في هذه البقاع فلا يخلو ما أن يكون محتمداً أولاً فان كان عارفاً بادلة القبلة
 حرم عليه تقليد غيره وان كان غير محتمد فاما أن يكون في الامصار أولاً فان كان في الامصار الى

لا تخلو من العلماء فله محار يبها أيضا وان كان في غيرها اجتهد في القبلة وصل إلى الماء أداه إليه اجتهاده وان خالف إلى غير ما أداه إليه اجتهاده بطلت صلاته وان تبينت بعد انهما القبلة لان قبلته اذ ذلك ما أداه إليه اجتهاده وقيل حيث تحب ولا دليل عنده يصل إلى الجهات الاربع يحزم في كل جهة يصل إليها القبلة والاول أسير على الناس وشرط صحتها أيضا (طهر الخبث) أي ازالة حكم النجاسة عن البدن والثوب والمكان التي تباشره أعضاؤه بالماء المطلق كما تقدم وأما ازالة عين الخبث فتقدم انها تزال بكل قلاع وكون طهر الخبث شرط صحة في الصلاة مقيد بالذكور والقدرة على ذلك كما يأتي ان شاء الله تعالى (و) شرط صحتها أيضا (ستر عورة) بما يعد ساترا لا بخفيف تبسو العورة من تحتها عند ما كان النظر والعورة المطلوب سترها في الصلاة بالنسبة للرجال هي ما بين السرة والركبة فالسرة والركبة خارجتان عن العورة وهذا المطلوب ستره منه خفيف وهو ما عدا السواطين ومغاطز وهما السواطين أعنى حلقة الدبر والذكر مع الاثنين فمن صلى مكشوف المغلظة مع الذكر والقدرة أعاد أبدأ ويعيد في الوقت من صلى مكشوف بعض الخفيفة كالعانة والالية وعورة الرجل بالنسبة للنظر فرفع رجل مثله هي ما تقدمت وبالنسبة لمحارمه كذلك وبالنسبة للاجنبيات ما عدا النراعين والساقين ويأتي الكلام على عورة المرأة ان شاء الله تعالى ولا بد من الذكر والقدرة هنا أيضا كما يأتي (و) شرط صحتها أيضا (طهر) من (الحدث) الاصغر أو الاكبر وتقدم انه صفة أخبر الشارع بقيامها بالشخص عند حصول سببها والظهور منها هو رفعها بحصول نقيضها وهي الطهارة الخاصة عن استعمال الماء المطلق في أعضاء الوضوء بالنسبة للحدث الاصغر وفي جميع البدن على الهيئة المتقدمة بالنسبة للحدث الاكبر ومحل شرطية الاستقبال وطهارة الخبث وستر العورة مقيد (بالذكور والقدرة) فمن صلى ناسيا الغير القبلة أو عاجزا عن الاستقبال أو ناسيا للخبث أو عاجزا عن ازالته أو ناسيا للساتر أو عاجزا عنه فصلاة من تقدم صحيحة وأما شرطية طهارة الحدث فطالفة لا تفيد بالذكور ولا بالقدرة ولذا أخرجهما من قوله بالذكور والقدرة بقوله (في غير الأخير) فمن صلى بلا وضوء ناسيا أو عاجزا أعاد صلاته أبدأ وأشار هذا الأخير ما قبله في العمدة فمن صلى لغير القبلة أو بالخبث أو مكشوف العورة أو بلا وضوء عامدا في الجميع بطلت صلاته (تفرع) فروع (ناسيا) أي الشروط الثلاثة الاول (و) تفرع (عاجز) عنها (كثير) أي كثيرة وهي مختلفة في حكم لا إعادة وعدمها أشار إلى حكم ذلك بقوله (ندبا يعيدان) أي الناسي والعاجز ما صليا (بوقت) فمن نسي القبلة مع علمه بها صلى لغيرها ومن صلى عريانا ناسيا ما يستتر به عورته ومن صلى ناسيا للخبث في بدنه أو ثوبه أو مكانه وتذكر كل من الثلاثة قبل الاصفرار في

الظهرين وقبل طلوع الفجر في العشاءين وقبل الاسفار في الصبح أعاد كل منهم مصلاته استجباً
 في هذا الوقت المبين ولما كان حكم من اجتهد في القبلة وأخطأ فيها بان أداءه اجتهاده الى جهة وصلى
 اليها كما هو المطلوب ثم تبين له خطؤه بعد ذلك وأنه صلى لغير القبلة مساوياً للناس في الحكم أشار
 اليه بقوله (ك) من تبين له بعد صلته (الخطأ في قبلة) في أنه يعيد بوقت وأما من تبين له الخطأ وهو
 في الصلاة قطع ان كان بصيراً منصرفاً كثيراً وان كان أعمى أو بصيراً انحرف يسيراً فلا يقطع عنها
 بل يستقبلانها ويتمان صلاتهما ومن عجز عن الاستقبال ثم قدر عليه في الوقت ومن عجز عن
 طهر الخبث وصلى ثم قدر على ازالته في الوقت ومن عجز عن ستر العورة ثم صلى عرياناً ثم وجد
 ما يستبره عورته في الوقت فحكمهم مختلف فيعيد في الوقت من عجز عن طهر الخبث ولا يعيد في
 الوقت من عجز عن القبلة أو عن ستر العورة بدليل قوله (لا عجزها) أى لا يعيد العاجز عنها أى
 عن الاستقبال فالضمير للقبلة (أو الغطا) أى ولا يعيد في الوقت من صلى عاجزاً عما يستبره عورته
 وبعضهم حكم بالاعادة على من صلى عاجزاً عن ستر العورة وعلى من صلى عاجزاً عن الاستقبال
 لمرض أو لخوف من اصوص أو سباع تبين عدمهما الا في حال المرحمة والمسابقة فلا إعادة اذا
 أمنا بعد تمام الصلاة فان أمنا أثناء الصلاة أتموها للقبلة على الارض فامشى عليه الشيخ
 رحمه الله تعالى قول يظهر من كلامهم ضعفه والعاجز هنا يجري فيه ما تقدم في التيمم من أن
 اليأس يصلى أول الوقت الخ وأما حكم صلاة النوافل ولو الوزر فيجوز للسافر أن يصلى على ظهر
 دابته إيماء في الركوع والسجود الى الارض جهة سفره فان توجه لغيرها عمداً بطلت الا أن
 تكون هي القبلة وفعل في حال صلته ما يحتاجه الركب من سوق دابته ونذب ايقاع صلاة
 النفل في جوف البيت ولو الى الباب وفي الحجر مستقبلاً البيت وكره ايقاع السنن المؤكدة كالرغيبة
 فيها وتصح صلاة الفرض فيها مع الكراهة الشديدة وتعاد بوقت وبطل أداء الفرض فوقها
 وتحتها على فرض ذلك والصلاة على أنى قبس اليها لا عليها وبطل الفرض على ظهر الدابة الا
 لخوف من عدو أو سباع اذا نزل وصلى عليها ولو لغير القبلة ومن عجز عن النزول لمرض أو
 لخضاض تناولت به ثيابه صلى الى القبلة إيماء وقال العدوى تبعاً للرماضى الصحيح جواز صلاة
 الفرض على ظهر الدابة بركوع وسجود مستقبلاً القبلة فانتقدم مفروض فيما اذا كان يصلى إيماء
 مع عدم العجز للقبلة أو بركوع وسجود لغير القبلة ثم بعد ما تقدم ذكره ذكر عورة المرأة في الصلاة
 فقال (وما عدا وجه) الحرة (وكف الحرة) وهي التي لا ملك لاحد عليها ولو كانت سوداء شوهاء
 (يجب ستره) عند الدخول في الصلاة بسائر كشف سابع بستر قديمها أو يطالب منها تقنيها بخمار

تساده على رأسها بعد ضم شعرها وتدير على رقبتها فتعمل هذا الساتر ولو كانت في بيت مغلوقة عليه أو وجوب ستر ما عدا عورتها (كما) أي كالستر الواجب (في العورة) التي تعاد فيها الصلاة أبدا وهي من منخسف الصدر وما يقابله من الظهر إلى الركبة فإذا صلت مكشوفة شيء من هذا أعادت أبدا وأما إذا صلت مكشوفة شيء من منخسف الصدر وما يقابله من الظهر إلى شعر رأسها ومن الركبة إلى القدمين فإنها تعيد في الوقت الكون عورة خفيفة وإلى هذا أشار بقوله (الكن) تعيد الصلاة في الوقت (لدى) عند (كشف الصدر) وما يقابله من الظهر إلى أعلى وإلى ذلك أشار بقوله (أو شعر أو طرف) أي أطراف وهي الساقان والقدمان واليدان (تعيد) ما صلته ولو كان الكشف غير اختياري (في الوقت المقرر) أي المقرر عندهم وهو في الظهرين للأصغرار وفي العشاءين للفجر وفي الصبح إلى الأسفار البين وقيل لاطلوع ونوب أصغر حرة ولوراهقت ستر واجب على كبيرة ويجب على المملوكة في الصلاة ستر ما عدا الوجه والكفين والرأس فلا تطالب بتغطيته في الصلاة وأعادت أمة لكشف فخدها بوقت وعورة المرأة بالنسبة للنظر فيها تفصيل فبالنسبة للأجانب ما عدا الوجه والكفين وبالنسبة لمحارمها ما عدا الوجه والأطراف وأجاز الشافعية النظر لما عدا ما بين السرة والركبة وهي فسحة يجوز ارتكابها للضرورة لعموم البلوى بعدم استئثار المحارم مما يطلب الاستئثار منه وبالنسبة لمرأة مثلها ما بين السرة والركبة وانظر استيفاء الكلام على هذا في المطولات ولما فرغ من شروط الأداء شرع في الكلام على شروط الوجوب فقل (شروط وجوبها) على المكاف الإتيان وصحتها أيضا (المقا من الدم) أي دم الحيض أو النفاس فالحائض والنفساء لا تجب عليهما ولا تصح منهما الصلاة في حال سيلان الدم وإنما تجب بانقطاع الدم وعلامة الانقطاع تكون (ب) رؤية (قصة) ماء أبيض يخرج من قبل المرأة عند انتهاء حيضها أو نفاسها أو برؤية (الجفوف) للخرقة التي تدخلها المرأة في فرجها تنظر هل بقي أثر من الدم أو الكدرة أو الصفرة فإن رأت الجفوف مما ذكر طهرت ولا يضر وجود بلل على الخرقه من رطوبة الفرج والقصة عندهم أبغ من الجفوف فالمبتدأة تكفي بإي العلامتين رأت ومعتادة القصة إذا رأت الجفوف أولا تنتظر لقرب خروج الوقت ثم تغتسل ولا تنتظر معتادة الجفوف الجفوف إذا رأت القصة أولا وقوله (فاعلم) حث منه على تحصيل العلم لأن به يؤدي الإنسان ما يكلف به (فلا قضا) على الحائض والنفساء صلاة (أي أيامه) أي أيام سيلان الدم وتقضى كل منهما الصوم وإن لم يجب عليهما أيامه والقضاء فرع الوجوب بأمر جديد (ثم دخول وقت) من شروط الوجوب والصحة أيضا فقبل الزوال مثلا

لا تجب صلاة الظهر ولا تصح صلاتها قبله وانغالب منهم يعبر عن الاوقات بالاسباب والامر سهل والوقت عندهم ينقسم الى اختياري والى ضروري فالاختياري للظهر من زوال الشمس عن كبد السماء الى أن يصير ظل كل شيء بعد ظل الزوال مثله ومنه الى الغروب ضروري لها والاختياري للعصر من أول القامة الثانية الى الاصفرار والضروري لها الى الغروب والاختياري للغرب من تحقق غروب جرم الشمس الى وقت أدائها بعد تحصيل شروطها للمتوسط في الفعل لا الخفف ولا الموسوس ومن جملة الشروط اعتبار الغسل ولولم لا غسل عليه وضروريها من أدائها الى الفجر وقيل اختيارها بما عتمد الى مغيب الشفق وعليه جمع كثير من فقهاء المالكية والاختياري للعشاء من مغيب الشفق الاحمر الى نهاية الثلث الاول من الليل وضروريها منه الى الفجر واذا ضاق الوقت على المشتركين بحيث لا يسع الا الاخيرة اختصت به وصارت الاولى قضاء وعلى كل حال تصلى قبل صاحبة الوقت للترتيب بين يسير الفوائد والحاضرة والاختياري للصبح من طلوع الفجر الصادق الى الاسفار البين وضروريها منه الى الطلوع وقيل لا ضروري لها ثم الواجب شرعا أداء الصلاة لغيره بأب الاعدار في الوقت المختار واليه أشار بقوله (فادها) أى الصلاة (به) أى فى الوقت المختار وأوله أفضل من وسطه وهو أفضل من آخر الوقت وأداؤها فى أوله فذا أفضل من أدائها فى آخره جماعة وأداؤها فى هذا الوقت واجب واليه أشار بقوله (حما) أى متحتم لا يسوغ تأخيرها عنه الا لأرباب الاعدار أى لمن كان متلبسا بما يمنع الصحة أو الوجوب ثم زال عنه ممانعه فى الاوقات الضرورية فهذا لا اثم عليه نظر المانعه وذلك كالحائض والنفساء يطهران فى الوقت الضرورى والمجنون والمغمى عليه والنائم والغافل يفيق كل منهم من ممانعه فى الوقت الضرورى والكافر يسلم فيه والصبي يبلغ فيه فهو لا تجب عليهم المبادرة الى الصلاة ان كان الوقت يسع الطهر فان تراخوا عن الطهر حتى خرج الوقت ترتبت الصلاة فى ذمتهم ان كان الوقت يسع الطهر والا فلا ترتب الا ما قيل فى الكافر من انه يجب عليه قضاؤها لان مانع صحة الصلاة وهو الكفر فى امكانه زواله بالاسلام فشد عليه والاول لا يلزمه بالقضاء ترغيبا له فى الاسلام أى فى الدوام عليه وقوله (أقول) اخبار منه بالحكم السابق * ولما فرغ من الكلام على فرائض الصلاة وعلى بعض شروطها شرع فى الكلام على سننها فقال (سننها) أى الصلاة فرضا كانت أو نفلا الا ما قيدته بالفرض فيختص به والسنة مائة كد طلبها ولا تبطل الصلاة بتركها ولو عمدا على الراجح ومالم يتأ كد طلبه فكالمندوب كما سينبه عليه المصنف وجملة ماعده المصنف هنا اثنان وعشرون سنة منها المؤ كد وهى عشرة وأهلها

ما زاد على أم القرآن ولو آية قصيرة كدهامتان وأما تمام (السورة بعد الواقية) بالقاف لانها
تقى صاحبها كل مكروه وبالفاء لانها تقي بمعاني القرآن اشارة ولها أسماء كثيرة فمندوب
ثانيها القيام لقراءتها وله الاشارة بقوله (مع القيام) ويسن الاتيان بما زاد على أم القرآن والقيام
لذلك في الفرض في الركعة الاولى وفي الثانية والى ذلك أشار بقوله (أولاً وثانياً) وأما قراءة السورة
في التوافل فمندوب ولا يطالب بقراءة السورة في الركعتين الاخيرتين وقيل بذلك ولا تكرار
السورة في الركعة الواحدة الا لما موم بكل سورته قبل الامام فله أن يقرأ غيرها ولا يسكت ان خاف
التفكير بدنيوى ومن قرأ السورة قبل الفاتحة طلبت منه الاعادة ولا يلزمه سجود بعد السلام
ثالثها (جهراً) رجل في الفرض وأقله أن يسمع نفسه ومن يلبه وأما المرأة فتسمع نفسها لان صوتها
كالعورة وليس عورة حقيقة كما قيل والامسا أخذ عنها العلم كما وقع ذلك في السلف الصالح وأكثر
الجهر لاحدله لكن يشترط في سنة الجهر أن لا يشوش على غيره والاسقط في حقه الجهر (و)
رابعها (سراً) لرجل وامرأة وأقله حركة اللسان وأكثره لرجل أقل الجهر ويسن السر في
الفرض والجهر فيه (بمحل لهما) أى السر والجهر فمحل الجهر في صلاة الصبح وفي صلاة
الجمعة وفي الركعتين الاوليين من المغرب والعشاء ومحل السر في صلاة الظهر والعصر والاخيرة
من المغرب والاخيرتين من العشاء خامسها كل (تكبيره) أى الفرض المصلى (الا) التكبير
(الذي تقدما) ألقه للاطلاق وهو تكبير الاحرام فانه فرض لاسنة فكل التكبير سنة
مؤكدة والواحد منه سنة خفيفة لا يسجد لترك واحدة منه بل لاثنتين فأكثر السادسة
والسابعة التشهد الاول والثاني مثلاً والى ذلك أشار بقوله (كل تشهد) بأى لفظ من ألفاظ
التشهد واللفظ الخاص مندوب وقيل سنة كأنه عليه المصنف بعد وهو التحيات لله الزاكيات
لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الثامنة
والتاسعة الجلوس الاول للتشهد والجلوس الثاني للتشهد الاخير وما زاد على ذلك مما يقع فيه
الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء فمندوب وما يقع فيه السلام ففرض الجلوس يعطى
وصف ما يقع فيه كما مثلت لك والى ذلك أشار اجالا بقوله (جلوس أول) وهو ما قبل الاخير
ولو كان ثانياً أو ثالثاً كما في مسألة البناء والقضاء المشهورة (والثاني) أعنى الاخير وان كان رابعاً
أو لم يسبقه جلوس كالصبح (لما للسلام يحصل) أى لا يدخل الجلوس الذي يحصل فيه السلام
في السنة بل هو فرض (و) العاشرة (سمع الله من حمده) أى كل التسميع سنة واحدة

مؤكددة والواحدة منه سنة خفيفة كما تقدم في التكبير وأشار إلى محل الاتيان بهذه السنة وإلى من يأتي بها بقوله (في) ابتداء (الرفع من ركوعه) ويحتمه في اعتداله (وأورده) أى أتى بهذا اللفظ في ابتداء الرفع (الفذ) المنفرد بصلاته (والامام) من يصلى بالناس وأما المأموم فسيأتي حكمه ان شاء الله تعالى (هذا) أى المتقدم من السنان (أكدا) الا انه لا يسجد الا لثمانية منها كما أتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى (والباقي) من السنان وهو اثنا عشر (كالمدوب في الحكم) بيان لوجه الشبه من حيث انه لا يسجد لترك واحدة منها هذا هو المراد فلا ينافي ان بعضهما مؤكد بل قيل بوجوبه كالاذان والاقامة وقوله (بدا) بمعنى ظهر الحادية عشرة (اقامة) لصلاة الفرض ولو قضاة وتصح الصلاة بدونها وهى سنة عين لذكر بالغ وكفاية من جماعة البالغين ومنسوبة عين الصبي وامرأة وان تعدوا الآن يصاحباذ كورا فقسقط عنهما اذا أقام البالغون ولا تصح اقامة الصبي والكافر والمجنون والمرأة للبالغين فلا بد من اعادة اقامتها ان أقام واحد مما تقدم قبل الدخول ويندب للمقيم أن يكون متطهرا صيتا مرتفع اقامتها مستقبلا وقيل بوجوب الطهارة واعتمد اتصالها بالصلاة واذا أقيمت الصلاة على معين فلم يوجد وأراد غيره التقدم فقيل تعاد الاقامة وقيل لا تعاد واقتصر عليه المديوني ويطلب اتصال الصلاة بالاقامة فان طال الفصل أعيست الاقامة وهذا لفظها الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله صلى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله وهى معرفة فلا يسكن منها شيء الا عند الوقوف للتنفس الثانية عشرة (سجوده على اليدين وطرف الرجلين) أى باطن إبهامى الرجلين (مثل الركبتين) فى طلب السجود عليهما وقيل بوجوب السجود على هذه الاعضاء فى المذهب فيمنع الحفاضة على السجود عليها ويندب السجود على الانف ويعيد الصلاة فى الوقت من ترك السجود وعليه مراعاة لمن يقول بوجوب السجود عليه ويندب أيضا أن يباشر الارض بكفيه وجهته وأنفه بالاتقاء حرور فيجوز السجود على غيرها مما يحل الجلوس عليه الثانية عشرة (انصات مقتد بجهر) أى انصات مأموم فيما يجهر فيه امامه ولولم يسمعه أو أسر الامام وأوجب الحنفية الانصات الرابعة عشرة رد المقتدى السلام على امامه بعد تسليمه التحليل ولو كان مسبوقا سلم امامه وذهب قبل أن يسلم هو ويرد قبل توجهه ولو كان امامه خلفه ولا يشير برأسه الى الامام وإلى هذا أشار بقوله (ثمرد) المقتدى السلام (على الامام) الخامسة عشرة رد المقتدى السلام على (البسار واحد به) أى باليسار ولو كان مسبوقا فن لم يكن على يساره أحد فلا يخاطب

بالسلام (و) السادسة عشرة (زائد سكون للحضور) أى الزائد على الطمأنينة لاجل حضور القلب المطلوب فى الصلاة لان الصلاة التى لم يصاحبها خشوع قيل بطلانها السابعة عشرة اتخاذ المصلى (سترة) ان كان (غير مقتد) وهو الامام والفدان (خاف) كل منهما (المرور) بين يديه ولومن هرة وأما المقتدى فسترة الامام سترته وقيل الامام سترته وحريم المصلى الذى يستحقه ولا يجوز المرور منه مقدار ما يشغله وقت السجود فيحرم المرور على المكاف بين يديه ان كان له مندوحة ويحرم على المصلى ان تعرض فى طريق الناس ان كان له سعة وانما تصح السترة مع الامكان بشئ غليظ وأقله مقدار غلظ الرمح فى طول ذراع طاهر ثابت غير مشغل والوجه مشغل ولولا كبر وصح الاستتار بظهر محرم ورجل غير كافر ومأبون ولا تصح السترة بخط ولا حبل ولا واد ولا نار وتنحى عنها يميناً وشمالاً قليلاً ويدفع من أراد المرور بين يديه دفعاً خفيفاً لا يشغله عن الصلاة الثامنة عشرة (جهر السلام) أى جهر به للأموم والامام ولكن لا يطول خوف أن يسبقه أحد المأمومين فتبطل صلاته كما تقدم والفد قيل بجهر وتوقف بعضهم فى جهره وطلب من الامام أن يجهر بالتكبير والتسميع غبرانه لا يمد صوته فى تكبيرة الاحرام خوف ما تقدم التاسعة عشرة (كلم التشهد) أى لفظه الخاص وهو التحيات لله الخ وطلب الاسرار به والجهر به بدعة (و) العشرون (أن يصلى على محمد) وعلى آله عقب التشهد الاخير من الصلاة وأفضل ما يأتى به المصلى من صبح الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم فى العالمين انك جيد مجيد لورودها عن النبي بهذه الصفة ويستحب الدعاء بعدها وقبل السلام بما أحب من خيرى الدنيا والآخرة الحادية والعشرون الأذان واليه الاشارة بقوله (سن الاذان) فى كل مسجد ولولا تصحقت أو تراكت ويسن أيضاً (لجماعة أنت فرضا بوقته) أى أنت لصلاته فيه (وغير اطلبت) أى ويشترط فى سنية الاذان للجماعة ولو كانت بفلاة أن تطلب غبرها للحضور للصلاة معها فان لم تطلب غبرها فان كانت حاضرة بخلاف الاولى وان كانت مسافرة أو بفلاة لساكن بها فيستحب لها الاذان كما يستحب للنفر اذا كان مسافراً أو بفلاة ويحرم الأذان على النساء ويكره للنوافل والفواتى ويجب على أهل المصر وجوبا كفائياً ويقاثلون اتركه وقيل المراد بالمصر فى كلامهم كل بلد تقام فيها الجمعة وقيل ولولم تقم فيها ومحل سنية الاذان أو ندبه اذا كان الفرض عينى بوقت جواز فلا يؤذن للجماعة ولا للفاتمة لما تقدم ولا يؤذن فى الوقت الضرورى ولولطلب حضور جماعة وجهه مثلثات

ولو الصلاة خير من النوم في أذان الصبح ويرفع الشهادتين مسمعا من حوله قبل الترجيع والا كان كالعدم ويرفع صوته بالترجيع وسكنه في آخر الجمل ويكره الفصل ولو برد السلام على من سلم عليه وانما يرد بعد الاتمام فان طال الفصل أعاد وانما يصح الاذان في وقت المؤذن لها الا الصبح فيصبح بسدس الليل الاخير وتسبب الاعادة عند دخول وقتها وقيل يندب وقيل لا يعاد الاذان ومن مسلم ذكر عارف بالوقت أو تابع لعارف قالوا ولو صلياميز وظاهر كلامهم سقوط فرض الكفاية على أهل البلد بأذانه لرضاهم به وتقدم ان اقامة الصبي للصلاة لا يسقط بها طلب الإقامة على البالغين ويندب للمؤذن حال الأذان أن يكون متطهرا ويجب أن يختار للأذان الدين الذي يوثق به في دخول الوقت ويطلب منه أن يكون مرتفعا قائما مستقبلا للاسماع فيدور لذلك ويستحب أيضا أن يكون مرتفع الصوت ليسمع وأن يكون حسن الهيئة والفعال كالورع والحلم وندب حكاية أذان شرعي فلا يحكى ما أخرجه التطريب أو التقطيع عن حده فيحكمه ولو في صلاة نافلة الى آخره مبدلا للجليلتين بالحقولتين الا الصلاة خير من النوم والا الترجيع حيث حكى الاصل والاحكى الترجيع كما في الخطاب وجاز الأذان من أعشى وراكب واستؤنف الأذان ان ارتد المؤذن أو جن أو مات (و) الثانية والعشرون (قصر من سافر) بالفعل ونجواز المكان الآتي بيانه فلا يكفي النية لان الاصل الإقامة سواء كان السفر واجبا كسفر الحج أو مندوبا كزيارة الوالدین أو الصالحين أو مباحا كالسفر للتجارة والقصر آكد من فضل الجماعة فيذكره للمسافر أن يقتدى بغيره كالعكس وان اقتدى المقيم بالمسافر فكل على حكمه وان اقتدى المسافر بالمقيم وتعمد الكراهة وجب عليه اتمام الصلاة ولو أدرك معه الركعتين الأخيرتين قضى ما فاته بعد سلام الامام وحرم القصر على عاص بسفره كاتق وقاطع طريق وعلى لاه بسفره كمن خرج للصيد وقصده اللهو بذلك لا الانتفاع بأكله أو ثمنه والافلاطون وان وقع ونزل وقصر فلا إعادة عليهما ثم بين المسافة التي تقصر فيها الصلاة بقوله (أربع برد) ذهابا مقصودة بالسفر لا يقصر من خرج لطلب رعى ماشية أو طاب ضالة لا احتمال وجود ذلك قبل المسافة التي يجوز القصر فيها فن قصر الصلاة فيما دون الثمانية والاربعين ميلا ففيه تفصيل فان قصر في الخمسة والثلاثين فادونها بطلت صلاته ويجب عليه اعادتها وان قصر لاكثر من ذلك ولا إعادة عليه ويقصر من استوفى فيه الشروط ان قطع المسافة ولو في لحظة كطيران ونحوه (ظهرا عشا عصرا) بان يصلى كلامها ركعتين ولا قصر في المغرب والصبح ويقصر في ذهابه وايابه لبلده والى ذلك أشار بقوله (الى حين يعد) ما لم ينو إقامة في أثناء سفره أو في آخره تقطع حكم

السفر كما يذبه عليه الآن والافالعة برة بالمسافة التي تلي محل الإقامة فان كانت أربعة بردفا كثر قصر والافلا ثم بعد ما تقدم أشار الى محل بدء القصر بقوله (عماورا السكنى) أى يشمرع فى قصر الرباعية التى لم يخرج وقتها ان تجاوز محل السكنى فان لم يكن للبلد بساتين فبمجرد مجاوزة سور البلد ان كان لها سور يقصر وان لم يكن لها فاقصر من آخر بيوتها وان كان للبلد بساتين مسكونة ولوفى بعض الفصول فلا يقصر حتى يتجاوزها ويستمر على ذلك حتى يصل الى محل بدء القصر من البلد التى يريد ها ثم يقطع القصر ان نوى إقامة أربعة أيام فاذا رجع الى بلده ابتداء القصر من محل قطعه للقصر أولا ويستمر على ذلك حتى يصل الى محل بدنه القصر أولا واليه أشار بقوله (اليه) أى محل البدء بقصر (ان قدم) من سفره ثم أشار الى ما يقطع حكم السفر بقوله (مقيم أربعة أيام) صحاح تحتوى على عشرين صلاة ان نوى اقامتها أو كانت العادة جارية باقامتها (يتم) صلاته وجوبا وان نوى اقامتها بصلاة قطع وشفع ان ركع وان نواها بعد تمام الصلاة أعاد بوقت ومن فاتته صلاة بحضر وأراد قضاءها بسفر أو فاتته بسفر وأراد قضاءها بحضر قضى فى كل منهما على الوصف الذى فاتت فيه بخلاف من فاتته صلاة فى مرضه وكان اذذاك لا يستطيع القيام بان كان يصلى من جلوس وأراد أن يقضيها فى حال صحته فانه يجب أن يقضيها من قيام وكذلك من فاتته صلاة فى صحته وأراد قضاءها فى مرضه الذى لا يستطيع القيام فيه فله قضاءها على تلك الحالة ابراء للذمة بالقدر الممكن ومفهوم قولنا ان نوى اقامتها انه اذ لم ينو اقامتها وانما يترجى قضاء حاجته فى كل يوم فليس حكمه ما تقدم وهو كذلك بل يستمر على القصر ولو مكث شهرا مثلا ويندب تحجيل الاربعة كما باتى فى باب الحج ان شاء الله تعالى ورخص للمسافر سفر طاعة أن يجمع بين الظهرين والعشاءين ببر ولو قصد السفر ولو جمع العاصى بسفره لاعادة عليه فيجمع الظهرين جمع تقديم محل نزوله ان زالت به الشمس ونوى النزول اذا ارتحل بعد الغروب وان نوى النزول قبل الاصفرار وجب تأخير العصر والا يؤخر فى هذه الحالة وجمع لا تبطل صلاته وان نوى النزول بعده ندب تأخير العصر لان الضرورى المؤخر أولى وان زالت الشمس وهو سائر كان راكبا أو ماشيا آخرهما ان نوى النزول فى الاصفرار وقبله وان لم ينو النزول فى الاصفرار ولا قبله وانما نوى النزول بعد الغروب جمع صوريا الظهر فى آخر وقتها والعصر فى أول وقتها ومريض البطن الذى لا يضبط أوقات بطنه جمع جمعاصورياً بضاولا صحيح فعله وتفوته فضيلة أول الوقت وكذلك يجمع من لا يضبط نزوله وهو سائر والعشا آن كالظهرين فى التفصيل المتقدم بتنزيل الغروب منزلة

الزوال وتنزيل أول الثلث الثاني من الليل منزلة الاصل فرار وتنزيل طلوع الفجر منزلة الغروب في الظهرين والجمع في العشاءين مراعاة لمن يقول بامتداد اختيارى المغرب لمغيب الشفق وهو قول قوى في المذهب وندب تقديم الثانية مع الاولى لمن خاف حصول حنى نافض أو انغماء أو دوخة في وقت الثانية ولو كانت عادته عدم استغراق ما ذكر وقت الثانية لان العادة قد تتخلف وان سلم في وقت الثانية بما ذكر أعاد الثانية في الوقت وكذا يعيد في الوقت من جمع ولم ينو الارتحال وأما من نوى الارتحال وجمع ولم يرتحل فلا إعادة عليه * ولما فرغ من الكلام على السنن شرع في الكلام على المندوبات فقال (مندوبه تيامن) من الامام والفد (مع) قرب تمام (السلام) المبدوء بوجه الامام بحيث يختم بالكاف والميم على كتفه الايمن بحيث ترى صفحة خده لمن خلفه وأما المأموم فيبتدئه ويختمه على اليمين ثم يسلم ثانيا على امامه ثم على يساره ان كان به أحد وقيل حكم المأموم كالنفذ والامام هذا الاول منها الثاني (تأمين من صلى) أى قوله آمين ويندب اسرارها سواء كان المصلى فذا أو مأموماً في السرية أو فيما جهر به امامه ان سمعه أو كأن اماما (عدا) ما (جهر) فيه (الامام) فلا تأمين عليه فيه انما هو على المأموم كما تقدم (و) الثالث (قول ربنا لك الحمد) لكل مصل (عدا من أم) بالناس والاحسن اللهم ربنا ولك الحمد (و) الرابع (القنوت) وندب اسرارها وكونه قبل الركوع ولفظه الخاص عند المالكية وهو اللهم اننا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك وتتوكل عليك ونخضع لك ونخضع ونترك من يكفرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسبى ونخضع ونرجو رحمتك ونخاف عذابك الجدان عذابك بالكافر بن ملحق وبين محل القنوت بقوله (في الصبح بدا) وظهر عند السادة المالكية ومن أدرك ثمانية الصبح مع الامام قننت في ركعة القضاء وقيل لا قننت وحكى تشهير القولين الخامس اتخذ (ردا) يضع على أكتافه كل مصل ويتأ كذلك في حق الأئمة (و) السادس (تسبيح) في حال (السجود والركوع) باى صفة من التسبيح السابع (سبل يد) أى ارسلهما بوقار بعد رفعهما عند تكبيرة الاحرام الى جنبه وهو المشهور في المذهب المعمول به عند أهل المذهب شرقا وغربا يزيد من ألف سنة ثم قام بعد ذلك شواذ ينتسبون اليك وقالوا ألقوا خلافاً لذلك يظهر من أطراف كلامهم دعوى الاجتهاد لتصریح بعضهم بأنه لا يترك العمل بالحديث لقول فقيه بلرب بما للفقهاء ونسبهم الى الجود وغير ذلك مما سولت له نفسه وشيطانه واعب به هواه فارداه وما درى العمران الفقهاء هم أعلم الناس بالحلل والحرام وأدرى الناس باخذ الاحكام من أدلتها وأثقب الناس ذهننا في دفع التعارض

فيما يظهر فيه التعارض وأكملهم في معرفة الناسخ والمنسوخ منها وغير ذلك مما يطول شرحه
 فسبب داهيتهم والله أعلم نظرهم في كتب الحديث فيجدون أحاديث صحيحة الاسناد والمتن
 على خلاف قول الفقهاء فتحدثهم نفوسهم بكيف يسوغ لكم ترك العمل بحديث الرسول
 المعصوم صلى الله عليه وسلم وتعلمون بقول شخص يجوز عليه الغلط والسهو والغفلة ما هذا يرى
 سيدوا الحزم أن لا يعمل إلا بمقتضى الآيات الإلهية والأحاديث النبوية بل بعضهم يصرح بأنه
 لا عمل إلا بالقرآن وما استيقظ هؤلاء ونحوهم من سكرة جهلهم ولو استيقظوا لعلموا أن في القرآن
 والأحاديث ناسخاً ومنسوخاً وعلماً وخصوصاً وغير ذلك وإن البخاري ومسلم ونحوهما إنما جعوا في
 كتبهم ما صح عندهم أو حسن من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير أن يميزوا بين
 ناسخ ومنسوخ وغير ذلك وإنما صدق لذلك صناديد الفقهاء كمالك والنعمان والشافعي وأحمد بن
 حنبل رضي الله عنهم وحشرنا في زمرة من قبلهم فلذلك تجد إمام السنة مالك بن أنس يروي الحديث
 الصحيح عنده ويعمل بخلافه وهذا ثابت لا نزاع فيه فلا يخالو المعترض به على مالك أما أن يتهمه في
 دينه ولا يجحد من يوافقه على ذلك لشهادة العدل من مشايخه وغيرهم بعد التمهيد ودينه وأمانته
 وشدة اتباعه للسنة والذب عنها وإما أن يقول ما عدل مالك عن العمل بهذا الحديث الصحيح إلى
 العمل بخلاف ذلك إلا مقتضى ذلك اطلع عليه هو وخفي على غيره وحينئذ يجب تقليده إن
 كان متبعاً له وإن كان مجتهداً سلم له أمره وترك الاعتراض عليه وبالجملة المعترض على فقيه من
 الفقهاء بمجرد وجود حديث صحيح يخالف ما ذهب إليه ذلك الفقيه ضال مضل لمن اتبع هواه
 يشهد لما قلته ما في جامع الشيخ خليل نقلاً عن سفيان بن عيينة رضي الله عنه أنه قال الحديث مضلة
 إلا للفقهاء قال بعضهم في تفسير كلام ابن عيينة معنى كلامه أن الاستدلال على الأحكام بالحديث
 اضلال واتلاف عن طريق الحق إلا للفقهاء العارفين بناسخه ومنسوخه وعامه وخاصه ومطلقه
 ومقيداه وما قاله ابن وهب كل صاحب حديث ليس له إمام في الفقه فهو ضال ولولأن الله تعالى
 أنقذنا بمالك والليث اضللنا اه فإذا قال ابن عيينة وابن وهب ما سمعته والاول منهما مجتهد كما لك
 والثاني بلغ درجة الاجتهاد أو قرب منها فلا نسمع دعوى خلاف ذلك وفي نوازل جنائز المعيار
 مانصه نص الأئمة المحققون من علمائنا رضي الله عنهم وأرضاهم على أن المقلد الصريف مثلي ومثل
 من اشتملت عليه هذه الأوراق من الأصحاب وكبر منطبقه وأعلى منزلة وأطول يد ممنوع من
 الاستدلال بالحديث وأقوال الصحابة رضي الله عنهم بل ذلك عندهم من الأوليات قالوا وإنما
 يستعظم عدم استدلال المقلد بذلك ويشنع الجهال اه باختصار وبالجملة تطاول السفهاء على

اعراض القهقهاء وانضم الجهال للسفهاء واستفحل الداء فيهم فلا ينجع فيهم دواء أبداً إلا بالذلا لهم بالضرب والسجن وقتل الثالث لاصلاح الثلثين الثامن (تكبيره مع الشروع) في الانتقال من ركن الى ركن بعده في غير الرفع من الركوع وأما فيه فيأتى الامام بالتسميع والمأموم بالتحميد والغناء معاً ويطلب مد الصوت بما ذكر من الشروع في الركن الى أن يصل الى الركن الثانى فيشتغل فيه بقراءة أو تسييح أو دعاء حسب المقام بحيث لا يخرج جزء من الصلاة عن طاعة غيرها ولما كان التكبير يشمل التكبير عند القيام من التشهد أخرجه بقوله (و) يكبر (بعد أن يقوم من وسطاه) لانه كففتح صلاة وهو لا يكبر الا من قيام (و) التاسع (عقده) أى المصلى (الثلاث) الاصابع الوسطى والبنصر والخنصر (من غمناه) لا من يسراه ولو قطعت غمناه بأن يجعل أظفارها على لجة الابهام وقيل وسط كفه (لدى) عند قراءة (التشهد) يعنى التحيات الخ (وبسط ما خلاه) أى المعقود من اليمنى فيشمل بسط السبابة والابهام من اليمنى بحيث يكون رأس الابهام عند المفصل الثانى من السبابة وبسط اليسرى على نخذه بحيث تصل رؤوس أصابعها الى الركبة مضمومة غير متفرقة العاشر (تحريك سبابتها) أى اليمنى يميناً وشمالاً جانبها الى السماء (حين تلاه) أى تلا المصلى التشهد والمأموم اذا فرغ من التحيات يستمر على التحريك حتى يسلم امامه (و) الحدى عشر عدم الصاق (البطن من نخد) ١١ (رجال) و (يبعدون) أى الرجال بطونهم عن أخذاهم (و) يبعدون أيضاً (مرفقا) أى مرافقهم (من ركبة اذ يسجدون) أى وقت سجودهم ويبعدون أيضاً بين أعضادهم وجنوبهم وبفروقون بين أخذاهم والمطلوب من المرأة الانضمام فى كل (و) الثانى عشر (صفة الجلوس) فى التشهد بين السجدين المستحبة شرعاً فالجلوس بين السجدين فرض وفى التشهد سنة وإليه التى بعينها مستحبة ولم يبينها أشهرها بين المصلين وصفتها أن يباشر الرجل المصلى الى الأرض باليمنى اليسرى مع نخدها وساقها ويثنى قدمها بحيث يصير ظاهر القدم الى الأرض ويباشر الأرض أيضاً باطن ابهام اليمنى واليسرى تحت ساقها ويلزم ذلك رفع اليه ونخد اليمنى الى الأرض وتنضم المرأة فى جلوسها ﴿تبيينه﴾ اثنى ذكر الظاهر بدل الضمير كثيراً واكرر العوامل التى يغنى العطف على معمولها عن ذكرها وأشباه هذا توضيحاً للمبتدئ والعبارة بالملقاصد طلب من الله تحسين ذلك اثنا عشر (تمكين اليد) ممن له يد واحدة من ركبتها واليد (من ركبتها) وتفرق أصابعهما فوضع اليدين على الركبتين مندوب أول وتمكينهما منهما مندوب ثانى وتفرق أصابعهما مندوب ثالث (فى الركوع) وأما فى حالة السجود وفى حالة الجلوس بين السجدين واليسرى فى حالة التشهد فالمطلوب ضم

الاصابع (وزد) في عدد المندوبات (نصبهما) أى الركبتين بحيث تبقى عليهما على حالتهما في القيام بان لا تبرزهما الى الامام لكن لا يحصل استواء الظهر مع الرأس المطلوب الانوع بروز قليل فالتنفي ابرازهما كثيرا وهو الرابع عشر من المندوبات الخامس عشر (قراءة المأموم) فاتحة كانت أو مع السورة (في) صلاة (سريّة) السادس عشر (وضع اليدين) أى الكفين (فاقتنى) الشرع بان تضعهما (لدى) عند (السجود حذو) مسامت (اذن) أى حذو الاذنين السابع عشر رفع اليدين حذو المنكبين ظهورهما الى السماء عند تكبيرة الاحرام لا غير يطلب ذلك من كل مصل والى ذلك أشار بقوله (وكذا) من المندوبات (رفع اليدين عند الاحرام خدا) الحكم المقرر والاحسن أن يتدبى بالرفع عند البدء بالتكبير ولا يدفع بيديه عند ارسالهما الى جنبه كما تقدم الثامن عشر (تطويله) أى الفذوالامام لجماعة محصورين طلبوا منه ذلك أو علم من حالهم الرضا بالتطويل (صباحا وظهرا) أى يتدبى لمن ذكر القراءة من طوال المفصل في الصبح والظهر وقوله (سورتين) بدل اشتمال (وتوسط) قراءة (العشاء) بأن يقرأ فيهما من توسط المفصل (وقصر) القراءة في (الباقيتين) العصر والمغرب بأن يقرأ فيهما من قصار المفصل ومبدأ أطوال المفصل من الحجرات ومنتهاهم والنازعات ومبدأ المتوسط منه من عبس ومنتهاهم والليل وقصاره الباقي التاسع عشر تقصير السورة في الركعة الثانية من كل فريضة بأقل من ربع السورة في الركعة الاولى أى تزيد الاولى على الثانية بأقل من الربع والى ذلك أشار بقوله (كالسورة الاخرى) وقيل المدار على تقصير زمن الثانية وان كانت أكثر من الاولى العشرون تقصير جالس الوسط أعنى ما قبل السلام وان تعدد بان يقتصر على التشهد فلا يدعوفيه ولا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم أى يكبره ذلك والى ذلك أشار بقوله (كذا) جالس التحيات (الوسطى استحب) قصر جلوسها وقال الرضا بطلب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول الحادى والعشرون استعمال الكيفية الآتية وهى (سبق بدوضا) عند الهوى من القيام الى السجود بان يباشر الارض بكفيه قبل ركبته (وفى الرفع) من السجود الى القيام سبق رفع (الركب) أى الركبتين عن اليدين ويستحب للمصلى أن يذ كر به بعد سلامه من الصلاة ولا يخرج قاراً من رجليه وأفضل الذكر الوارد عن المصطفى صلى الله عليه وسلم منه اللهم أنت السلام ومنك السلام واليك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثلاثاً أستغفر الله العظيم الذى لا اله الا هو الحى القيوم وأتوب اليه ثلاثاً

اللهم أعنا على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ثلاثا وآية الكرسي فانهم نصوا على انه لا يداوم عليها الا الصديق والمعقبات وهي سبحة الله والحمد لله والكبر ثلاثا وثلاثين ويختتمها بـ لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ولوعشر مرات باى صيغة شاء ثم يطلب من الله تعالى تسهيل أموره وتوفيقه لفعل الخير ثم يخرج لقضاء ما ربه ان كان من أهل الأسباب وبعد الفراغ من ذكر المندوبات شرع في ذكر المكروهات فقال (وكرهوا) أى المالكية قراءة (بسملة) أى بسم الله الرحمن الرحيم وكرهوا أيضا (نعوذ) أى أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (في الفرض) اتباعا لنهى امامهم عن ذلك قال في المدونة وقال مالك لا يقرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم في المكتوبة لاسرا في نفسه ولا جهرا قال وهى السنة وعليها أدركت الناس قال فيها أيضا وقال مالك في قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة قال الشان ترك بسم الله الرحمن الرحيم في الفريضة لا يقرأ ذلك أحد لاسرا ولا علانية لا امام ولا غير امام قال مالك وفي النافلة ان أحب فعل وان أحب ترك ذلك واسع قال وقال مالك لا يتعوذ الرجل في المكتوبة قبل القراءة قال ولكن يتعوذ في قيام رمضان اذا قاموا اه فلا ينظر مع كلام الامام هذا القول من اختار قراءتها من أهل المذهب حيث يقول الامام رضى الله عنه وهى السنة وعليها أدركت الناس والناس في اصطلاحه رضى الله عنه خصوص العلماء لان المدار في أخذ الدين عنهم وشدة اتباع مالك رضى الله تعالى عنه للسنة معلومة لدى الموافق والمخالف فقله الفصل لا بتناؤه على الاصول الصحيحة فاذا سألت ما نكافى على الخبر سقطت ويقال في شأنه قولا مسلما لدى أهل العلم رب الدار أعلم بما فيها (و) الثالث من المكروهات (السيجود في الثوب) أى على الثوب أى ما فيه مظنة الترفه سواء كان بساطا أو غيره ما لم يكن لاتقاء حر أو برد أو فرش مسجد والافلا كراهة والرابع السجود على طاقتين أو ثلاثة من عمامته التى شاشها رفيع والى ذلك أشار بقوله (كذا كور عمامة) فان زاد على كالتاقتين أعاد في الوقت ان اشتدت جهته على الارض والأعاد أبدا (و) الخامس السجود على (بعض كفه) أو غيره مما هو لا بسه (و) السادس (جل شىء) دراهم أو غيرها (فيه) أى في كفه (أو) جل شىء (في نفسه) بحيث لا يمنع من قراءة الفاتحة والاحرام وبطلت والسابع والثامن (قراءة) قرآن نحور بنا آتنا في الدنيا حسنة الآية (لدى السجود) فان قصد بذلك الدعاء لأنها قرآن فلا كراهة (والركوع) ولو أراد بها الدعاء لان الركوع لا يؤتى فيه الا بما فيه تعظيم الرب جل جلاله والتاسع (تفكير القلب بما) أى بشىء (نانى) أى بنانى

(الخشوع) أى حضور القلب وذلك انما يقشأ من عدم استحضار المصلى كونه واقفا ينادى ربه جل وعلا فيستولى الشيطان على بيت السر وهو القلب فيودع فيه ما يشغل القلب عن الحضور من أمور الدنيا الوقتية أو التي مضى عليها سنون نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظنا من شر وسواسه لانه لا حصن لنا من شره الا بالله تعالى (و) العاشر (عبث) بالحيثية أو بثيابه أو غير ذلك (و) الحادى عشر (الالتفات) لغير ضرورة من نحو خوف فان التفت حتى تحولات قدماء عن القبلة بطلت صلاته (و) الثانى عشر (الدعاء أثناء قراءة) فاتحة كانت أو سورة وكره الدعاء أيضا بعد الاحرام وقبل القراءة وله أن يدعو في سجوده وبين السجدين ولا يدعو الا بما يجوز شرعا وعادة والثالث عشر الدعاء فى الركوع واليه أشار بقوله (كذا ان ركعا) الرابع عشر (تشبيك) أى ادخال الاصابع فى بعضها والخامس عشر فرقة الاصابع فى حال الصلاة لافرق بين ان يكون فى مسجد أو لا واليه أشار بقوله (أو فرقة الاصابع) والاصابع يرجع الى تشبيك كما تقدم تقديره السادس عشر (تخصر) أى جعل اليد على الخصرة فى الصلاة لانه من شيم اليهود السابع عشر (نغميض عين) عينيه (تابع) للمكروهات فى العدو وانما كره خوف نوحهم طلبة هذا عند عدم تشوشه بفتح عينيه فان كان يحصل له تشوش فلا كراهة بل يطلب وكرهه أيضا رفع شئ ممتصل آخره بالارض بسجده عليه فان لم يكن متصلا بالارض أو كان متصلا آخره بالارض الا انه لا يصح السجود عليه كخذة فالصلاة باطلة وكره الدعاء بالجمجمة لمن يحسن العربية واقعاء وضع اليديه على عقبيه ووضع رجل على أخرى واقراءهما بان يجعل حظهما واحدا فى القيام دائما ورفع احداهما الا لاستراحة من تعب نشأ من طول القيام * ولما فرغ من الكلام على المكروهات شرع فى الكلام على بيان تقسيم الصلاة الى فرض ونفل والى تقسيم كل منهما فقال (فصل وخمس صلوات) الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح (فرض عين) على كل مكاف ذكر أو أنثى حراً أو رقيقاً أداؤه بركعاتها شرعاً وطها فى أوقاتها المعينة لها شرعاً وهى مما علم من الدين بالضرورة فمن وجوبها أو وجوب ركن من أركانها أو وجوب شرط من شروطها فهو مرتبة يستتاب ثلاثة أيام بلا جوع وعطش وضرب وكيفية الاستتابة أن يحضر مجلس العلماء ليعيّنوا ما يعينه الوهم الذى أوقفه فى الردة فان رجع الى دينه فهو المرغوب والاقتل كفى وماله لميت مال المسلمين ومن اعترف بوجوبها وامتنع من أدائها كسلا أخر الوقت الضرورى بقدر ما يسع الطهارة ويدرك ركعة بسجديتها فان استمر على امتناعه قتل بعد التهديد وقتاً نبأ سيف حد الا كفى اغاله لورثته ووصل عليه أسافل الناس

ردع الغيرة ويدفن في مقابر المسلمين (وهي) أى الصلاة من حيث هى لا بقيد كونها فرض عين فرض (كفاية لميت) على ميت بسكون الياء (دون مين) أى كذب وقيل سنة كفاية وفرض الكفاية اذا قام به بعض المخاطبين سقط الطلب عن الباقيين كما تقدم ولما تكلم على حكم صلاة الميت شرع في بيان فرائضها فقال (فروضها) التى لا تصح الا بها أربعة الاول (التكبير أربعاً) فكل تكبيرة بمثابة ركعة ويستحب رفع يديه في التكبيرة الاولى فاذا زاد الامام خامسة وكانت مذهبه الانتظار والانتكاف منه بهالة فقل يسلم المأموم ولا ينتظر وقيل ينتظره ليسلم بسلامه الثانى (دعاء) أى دعاء للميت بأى صيغة ولواللهم اغفر له عقب كل تكبيرة حتى الرابعة على قول اللخمي والمشهور السلام عقبه ابدون دعاء والدعاء المستحسن دعاء سيدنا أبى هريرة رضى الله عنه وهو الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان يشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدًا عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان كان محسنًا فزدني احسانه وان كان مسيئًا فمتجاوز عن سيئته ولا تحر منأجره ولا تنقنا بعده بذكر الضمير ويؤثمه ويثنيه ويجمعه بحسب المصلى عليه ويغلب الذكر على الانثى والدعاء من فروض الصلاة على الميت لا فرق بين امام ومأموم غير انه ان تركه الامام بطلت على الكل وتعاد الصلاة على الميت وان تركه المأموم بطلت صلته وصحت على الميت بصلاة الامام (و) الثالث (نية) الصلاة على الميت المعين وان لم يتعين أذكر هو أم أنثى صلى بنية كونه شخصاً أو نسمة ولا يضر ان نوى الصلاة على رجل فتبين انه أنثى والعكس كذلك والرابع (سلام) ووصفه بقوله (سر) الا الامام فانه يسمع من يليه ووصفه أيضاً بقوله (تبعاً) أى تبع ما تقدم من الفرائض ومن المعلوم ان الصلاة عليها لا تكون الا من قيام الاعداء وأما الصلاة عليها جماعة فقل شرط صحة وقيل شرط كمال وعليه اذا صلوا عليها أفذاذا أعيدت الصلاة عليها جماعة لم تدفن ولا يسلم المأموم على امامه ولو سمعه ولا على من على يساره (وكالصلاة الغسل) في كونه فرض كفاية وقيل سنة ويتلازمان فالذى لا يغسل كشهيد المعركة ومن فقد جله لا يصلى عليه ولا يصلى على غائب والصلاة منه عليه الصلاة والسلام على النجاشي لم يصحها عمل فيكم مات من أصحابه رضى الله تعالى عنهم في غيبتهم عنه ولم ينقل انا صلى على أحد منهم فتبين ان تلك الصلاة خصوصية للنجاشي وهيمة الغسل هنا كهيئة غسل الجنابة من البدء بغسل الاذى وتقديم أعضاء الوضوء وغسل الرأس أولاً والشق الايمن قبل الايسر يغسل بماء مطلق أولاً ثم يعاد بماء يزيل عنه الوسخ من صابون أو أشنان وفي الغسلة الاخيرة يجعل كافور الطيبة ولشده الاعضاء وكالصلاة (دفن)

في الحكم المتقدم والمراد بالدفن مواراته في التراب في قبر يمنع خروج راحته أو تنقيه والقائه في البحر ان لم يكن البرقريباً (و) كالمصلاة في الحكم ادراجته في (كفن) ثوب والواجب منه ما يستتر العورة وما زاد على ذلك فيه خلاف وعند عدم مشادة الورثة وعدم ايصائه يستحب للرجل خمسة أثواب ازار وروقيص وعمامة ولفافتان ويزاد للراة لفافتان على ما للرجل وتبدل العمامة بمخمار والاحسن بدل الازار سراويل ويستحب الابيض ولو كان عتيقاً وبحرم الاسراف فيه فما يفعل في بعض بلدان المسلمين من دفن المرأة بحليها والاحسن من باقى ملبوسها سنة النصارى والمجوس لا يرضى بذلك عاقل فضلاً عن كونه مسامحة امتدنا لما فيه من ضياع المال الواجب حفظه ليت شعري لو نصدقوا بذلك المال العظيم عليها النفعها ان شاء الله ولتخلصوا من ورطة الحرام المجمع عليه ولكن الاهواء عميت فاعمت والاحكام المتعلقة بالميت قبل موته وبعده كثيرة تراجع في المطولات غير اني أريد أن أذكر شيئاً لعل الله تعالى يسهل العمل به على من سمعه ينبغى لقريب الميت أو جماعة المسلمين ان لم يكن له قريب أن يسرعوا بتجهيزه وزفه الى قبره عند تحقق موته بحيث لو أمكن تجهيزه في ساعة لا يسوغ تأخير عنه فان أخره عنها فقد أهانوه بالتأخير ولم يؤدوا حقه المطلوب منهم شرعاً في سنن أبي داود وصريحاً في فروع النبی صلی الله عليه وسلم لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله اه وفي المدخل لابن الحاج يجهز على الفور لان من اكرام الميت الاستحجال بدفنه فما يفعل في بعض الجهات من تأخير الميت نحو الاربع والعشرين ساعة خروج عن السنة المحمدية الى البدعة الشيطانية وربما أخره هذا المقدار ليقعوا عليه مكرها وهو صلاتهم عليه في المسجد وربما أهانوه أهانة لا يرضاها عذر لعدمه من القائه في الشارع أزيد من ساعة والنصارى واليهود يمدون بقربه والحامل لهم على ذلك فعل المسكروه كما تقدم ومن البدع الشيطانية قول بعضهم بعد الصلاة عليه أو عند حمله من بيته أو عند دفنه ما تشهدون فيه فيجاء به شهود الزور برجل صالح مثلاً ولا سند لهم في ذلك أصلاً والوارد في الصحيح انما هو في شأن من انطلقت الاسن بالثناء عليه من غير استدعاء لذلك ومع ذلك لا بد من عدالة الشهود فيثبنون عليه بما علموا منه فيقبل الله سبحانه وتعالى شهادتهم عليه ويرحمه وان كان الله سبحانه وتعالى يعلم خلاف علمهم ستر عليه ورأفته وهذا في شأن المسلم وأما الكافر والمنافق فلا يدخلان هنا في الحديث اذ مات العبد والله يعلم منه شراً وقال الناس خير اقال الله الملائكة قد قيات شهادة عبادي على عبدی وغفرت لعبدی مع علمي وقال في الاكمال ور بما قبل علمهم ما فيه وترك علمه من سريره اذا كان مسامحة تفضلاً منه وستر عليه

وتحقيقا لظنه ما فيه اه قال العلامة الشعالي في العلوم الفاخرة في التكلم على قوله صلى الله عليه وسلم أنتم شهداء الله في الارض مانصه وقوله أنتم شهداء الله في الارض معناه عند الفقهاء اذا أنئى عليه أهل الفضل والدين لان الفسقة يذنون على الفاسق فلا يدخل في الحديث اه ومثله للجلال السيوطي في تنوير الخواياك والزرقاني على الموطأ نقلا عن الباجي ونصه على قول كعب الاحبار اذا أحببتهم أن تعلموا ما للبعد عند ربهم فانظروا ماذا يتبعه من حسن الثناء اه المراد ما يذكره أهل الدين والخير دون أهل الضلال والفسوق لانه قد يكون للانسان العدو فيتبعه بالذكر القبيح اه ومثله للعلامة ابن زكري على قوله عليه السلام أنتم شهداء الله في الارض ونصه هذه الشهادة انما تعتبر من أهل الخير والعلم والدين العارفين ما هو خير وما هو شر لا من مطابق الناس فانهم يصححون السقيم وبالعكس (فائدة) في رسالة القشيري مانصه رؤى مالك بن أنس في المنام ف قيل له ما فعل الله بك قال غفر لي بكامة كان يقولها عثمان بن عفان رضى الله عنه عند رؤية الجنائز سبعان الحى الذى لا يموت وبعد الفراغ من الكلام على تقسيم الفرائض شرع في تقسيم ما عداها وبدأ بالآ كد منها وهى السنن فقال (وتر) وما عطف عليه مبتدا وخبره سنن الآنى ذكره وهى سنة مؤ كدة أكد بما بعدها لا يسع أحدا تركها قال سحنون يخرج ناركه وشرط صحته وقوعه بعد عشاء صحيحة ومغيب شفق أحر وهو أول وقتها المختار ويمتد الى طلوع الفجر وضروريها منه الى صلاة الصبح فن نام عليها واستيقظ قبل طلوع الشمس بمقدار ما يسع الطهارة وركعتين قيل صلى التور وركعة من الصبح ويقضى الثانية بعد الطلوع وقيل بترك التور بمقدار ما يسع ثلاثا صلاهما وخسا على الشفع ويقضى الفجر فى الكل وسبعاصلاها أيضا ويستحب تقديم شفع ركعتين قبلها يقرأ فيها ما بعد الفاتحة بسبح اسم ربك الاعلى وقيل يأتمها الكافرون ويستحب قراءته بالاخلاص والمعوذتين ويستحب أيضا تأخيرها لمن عادته القيام قبل الفجر لقوله عليه الصلاة والسلام اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وترا فان قدمها أول الليل ثم قام آخر الليل فله أن يتنفل ماشاء ولا يعيدها تغليبا لجانب قوله عليه الصلاة والسلام لا وتران فى ليلة وله أن يصلى بعدها قبل النوم اذا طرأ له ذلك كمن صلى التور فى مسجد أوفى بيته ولم ينو الصلاة بعدها ثم دخل مسجدا فله أن يصلى تحية المسجد وما شاء بعدها نعم ان كان قاصدا الصلاة بعدها صلى فيها ما فعل وهى السنة الاولى من السنن المؤ كدة الثانية (كسوف) أى صلاته الكسوف والخسوف قيل هما بمعنى واحد وهو ذهاب ضوء الشمس ونور القمر وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وصلاة الكسوف سنة مؤ كدة عينية

ولولاصبي ولولسافر لم يجد في السير ووقت فعلهما من حل النافلة الى الزوال فلو كشفت بعد الزوال لا يصلي لها وهي ركعتان في كل ركعة ركوعان وقيامان الواجب منهما الثاني وان كانت الفاتحة واجبة في السكك وتذكر الركعة بالركوع الثاني ويستحب مع الامكان قراءة البقرة في القيام الاول ويدعو في ركوعه بنحو البقرة وفي القيام الثاني قراءة آل عمران ويدعو في ركوعه بنحو قراءة التها وهكذا اذا انحلت في أثناء الصلاة أتمت كالنوافل ووعظ بعدها ولا تكرر في يوم الثالثة من السنن صلاة (عيد) اضحى كان أو فطر أو حكمهما واحد وهما آكد من السكسوف وصلاة العيدين سنة لما مورالجمعة وهو الحر البالغ العاقل المقيم ولوعلى كفر سخي ولا تعدد على الراجح لان محلها الصحراء وهي لا تضيق بالناس فن فاتته صلاة العيد مع الجماعة لعذر أو لغيره استحب له صلاتها أفذاذا وقيل لهم الجمع ومن جملة الاعذار المبيحة للتخلف ايقاد المساجد بالشموع والزيت وقت صلاتها بل لا يجوز الحضور يمنع قطع الاله لا يجوز أداء سنة مع ارتكاب محرم ولا يغرك أيها العاقل حضور من ينسب للعلم بدعواه ان الامير أمر بذلك لان حضوره وأمر الامير لا يحلان ما حرمة الشارع وبالجملة الحضور في المواطن التي تسرح فيها المصابيح وتوقد فيها الشموع نهائرا كيوم المولد الشر يفءم نوع ويفسق فاعله ودعوى التعظيم باطلة لان تعظيم العيدين والمولداتما يكون بما أذن فيه الشرع ووقتهما من حل النافلة الى الزوال بغير الامام والمأمومون بعده في الركعة الاولى سبعة بتمكينة الاحرام وفي الثانية ستا بتمكينة القيام وندب احياء ليلاته بذكر أو قرآن أو صلاة لا برقص وضرب دف واجتماع نساء مع رجال وغسل ووقته من سدس الليل الاخير والافضل بعد صلاة الصبح وتزبن بالجد يدوان اسود ويستحب فطر في عيد فطر قبل الذهاب للصلاة على الرطب أو التمر ونحوهما ويندب الايتار ويكبر المصلي ولو فذا اثر خمس عشرة صلاة مبدؤها من ظهر يوم النحر وآخرها صبح يوم الرابع والافضل الاقتصار على الله أكبرية وهما ثلاثا وبعد صلاة العيدين يسن خطبتان كالجمعة في الكيفية والحضور والاصغاء مندوب الرابعة (استسقا) أي صلاة الاستسقاء أي طلب السقيا من الله تعالى لتخلف المطر أو النيل مثلا بالصلاة وهي سنة عينية وندب صيام ثلاثة أيام قبل الخروج لها ولا يأمر به الامام بل يأمر بصدقة وتوبة ووقتهما من حل النافلة الى الزوال يخرجون اليها غبر متزينين بل متواضعين ذليلين ولا يخرجون معهم البهائم والصبيان الذين لا يعقلون القرية ثم بعد الوصول للمصلي صلى بهم ركعتين جهرا ثم خطب كالعيدو يبدل التكبير الواقع في أثناء خطبة العيد بالاستغفار في خطبة الاستسقاء وندب كون الامام على الارض في حال الخطبة ثم نوجه

الى القبلة ونقل أيسر الرداء ليمينه بلا تنكيس ويفعل الرجال دون النساء مثله وهم قعود وبالغ في الدعاء بالطول والافضل الوارد ويؤمن القريب منه على دعائه ومن لم يسمعه دعا وحده وجاز التنفل قبلها وبعد ما وقوله (سنن) خبره وتروا بعده وصلاة خسوف القمر قيل سنة والراجح ندمها وتصلى أفذاذا وأقلها ركعتان ومحلهما البيوت وبعد الكلام على السنن الاربع بين حكم صلاة الفجر بقوله (فجر مرغية) أى صلاة الفجر تسمى برغبة لقوله عليه الصلاة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وان وقع الترغيب في غيرها من العبادات فعلة التسمية لا تقتضى التسمية ووقتها من تحقق طلوع الفجر الصادق فلا تنكفى مع الشك في الطلوع ولو وقعت فيه ولا تنكفى أيضا ان تبين انها وقعت قبل الوقت لخطا في الوقت ولا يعاد شئ من النوافل فاقترنت الامن نام عن ورده فله أن يفعلها بعد طلوع الفجر والاصلاة الفجر والى ذلك أشار بقوله (وتقضى) أى صلاة الفجر وغاية قضائها (للزوال) ويستحب الاقتصار على الفاتحة ومن فاتته صلاة الصبح أيضا وأراد فعلها ما بعد حل النافلة صلى الصبح أو لاثم الفجر ثانيا لان البراءة من الفرض أكد من غيره ثم لما ذكر ان الفجر تقضى للزوال خاف ان يتوهم أحد ان لقضاء الفرض غاية اذا بلغها لا يقضى نسه على انه لا غاية له بقوله (والفرض) اذا فات عمدا أو سهوا تحقيقا (يقضى أبدا) وجوبه على الفور لا بقدر ما يصلح حاله من الامور المحتاج اليها وفى أى وقت ولو وقت طلوع الشمس أو غروبها ولو الامام على المنبر وأما المشكوك فيها فيجب قضاؤها فى غير أوقات النهى ويقضيها ولو بالتيمم ولا ينتظر وجود الماء ويقضيها ولو جالسا ولا ينتظر صحته ومن شك فى قدر ما فاتته من الصلوات تحرى من غير وسواس (و) اذا أراد قضاء ما فاتته قضاءه (بالتوال) أى الاول فالاول ان علم الاول وأما اذا لم يعلم الاول استحباب البداء بالظهر لانها أول صلاة ظهرت على وجه الارض ثم يقضيها على حسب ما فاتته الجهرية جهرا ولو قضاها نهرا والسرية سرا ولو قضاها ليلا ويقيم الصلاة ويقنت فى الصبح انظر أحكام قضاء الفوائت وكيفية الترتيب بينها وبين الحاضرة وفى نفسها وحكم الترتيب بين الحاضرتين فى المطولات ثم أشار الى حكم النفل المطلق أى الذى ليس بسنة ولا مرغية وهو ما لا يحتاج الى نية تعيينه بل وقته الذى وقع فيه يعينه كما تقدم بقوله (ندب) صلاة (نفل مطلقا) فى أى وقت شاء ما عدا الاوقات المنهى عنها شرعا وهى من بعد صلاة العصر والاصفرار ولو لم يصل العصر الى أن تصلى المغرب ومن طلوع الفجر الى أن تحل النافلة واستثنوا من ذلك جواز سجود التلاوة والصلاة على الجنائز بعد صلاة العصر والصبح الى الاصفرار والاسفار وجواز صلاة الورد بعد طلوع الفجر

لمن غلبه النوم وينتهي عن التنفل أيضا عند خروج الامام الى المنبر يوم الجمعة وكذا عند ضيق الوقت على الفرض والنفل غير السنن والرغيبة يتفاوت في تأكيدها الطالب ولذا انص على المؤكدة منه بقوله (وأكدت) صلاة (تحية) رب المسجد وهي ركعتان فأكثر تطلب من متطهر في وقت جواز التنفل يريد الجلوس في المسجد فقير المتطهر والمار من المسجد ومن دخل في أوقات النهي لا يطالبون بتحية المسجد ولا تفوت بالجلوس وكفى عنها صلاة الفرض وتأكدت أيضا صلاة (ضحى) أى الصلاة الواقعة من حل النافلة الى الزوال وأقلها ركعتان وتأكدت أيضا صلاة (تراويح) ليا لى رمضان والعمل الآن على انها عشرون ركعة غير الشفع والوتر يسلم من كل ركعتين وقوله (تات) تكملة للبيت (و) الشفع (قبل وتر) أى ما يقع قبل الوتر وهو ركعتان فأكثروا كدت أربع ركعات قبل صلاة الظهر وأربع ركعات قبل صلاة العصر مثل تأكيده النفل قبل صلاة الوتر والى ذلك أشار بقوله (مثل ظهر عصر) أى كدت النوافل (بعد) صلاة (مغرب) والافضل ست ركعات فأكثروا يكتفى ركعتان (و) أى كدت أربع ركعات (بعد) صلاة (ظهر) ويدخل فيما قبل الوتر النهجد وهو صلاة آخر الليل يشهد للمصنف ما يأتى من الاحاديث الدالة على طلب النفل مطلقا وعلى تعيين بعضه وتقييده بزمان ففى الحديث القدسى ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها وان سألنى لأعطينه وان استعاذنى لأعينه اه وخلاصة ذلك ان الله تعالى يحفظه من خلقه ويغنيه عنهم فلا يتعلق قلبه الا بربه فلا يرى لغير ربه فعلا ولا تركا وهى درجة عظيمة لا ينالها الا المقر بون وفى الصحيح اذا دخل أحدكم المسجد فلايركع ركعتين قبل أن يجلس وفى سنن الترمذى وابن ماجه من حديث أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم من حافظ على شفعة الضحى غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر اه وشفعة الضحى بضم المعجمة وقد تفتح ركعتا الضحى مأخوذة من الشفع بمعنى الزوج وروى الحاكم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلى الضحى بسور منها والشمس وضحيها والضحى وأقلها ركعتان كما تقدم فى الحديث من صلى الضحى ركعتين لم يكتب فى ذلك اليوم من الغافلين وان صلاها أربعاً كتب من القاتنين وان صلاها ثمان ركعات كتب من الفائزين وان صلاها عشرا كتب من المحسنين وفى الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه اه وأخرج الطبرانى عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى جعل

لكل نبي شهوة وان شهوتى فى قيام هذا الليل اه وأخرج ابن ماجه عن أبى سعيد ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى ليضحك الى ثلاثة الصف فى الصلاة والرجل يصلى فى جوف
 الليل والرجل يقاقل خاف السكتية اه وأخرج أبو داود وغيره من حافظ على أربع ركعات
 قبل الظهر وأربع بعدها حرم الله عظامه على النار اه وفى الموطأ وغيرها ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال رحم الله امرأ صلى قبل العصر أربعاً اه وعنه صلى الله عليه وسلم من صلى بعد
 المغرب ست ركعات لم يتكلم بينهن بسوء عدان له بعبدته ثنتي عشرة سنة صيامها وقيامها اه
 وبقي من النوافل المتأكد طلبها ركعتان بعد الوضوء وركعتان الاستخارة وركعتان عند الخروج
 للسفر وعند القدوم منه وعند دخول المنزل وعند الخروج منه وركعتان لمن قرب للقتل
 وركعتان عند التوبة وغير هذا انظره فى المطولات * ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق
 بالصلاة فرضها ونفلها غيرانه لم يبين حكم ما اذا حصل فيها نقص أو زيادة أو زيادة ونقص معا
 شرع فى بيان ذلك فقال (فصل) أى هذا فصل يذكر فيه أحكام السهو وما يتبع ذلك من
 بيان ما تبطل به الصلاة الخ (لنقص سنة) مؤكدة أو سنتين خفيفتين كتسميعتين أو
 تحميدتين أو تسميعية وتحميدة والسنة المؤكدة ثمانية السر والسورة والجهر فى الفرض
 والجلوس للشهد والشهد الاول والثانى والتكبير والتحميد (سهوا) فلا سجود لنقص
 فرض ولا لنقص فضيلة كقنوت ولا سنة خفيفة كتكبير واحدة فن سجد لشيء من ذلك
 بطلت صلاته وترك السنة عمدا كتركها سهوا فى الحكم وانما اقتصر على السهو لكونه
 الغالب فن ترك السورة متعمدا يطالب بالسجود قبل السلام أو بعده ان سلم بقرب فان طال
 وقاته السجود اختلف فى صحة صلاته والراجح الصحة ومتعلق لنقص (يسن) على المشهور
 وقيل يجب مطلقا وقيل يجب ان كان قبلها ولا يجوز ابطال الصلاة التى وقع فيها ما يتأتى معه
 ترقيع الصلاة ولا يجوز اعادتها بعد الترقيع وفى الذخيرة ترقيع الصلاة أولى من ابطالها واعادتها
 للعمل ونصها بجماعه التقرب الى الله تعالى بالصلاة المرفعة المجبورة اذا عرض الشك فيها أولى من
 الاعراض عن ترقيعها والشروع فى غيرها والاقتصار عليها أيضاً بعد الترقيع أولى من اعادتها
 فانها منهاجه عليه السلام ومنهاج أصحابه والسلف الصالح بعدهم والخبر كله فى الاتباع والشركاء
 فى الابتداع اه وجل الجماعة أولى فى كلامه على الوجوب لان قطع العبادة ممنوع وقوله (قبل
 السلام) ظرف لقوله (سجدتان) أى يسجد المصلى سجدتين قبل السلام لنقص سنة واحدة
 مؤكدة (أو) لنقص (سنتين) أى سنتين فاكثرو قوله (ان أكدت) راجع الى سنة وأما

نقص سنتين فأكثر فلا يشترط التأكد كما تقدم ويسجد السجدين لنقص سنة مؤكدة أو سنتين خفيفتين فأكثر غير من أكثر عليه السهو أو الشك بعد التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء قبل السلام ويعيد التشهد إلى عبده ورسوله ويسلم وهي إحدى المواضع التي لا يطلب بعد التشهد دعاء فيها ومن أقيمت عليه الصلاة وهو في نافلة ومن سها عن التشهد حتى سلم الإمام ومن خرج عليه الخطيب وهو في صلاة نافلة والكلام على من ترك فرضاً وعلى حكم من أكثر عليه السهو أو الشك يأتي بعد أن شاء الله تعالى (ومن يزد) في صلاته ركعة مثلاً أو يجهر بالفاتحة في ركعة فأكثر مما يسرفه أو يجهر بالسورة في ركعتين وأما الأسرار في محل الجهر فنقص يعطى حكمه أو كرر الفاتحة سهواً أو قرأها على غير سنتها ونذر قبل الركوع فإنه يأتي بها على سنتها وكذا من سلم من ثنتين (سهواً وسجداً بعد) السلام سجدين (كذا) أي كالوصف والحكم المتقدمين ويعيد تشهده بعدهما ويسلم لأن من سنة السلام أن يكون عقب التشهد ومن زاد سورة فأكثر فلا سجود عليه لما قررنا من أنه لا سجود في الزيادة القولية إذا كانت غير فرض فقول الخرشى بالسجود في زيادة السورة عند قول خليل كنم لشك لم يرضه الجماعة وقول عثمان بن المسيك التوزري بعدم السجود في تكرار الفاتحة خلاف المنصوص ومن كرر الفاتحة عمداً أثم ولا بطلان على الراجح فلم تكن كزيادة ركن غيرها عمداً فإن زيادته مبطلَةٌ للصلاة بخلاف ويحرم تقديم السجود البعدي قبل السلام ويكره تأخير القبلي وتصح الصلاة في كل نظر للأقائل بذلك من المذاهب ولما ذكر حكم ما إذا نقصت الزيادة أو النقص شرع في ذكر حكم ما إذا اجتمع بقوله (و) حكم (النقص) وهو السجود قبل السلام (عليه) على حكم الزيادة وهو السجود بعد السلام (ان يزد) كل منهما في صلاتك كان تركت السورة أو الجهر أو التشهد الوسيط وزدت ركعة أو كررت الفاتحة فتسجد قبل السلام لقوته لوجود قول بوجوبه ولو كونه جابر المافات وأما السجود البعدي فأنما هو لترغيم أنفس الشيطان ولذا يأتي أنه يأتي به ولو بعد طول والترغيم في الأصل الاصاق بالرغام وهو التراب أو يدمنه الاذلال ففي صحيح مسلم رضى الله عنه إذا سجد ابن آدم انزل الشيطان في ناحية يبكي يقول يا ويله أمر ابن آدم بالسجود فامتثل فله الجنة وأمره ألا بعد بضمير نفسه بالسجود فإني فله النار والزيادة والنقص اللذان يترتب عليهما السجود لا فرق بين أن يكونا محققين أو مشكوكين أو أحدهما محققاً والآخر مشكوكاً فيه ويأتي الوهم في الزيادة والنقص وحكي اللخمي تخيير المصلي في السجود أن شاء سجداً قبل السلام ولولوا زيادة وإن شاء سجداً بعد السلام ولولوا نقص يشهد لمشهور المذهب

في النقصان حديث ابن بختينة قام رسول الله صلى الله عليه وسلم من اثنتين ولم يجلس فلهما قضى
 صلاته يسجد سجدة قبل السلام وفي الزيادة حديث ذى اليمين سلم رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اثنتين ثم صلى ما ترك ويسجد بعد السلام وحديث ابن مسعود صلى الله عليه وسلم
 الظهر خمسا ويسجد بعد السلام اهـ ولما كان حكم النقص السجود قبل السلام وكان ربما
 يحصل سهو عن ذلك نبه على حكمه فقال (واستدرك) السجود (القبلي) ان سهوت عنه
 (مع قرب السلام) أى استدركه بقرب السلام بان تأتى به قبل طول والطول والقرب موكولان
 للعرف وروى عن ابن القاسم الخروج من المسجد طول ويفوت التدارك بحصول ناقص
 وباستدبار القبلة عمدا ثم ان حصل طول وفات التدارك فان كان السجود مترتبا على سنة أو
 سنتين كترك تسميعتين فالصلاة صحيحة وان كان مترتبا عن ترك ثلاث سنن كثلاث تسميعات
 أو ترك السورة بناء على ان القيام لها سنة فالصلاة باطلة مراعاة لمن يقول بوجوب السجود
 القبلي وسيأتى ذلك ان شاء الله تعالى ولما كان السجود البعدي ليس جابرا للصلاة وانما هو
 لترغيم أنفس الشيطان وذلك حاصل ولو طالت السنون نبه على ذلك بقوله (واستدرك)
 السجود (البعدي) أى الاتيان به (ولو من بعد عام) مثلا ولما كان حكم المأموم في هذا
 الموضوع خلاف حكم الفرد والامام نبه عليه بقوله (عن مقتد) أى مأموم يتعلق بقوله (يحمل
 هذين) أى السجود القبلي والبعدي ان فعل المأموم وموجهما من النقص أو الزيادة في حال
 الاقتداء بالامام (الامام) فاعل يحمل ويسجد المأموم أى من أدرك ركعة فكثر مع الامام
 القبلي ولولم يدرك موجهه ويسجد البعدي المترتب على الامام بعد اتمام صلاته ما لم يحصل له
 نقص في حال قضائه ما فاته مع الامام والاسجد قبل السلام تغليبا لجانب النقص وأما من لم
 لم يحصل مع الامام ركعة كاملة فلا يسجد مع الامام قبليا ولا بعديا لانه أجنبي عن الامام فاذا
 سجد معه عمدا أو جهلا بطلت صلاته كمن سجد البعدي مع الامام قبل قضاء ما فاته لانه أدخل
 في خلال ركعته ما ليس منها وأما صحة الصلاة مع تقديم السجود البعدي قبل السلام المتقدم
 ذكره فذاك لم يتدخل الركعات وانما كان بعد ما هو سهو والمسبوق بعد مفارقة الامام يعطى حكم
 سهو الفرد بلا فرق وبعد ذكر شئ من مسائل السهو وشرع في بيان بعض مبطلات الصلاة فقال
 (وبطلت) أى الصلاة أى بطل ما فعل منها ووجب استثنائها (بعدهم نفخ) بضم وأما نفخ الانف
 وان كان متركا من ألف وفاء فلا يضر ما لم يتلاعب صاحبه والنفخ سهو أو يسجد صاحبه (أو) عمدا
 (كلام) وان وجب له كالتقاضي أعنى خيف عليه الوقوع في بئر مثلا ووصف الكلام المبطل بقوله

(اغير اصلاح) وأما عمدة الكلام لاصلاحها كمن قام بخامسة فسمح لها المأمومون فلم يفهم
 فيخطبه أحدهم بقوله هذه خامسة مثلاً فلا تبطل ما لم يكثر تردد الكلام بينهم والأبطل وكذا
 لا يبطل عمدة الكلام إذا كان جواباً لندائه عليه الصلاة والسلام حيث تحقق يقينانه هو عليه
 الصلاة والسلام والأبطل والكلام عندهم هنا يشمل ما تركب من الحروف وما لم يكن كذلك
 كالاصوات الساذجة كنهيق الجمار وصهيل الفرس والائنين إذا كان لوجع لا يبطل ولا سجود
 فيه وإذا لم يكن لذلك فكالكلام والبكاء خشية الله تعالى كالائنين في الحكم (و) بطلت
 الصلاة (بالشغل عن فرض) أي بسبب الشاغل عن اتمام الفرض من قرقرة أو حقن أو
 حقب بحيث لا يتأتى معه اتمام الركوع أو السجود وأما إذا كان يمكنه اتمام الركوع والسجود
 والقراءة فالصلاة صحيحة مع الكراهة لشغل البال مع وجود شيء من هذه الاشياء ونحوها
 مع ان المطلوب للصلي أن يكون فارغ البال وقت الصلاة من كل ما يشغله (و) لا تبطل الصلاة
 وتعاد (في الوقت) الذي هو به ولو كان ضرورياً إذا كان الشاغل شغل عن سنة مؤكدة وأما
 غير المؤكدة فلا تعاد لها الصلاة وهذا معنى قوله (أعدادا يسن) أي إذا كان المشغول عنه سنة
 فأعاد الصلاة في الوقت كما علمت (و) بطلت الصلاة بطرق (حدث) فيها عمداً أو غلبة أو تذكري
 الحدث فيها ثم ان كان اماماً بطلت عليه وعلى المأمومين في صورة العمود عليه وحده في
 الاخيرتين إذا بادر للخروج فان تبادى على ذلك بطلت على الجميع أيضاً لعدم الصلاة بالحدث
 وبطلت الصلاة بزيادة مثلاً سهواً كان يصلي الظهر ثمانية والصبح أربعاً والمغرب قيل لا تبطل
 الا بزيادة أربع كصلاة الجمعة بناء على انها بديل عن الظهر والسفري لا تبطل الا بزيادة أربع بناء
 على انها شرعت أربعاً ثم خففت عن المسافر وأبقيت في حق الحاضر والى هذا أشار بقوله
 (وسهوز يد المثل) أي بطلت بزيادة المثل سهواً فيفهم منه ان زيادة غير المثل سهواً
 لا تبطل به الصلاة وهو كذلك نعم فيه السجود البعدي كالتقدم وان الزيادة ان كانت عن عمد
 أبطلت ولو سجدة لا تعتمد زيادة الفاتحة فالراجح عدم البطلان مع الاثم كالتقدم والنقل المحدود
 كصلاة العيد يبطل بزيادة مثله سهواً الا لو تر فلا يبطل الا بزيادة ركعتين وأما زيادة ركعة فلا يبطل
 بها أو يسجد بعد السلام وغير المحدود لا يبطل بزيادة مثله وانما يسجد قبل السلام لتركة السلام
 من اثنتين وبطلت الصلاة بمحصول (فهذه) أي ضحك بصوت سواء كان عمداً أو غلبة أو ناسياً
 كونه في الصلاة فيقطع الفذوالامام ومن معه ان كان عن عمد ويستخلف غيره ويرجع مأموماً
 في غير العمد وأما المأموم فيستمر مع الامام على صلاة باطلة ويصليها بعد ذلك هذا إذا كان ضحك

أولاً ناشئ عن غلبة أو نسيان وقد رعى ترك الضحك في بقية الصلاة ولم يضيق الوقت ولم تكن الصلاة جمعة والاقطع وأبدأها فيقطع فيما إذا كان الضحك أولاً بعد أسواء قدر على تركه أم لا ضاق الوقت أم لا كانت جمعة أم لا وبقية الصور التي يقطع فيها الصلاة ويبتدئها ظاهرة وأما التبسم القليل فلا شيء وفيه وبطلت الصلاة بتعمد شرب أو كل وأولى إذا اجتمع في الإبطال وإلى ذلك أشار بقوله (وعمد شرب) أو عمد (أكل) وأما إذا حصل أحدهما بلا تعمد فلا بطلان ما لم يطل زمنه ويسجد بعد السلام وبطل الصلاة بجمعهما معاً سهواً (و) بطلت الصلاة بتعمد زيادة (سجدة) مثلاً أي بزيادة ركن غير قولى فأكثرت كما تقدم وبطلت الصلاة بتعمد إخراج (قء) ولو كان طاهر لم يزد رده منه شيئاً وأما إذا خرج منه بلا اختيار ففيه تفصيل فإن لم يتلغ منه شيئاً ولم يطل زمن خروجه فالصلاة صحيحة وإن طال زمن خروجه فالبطالان وإن ازدرد منه شيئاً عمداً فالبطالان وإن ازدرد منه شيئاً غلبة أو نسياناً ولم يكثر ولم يكن نجساً في النسيان يتبادى على صلاة صحيحة ويسجد بعد السلام كما لابن يونس وفي الغلبة قولان (و) بطلت الصلاة بسبب (ذكر فرض) واحد فكثر إلى (أقل من ست) ففرض وهي الخمسة بناء على أن يسير الفوائت خمس وهذا ظاهر بالنسبة للفرد والامام وأما المأموم فيتبادى مع الامام ويعيد استحباباً وما ذكره الشيخ مبنى على أن الترتيب بين يسير الفوائت والحاضرة شرط والراجح أنه واجب مع ذلك والقدرة فمن تعمد صلاة الحاضرة مع علمه بيسير الفوائت فعليه الإثم وصلاته صحيحة وأما الترتيب بين مشتركى الوقت كالظهر والعصر فشرط مع ذلك والقدرة فمن صلى العصر ناسياً للظهر فإنه يصلى الظهر ويعيد العصر استحباباً فإن تعمد صلاة العصر قبل الظهر أو تذكر صلاة الظهر في أثناء صلاة العصر وأتمها وجب عليه إعادة العصر أبداً وحاصل المقام أن الترتيب إما أن يكون بين الفوائت في أنفسها أو بينها وبين الحاضرة وفي هذا القسم صورتان وهما إما أن تكون الفوائت كثيرة وإما أن تكون يسيرة أصالة أو بقية من كثير وإما أن يكون بين الحاضرتين أى مشتركى الوقت فالترتيب بين الفوائت في أنفسها واجب غير شرط فإذا انعكس وصلى فلا يعيد ما صلاه لخروج وقتها والترتيب بين كثير الفوائت وهو ست صلوات أو خمس وبين الحاضرة ليس مطلوب بل يندب تقديم الحاضرة على كثير الفوائت إذا اتسع الوقت والاتباع الوقت وجب تقديمها عليه والترتيب بين يسير الفوائت وهو أربع أو خمس صلوات مع الحاضرة واجب غير شرط مع الله كروالقدرة فمن أكره على عدم الترتيب أو صلى الحاضرة ناسياً ليسير الفوائت فصلاته صحيحة ولا إثم عليه فإذا زال المانع ولم يخرج وقت الحاضرة صلى إلى يسير وأعاد

الحاضرة وأما اذا خرج وقتها كن عليه الصبح والظهر وصلى العصر ناسيا لهما ولم يتذكر الا بعد غروب الشمس فانه يأتي بالصبح والظهر ولا يعيد العصر لخروج وقتها ومن تذكر يسير الفوائت بعد شروعه في الحاضرة ففيه تفصيل فان لم يعقد ركعة من الصبح وركعتين من المغرب وثلاثا من الرباعية خرج عن شفع بنية النافلة وان عقد ركعة في الصبح وركعتين في المغرب وثلاثا في الرباعية كمل الصلاة بنية الفرضية وجوبا وأعادها ندبا بعد الاتيان باليسير ان بقي وقت الحاضرة والقطع انما يظهر في حق الفدوا لالامام وأما المأموم فلا يقطع اذا تذكر يسير الفوائت خلف الامام بل يستمر على صلاة صحيحة ويعيدها بعد الاتيان باليسير ان بقي وقتها ومن تذكر اليسير قبل عقد ركعة من الحاضرة مثلا وتماذى ولم يقطع فصلاته صحيحة وكذا من تعمد صلاتها أولا مع ذكره اليسير وتطلب منهما إعادة الحاضرة ما لم يخرج وقتها واذا قطع الامام صلاته ليسير الفوائت قطع المأمومون بقطعه ولا استخلاف هنا واذا تعمد الامام صلاة الحاضرة مع ذكره يسير الفوائت أو تذكر في أثناءها ولم يقطع أو تذكر بعد تمامها وأعادها بعد الاتيان بيسير الفوائت كما هو المطلوب منه في إعادة مأموه خلاف والمعول عليه عدم الاعادة لصحة صلاة الامام في جميع الصور المتقدمة ويجب الترتيب بين اليسير والحاضرة ولو أدى الى خروج الحاضرة والترتيب بين الحاضرتين واجب شرطا ابتداء اتفاقا ودواما فيه خلاف والراجح انه ليس بشرط فمن تعمد صلاة العصر قبل الظهر أعاد أبدأ ومن صلى العصر ناسيا للظهر فصلاته صحيحة اتفاقا ويعيدها للترتيب ان بقي وقتها استحبابا ومن تذكر صلاة الظهر أثناء صلاة العصر قطع وجوبا على القول بالشرطية ابتداء ودواما والمعول عليه ان الترتيب بينهما شرط في الابتداء لافي الاثناء وعليه اذا تذكر في الاثناء وجب عليه القطع ما لم يعقد ركعة في الصبح وركعتين في المغرب وثلاثا في الرباعية والاوجب عليه الاتمام بنية الفرضية ويعيدها بعد الاتيان بالظهر استحبابا وان لم يقطع فيما طلب منه القطع وتماذى فصلاته صحيحة ويعيدها للترتيب استحبابا وقد اوضح المقام باعانة قرب الانام فله المنة على الدوام وتبطل الصلاة بما تقدم (ك) ما تبطل أيضا بسبب (ذكر البعض) ركعة أو سجدة من صلاة قبلها فيها والمقام يحتاج للبيان فان لم يسلم من الاولى ودخل في الثانية سهوا رجع لاصلاح الاولى ان لم يطل الزمن بين الاولى والدخول في الثانية اطل القراءة في الثانية أم لا ركع أم لا لكونه في حكم الاولى ويسجد بعد السلام وان طال ما بين الاولى والدخول في الثانية بطلت الاولى ويصير حكمها حكم من تذكر الظهر في صلاة العصر وقد تقدم بيانه فان سلم من الاولى فلا يخلو ما أن تكون فرضا والثانية فرضا أو نافلة وما أن تكون الاولى

المتروك منها نفلا والمدخول فيها فرضا أو نفلا وفي كل ما أن يكون أطال القراءة أم لا ركع أم لا فان كان المتروك منها فرضا رجع لاصلاحها لم يتم الفاتحة ويشرع في السورة ولم يركع بالنسبة لمن لم تجب عليه الفاتحة بحجزه عنها فان أتم الفاتحة وشرع في السورة أو ركع بطلت الاولى للسلام والطول أو الركوع وان كان المتروك منه نفلا والمشروع فيه نفلا فالحكم ما تقدم وهو انه يرجع لاصلاح الاولى لم يشرع في السورة أو يركع والافات الاولى وان كان المشروع فيه فرضا تمامي مطلقا ولا يقضى النفل في الصورتين لعدم تعمد بطلاله ومن ذكر فرضا بعد شروعه في النفل أتمه ان اتسع الوقت ولولم يعقد ركوعا وعقد الركوع هنا بالانحناء كما هو أصل أشهب وعند ابن القاسم عقد الركعة بالرفع من الركوع فيوافق ابن القاسم أشهب فيما تقدم وفيمن ترك ركوعا من ركعة ولم يتذكره حتى انحى لركوع التي تليها فإنه يفوت تداركه كترك سورة وجهه ورسر وترتيب السورة مع الفاتحة وتكبير عید وسجدة تلاوة فيفوت تداركه كل بالانحناء (و) بطلت الصلاة بسبب (فوت) سجود (قبلي) مترتب على ترك (ثلاث سنن) سهوا أكثر ثلاث تكبيرات أو تسميعات أو تكبيرتين وتسميعا أو والسورة بناء على ان القيام لها سنة فذاتها ووصفها من سر وأوجهر والقيام لها فذلك السنن الثلاث وحكم ما زاد على الثلاث حكم الثلاث وبين ما به الفوت وعدم التدارك وهو أحد أمرين الاول يحصل (بفصل) أي الانفصال عن (مسجد) صلى فيه ظاهره ولولم يحصل طول والثاني قوله (كطول الزمن) ولم ينفصل عن المسجد وأصل في غير المسجد والطول معتبر بالعرف وترك السجود القبلي المترتب على ثلاث سنن عمدا مبطل للصلاة ولوأني به بالقرب وبطلان الصلاة بسبب ترك السجود القبلي عمدا أو سهوا مبني على القول بوجوده كما تقدم ولما ذكر حكم من ترك ركعة من صلاة وتذكره في صلاة أخرى ذكر حكمه فيما اذا تذكره في نفس الصلاة المتروك منها فقال (واستدرك الركن) المتروك سهوا من صلاتك قبل فوات التدارك ويأتي ما يفوت به التدارك فالركن المتروك لا يخلو ما أن يكون الاحرام وامانية الصلاة واما الفاتحة واما الركوع واما الرفع منه واما السجود واما السلام فان كان المتروك الاحرام أو نية الصلاة فلا تدارك بل يستفتح الصلاة لانه لم يدخل الصلاة وان كان الركن المتروك السلام بان سها عنه وقام أو اشتغل بشئ آخر فان طال ما بينه وبين تذكره بطلت الصلاة وان لم يطل جالس ان قام وسلم وان لم يقم سلم ان كان مستقبلا أو استقبل وسلم ولا يحتاج الى نية اتمام الصلاة المعبر عنها بالاحرام ولا الى إعادة التشهدان قرب وقت التذكر من وقت السهو ورجع بنية اتمام الصلاة وأعاد تشهدا ان توسط وقت التذكر

وان كان غير ما ذكر حكمه فاما أن يكون المترك من الركعة الاخيرة أو من غيرها فان كان من
الاخيرة تداركه ما لم يسلم كما يأتي بيانه وان كان من غير الاخيرة تداركه ما لم يعقد ركوع التي تليها
وعقد الركوع بالرفع من الركوع معتدلا مطمئنا لا في ترك الركوع فبالانحناء ومهما فات التدارك
ألغيت الركعة النقص وقامت السليمة مقامها وهذا معنى قوله (فان حال) بينك وبين تدارك
اصلاح النقص عقد (ركوع) بان انحنت الى ركوع التي تليها ان كان المترك ركوعا أو رفعت
من ركوع التي تليها معتدلا مطمئنا ان كان المترك غير الركوع (فانخ) الركعة (ذات السهو)
أى التي وقع فيها سهو وعن ركن واذا ألغيتها فاعمل على السليم من النقص (والبناء) عليه
(يطوع) ويصح لك واذا لم يكن لك سايم تنى عليه فتكون هاته الركعة التي حصل بها عدم
التدارك أولى لك وتم صلاتك واسجد بعد السلام أو قبله على حسب ما معك من زيادة لا غير
أو نقص وزيادة معا كما نراه في الصور الآتية بيانها ان شاء الله تعالى واذا كان المترك من الركعة
الاخيرة أو من غيرها وتذكر قبل السلام فانه يأتي به ان كان في الاخيرة ما لم يسلم معتقدا السكالم
بأن لم يسلم أصلا أو سلم سهوا ولم يطل فان سلم معتقدا السكالم فات التدارك سواء كان النقص من
الاخيرة أو من غيرها ويبنى على السلام معه بنية تكبيرة الاحرام ويندب رفع اليدين عندها
اذ لم يطل الزمن بين التذكر والسلام فان طالت الصلاة والى ذلك أشار بقوله (كفعل من
سلم) معتقدا السكالم في كونه يفوت التدارك به ان كان النقص من الاخيرة أو من غيرها
(لكن) مريد البناء هنا (يحرم) يكبر تكبيرة الاحرام مع نية اتمام الصلاة (للباقي) عليه
من الصلاة كونه خرج منها بالسلام معتقدا السكالم قالوا لا يبطل البناء بترك تكبيرة الاحرام
وانما يبطل بترك نية اتمام الصلاة هذا اذ لم يحل طول (والطول) المتقدم بيانه (الفساد) لم يزم
أى مستلزم للفساد وحيث قلنا بالبناء اذ فات التدارك فان ركعته تتحول فتصير الثانية أولى
والثالثة ثانية مثالا وقد تصير الرابعة أولى حسبما نراه في التصويرو هذا الانقلاب في حق الفذ
والامام وأما المأموم اذ افاته ركن مع الامام لنحو زحام أو ناس خفيف لا ينقص الوضوء فان
ركعته لا تنقلب بل حكمه كالسبوق الآتى بيانه ان شاء الله تعالى أمثل ما اذا كان النقص من
الركعة الاولى وأمكن التدارك سها عن الفاتحة وتذكرها في قيام الثانية أو في حالة الركوع أو في
الرفع منه قبل الاعتدال والاطمئنان فانه يأتي بها ويتم صلاته ولا تقوم فاتحة الركعة التي تذكر
فيها مقامها لانها فرئت بنية اركعة الثانية سها عن الركوع وتذكر في قيام الثانية فانه يركع بنية
اصلاح الاولى ويتم الصلاة سها عن الرفع من الركوع وتذكر في السجود من تلك الركعة

فانه يقوم محدود بالي حد الركوع ويطمئن لحظة ثم يرفع ويتم الصلاة أو تذكرك في قيام الثانية فانه يطأ طي الى حد الركوع ويرفع أو تذكرك في حالة الركوع للثانية أو بعد الرفع منه وقبل الاعتدال فانه يرجع لحالة الركوع ويرفع في السجل بنية اصلاح الركعة الاولى سها عن سجدة مثلا وتذكرك في قيام الثانية أو في ركوعها أو بعد الرفع منه وقبل الاعتدال والاطمئنان فانه يخجل لا تيان بها أو بهما معا فان تركهما بان رفع من الركوع وشرع في القراءة فانه يخجل ساجدا وان أتى بالاولى وترك الثانية فان جلس بعد الاولى وقام خرساجدا أيضا وان لم يجلس بعدها خرساجدا ساجدا وان لم يمكن التدارك بان انحني من ترك الركوع أو اعتدل مطمئنا فيما عداه قامت هاتئ الركعة الثانية مقام الاولى ويسجد في جميع الصور بعد السلام لتمحض الزيادة والزم بتذكرك حتى عقد الثانية وقلنا بالاستمرار فيها وحصل النقص فيها أيضا فان تذكرك قبل عقد الثالثة أصلحها على الكيفية السابقة وبنى عليها وسجد بعد السلام أيضا وان لم يتذكرك حتى عقد الثالثة بنى عليها وتمم الصلاة وسجد بعد السلام لقراءته فيها بالفاتحة والسورة بان كان متذكرك للنقص من الاولى والاسجد قبل السلام انقص السورة من الثالثة المبني عليها ويزيد ركعة بفاتحة وسورة ويجلس للتشهد لان الجلوس الاول وقع في غير محله وان سلمت الركعة الاولى من النقص وحصل في الثانية فان تذكرك قبل عقد الثالثة أصلح النقص وأعاد التشهد وان فات الاصلاح بها تقدم قامت الثالثة مقام الثانية ويجلس للتشهد ويسجد قبل السلام لاجتماع النقص والزيادة وان سلمت الركعتان الاوليتان وحصل النقص في الثالثة فان أمكن الاصلاح قبل عقد الرابعة أصلح وتمم الصلاة وسجد بعد السلام وان سلمت الثلاث الاول وحصل النقص في الرابعة في الرابعة أو في الثالثة أو في الثلاثية أو في الثانية في الثانية وسلم المتقدم فيها أصلح النقص ما لم يسلم معتقدا السكالم بان لم يسلم أصلا أو سلم ساهيا ولم يطل والابان سلم معتقدا السكالم فات التدارك وأتى بركعة النقص ما لم يطل الزمن والافسدت الصلاة وان تذكرك نقص أربع سجعات مثلا من أربع ركعات في حال تشهده أصلح الاخيرة لفوات تدارك الثلاث الاول بعقد ركوع الرابعة وبنى عليها وسجد قبل السلام ان كان المتروك غير الفاتحة وان كان الفاتحة نهض للذيان بها ويتم صلاته ويسجد بعد السلام لتمحض الزيادة وصور هذا المحل كثيرة وليقتبس ما لم يقل ولما تكلم على حكم الركن المحقق تركه شرع في التسكلم على حكم الركن المشكوك في تركه فقال (من شك في ركن) ولو تكبيرة الاحرام والنية هل أتى به أم لا والظن كالشك على قول ولم يمكن موسوسا بان يكثر عليه السهو أو الشك ولو في اليوم مرة والساهي هو الذي يضبط ما فعل بعد

نذ كره والشاك لا يضبط شيئاً وحكم السامعي الموسوس يصلح ماسها عنه ولا سجود عليه وحكم الشاك الموسوس عدم الاصلاح بان يبنى على الاكثر ويسجد بعد السلام ترغيباً لان الشيطان فان لم يكن مستنكحاً للسهو ولا للشك (بنى على اليقين) وترك المشكوك فيه فاذا شك في أثناء صلاته أحرّم أم لا المحقق عدم الاحرام أو نوى أم لا المحقق عدم النية فيستأنف الصلاة فيهما وان شك أقرأ الفاتحة أم لا المحقق عدم القراءة فيستأنف قراءتها وان شك هل صلى ركعة أو ركعتين المحقق عنده ركعة فيبنى عليها وهكذا ثم ذكر ما يترتب على البناء على الأقل وهو السجود البعدي لاحتمال انه صلى ركعتين في المثل السابق والتي أنى بهازائدة وجمع ضمير الساجدين باعتبار أفراد الساجدين في قوله (وليسجدوا البعدي) حيث تمحضت الزيادة (لكن) السجود البعدي هنا ليس لازماً بل (قديمين) يتبين (لان بنوا) هنا (في فعلهم والقول) بخلاف المسبوق الآتي فانه يبنى على الفعل ويقضى القول وفاعل يمين (نقص) سبب (فوت) (سورة) من احدى الاوليين أو منهما كن شك في ترك سجدة من الركعة الاولى بعد عقد الثالثة فلا ريب انه فات التدارك وأصير الثالثة ثمانية ويتشهد بعدها بعدم اعتبار التشهد الاول لوقوعه في غير محله وكن شك في ترك سجدة من الركعتين الاوليين بعد عقد الرابعة فانه يبنى على الصحيح عنده ويأتي بركعتين بالفاتحة فقط وحيث اجتمعت الزيادة والنقص (فا) لسجود (القبلي) هو المطلوب لتغليب جانب النقص على الزيادة (كذا كر) الهيئة (الوسطى) أعنى الجلوس للتشهد الاول (و) الحال انه قد رفع يديه وركبتيه من الارض فالمطلوب منه في هذه الحالة أن لا يرجع الى التشهد فيسجد قبل السلام لنقص سنة الجلوس والتشهد وقوله (الايدى) معمول (قد رفع وركبا) معطوف على الايدى فان لم يستمر للركن ورجع للتشهد فلا تبطل صلاته ما لم يتم الفاتحة ويدخل في السورة أو يركع بعد الفاتحة والابطلت صلاته واذا لم تبطل فانه يسجد بعد السلام لتخض الزيادة (لا) ان نذكر الوسطى (قيل ذا) أي رفع الايدى والركب بان لم يرفع شيئاً منهما وانما استوفى للقيام أو رفع الركب لا غير أو رفع الركب يداً واحدة (لكن رجع) للجلوس والتشهد بعد الاستوفاز وهو التهيؤ للقيام وما بعده فلا سجود قبلي عليه ويسجد بعد السلام لذلك على نقل ابن بشير ولا سجود فيه على نقل غيرهما لم يصاحبه نقص سنة خفيفة كترك تكبيرة ولا سجود قبل السلام ومن قام لركعة زائدة على الفرض أو انقل الحدود سهواً رجع مهمماً نذ كرو لو بعد عقدها للجلوس وتشهوسلم وسجد بعد السلام ومن قام لثالثة في النقل المطلق رجع ما لم يعذر كوعاها الا تم صلاته أو بع الوجود قول قوى بجواز التنفل باربع ركعات

وهذه إحدى المسائل التي يخالف النفل فيها الفرض والثانية من ترك ركنا من النفل سهوا وطال بطل ولا يعيده بخلاف الفرض فإنه تجب عليه اعادته والسورة والجهر والسر سنان في الفرض دون النفل * ولما فرغ من الكلام على بعض من مسائل السهو وشرع في الكلام على أحكام الجمعة فقال (فصل) أي هذا فصل يذكر فيه ما يتعلق بصلاة الجمعة ولا خلاف في كونها فرض عين على من توفرت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع وهل هي فرض يومها وهو الراجح أو بدل عن الظهر وهي أخص من الظهر فنوى صلاة الجمعة لوجود الناس في الصلاة وقد ظن أن اليوم يوم جمعة فبين أن الصلاة ظهر كفته نيته بخلاف ما إذا نوى الظهر فتبين أنه جمعة فلا نصح وأول وقتها كالظهر فلا نصح قبل الزوال فلو خطب الإمام قبل الزوال وصلى بعده لم نصح لأن الخطبتين بمثابة ركعتين وتذكر ركعة للغروب ويصلي العصر بعد الغروب فلا جمعة خصوصيات فلا يرد أن الوقت إذا ضاق اختص بالاخيرة وصارت الجمعة قضاء ولا تقضى الجمعة وأفضل أوقانها عقب الزوال ولها شروط وصحة وشروط وجوب وشروط صحة ووجوب معا فمن شروط وجوبها وصحتها كونها في القرى المستوطنة أهلها بها ومثل القرى الاختصاص والمصر أخرى في الحكم ولا يضر خروج أهل القرى في زمن الحارث مثلا نحو الشهر بن ثم يرجعون لقراهم فلا تجب ولا نصح من غير من ذكر كاهل الخيم والاستيطان هونية المكث أبدا فإذا امرت جماعة تقري بهم قرية على بلد لاسا كن فيها ونوا إقامة سنة مثلا ثم ينتقلون منها فلا تجب عليهم ولا نصح منهم إذا صلوا وتجب عليهم الإعادة أبدا ونبه على ذلك المصنف بقوله (بوطن القرى) أي في موطن القرى أي في القرى المستوطنة أي المستوطن أهلها فيها (قد فرضت صلاة جمعة) على من يأتي بياته وشرط صحتها كونها (خطبة ثلث) فمن صلى ثم خطب أعاد الصلاة بعد الخطبة ومن شرط صحة الجمعة خطبتان يجلس بينهما الإمام أو يأتي بما يشعر بانقضاء الأولى ولولم يجلس بينهما بناء على أن الخطبة الثانية واجبة فمن صلى من غير خطبة لزمته الخطبة وإعادة الصلاة لم يخرج الوقت فإذا خرج الوقت قضاها وظاهره لا بد أن تكون الخطبتان داخل المسجد فلا نصحان في رحابه ولا في طرقه المتصلة به وشرط صحة الخطبتين كونهما باللسان العربي ولو كانت الجماعة أعجماء لا يفقهون اللسان العربي تعيدا ولأن للسان العربي صولة في الأمر والنهي كالقرآن العظيم ولا بد أن تكونا مما نسميهما العرب خطبة ويكون في الحديث والصلاة والسلام على رسول الله عباد الله اتقوا الله في أداء ما أمركم به في السر والعلانية واجتنبوا ما نهاكم عنه ولا تتركوا العلم رغبة في الدنيا الغانية قال الله تعالى وما آتاكم الرسول

نخذوه وماتها كم عنه فانتبهوا ثم يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم فيأتي بخطبة ثانية على نحو الارلى
 والسلف الصالح كانوا لا يدعون في خطبهم لاحد ولا يترضون على أحد والخير مع السلف
 والابتداع مع الخلف وقد يعرض ما يجب به الدعاء أو الترضى وللضرورة أحكام وقصر الخطبة
 من السنة وتطيئها من البدعة السيئة ويشترط في صحة الخطبة كون الخطيب يفهم الخطبة فان
 كان لا يحسن الا انطق باللفظ فلا تصح الجمعة وتسقط اذ لم يوجد غيره وكثير من الخطباء عوام
 لا يفقهون معنى ما يتلفظون به لان بعض الخطب يحتاج في فهمها الى قراءة المطول والاطول
 فينبغي للخطباء أن يذكروا ألفاظ قريبة المعنى لاستعارة فيها ويبنى أن تكون سجعاً فلو
 نثرها نثر اساذجا أو نظمها كفاه ذلك ومن شروط صحة الجمعة الجامع فلا تصح في فلاة أو في بناء
 ليس مباحالعموم للناس والى ذلك أشار بقوله (بجامع) ويشترط في الجامع أن يكون مبنياً
 كبناء الباد أو أن تقع صنعة فلا تصح في جامع من قصب في بلاد بناؤها من حجر ولا بد أن يكون
 داخل البلد أو قريباً بحيث ينعكس عليه دخان الباد ويشترط اتحاده ولا يجوز تعدده الا للضرورة
 من ضيق ولم يمكن توسعته أو لعداوة بين البلد فاذا تعدد الجامع لغير سبب قاض بالتعدد فالجمعة
 للعتيق ولوصلية في غيره وألا في اشتراط سقفه ابتداء ودواما خلاص وصحت صلاة الجمعة في داخله
 ومحمته ورحابه والطرق المتصلة به لا على سطحه ولولاؤذن ولا تصح فيما لا يباح لعموم الناس في
 سائر الاوقات كبيت القناديل والزيت والخطيب والدكة التي لا تفتح الا يوم الجمعة اللهم الا اذا كان
 لغلقها في سائر الايام سبب خوف وقوع الفساد فيها فلا يضر ولا يعد تحجيراً ولا بد في صحة اقامة
 الجمعة ابتداء من جماعة تقرى بهم القرية التي يريدون الاستيطان بها بحيث يمكنهم المقام بها
 والاحسن أن لا يحدوا بعدد كالثلاثين بل المدار على كونهم قادرين على اقامة الاسواق وبأن
 يكون فيهم أغنياء والاستعانة ببعض فيما يتمشون به وعلى كونهم فيهم كفاية على دفع الصائل
 عليهم من العدو عداة وأما دفع الجيش العرمرم فلا يصح اشتراطه لان مثله تهيج عنه الامصار
 والدافع بالجاء كولى لا يعتبر ولا نقام بسببه الجمعة ويكفي لاقامتها بعد تقرير الوجوب حضوري
 عشر رجلا من المستوطنين غير الامام من أول الخطبة الى السلام من الصلاة ولوفى أول جمعة ولا
 يشترط في صحة اقامة الجمعة اذن الامير الا اذا خيف منه فلا بد من اذنه ومن شروط صحة الجمعة
 ووجوبها امام متصف بالاوصاف الآتي بيانها ان شاء الله تعالى وتجب الجمعة (على مقيم) لا على
 مسافر لم ينو اقامة أربعة أيام والاوجب عليه والاقامة أعم من الاستيطان فكل مستوطن مقيم
 وليس كل مقيم مستوطن ووصف المقيم بقوله (ما نعذر) أي على مقيم لم يحصل له عذر يمنعه من

حضور الجمعة فلا تجب على من قام به عذر كمرض أو قهر أو خوف من عدو أو نزول مطر يحمل الناس على تغطية رؤسهم ومن الاعذار المبيحة للتخلف حصول الراحة الكريمة للشخص ولا يستطيع زوالها بحيث يؤدي بها المصلين سواء أدخلها على نفسه كما كل النوم أو الفجل أو شرب الدخان أو الأكل الصنن والبخر والجنام البين ومن القسم الأول أو باب الحرف التي تنشأ عنها الروائح الكريمة كاللباغية والجزارة فيجب على أربابها إزالة ما عليهم من الثياب القذرة وغسل أبدانهم من الروائح الكريمة لحضور الجمعة فمن عجز عن ذلك فلا يطالب بالجمعة لأنه لا يؤدي أخوانه المسلمين بتلك الرائحة وألحق علمه ما نرضى الله تعالى عنهم بالجمعة سائر الاجتماعات فيطلب من أراد الحضور مع جماعة من جماعات المسلمين أن لا يؤديهم بالروائح الكريمة وأن يتجنب عنهم إلى أن يزيل تلك الرائحة وما عمت به البلوى وارتفع في تعاطيه عن مستعمليه الخياء شرب الدخان وحشو طاقى الأنف من عذرة الدخان أيضا وسرى داء ذلك في غالب الناس حتى أداهم إلى التباهي به والتهاذي به في المحافل بل يقدم على غيره فعظمت بذلك البلية ولا يسمع لمنكر كلام لفشو استعماله من الخواص والعوام وتجب الجمعة على متجم سالم من الاعذار المبيحة للتخلف (حر) لارقيق ولو بشائمة حربة (قريب) والقرب المعتبر في الوجوب مقدر (بكفرسخ) الفرسخ ثلاثة أميال وأدخلت الكاف ربع أو ثلث الميل والميل ألف ذراع على المشهور والصحيح ثلاثة آلاف ذراع وخمسمائة ذراع فمن كانت داره أو بستانه خارج ثلاثة أميال وثلث ميل لا تجب عليه الجمعة ولو كان في البلدان حكمه حكم المسافر (ذكر) فلا تجب على أنثى ولو كانت متجالة (وأجزاء) الجمعة (غيرا) أي غير من وجبت عليه وهو المسافر والمعتذر ان اقتحم المشقة وصلاتها والرفيق ان لم يمنعه سيده والبعيد عن كفرسخ والانثى عن صلاة الظهر ولما نوه من لفظ أجزاء أنهم لا يطالبون بها ابتداء وانما تجزى بعد الوقوع والنزول دفع ذلك بقوله (نعم) بمعنى لكن حرف استدراك (قد) حرف تحقيق هنا (تندب) صلاة الجمعة لمن ذكر أي يندب لهم الحضور لادائها (عند النداء) الثاني الذي يفعل على المنابر عند جلوس الامام على المنبر كما هو الموجود الآن في المغرب (السمي اليها يجب) وهذا بالنسبة لمن قربت داره بحيث اذا ذهب أدرك سماع الخطبة من أولها واما بعيد الدار فيجب عليه السمي بقدر ما يصل ويسمع الخطبة من أولها ان كان لا يتم العدد لابه ويحرم حينئذ البيع والشراء الانحوسراء ماء يتوضأ به أو ثوب يستتر به عورته ليصلى الجمعة ويحرم عند خروج الامام من مقصوره إلى المنبر ابتداء النافلة ويخفف في صلاته من ثياب الصلاة قبل الخروج ويجوز ابتداء الفرض لو كان الامام على المنبر

نعم ان كان من يقتدى به يستحب في حقه أن يخبر من يليه بأنه صلى الفرض ويحرم أيضا تخطى
وقب الناس عند جلوسه على المنبر ويحرم عند شروعه في الخطبة الكلام وكل ما يشغل عن سماع
الخطبة نعم يطاب الصلاة على النبي اذا سمع اسمه من الخطيب سرا وكذا طاب الجنة أو
الاستعاذة من النار سرا عند سماعها ويجب على من سمع الخطبة وعلى من لم يسمعها الصبح
أو بعد الانصات ويسن استقبال ذات الخطيب ولو من اصف الاول وقيل يجب الاستقبال
(وسن غسل) كغسل الجنابة لمن يري صلاتها ولو لم تلزمه وإذا كان جنبا نوى بغسله الجنابة
والجمعة ومن تمام السنة كونه (بالروح) أي الذهاب الى الجامع (انصلا) ألفه للإطلاق هذا
مشهور المذهب وعند غيرنا لا يشترط الاتصال حتى قيل بدخول وقته من زوال يوم الخميس قال
بعضهم لا ينبغي أن يترك اذا تعذر الاتصال لانه قيل بوجود الغسل فلا يبطله كل أو نوم بطريقة
أو في المسجد نعم يضر أحدهما اذا وقع في بيته وطال وأما مخف من الطعام فلا يضره من باب أولى
في عدم الضرر اصلاح شأنه للذهاب الى المسجد (نذب تهجير) أي الذهاب للمسجد في أول
الساعة السادسة التي يعقبها الزوال وهي المقسمة في الحديث (و) نذب (حال جلا) ألفه
للاطلاق كقص شارب وتغابط وحاق عانة وتقليم أظفار ان احتيج الى ذلك وجيل ثياب
شرعاً وهو البياض ولوعتيقا وتطيب بمؤن الطيب كالمسك والزبد لاندكر وهو النوار كالورد
والقرنفل لان ذلك من زينة النساء ويحرم التشبه بهن فيما يخصهن وفي حديث الامام البخاري
ما بحث على فعل هذه الاشياء عن سلمان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغتسل رجل يوم
الجمعة ويتطهر ما استطاع من الطهر ويدهن أو يمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين
ثم صلى ما كتب له ثم أنصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وما بين الجمعة الاخرى زاد أبو داود
وابن من أحسن ثيابه وقال فلم يتخط أعناق الناس * ولما فرغ من الكلام على ما سبق نبه
على ان صلاة الجمعة الجماعة فيها واجبة وفي غيرها سنة بقوله (بجمعة جماعة قد وجبت) فلا
تصح أفذاذاً أو ألقها اثنا عشر غير الامام كما تقدم (سنت) الجماعة (بفرض) أي في فرض عيني
ولو قائماً والجماعة في الجنائز مندوبة وفي السنن غير لو ترسنة وقيل من تمام السنة وتسن الجماعة
في كل مسجد وفي البلد وفي خاصة الرجل وقيل بفرضيتها كفاية في البلد ويقانلون على تركها
وقيل مندوبة في خاصة الرجل (وبركة رست) أي وثبت الجماعة بأدراك ركعة كاملة فاكثر
مع الامام لمن فاته أو طما اضطرارا وقيل يثبت له فضلها الوارد ولو ترك الدخول مع الامام أولاً
اختياراً وظاهر الوارد يشهد له وهو قوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من صلاة الجماعة فقد

أدرك الجماعة والفضل الوارد يحصل بإمام ومأموم واحد بالغ فأكثروا مع امرأة أو الوارد في فضل الجماعة على صلاة المنفرد قوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً وفي لفظ بسبع وعشرين درجة أو كما قال عليه الصلاة والسلام ولا تنافي بين الحديثين لاحتمال أكبرية الجزء على الدرجة أو أخبر عليه السلام أولاً بالآقل ثم تفضل الله تعالى بزيادة اثنين ولا تنافس الجماعة بكثرة العدد أو بصلاحيته الإمام تفاضلاً يقتضي الإعادة فلا ينافي أن الصلاة مع الكثير أو خلف الإمام الصالح مرغوب فيها (ونددت إعادة الفذهب) أي بالجماعة اثنين فأكثروا ومع الإمام الراتب لأنه في حكم الجماعة ولا يعيد منفرد صلى في أحد المساجد الثلاثة جماعة في غيرها ولا في غير ما صلى فيه منفرداً أو يعيد من صلى جماعة في غيرها ولو أداما في أحدها جماعة أو منفرداً إلا أنه أفضل من جماعة غيرها ومن صلى في أحدها منفرداً لا يعيد فيها إلا جماعة ولا فرق في ذلك بين فاضل ومفضل وبحرم على المحصل فضل الجماعة أن يعيد جماعة إلا في المساجد الثلاثة كما تقدم لتضاعف الصلاة فيها والمصلي بمن دون البلوغ منفرد لا بأمرأة (لا) يعيد من صلى المغرب منفرداً (مغرباً) جماعة لأنه يؤدي إلى التنفل بثلاث ركعات لأن إحدى المغربين نفل ولا قائل عندنا بذلك (كذا عشاء وترها) أي لا يعيد من صلى العشاء منفرداً وصلى الوتر بعدها عشاء جماعة لأنه يؤدي إلى وترين في ليلة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله لا وتران في ليلة فإن شرع في الإعادة ناسياً قطع ما لم يعقد ركعة فإن عقدها شفعها وخرج وإن أتم المغرب زاد أربعة فإن سلم أتى بأربعة أيضاً إن قرب وصار نفلها أربع ونوى من طلبت منه الإعادة الفرض بالمعادة مفوضاً قبول أيها شاء الله فرضاً وإن تبين عدم الأولى أي فسادها ولم يصل أصلاً أجزأت هذه وبطلت صلاة من اقتدى بجمع فضل الجماعة فله أن يعيد جماعة وإن أقيمت الصلاة لراتب حرم ابتداء صلاة فرضاً ونفلاً ثم لازم دخول من سمع الإقامة مع الإمام إلا إذا كان محصلاً لفضل الجماعة أو كان إماماً في مسجد آخر أو كان محدماً فإنه يخرج على هيئة الراعي بان يضع بعض أصابعه على أنفه إذا كان جالساً يؤدي إلى الطعن في الإمام والأفلا ولا تقدم ذكر صلاة الجماعة ومن لازم صلاة الجماعة إمام شرع في بيان شروط الإمام بقوله (شرط) أي شروط صحة الصلاة خاف (الإمام) في الفريضة والنافلة (ذكر) أي كونه ذكر الأتني ولا خنثى ولولمّا إلهام على المشهور (مكاف) بالغ عاقل فغير العاقل لا تصح الصلاة خلفه فرضاً ونفلاً وغير البالغ لا تصح في الفرض قطعاً وفي التراخي إذا تقدم تصح خلفه ويكره تقديمه وجاز لأصبيان أن يؤمهم واحد منهم وجاز الاقتداء بالجن لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا وغير العاقل

يدخل فيه السكران والمعتوه الذي لا يميز ما فعل فلا قضاء بكل باطل (آت بالاركان) أى قادر على الاتيان بالاركان فان كان عاجزاً عن ركن من أركانها فلا يصح الاقتداء به فن تقوس ظهره حتى وصل لحد الركوع لا يصح الاقتداء به لان الحركة للركن مقصودة ومطلوبة نعم يصح الاقتداء بها جزعاً عن ركن لمثله الا فى الصلاة ايماء فلا يصح اقتداء بموم بمثله لعدم ضبط الایماء (وحكما يعرف) أى وكونه عارفاً بحكامها الواضحة أى بالحكام المتعلقة بالصلاة بان يحسن الاستبراء ويتحفظ من النجاسات ويعرف أحكام المياه ويحسن الوضوء والغسل مع تمييز الفرائض من غيرها أو يعتد بالكل فرائض ولا يترك شيئاً ويحسن التيمم ويعلم ما يصح عليه التيمم ويعلم أن من ترك عضواً أو ألعنه من أعضائه وصلى بطلت صلاته ويحسن الفاتحة وسوراً من غيرها ويميز فرائض الصلاة من غيرها أو يعتد بالكل فرضاً ولا يترك شيئاً من ذلك ويحسن أدائها بان لا ينتقل من ركن الى آخر حتى يتم المنتقل منه مثلاً لا ينتقل من القيام لقراءة الفاتحة الى الركوع حتى يتم الفاتحة فان انتقل قبل التمام وأتمها فى حال الهوى للركوع أو فيه بطلت صلاته وصلاة من خلفه وكذا لا ينتقل من الركوع الى الرفع منه حتى يطمئن رآكها فان انتقل قبل الاطمئنان بطلت صلاته وهكذا ولا تتوقف محبة امامته على معرفة جزئيات سجود السهو (وغير ذى فسق) بحارحة كالزنا والمكس وأكل الربا وما لليتيم أو بعقيدة غير مكفرة كمن اعتقد بأفضلية على على أبى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم فان كانت عقيدته مكفرة كاعتقاد رسالة سيدنا على أو عدم براءة عائشة رضى الله عنها فلا قضاء بهم باطل قطعاً وحاصل المقام ان الفاسق اذا تعلق فسقه بنفس الصلاة كمن لا يحسن الاستبراء أو الوضوء أو الغسل أو أركان الصلاة فالصلاة خلفه باطلة بلاريب وان كان فسقه ليس متعلقاً بمাহية الصلاة ولا بمাহية شروطها ففيه خلاف فقيل تصح الصلاة خلفه لحديث صلوا خلف كل بار وفاجر وقيل لا تصح خلفه مطلقاً ويقصر الحديث على امامة الحكماء خوف وقوع فتنة بترك الصلاة خلفهم فى الخطاب ومثل اللخمى عن الصلاة خلف ظاهراً الجرحه فأجاب الصلاة خلفه جائزة وهو القياس وقد اختلف فيها الآن يكون فسقه متعلقاً بالصلاة مثل أن يتهم فى الصلاة بغير وضوء ونحوه فالاعادة فى هذا أهدأ فى الجمعة وغيرها اه انظر المواقي والخطاب يتضح ما ذكرناه لك (و) غير ذى (الحن) فى الفاتحة وغيرها وقيل الاحتراز عن اللحن فى الفاتحة لا غير والراجع محبة الاقتداء باللاحن مع الكراهة ان وجد غير غير المعنى أم لا هذا ما صححه ابن رشد من الاقوال قال لانه لا يقصد ما يقتضيه اللحن بل يعتقد بقرائه ما يعتقده غيره وسواء كان لحنه سهواً أو عجزاً الضيق الوقت أو عدم وجود معلم أو

قبوله التعاليم وسواء في الكل وجد غيره أم لا استوى حالهما أم لا انظر الخطاب نعم ان تعمده
 المعلن بطلت صلاته وصلاة من خلفه (و) غير ذي (اقتدا) بغيره بان كان مسبوقا وقام لقضاء
 ما عليه فغن اقتدى به في حال قضائه ما فاته مع الامام بطلت صلاته فشرط صحة الاقتداء بالامام أن
 لا يكون مأموما ولا معيدا كما تقدم ويزاد في شروط صحة الاقتداء بالامام على ما تقدم (في) صلاة
 (جمعة حر) فلا تصح امامة رقيق ولو بشائبة حرية في صلاة الجمعة و(مقيم) فلا تصح امامة مسافر
 لم ينو إقامة أربعة أيام لغير الجمعة فان نواها صحت امامته ما لم ينو لها لاجل الصلاة والا فلا وهذا في
 غير السلطان ونائبه يمر بقرية تقام فيها الجمعة فله أن يصلي اماما ولو لم ينو إقامة أربعة أيام لان البلاد
 كلها بلاد ففسره كلاسفر وكل من وجبت عليه مستوفيا للشروط صحت امامته ولو خارجا عن
 البلد فيما دون كالفرسخ (عددا) أي الحر والمقيم من شروط صحة الاقتداء في امام الجمعة * ولما
 فرغ من شروط صحة الاقتداء شرع في تعداد شروط السكالم فالصلاة مع وجودها صحيحة وبكال
 الصلاة مع فقدها فقال (ويكره السلس) أي وتكره امامة صاحب السلس للسليم الآن يكون
 صالحا فلا تكره امامة عمر للصحابه مع وجود سلس به وكذا لا تكره امامة صاحب السلس لمثله
 (والقروح) أي وتكره امامة ذي القروح كالدمامل ونحوها مما يسيل منه فيصح أو صديد للسليم
 من ذلك وتكره امامة من تقدم (مع) كراهة امامة (باد) لحاضر ولو كان البادي أفقه وأعلم
 وأحسن اتقاناً للقراءة لجفاوة أهل البادية والامام شفيح ومن شأن الصالح للشفاة الرقة
 والخنوقيل في التعاليل غير ذلك وقوله (لغيرهم) راجع للجميع كما تقدم تقديره (و) تكره امامة
 (من يكره) أي يكرهه بعض المصلين من غير ذوي الفضل ومنشأ الكراهة دنيوية لا دنيوية فلا
 تعتبر ومن كان بهذا الوصف (دع) امامته أي تكره امامته وأما اذا كانت الجماعة بتمامها
 تكرهه أو الكثير منهم أو ذوو الفضل منهم ولو قفوا في حرم عليه التقدّم بهم ويحب عليه التباعد
 عنهم وتكره امامة (كالاشل) والاقطع وهذه طريقة ابن وهب وهي ضعيفة والمعتمد طريقة ابن
 نافع عدم الكراهة لقول مالك رضي الله عنه انما العيوب في الاديان لا في الابدان (و) تكره
 (امامة) امام (بالردا) يضعه على كتفيه في حال صلاته (بمسجد) أي يتأكد طلب الرداء من أئمة
 المساجد والا فالرداء مطلوب من كل مصل في ضوء الشموع للا ميرا قوا يقوم مقامه نحو البرانس
 والغفاير من الجوخ فكان أصل طلبه عند ثقلهم في الملابس في المدونة كره لائمة المساجد
 الصلاة بغير رداء الامام في السفر أو في داره أو في موضع اجتماعه وفيه وأحب الى أن يجعل على
 عاتقيه عمامة اذا كان مسافرا أو في داره اه ثم بعد الكلام على بعض شروط الامام استطرذ

ثلاث مسائل متعلقة بنفس الصلاة فقال (صلاة نحتلى بين الاساطين) أى يكره ايقاع الصلاة بين السورارى اختيار الخلفة عمل السلف فان اضطر لذلك اضيق المكان فلا كراهة (و) يكره ايقاع الصلاة اختيارا (قدام الامام) وكذا محاذيه وقال ابن عزم فى شرح الرسالة ببطان صلاة من صلى أمام الامام أو محاذيه ولا كراهة مع الضرورة وتكره إعادة الصلاة أى ايقاع الصلاة (جماعة بعد صلاة) امام (ذى التزام) أى راتب فى ذلك المسجد ان صلى فى وقته وأما لو قدم على وقته فلمهم أن يجمعوا وكذا ان أخر عن وقته وتضرروا بانتظاره فلمهم الجمع أيضا وقال بعض الافاضل فى تلميل كراهة الصلاة جماعة بعد صلاة الراتب وانما كره ذلك لان للشارع غرض فى تكثير الجماعات ليصلى الانسان مع مغفوره فاذا علموا عدم جماعة أخرى تأهبوا لأول مرة خوفا من فوات الفضيلة فعلى هذا ما يفعل بالمسجدين الحرامين والازهر من تعدد الجماعة على خلاف غرض الشارع ولا زالت العلماء المقتدى بهم من جميع المذاهب ينكرون ذلك وأقبح من تعاقب الجماعات ما يفعله فى المساجد المذكورة من تعدد أئمة التراويج فى رمضان المعظم فى وقت واحد فقد تعددت فى سنة من السنين ليلة من ليالى رمضان ثلاثة وثمانين اماما كل بمسمع فى المسجد النبوى ولا يخفى عليك ما يحصل فى هذه الحالة من التشويش ورفع الاصوات على من أمرنا بعدم رفع الاصوات عنده وأقبح من السكل حضور هذا الامر الفظيع من يتسبب للعلم والتصوف وبراءة حسنا اللهم انى أبرأ اليك من هذه الحالة التى لا يجيزها الشرع ولا يستحسنها العقل ثم رجع لتعداد شروط السكالم فى حق الامام فقال (و) تكره امامة (راتب مجهول) نسبنا وديننا أى تديننا من أهل البلد وأما الطارىء فيحمل على انه نسيب لان الناس مصدقون فى أنسابهم والمراد بالنسيب معلوم الآباء لا اللقيط لاحتمال انه من الزنا ومجهول الدين هو مستور الحال الذى لانعلم عداته ولا جرحته ولا تكره امامته غير راتب (أو من أبنا) أى وكذا يكره ترتب المأبون فى الصلوات قيل هو الذى كانت تفعل به الفاحشة وتاب و بقيت الاسن تتسكلم فى شأنه وقيل هو من انهم بذلك ولم يثبت عليه شىء من ذلك وقيل من يتكلم فى التشبه بالنساء فى الكلام والمشية وأما من كانت خلقته فى كلامه ومشيته كالنساء فلا حرج وأما من يفعل به بالفعل ولم يتب فذلك فاسق بالجراحة وتقدم الخلاف فى صحة الصلاة خاف الفاسق بالجراحة وقال فيه العلامة الدردير هو أرذل الفاسقين (و) يكره ترتب (أغلف) هو من لا يحنث اختيارا و صلاته من غير ترتب جائزة ويكره ترتب (عبد) مملوك فى الصلوات ولا كراهة فى غير الترتب وكذا يكره ترتب (خصى) وأولى المحبوب وكذا يكره ترتب (ابن زنا) لان الامامة منصب عظيم ينبغى أن

لا يتولاه إلا فاضل الناس ولان الناس تشتمونهم عن تقدم ذكركم مالم يرتبهم امام عادل والا فلا كراهة (وجاز) ترتب (عنين) هو من لا رغبة له في النساء أى المعترض وقيل هو من له ذكركم غير جدا لا يستطيع الجماع به (و) جاز ترتب (تجهمي) وجاز ترتب (ألكن) هو من لا يستطيع اخراج بعض الحروف من مخارجها وقيل هو الذى لا يستطيع النطق ببعض الحروف وأما الذى يبدل بعض الحروف ببعض فيسمى ألغ وحكمهما واحد وجاز ترتب (مخدم خف) جذامه بحيث لا يكون فيه رائحة تؤذى المصلين والامنع (وهذا الممكن) تعداده من شروط الامام في هذا المختصر فان أردت استيفاء الكلام على الامام والجماعة فارجع الى المطولات جازاه الله عنا خيرا ثم بعد الكلام على ما تقدم شرع في بيان ما يطلب من المأموم مع الامام فقال (والمقتدى) أى المأموم (الامام يتبع) هو امامه في جميع الاركان وجوبا (خلا زيادة) كثلاثة من ثنائية واربعة من ثلاثية وخامسة من رباعية (قد حقت) زيادتها عند المأموم لا انتفاء موجبها كن صلى الصبح وأتى بالفاتحة ولم يترك شيأ من فرائضها فيجب عليه أن يعدل (عنها) ولا يتبعه فيها وقوله (اعدلا) يتعلق به عنها وغير متيقن انتفاء الموجب وهو متحقق الموجب أوظانه أو شاك فيه يجب عليه اتباعه فان خالف كل مأمر به ففيه تفصيل فان قال الامام قمت لموجب صحت لمن اتبعه نظر الماتيين وان قال قمت سهوا صحت لمن خالفه وجلس نظر الماتيين أيضا وان لم يخالف كل مأمر به صحت لمن اتبعه ولمن خالفه ان سبى وكلمه ان لم يفهم فان تعمد ترك التسبيح وقال قمت سهوا أو تغير يقينه وقال قمت لموجب بطلت في الصورتين وان سبى له ولم يتبعه أحد أو اتبعه القليل وجب عليه الرجوع لان الغالب الوهم معه فان لم يرجع في هاتين الصورتين وتمادى فيختلف فيهم هل يسلمون الآن لتيقنهم انتفاء الموجب أو ينتظرونه حتى يسلم ويسلمون في ذلك قولان لا ترجيح بينهما انظر عبد الباقي والخطاب وبعد ذكركم ما تقدم شرع في بيان ما يفعله المسبوق فقال (وأحرم المسبوق) بركعة فاكثر (فورادخل مع الامام كيفما كان العمل) سواء وجدته راكعا أو ساجدا أو في التشهد مالم يكن معيد الفضل الجماعة ووجده ساجدا أو في التشهد أو راكعا وظن عدم ادراك الركوع ففي هذه الصور الثلاث لا يطلب بالدخول بل يتأني حتى ينظر في فعل الامام فان كان ذلك آخر صلاته ذهب الى حال سبيله وان بقى منها شيء اتبعه في الباقي وقضى المسبوق به كما يأتى (مكبرا) في حال انحطاطه للسجود أو الركوع تكبيرة غير تكبيرة الاحرام (ان) الفاء أى وجده (ساجدا أو راكعا) و (ألفاه) مفسر للعامل المنحرف (لا) يكبر غير تكبيرة الاحرام المسبوق اذا ألفاه (في جلسة) للتشهد (وتابعا) أى وتابع المسبوق

الامام فيما وجده فيه سواء كان يعتدبه كأن أدركه في الركوع أو لا يعتدبه كأن أدركه في السجود
 أو التشهد ابن رشد لا يؤخر إحرامه أن يدخل المسجد وان أدرك ما لا يعتدبه اه وتقدم الكلام
 في المعيدلة تحصيل فضـل الجماعة من أنه لا يدخل الا فيما يعتدبه وبعد الكلام على حكم دخول
 المسبوق مع الامام شرع في بيان حكم ما يفعل بعد سلام الامام فقال (ان سلم الامام) من صلاته
 (قام) المسبوق لقضاء ما فاتته قبل الدخول مع الامام وما فاتته أقوال وأفعال فيقضى القول على
 كيفية ما أتى به الامام من كونه فاتحة وسورة أو فاتحة ومن كون ذلك جهرا أو سرا بحيث يجعل
 ما أدركه مع الامام هو آخر صلاته تقدير او يبني في الأفعال على ما أدرك مع الامام بحيث يكون هو
 أول صلاته تحقيا والى ذلك أشار بقوله قام حال كونه (قاضيا أقواله) أى مثل أقوال الامام قبل
 الدخول معه (و) حال كونه (في الأفعال بانيا) أى بانيا على أفعال نفسه أى الأفعال التي أدركها
 مع الامام مثلاً من أدرك ركعة من العشاء وقام لقضاء ما فاتته بعد سلام الامام فانه يأتي بركعة بفاتحة
 وسورة جهرا لان الامام أتى بها كذلك ويجلس للتشهد عند تمامها لانها ثانية له بالنسبة لما أدركه
 مع الامام وان كانت أولى لامامه ثم يأتي بركعة بفاتحة وسورة جهرا أيضا لان الامام أتى بها كذلك
 ولا يجلس بعد تمامها لانها ثالثة بالنسبة له وان كانت ثانية لامامه ثم يأتي بركعة بفاتحة سرا لغير
 لان الامام أتى بها كذلك ويجلس وان كانت ثالثة لامامه ويتشهد ويسلم وقد تمت صلاته وقس
 على هذه غيرها و بعد ما تقدم ذكره شرع في بيان الحالة التي يكبر فيها المسبوق اذا سلم الامام فقال
 (كبر) المسبوق بعد سلام الامام بعد استقلاله قائما (ان حصل) أدرك مع الامام (شفعا) كأن
 أدركه في التشهد الاول من الصلاة الرابعة (أو) يكبر بعد استقلاله قائما ان حصل (أقل من
 ركعة) بان أدرك الامام بعد رفعه من ركوع الركعة الأخيرة أو في سجودها أو في التشهد ولا يكبر
 اذا أدرك معه ركعة أو ثلاثا وقال ابن الماجشون يكبر مطلقا وكان الغوري يفتي به العامة خوف
 التشويش عاينهم ومن أدرك ثانية الامام وجلس مع الامام للتشهد تبعه فانه يكبر تبعاً للامام وان
 كانت غير شفع ولا أقل من ركعة (والسهو) الحاصل للمسبوق (اذذاك) أى اذا قام لقضاء ما فاتته
 (احتمل) أى احتمله لنفسه ولا يحمله الامام عنه لانه في حكم المنفرد حينئذ فان كان السهو
 بنقص أو بنقص وزيادة سجد قبل السلام وان كان بزيادة لا غير سجد بعد السلام ولما كان
 الامام قد يترتب عليه سجود قبلي أو بعدى وحكمه بالنسبة له واغبر المسبوق تقدم شرع في بيان
 ما يفعل المسبوق مع الامام فقال (و يسجد المسبوق قبلي الامام معه) هذا هو المشهور واذا لم
 يسجد معه القبلي وآخره حتى قضى صلاته ويسجد قبل السلام ففي صحة صلاته خلاف (و) يسجد

سجودا (بعديا) ترتب على الامام بعد السلام من قضاء ما فاتته وهذا معنى قوله (قضى بعد السلام) ثم عظم في طلب السجود من المسبوق تبع الامامه بقوله (أدرك) وقت (ذاك السهو أو لا) بان سها الامام قبل دخول المسبوق (قيدها) طلب السجود معه بان أدرك معه ركعة فأكثر أو ما (من لم يحصل ركعة) كاملة (لا يسجد) لان أحكام المأمومة لم تنسحب عليه وحكمه حكم الفرد فلا غير أن يقتدي به فإذا سجد مع الامام في هذه الحالة قبل أو بعد إيمدا أو جهلا بطات صلاته لا دخاله في صلاته ما ليس منها وإذا سجد معه سهوا فلا بطلان ويسجد بعد السلام لتلك الزيادة الا اذا صاحبها نقص بعد فقبل السلام ثم بعد ما تقدم شرع في ذكر مسألة تجرى على السنة بالقبهاء وهي كل صلاة بطأت على الامام بطأت على المأموم الا في سبب الحدث أو نسيانه فقال (وبطأت) الصلاة (لمقتد) أي على مأموم (؟) سبب (مبطل على الامام) صلاته (غير فرع) فرعين (منجلى) ظاهر كظهور العروس على منصتها وأولها (من ذكر الحدث) في صلاته بعد أن دخلها جازا بالطهارة وخرج من الصلاة بمجرد التذكر فانها تبطل عليه دونهم وثانيهما قوله (أو به غلب) أي غلبه الحدث في أثناء الصلاة وبادر للخروج فانها تصح لهم دونه وقوله (ان يادر الخروج منها) قيد في صحة صلاتهم دونه وأما لو تأتى ولم يبادر بان أتى بجزء من الصلاة بعد تذكره أو غلبته فانها تبطل على الجميع (و) مع بطلان صلاته (نذب) له (تقديم مؤتم) لامن جاء بعد حصول المانع فلا يصح استخلافه (يتم بهم) صلاتهم ثم ان كان مسبوقا فانه يقوم بعد اتمامه بهم صلاة الامام لياتي بما فاتته مع الامام وينتظرونه لیسلموا وایسلموا (فان أباه) أي ترك تقديم من يتم بهم (انفردوا) أي صالوا أفذاذ یرید فی غیر الجمعة وأما هی فلانصح أفذاذا فلا بد من تقديم من يتم بهم (أو قدموا) بانفسهم من يتم بهم أو بعضهم قدم من يتم به وبعضهم صلى أفذاذا أو قدمت كل طائفة واحدا يكمل بهم كل ذلك جائز وتعداد الجماعة غير مدخول عليه من أول الصلاة بل جريه الحال وبقيت فروع تبطل الصلاة فيها على الامام دون المأمومين منها فحكه غلبة أو نسيانا ومنها من رعف واستخلف عليهم بالكلام لغير ضرورة سهوا اتفاقا وعمدا أو جهلا عند ابن القاسم وغير ذلك راجعها ان شئت ولما أنهى الكلام على القاعدة الثانية أتبعها بقدر انتهاز كراقرنا وحديثا فقلنا يفترقان قال الله تعالى وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وفي حديث جبريل المتقدم وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة فقال (كتاب الزكاة) الزكاة لغة الغزو والزيادة حسا كالنباتات ومعنى كتركبة الشهود ويصح الامر ان هنا فيزكو المال الذي أخرجت زكاته بربح فيه أو نسل منه ويزكو صاحبه بتطهيره من الرذائل قال الله تعالى خذ من أموالهم

صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها وعرفا جزء مخصوص يخرج من مال مخصوص اذا بلغ مقدارا
مخصوصا يدفع لقبيل مخصوص ووجوبها معلوم من الدين بالضرورة فمن جحد وجوبها ارتد
ومن اعترف بالوجوب وامتنع من الاداء أخذت منه قهرا ونكفيه نية الآخذ والآخذ هو الحاكم
وليس للفقير أن يسرق أو يقاتل من لا يزكي (فرضت الزكاة) أي فرض الله تعالى الزكاة (فيما
يرتسم) أي فيما يذكر بعد وهي أنواع ثلاثة بينها بقوله (عين) ذهب وفضة ونحاس على قول
والقول الآخر أنه من العروض (وحب) دخل فيه ثمانية عشر صنفا حص وفول ولوليا وعدس
وترمس وجلبان وبسيلية وهي المسماة بالقطاني السبعة والقمح والشعير والسات والعاس والارز
والذرة والدخن وذوات الزبوت الاربع الزيتون والسمن وحب الفجل والقرطم (ونمار)
تمر وزبيب وبهائمات العشرات وهي عشرون (ونعم) الابل والبقر والغنم ولا زكاة في غيره
المذكور على مشهوره ذهب مالك الا اذا صار عرض تجارة فإنه يزكي على ما يأتي بيانه في محله ان شاء
الله تعالى وبعد ذكر ما يجب فيه الزكاة بين وقت وجوبها بقوله (في العين والانعام حقت) وجبت
(كل عام بكملة) ويتم وزاد في الانعام على تمام العام بحسب الساعي ان كان ساع وتما الحول
فيما تقدم من شروط الوجوب ومنها مطلقا تمام الملك فالغاصب والرقيق ولو بشائبة حرة لا تجب
عليهما الزكاة ومنها بلوغ المال النصاب المبين فيما يأتي ونريد بالشرط ما يشمل السبب ويخاطب
بها المكاف والولى بالنسبة للمال الصبي والمجنون ورفع الولي ان خاف الغرم اذا بلغ الصبي وقدم من
لا يرى الزكاة في مال الصبي أمره بالخلاف كما يرى الزكاة في مال الصبي فيحكم له بذلك فيحكمه يرتفع
الخلاف ويجوز تقديم زكاة الماشية ان لم يكن ساع للماشية والعين على حولهما بنحو شهر
وشروط صحتها النية عند اخراجها أو عزها على ذمة من تعطى له ونية الوكيل والاهل كنية رب
المال واخراجها عند وجوبها أو ما قرب منه كما تقدم واعطاؤها للامام العادل في صرفها أو
دفعها لاربابها الآتي بيانهم والاخراج من عين ما وجبت فيه الا الحرث والماشية والزيتون
ذا الزيت اذا تعمس معرفة ما فيه من الزيت فإنه يجوز اخراج العين عن قيمة ما وجب في الحرث
والماشية بكمه واخراج عشر ثمن الزيتون بلا كراهة وتفرقتها بمحل الوجوب أو بقر به بما كان
داخل مساقفة القصر فان زاد عن مساقفة القصر ففيه تفصيل فان كان المنقول اليهم أفقر من
فقراء محل الوجوب جاز نقل الزكاة اليهم بخلاف وان كانوا مساوين في الفقر أو أقل فقرا ففي
ذلك خلاف الصحيح الاجزاء فيهم ماع المنع في الاخير (و) الوجوب في (الحب) لا يشترط
فيه مرور الحول كما تقدم في العين والماشية بل شرط الوجوب فيه (بالافراك يرام) أي بلوغ

الحب غاية لا يضر بعدها بترك السقي أو صب المطر وقيل الوجوب بالحصاد وقيل بالدرس فن ورث الحب أو اشتراه بعد الوجوب لازكاة عليه بل الزكاة على المورث أو البائع الا اذا اشترطها على المشتري وتخرج من رأس المال بالنسبة للمورث والافراك في الزيتون بأسوداده واجرارته (و) الوجوب في (النمر والذيب بالطيب) أى الوجوب فى البلح الذى يصير تمرًا والعنب الذى يصير زبيبًا بظهور الحلاوة فيهما والتهيه للنضج واحرار الزيتون فيما له زيت كما تقدم فيجب خرس الجميع اذا احتيج للاخذ منها قبل تمام نضجها كما يأتى بيان ذلك ان شاء الله تعالى وأما البلح الذى لا يصير تمرًا والعنب الذى لا يصير زبيبًا والزيتون الذى لا يخرج منه زيت فتخرج من مقدرة الجفاف فإذا بلغت النصاب وجبت فيها الزكاة والجفاف معتبر في غير الزيتون وقيل به فيه أيضا (و) يتعين (في ذى الزيت) ان كان زيتونا استخراج زكاته (من زبته) والحال ان (الحب ينفى) بالنصاب الآتى بيانه ان أمكن معرفة ما فيه من الزيت ولو بالتحرى والامكن معرفة ما فيه فيخرج عشر قيمته ان أكله أو أهده أو عشرين منه ان باعه ولو لم تبلغ القيمة أو النمر النصاب لان المدار في تعلق الوجوب بنصاب الحب وجاز استخراج الزكاة من حب بقية ذى الزيتون ولو أمكن معرفة ما فيها من الزيت لانها تراد لغير الزيت أيضا والاخراج من قيمتها أو ثمنها اذا بيعت ان لم يمكن معرفة ما فيها من الزيت ولو بالتحرى كما تقدم في الزيتون ذى الزيت وتعين استخراج الزكاة من قيمة ما لا يصير تمرًا ولا زبيبًا وما لا زيت فيه أو من ثمنه ان باعه وخير في دفع الثمن أو الحب في قول أو حصص بيعا أخضرين ولو شأنهما الجفاف وقيل ان كان شأنهما الجفاف يتعين استخراج الحب بابسا ومثلهما بقية القطاني في الحكم في المدونة ابن مهدي عن سفيان عن الاوزاعي عن الزهرى قال في الزيتون الزكاة بعد ما تقدم شرع في بيان القدر الذى يخرج اذا بلغت الثمار والحبوب النصاب الآتى بيانه فقال (وهى) الزكاة الواجبة (في الثمار والحب العشر) ان لم يسق بألة ولا يحسب من العشر ما أجر به على جمع زيتونه أو حصد زرعه أو جند نخله وعنبه ولا مانا أخذه الحكومة التونسية ومن ما لها الان ما يأخذونه من المالكين شئ موظف على الاصول كتموظيفهم على البيوت والحوانيت والرؤوس فهو غرامة يستخلصونها يوم القيامة فيجب استخراج الزكاة فيما يؤخذ بغير اسم الزكاة وتوظيفهم على ماشية الحث قدران الدراهم من القبيل الاول (أو) الزكاة الواجبة في الثمار والحب (نصفه) أى العشر (ان آلة السقي بجر) أى ان كان سقى ما ذكر بألة كالذوالب واليا بورات وان سقى ما تقدم بألة نارة وسقى بغيرها أخرى كماء النيل أو المطر فلا كل حكمه من قلة وكثرة ثم بعد ذكر ما تقدم شرع في بيان النصاب الذى تجب فيه الزكاة فقال (خمس أو سقى) جمع وسقى وهو

ستون صاعاً بصاعه صلى الله عليه وسلم وصاعه أربعة أمداد بمده ومده عليه السلام ما يملأ اليدين المتوسطتين لا المقبوضتين ولا المبسوطتين (نصاب فيهما) أى فى التمار والحبوب وتقدم أن النصاب معتبر بعد الحفاف الا الزيتون ففيه خلاف وتقدم ذلك والخمسة أوسق تعتبر نصاباً وتجب فيها الزكاة اذا كانت لشخص واحد وأما اذا كانت مشتركة بين اثنين مثلاً فلا تجب فيها الزكاة والحاصل أن الشركاء فى ماشية أو عين أو حب أو ثمار كان سبب الشركة اربناً وغيره لا تجب الزكاة على واحد من الشركاء الا اذا بلغت حصته النصاب ولا ينظر لمجموع المال فى المدونة قال وقال مالك فى الشركاء فى الزرع والنخل والكروم والزيتون والذهب والورق والماشية لا يؤخذ من شئ عنه الزكاة حتى يكون لكل واحد منهم ما تجب فيه الزكاة وان كان مما يخرج من خمسة أوسق فى حظ كل واحد منهم وان كان مما لا يخرج من خمسة أوسق اذا صار لكل واحد منهم فان صار فى حظ كل واحد منهم ما لا تجب فيه الزكاة لم تجب فيه الزكاة ثم بعد بيان نصاب الحرث شرع فى بيان نصاب العين فقال (فى) نصاب (فضة قل) فى أقله (مائتان درهماً) شرعية والدراهم الشرعى وزنه بالشعير المتوسط مقطوع الطرفين خسون حبة وخساحبة (عشرون ديناراً) شرعياً (نصاب فى الذهب) والدينار الشرعى وزنه بالشعير المتقدم وصفه اثنان وسبعون حبة وتجب فى النصاب المشترك بينهما بمقدير الدينار عشرة دراهم فن عنده مائة وخسون درهماً وخمسة دنانير وجبت عليه الزكاة ثم بعد بيان النصاب بين الزكاة فيهما بقوله (وربع العشر فيهما) أى فى نصاب الذهب والفضة (وجب) وما زاد على النصاب فيخرج منه بحسبه وجاز اخراج الورق على الذهب والذهب على الورق وتجب الزكاة فى محرم الاستعمال من الذهب والورق كالحلى لرجل وخاتم ذهب له ومكحلة لامرأة أو رجل وكذا أواني النقدين مطلقاً والنقيد الذى يجعل صفائح على أبواب وأضرحة المشايخ وهى باقية على ملك ربها يجب عليه اخراج زكاتها وكذا القناديل والسلاسل المعلقة بها وشمعانات النقيد كل ذلك لا يسوغ ولا يجوز الا فى مكة المكرمة ولا عبدة بقياس من قاس عليها الحجرة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام لانه مخالف للنص والحلى الجائز للمرأة ولو قبلاً بالازكاة فيه وكذا الازكاة فيما يجوز للرجل استعماله كخاتم فضة درهماً فاقول وأنفوسن من ذهب أو فضة ومحل زكاة العين وقيمة عرض التجارة الآتى بيانه اذ لم يكن عليه دين أو كان عليه دين وعنده من المتاع ما يجعله فى مقابلة الدين أما اذا كان عليه دين ولم يكن عنده ما يجعله فى مقابلة الدين فلا زكاة عليه فى قدره أو كان عنده ما يجعله فى مقابلة البعض فينظر للباقي فان كان فيه النصاب وجبت فيه الزكاة والا فلا مثلاً

عنده ألف درهم حال عليها الحول وعليه دين قدره ألفان أيضا فان لم يكن له ما يجعله في مقابلةتهما فلا زكاة عليه وان كان عنده أرض مثلاً قيمتها ألفان زكاة الالفين وان كانت قيمتها ألفاً زكاة الفان كانت قيمتهما مائة وخمسين فلا زكاة عليه وأما زكاة الحرث والماشية فلا يسقطها الدين مطلقاً لتعلق الزكاة بهما * ولما فرغ من الكلام على زكاة العين شرع في بيان زكاة ما يقدر بالعين وهو عروض التجارة فقال (والعرض ذو التجرة) أى المتجر فيه كان العرض عقاراً أو ثياباً أو حيواناً لم تجب في عينه الزكاة وتجب فيه الزكاة ولم يبلغ النصاب وأما إذا بلغ النصاب فان الزكاة تخرج منه ويشمل عرض التجارة ما تجر فيه من الحب والثمار بعد الوجوب على أربابها ويشترط في العرض الذى تزكى قيمته أن يكون مملوكاً بمعاوضة مالية أو بعرض مملوك بمالية ونوى في الصورتين به التجارة لا غير أو صاحبتها نية الغلة والقنية فالعرض المملوك بغير معاوضة مالية كالمأخوذ صدقاً أو في نظير خلع أو ملك بمعاوضة مالية ولم ينو به التجارة وانما نوى به القنية كبداره وما احتوت عليه أو نوى مع القنية الاستغلال أو ملك بغير معاوضة أصلاً كالعرض الموروث والموهوب والمتصدق به فلا زكاة في جميع ذلك حيث لازكاة في عينه حتى يباع ويستقبل بثمنه سنة من يوم قبضه (ودين من أدار) أى ودين المدين من التجارة لا من القرض على المعتمد المرجو خلاصه والا فلا زكاة حتى يقبضه فيزكاه سنة ولو كان دين المدين طعاماً سلم وتقويمه بدراهم لازكاة لا يعدي بقبضه (قيمتها) أى قيمة العرض وقيمة دينه المؤجل المرجو خلاصه وأما دينه الحال فيعتبر عنده ان كان على ملى يرجى خلاصه أيضاً فقيمة عرضه ودينه المتقدم (كالعين) تزكى كل عام باع فيه ولو بدرهم واحد وقبضه ولو لم يبق لوقت التقويم وحقيقة المدين عندهم هو الذى يشتري ويبيع بما قسم الله تعالى بربح تارة وبرأس المال تارة وبغير ذلك أخرى وانما يقوم المدين بعروضه الذى دفع ثمنها أو حال عليها الحول ولو لم يدفع ثمنها وأما السلع التى اشتراها ولم يحل عليها الحول ولم يدفع ثمنها فلا يقومها والدين المترتب في مقابلة هاته السلع لا يسقط زكاة غيرها والعبرة في التقويم من حول ملك أصل مال الإدارة أو زكاته وقيل العبرة في التقويم من يوم ابتداء الإدارة مثلاً ملك عشرين ديناراً في محرم وابتداء الإدارة من رجب فعلى الاول يقوم في محرم وعلى الثانى يقوم في رجب ولا تقوم على المدين آلات الإدارة كأواني العطارين وآلات الحرث وبقره الا اذا بلغت النصاب فنزكى هذا حكم المدين (ثم ذوات كسار) وهذا الذى يرصد الاسواق فيشتري رخيصاً ويبيع غالياً والاحتسار جائز حتى في الطعام الا اذا كان وقت الاخذ يراحم المحتاجين فيمنع وأما اذا كان يأخذ ما فضل على الناس في الاسواق فلا حرج كما هو مصرح

به (زكى لقبض) أى عند قبض (نعم) وكان نصابا باع به فى سرّة أو سراة بقى ما باع به أو لا أم لا (أو) لقبض (دين) بيع به عرض الاحتكار وكان نصابا كما كثر فاقه بوض قبل تمام النصاب لازكاة فيه وقت القبض وعند قبض تمام النصاب زكى الجميع كان الذى قبضه أو لا باقيا ولا ثم بعد تقرر النصاب كل ما باع به أو قبضه زكى عليه والنعم اذا أطلق ينصرف للعين فلو باع المحتكر عرضه بالعروض من نوع المبيع أو غيره بالحلول أو الى أجل وقبضه لازكاة الا اذا قصد بذلك الفرار من الزكاة فانها تؤخذ منه زكى المحتكر ما تقدم اذا قبض (عينا) لا عرضا كما تقدم والزكاة فيما تقدم (بشرط الحلول للاصلين) أى أصل الدين والنعم وهو عرض التجارة المحتكر فيها اذا احتكر شخص فى سلع وأدار فينظر فان تساوت الادارة والاحتكار أو كان الاحتكار أكثر فكل على حكمه وان كانت الادارة أكثر فالحكم للادارة فيقوم رأس كل عام تغليب الجانب الفقراء ثم بعد بيان ما تقدم شرع فى بيان نصاب الانعام وبيان القدر الذى يؤخذ على ذلك النصاب وبدأ بالابل لانها أشرف الكسب عند العرب وتسمى جبالا للتجمل بها فقال (فى كل خمسة جبال) صحاح لا متافقة من كسور فن له أربعة جبال مثلا وله جل شركة مع زيد وجل آخر شركة مع عمرو فلا يعتبر نصف جل زيد ونصف جل عمر وجللا ويضاف الى الاربعة فتجب الزكاة على ربهما نعم تجب الزكاة لو كان الجبلان شركة مع شخص واحد لانه يمكن لكل منهما أن يأخذ واحدا صحاحا بخلاف الصورة الاولى كما يؤخذ من الامير ولا يتوجه عليه اعتراض العلامة علبش بقول الموطأ لان قولها أعم من مدعى الامير فيحمل قولها على الشركة فى الافراد كما فى المثال الثانى وموضوع الامير فى الابعاض التى لا يصار فيها لكل شريك ذات صحبة وان احتيج الى رد دراهم اسكون أحدهما أو فرقيمة فى بعض الاحيان ولا فرق عندنا فى الماشية بين أن تكون سائمة أو عاملة أو معلوفة والابل زكاتها من غير نوعها الى أن تبلغ خمسة وعشرين بعيرا كما أنى بيان ذلك للحديث الشريف فى صحیح البخارى فيما دون خمس وعشرين من الابل الغنم فى كل خمس ذود شاة (جذعة من غنم) الجذعة هى مأؤفت سنة وتعطى من جل غنم البلد ولا عبرة بغنم المزكى فان تساوى الضأن والمزق قليل من الضأن وقيل يخير السامى وان لم يكن لاهل البلد غنم فيعتبر جل غنم أقرب البلاد اليهم ويكفى عنها بعير ولو أقل من سنة بشرط أن تكون قيمته تساوى قيمة الجذعة ولا يكفى عن اثنين ولو كانت قيمته تساوى أكثر من قيمتهما فى العشر جذعتان وفى خمسة عشر ثلاث وفى عشرين أربع ولا فرق فى الجذعة بين الذكرو الانثى فالتاء فى كلام الناظم للوحدة (بنت الخاض) وهى مأؤفت سنة ودخلت فى الثانية (مقنعة) وبجزة (فى)

زكاة (الخمس والعشرين) من الابل (وابنة اللبون) وهي مأؤفت سنتين ودخلت في الثالثة
وتؤخذ (في) زكاة (ستة مع الثلاثين) من الابل ولا يؤخذ كرعن أنثى في هذه الاسنان الا
بنت المخاض اذا لم توجد فيؤخذ عنها ابن لبون و (تكون) ابنة لبون في النصاب المتقدم
فالوقص عشرة وفيما بين الشاتين أربعة (ستاو أربعين) من الابل (حقه) وهي مأؤفت ثلاثا
ودخلت في الرابعة (كفت) أى أجزاء زكاة عن الستة والاربعة (جدعة) وهي مأؤفت
أربعاء ودخلت في الخامسة تؤخذ زكاة عن (احدى وستين) من الابل وقوله (وفت) خبر
عن جدعة أى حصل الوفاء بأخذها عن احدى وستين فالوقص أربعة عشر (بنتا لبون)
تؤخذان في الزكاة عن (ستة وسبعين) من الابل فالوقص أربعة عشر أيضا (وحقتان)
تؤخذان زكاة (واحد وتسعين) أى عن واحد وتسعين فالنصب على نزع الحفاظ فالوقص
أربعة عشر أيضا (و) زكاة واحد وتسعين (مع) ضم (ثلاثين) اليها فتكون الجلة مائة وأحدا
وعشرين (ثلاث أى بنات لبون أوخذ) عن مائة وأحد وعشرين (حققتين) فالخيار للسامى
أو لرب المال ان لم يكن سامى ولا كلام لرب المال مع وجود السامى ولذا قال (بافتيات) أى بتعد
شرعى في الاختيارى والتعدى الشرعى لا يعدنعديا حقيقة وقيل تعين بنات اللبون وقيل
الحقتان وهذا الخيار اذا وجد السنان فان وجدا أحدهما لا غير تعين الاخراج منه فالوقص هنا
تسعة وعشرون ويستمر التخيير المتقدم الى مائة وتسعة وعشرين ثم (اذا الثلاثين تلتها المائة)
أى تبتع الثلاثين المائة في كلام الناظم فلا تخيير الا في المائتين وما شاكله ما من زوج المئين بل
يؤخذ زكاة (في كل خمسين كالا حقة و) (في كل أربعين بنت) (نسبت) (للبون) أى للناقة ذات الابل
لأنها تلد سنة وتربى سنة في الغالب (وهكذا) يؤخذ في كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون
(مازادت) الابل وكثرت (أمرها يهون) لمعرفة الضابط المتقدم في مائة وثلاثين حقة و بنتا
لبون فالوقص ثمانية وفي مائة وأربعين حقتان و بنت لبون فالوقص تسعة وكل وقص بعده
كذلك وفي مائة وخمسين ثلاث حقا وفي مائة وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة
وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقتان و بنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقا و بنت
لبون وفي مائتين أربع حقا وخمس بنات لبون الخيار للسامى وهكذا الى ما لا نهاية ثم بعد
الكلام على الابل شرع في بيان نصاب البقر وفي بيان ما يؤخذ عنه فقال (عجل ببيع) هو مأؤفى
سنتين ودخل في الثالثة يؤخذ (في) زكاة (ثلاثين بقر) يتميز وقف عليه بالسكون للوزن
(مسنة) وهي مأؤفت ثلاث سنين، ودخلت في الرابعة تؤخذ زكاة (في أربعين) بقرا وقوله

(تستطر) بمعنى تكتب فالوقص تسعة (وهكذا ما ارتفعت) البقر في العدد فتؤخذ المسنة من الاربعين الى تسع وخمسين فاذا بلغت ستين ففيها تبيعان فالوقص تسعة عشر ففي سبعين بقرة تبيع ومسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاث تبيعات وفي مائة مسنة وتبيعان وفي مائة وعشرة مسنتان وتبيع وفي مائة وعشرين ثلاث مسنات وأربع تبيعات الخيار للساعي وبعد الكلام على البقر شرع في الكلام على الغنم فقال (ثم الغنم شاة) ذكر أو أنثى تؤخذ زكاة (لاربعين) أي عن أربعين فالتسعة والثلاثون لازكاة فيها فاذا بلغت أربعين وجبت فيها الزكاة ولا فرق بين السائمة والمعلوفة كما تقدم في الابل ويستمر أخذها الى مائة وعشرين ثم اذا زادت الغنم عن مائة وعشرين تؤخذ تلك الشاة (مع أخرى تضم) اليها (في) زكاة (واحد) و (عشرين) معمول (يتلو ومائة) أي اذا بلغت الغنم مائة وأحد وعشرين ففيها شاتان فالوقص ثمانون (و) في مائة وأحد وعشرين (مع ثمانين ثلاث) شياه (بجزئة) عن زكاة مائتين وواحد فالوقص تسعة وسبعون ثم يستمر أخذ الثلاث الى ثلاثمائة وتسع وتسعين فلذا بلغت أربع مائة أخذ عنها أربع شياه والى ذلك أشار بقوله (وأر بعاً خد من مئين أربع) فالوقص مائة وثمان وتسعون شاة ثم اذا زادت الغنم فالعبرة بالمشات فيكون الوقص تسع وتسعون شاة والى ذلك أشار بقوله (شاة لكل مائة ان ترفع) والشاة المجزئة مأوفاً سنة فاكثروا الواجب في أخذ الزكاة الوسط من المال لا الخيار كالمعلوفة والفحل الا ان يطوع ربه ابذلك ولا الشراز الا ان يرى الساعي في أخذ المعيبة مصلحة للفقراء ولو انفر دالخيار أو الشرار فالحكم هو المتقدم * ولما فرغ من الكلام على زكاة ما حال حوله من العين والانعام شرع في الكلام على زكاة ما نشأ عن ذلك في أثناء الحول بقوله (وحول الارباح) جمع ربح وهو ما نشأ عن مال التجارة (و) حول (نسل) وهو ما تولد عن الانعام (كالاصول) أي هو حول الاصول فمن ملك ديناراً في محرم وانحرف فيه فلم يجاء محرم باع ما عنده أو قومه فوجد نصاباً فاكثروا وجبت عليه الزكاة ومن ملك عشرين شاة مثلاً في محرم وتولدت في ذى الحجة مثلاً فبلغت النصاب وجبت الزكاة بل تجب الزكاة ولو ماتت الاصول أو باعها في المثال المذكور ولو ولدت أربعين فاكثروا باع الاصول أو ماتت وبقي النسل الى الحول وجبت الزكاة فيه غير انه لا يخرج منه بل لا بد من جذعة فاكبر متوسط بين الخيار والشرار على حسب ما تقدم (والطاري) بسبب فائدة أو أثار أو شراء عما يزكى من التعم بان يكون المطر وعنه نصاباً ضم اليه الطاري وزكى الجميع مثلاً من كان عنده مائة واحدة وأحد وعشرون شاة وقيل مرور حولها تجد له ملك ثمانين شاة مثلاً وجب عليه ثلاث

عند الحول (لا الطاريء) (عما) (لا يزكى) بان لم يكن عنده شيء قبله كمن اشترى أو استفاد بآرث ونحوه أربعين شاة مثلاً أو كان عنده مادون النصاب كمن عنده عشرون ملكها في محرم واستمرت على ذلك إلى رمضان فاستفاد بما تقدم عشريين فأكثرت بشرط الزكاة في الصورتين (أن يحول) الحول في الصورة الأولى من يوم الملك وفي الثانية من تمام النصاب يعني في رمضان وشرط زكاة الطاريء عن النصاب أن يبقى النصاب إلى الحول فلو نقص النصاب بموت أو بيع لم يقصده الفرار من الزكاة فلا تجب الزكاة في الطاريء والمطر وعنه ولو كان نصاباً بل يستقبل حولاً من يوم تمام النصاب كما تقدم في الطاريء عـ لا يزكى وفائدة غير الرجب كمن ورث مالا أو وهب له أو صدق به عليه أو باع عقار قنية مثلاً زكيت تمام الحول إن كانت نصاباً والاضمت لما تجب إن كان مالم تجب الزكاة في الأولى بأن حال عليها الحول تامة ثم نقصت بعده فيزكى ما بعده عند ملكها نظراً للمجموعهما وفي المقابل يزكى الناقصة التي كان مر عليها الحول وهي كاملة نظراً لما بعده أيضاً مالم ينقص مجموعهما عن النصاب والموضوع أن لا مال له غيرهما يضمن اليه ولا زكيت الفائدة مطلقاً عند مرور الحول عليها مثلاً استفاد عشر بن دينار في محرم وعشرة في رجب مثلاً فمر الحول على الأولى كاملة زكيت وزكيت الرجبية في رجب ولو نقصت الأولى على النصاب ديناراً مثلاً فلو نقصت الأولى قبل مرور الحول عليها أضمت للرجبية وزكيتا معاً في رجب وانتقل حول الأولى إلى رجب ومن عنده نصاب وتجدد عليه فوائدي كل شهر مثلاً كارباب العقارات التي تذكرى بالشهر أو بالسنة ويسقط الكراء على الأشهر فكل قسط يحفظ بتاريخ قبضه فإذا حال عليه الحول زكى ولو نقص عن النصاب أضمه للنصاب الذي عنده به وانظر تفصيل هذا المحل في المطولات ولما تكلم على زكاة النصب شرع في الكلام على الأوقاص فقال (ولا يزكى وقص من النعم) وهو ما بين النصابين فما بين الخمسة والعشرة وهو أربع لازكاة فيه ومحل عدم زكاة الوقص مالم يكن في الخلطاء والأزكى مثلاً رجل عنده خسون شاة خالط بها من عنده مائة وثلاثون شاة بشروط الخلطة المذكورة في المطولات فعند مجيء الساعي يأخذ منها شاتين ويتراجعان فيما بينهما فإذا أخذ الشاتان من صاحب الأقل رجع على صاحبه بشاة وقيمة أربعة أنساع شاة وإن أخذت من صاحب الأكثر رجع على خليطه بقيمة خمسة أنساع شاة ولا وقص في غير النعم فمن ملك نصاباً من الحرث أو العين زكاه وما زاد عليه ولو قل يزكى بحسبه فمن أخذ من حرثه خمسة أوسق وخمسة أصوع أخرج نصف وسق ونصف صاع (كذلك) لا يزكى (مادون النصاب) لافرق بين نعم وغيره ولهذا قال (وليعم) هذا الحكم سائر أنواع ما فيه الزكاة فمن ملك مائة درهم

وخمس وعشر بن بقرة وثلاثين شاة وأربعة جمال وأربعة أسواق من بر أو تمر وهكذا فلا زكاة عليه
 لعدم تمام النصاب في السكك (و) لا بزكاة (عسل) وتين على المشهور (فاكهة) نحو البندق
 والجوز واللوز لا بزكاة. (مع الخضرة) نحو البطيخ والقرع والباميا والملوخية (أدهى)
 أى الزكاة واجبة (في المقتات مما يدنو) أى وجوب الزكاة فيما يصلح للدخار مع كونه قوتاً في
 العادة والمذكورات قبل بعضها لا يصلح للدخار كالخضروات وبعضها يصلح للقوت وللدخار
 كاللوز والبندق إلا أن العادة جارية بانحاذه للتفكيك للقوت والمدار في الوجوب النص على
 أعيان ما فيه الزكاة ولا نظر إلى هذه الالة ولما كان ما يجب فيه الزكاة أصنافاً قد يجمع اثنين منها
 فأكثر نوع وقد لا يكمل النصاب في كل صنف على حدته نبه على أنه يجمع الصنفان أو الأصناف
 لا ندراجهما تحت نوع واحد فقال (وبحصول النصاب) المتقدم بيانه (من صنفين) مندرجين
 تحت نوع واحد وذلك (كذهب وفضة من عين) لا ندراجهما تحت العين فن عنده مائة درهم
 وعشرة دنانير حال عليهما الحول وجبت عليه الزكاة (والضأن) يضم (للعز) لا ندراجهما
 تحت الغنم فن ملك عشرين ضأناً ومثلها معزاً وحال الحول عليهما وجبت عليه الزكاة وخير
 السامعي في الاختوان كان أحدهما أكثر أخذ منه ومن ملك مائة من الضأن وأحد وعشرين
 من المعز أخذ السامعي الشاتين من الضأن ومن ملك مائة وأحد وعشرين من الضأن وأربعين
 من المعز أخذ السامعي الشاتين من الضأن لأن الأقل وإن كان نصاباً إلا أنه يعدو قصاً بالنسبة لضمه
 للضأن والأقل انما يؤخذ منه إذا كان نصاباً لم يكن وقصاً بل أوجب شاة بضمه للضأن مثلاً من
 ملك مائة وستين ضأناً وأحد وأربعين معزاً وجب عليه ثلاث اثنان من الضأن وواحدة من المعز
 ومن ملك مائة وعشرة من الضأن ومثلها من المعز أخذ السامعي شاة من الضأن وأخرى من المعز
 ويخير في الثالثة (وبحت) ابل خراسانية ذات سنامين تضم (للعراب) أى للابل العرابية فن ملك
 عشر ابحانية وخمس عشرة عرابية وجبت عليه الزكاة لدخول كل منهما تحت الابل والتفصيل
 المتقدم في أخذ السامعي من أى الصنفين يجري هنا وفيما يأتي أعني قوله (وبقر) يضم (إلى
 الجواميس) لدخولهما تحت عنوان بقرة فن ملك عشر بن بقرة وعشرة جواميس وجبت عليه
 الزكاة لما تقدم و (اصطحاب) حال مما تقدم وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة أى حال كونها
 مصطحبات لدخولها تحت نوع واحد كما تقدم بيان ذلك (والقمح) معروف ويسمى بالبر أيضاً
 (والشعير) معروف أيضاً (للسلت) المسمى عند عامة المغرب بشعير النبي فسنبله يشبه سنبل
 الشعير ويسلب قشره عند الدرس فيصير كالقمح وقوله (بصار) خبر عن القمح أى والقمح

يضم للشعير والسلت لتقارب منفعتها فمن حصل له من حرثه ثلاثة أوسق من بر ووسقان من شعير أو من سلت أو أحدهما من شعير والآخر من سلت أو وسق ونصف من شعير ونصف وسق من سلت فوجب لحصول خمسة أوسق بالضم ويخرج من كل زكاته بقدره (كذا القطاني) السبعة المتقدم ذكرها يضم بعضها البعض ويؤخذ من كل زكاته بقدره فمن حصل له من حرثه وسق من الفول والآخر من الحنظل والآخر من الترمس ونصف وسق من اللوز ونصف وسق من العدس ونصف وسق من الجلبان ونصف وسق من البسيلة وجبت عليه الزكاة وأما العسل والذرة والارز والدخن فلا يضم بعضها البعض بل كل قسم برأسه ان حصل له منه نصاب زكاه والا فلا (و) كذا أصناف الزبيب الأسود والاجر يضم بعضها البعض (و) كذا أصناف التمار أي التمر يضم بعضها البعض فان حصل النصاب زكى وتؤخذ الزكاة من النصف المتوسط بين الجيد والردى فان أطاع ربه باعطاء الجيد على السكل خسن وان أخذ عن كل بحسبه خسن أيضا ولما بين ما تؤخذ منه الزكاة وبين قدرها شرع في بيان من تدفع له الزكاة وهي الأصناف الثمانية التي ذكرها الله تعالى في كتابه العزيز بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فقال (مصرفها) أي من تصرف اليه الزكاة ثمانية الاول (الفقير) وهو من لا يملك قوت عامه (و) الثاني (المساكين) وهو من التصقت يده بالتراب ويصدقان في دعواهما اللرية كظهور أثر الغنى عليهما الثالث (غاز) وهو المراد به في الآية وفي سبيل الله فتعطي الزكاة للمجاهدين يستعين بها على أسباب الجهاد كالسيف ونحوه ولو كان المجاهد غنيا فان أخذها وجلس نزعت منه (و) تدفع الزكاة في (عق) رقيق لاشائبة حرية فيه ولو كان معيما يأخذ منها (عامل) عليها كجاريها ومفرقها ولو كان غنيا فان كان فقيرا يأخذ بالوصفين يأخذ منها (مدين) آدمي ولو كان رب الدين ابنه فلا تعطى لمن عليه نحو الكفارة ويشترط فيه أن لا يكون تداين في معصية إلا أن يتوب فتعطى له ومحل اعطائهم المدين اذا لم يجد ما يدفع لرب الدين ولو بما يبيع على المفلس وتعطي الزكاة (مؤلف القلب) وهو من كان اسلامه حديثا يعطى منها ليثبت ايمانه لان القصد انقاذهم حجة من النار وقيل المؤلف هو من قرب اسلامه ولم يسلم بالفعل فيعطى منها ليدخل في الاسلام (و) يأخذ منها (محتاج غريب) عن أوطانه ولو كان غنيا ببلده حيث لا يجد مسلقا فان أخذ منها ولم يسافر أخذت منه لان الموضوع انه يأخذ ما يوصله لبلده أو ما يستعين به على السفر ويشترط في كفايتها وصحتها بالنسبة لمن تقدم ذكرهم انهم (أحرار) لأرقاء الامتعت المتقدم فان الموضوع

فيه رقيق لا شائبة فيه وأنهم ذروا (اسلام) الا الموائف على الاحتمال الثاني فلا يضر كما تقدم (ولم يقبل مريب) في وصفه المدلى به لاخذ الزكاة فن دفعها الكافر أو لورقيق غير ما تقدم أو واشكوك في فقره مثلاً لم تكفه ويزاد في الشروط عدم بنوة لهاشم الا أن يمنعوا حقهم من بيت المال فيعطوا بوصف الفقر ولا يفعل منها سور ولا مركب لحرب وغيره ولا قنطرة وغير ذلك * ولما فرغ من زكاة الاموال شرع في بيان زكاة الابدان فقال (فصل زكاة لفطر) أى التى تخرج يوم الفطر أو قبله يومين لا غير (صاع) بصاعه صلى الله عليه وسلم وهو أربع أمداد بمده عليه السلام وهو ملء اليدين المتوسطتين للمقبوضتين ولا المتوسطتين (وتحب عن مسلم) يخرجها عن نفسه (ومن برزقه طلب) أى ويخرجها أيضاً عن الذى طلب برزقه وجوباً كبنية الصغار وأبويه الفقيرين وزوجته وزوجة أبيه ورقيقه ورقيق زوجته ورقيق زوجته أى بمعنى واحد لا متعدداً ان كانتا أهلاً للاخداًم فيخرج عن ذكور أولاده للباوع قادرين على الكسب والانات للدخول على الأزواج ولا يحتاج لاذنهم بخلاف باغ الذكور فإنه اذا أراد أن يخرج عنه لابد من اذنه ويخرج عن نفسه وعن طلب برزقه ان كان قادراً على اخراجها في يوم الفطر أو اخراج بعضها ان عجز عن الكل وتحب عليه ولو بنسلف ان ربح الوفاء وجوباً قيل يغروب شمس آخر يوم من رمضان فن مات قبل العشاء أخرجت من تركته ومن ولد بعد الغروب لا يحاطب بها أبوه وقيل وجوبها بطاوع غير يوم الفطر وعليه فن مات قبل الفجر لا زكاة عليه ومن ولد بعده لا يحاطب بها الولي وبين من يخرج عنه بسبب كونه مطالباً برزقه بقوله (من مسلم) فقير المسلم لا يخرج عنه وان كان مطالباً برزقه كزوجته الكافرة ورقيقه الكافر والاصناف التى تخرج منها الزكاة القمح والشبعب والسلت والزبيب والتمر والقررة والارز والدخن والاقط فان استوت كلها أو بعضها فى الاقتيات خبر فى الاخراج من أى المتساويات والمتساويين فان لم تتماثل فى الاقتيات فيخرج وجوباً (بجل عبش القوم) أى من غالب قبيلة أهل البلد فى رمضان ولا فرق بين الكبير والصغير فى الاخراج من غالب قوت أهل البلد فى رمضان الا اذا اقتات شخص الدون فى رمضان افقر جازله اخراج زكاته من قوته ولا يكتفى الاخراج من القوت الدنىء اذا اقتات له عادة أو شح على نفسه وعياله وجاز دفع دقيق صاع قمح ومن المعلوم انه يز يد على الصاع فاجز صاع من سميد لا غير لا يكتفى ويندب اخراجها بالفعل ان تيسر أو عز لها ربحا حتى يأخذها بعد صلاة الصبح وقبل الغدولة الصلاة ويندب أيضاً اخراجها من قوته الاحسن من غالب قوت أهل البلد ويندب غرلة ما يخرج منه ان لم يز دغلته على الثالث والاوجب غر بلته ولا تقوت

بنوات يومها بالنسبة للقادر عليها بل مطالب بها أبداً ونذب اخراجها لمن زال فقره أو رقه يوم
 الفطر وجاز دفع صاع لمساكين وأصع لمسكين وبحرم تأخيرها عن يوم الفطر وأشار الحكمة أصل
 فرضها والافهى نعطى لفقير الزكاة ولو ملك نصا بالايكفيه في سنة والمسكين أخرى بذلك فقال
 (لتغن) زكاة الفطر فقيرا (حراما) عن الطلب (في اليوم) المعهود وهو يوم الفطر وقد
 علمت ان هذا أصل المشروعية والافهى نعطى لفقير الزكاة كما تقدم آنفا فاعطاؤها لغير الفقير
 بوصفيه لا يكفي والمسكين أولى في الاخذ منها * ولما فرغ من الكلام على القاعدة الثالثة شرع
 في الكلام على القاعدة الرابعة وهي الصيام فقال (كتاب الصيام) الصوم لغة الامساك
 مطلقا قال الله تعالى فقولى انى نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم انسيا وشرعا الامساك عن
 شهوى البطن والفرج أو ما يقوم مقامهما من الانف والاذن واللس الاذى للفطر من قرب
 طلوع الفجر الى تحق الغروب بنية مصاحبة أو واقعة قبله وبعد الغروب فن نوى صيام الاثنين
 مثلاً قبل غروب شمس الأحد ونام ولم يستيقظ حتى طلع فجر يوم الاثنين فلا يصح صومه لو أراد
 لان شرط صحة الصوم أن يكون بنية مبيتة لئلا يكفى التصریح بذلك في كلام الناظم وللصوم
 أركان وشروط وموانع باقى الكلام عليها ان شاء الله تعالى قال الناظم رحمه الله تعالى

* (صيام شهر رمضان وجبا) * وجوبه معلوم من الدين بالضرورة وينبغى احترامه
 والاعتناء بشأنه بالتلبس بانواع العبادات والتباعد عن المخالفات والتجافى عن الكلام
 الساقط فى الامير ابن حجر فى الزواج تسمى زواله من الكبائر ولعله اذا كان بغض العباداة بل ربما
 يخشى الكفر ومما يخالف تعظيم شعائر الله قول العوام آخره انه مريض أو يطلع فى الروح رزقنا
 الله تعالى الادب * (فى رجب شعبان صوم ندبا) * ألفه لا إطلاق

(كثيرة حجه وأخرى الآخر * كذا المحرم وأخرى العاشر)

وقال المحققون لم يرد فى صوم رجب بالخصوص حديث صحيح أو حسن يعتمد عليه وإنما الوارد
 التحريض على الصوم من الحرم والذي جاء فيه اماراه أبو داود والنسائى وابن ماجه مرفوعا عن
 من الحرم واترك صم من الحرم واترك وقال باصابعه الثلاث فضمها وأرسلها
 وشعبان ورد صومه وورد صوم المحرم ويتأ كذا الثالث والتاسع والعاشر منه ويتأ كذا صيام
 التاسع من ذى الحجة ويطلب صيام الثمانية قبله وصوم الخامس والعشرين من ذى القعدة
 والسابع والعشرين من رجب ونصف شعبان وثلاثة أيام من كل شهر ويوم الاثنين والخميس لرفع
 الاعمال فيهما الى الله تعالى وستة أيام من السنة فى شوال وغيره ويندب تفرقتها اذا صيمت

في شوال بالنسبة لمن يقتدى به خوف اعتقاد وجوبها وبعد بيان حكم صوم رمضان وغيره شرع في بيان ما يثبت به رمضان فقال (ويثبت) ويتمحق في الخارج (الشهر) رمضان وكذا غيره (١) سبب (رؤية الهلال) من عدلين أو مستفيضة كل يخبر عن نفسه انه رآه بحيث خبرهم بفيده العلم أو الظن القريب من العلم لا يثبت رمضان برؤية عدل واحد ولو كان مثل أحد الخلفاء الراشدين من حيث انه شاهد برؤيته وأما بالنظر لكونه مخبرا عن ثبوته عند الحكم أو عن المستفيضة أو عن العدلين اذا أرسل في هذا الاخير ليكشف عن خبر رمضان ويثبت رمضان في حق الراي مطلقا ولو امرأة ويثبت في حق عيال الرجل باخباره اياهم ويثبت بالشاهد الواحد الموثوق بخبره بالنسبة لمن لا اعتناء لهم بأمر الهلال ولو لعبد أو امرأة ويجب على من رأى الهلال اخبار الحكم ان كان يرجو قبول شهادته والعدل أولى بالحكم ونذب غيرهما لفتح باب الشهادة وكذب العدلان ومن في حكمهما ان لم ير بعد ثلاثين ليلة من رؤيتهم في حال صحو السماء ويجب صوم صبيحة تلك الليلة لان الشارع عول على ثبوت الشهر بالرؤية في صحو السماء أو باكمال ما قبله مع الغيم ويأتي ذكر الحديث الدال على ذلك يثبت الشهر بالرؤية (أو ب) اكال الشهر الذي قبله وهو ناشع شبان (ثلاثين) يوما عند غيم السماء وقوله (قليل في كمال) معناه ما شرحت به في الموطان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشهر تسعة وعشرون يوما فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفتروا حتى تروه فان غم عليكم فاقدروا له اهـ وتقديره تمام الشهر الذي أنت فيه ثلاثين وفي رواية فأكلوا العدة ومعنى أن الشهر تسعة وعشرون يوما محمول على الغالب وان الشهر يكون تسعة وعشرين يوما قال ابن مسعود رضي الله عنه صحنا مع رسول الله عليه السلام تسعة وعشرين أكثر مما صحنا ثلاثين وصبيحة ليلة الغيم هو يوم الشك فينبغي امساكها بلانية صوم وانما يمتنع من نحو الاكل حتى يأتي للبلد من هو خارج عنها فاذا ثبت نهارا وجب الامساك ولو كان الباقي من النهار قليلا ووجب قضاؤه ولو توى صيامه لعدم اعتبار تلك النية شرعا وان أفطر غير متأول كفر مع القضاء ولا يثبت بقول المنجمين ولو وقع في القلب صدقهم لافي حقه ولا في حق غيرهم ولا يجوز من علم الفلك الاما يهتدى به الى أدلة القلبة ونحوها وبعد التسكام على ما يثبت به الشهر شرع في بيان فرائض الصوم وشروطه وموانعه فقال (فرض الصيام) مراده بالفرض ما يتوقف عليه صحة الصوم سواء كان داخل في ماهية الصوم أو خارجا وهي خمسة أولها (نية) قصد قلبه الصوم (بإلحاح) أى في ليلة ذلك اليوم أو الشهر الذي يريد صومه ويجوز ايقاعها بعد الغروب ولا يضر الاكل والشرب والجماع بعدها ولا فرق في وجوب تبين الصوم بين الصوم الواجب والنفل عند جمهور

العلماء لما رواه أصحاب السنن لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل (و) ثانيها (ترك وطء) وما في معناه من اخراج المني بسبب مباشرة أو نظراً أو فكرياً أو قبلة أو ملاعبة أدام ذلك أولاً واخراج المني كاخراج المني من جهة المنع وخروج المني عن احتلام أو سلس لا يضر وكذلك خروج المني عن سلس ولا قضاء عليه ما ويأتي حكم من نعد الجماع وما بعده وثالثها ترك (شربه وأكاه) أي الصائم أي ترك الوطء وما في معناه وترك الشرب والاكل وقت طلوع الفجر إلى الغروب كما يأتي (و) رابعها ترك نعد اخراج (القيء) لان نعد اخراجه مظنة رجوع شيء منه فان تحقق رجوع شيء منه ولو غلبة كفر لان نعد استدعائه كتمعد ارجاعه لان رجوع ناسياً بالقضاء لا غير وأما اذا غلبه القيء فلا نسي عليه ما لم يرجع منه شيء فان رجوع شيء منه غلبة أو نسياناً فالقضاء وان نعد ارجاعه كفر مع القضاء وترك ما تقدم (مع) ترك (ايصال) أي وصول (شيء للمعد) سواء كان مائعاً أو جامداً فيدخل الواصل للمعدة من الدبر وهو المسمى بالحقنة وبين محل الشيء الواصل للمعدة بقوله (من أذن) كوضع دواء فيها (أو عين) كوضع دواء فيها أو كل نهاراً ويصل للمحل نهاراً ومن باب أولى وصوله للمعدة (أو أنف) كوضع دواء ونحوه قد (ورد) النهي عن ذلك ووصول المانع من أذن أو عين أو أنف موجب للفطر ولورده لا وصول جامد للحاق ثم رد فلا فطر على المعول عليه وترك الوطء وما بعده مطلوب (وقت طلوع فجره) أي اليوم الذي يراد صومه (إلى الغروب) أي إلى تحقق غروب شمسهِ ووصول دخان وبخار قد استنشقه ودهن من مسام شعر الرأس كخناء وجد طعم ذلك في حلقه موجب للفطر لا دخان حطب ورده بعد وصول حلقه ودخان طيب كعود استنشقه ولم يصل حلقه ورائحة طعام ولو استنشقه فلا شيء فيها ولو جوب الصوم شروط البلوغ وقد تقدم عند قوله كل تكليف والاقامة والصحة ولم يذكرهما اكتفاء بمفهوم قوله وبإباح للضرأوسفر قصر والنقاء من الحيض والنفاس ولم يذكره لانه الحيض مانعاً وفق المانع عندهم شرط وانما ذكر العقل مع تقدمه ليرتب عليه ما بعده فقال (والعقل في أوله) أي اليوم الذي يراد صومه وقت طلوع الفجر أو قبله الذي هو وقت النية (شرط الوجوب) فالجنون لا يجب عليه الصوم ومقتضى عدم الوجوب لا قضاء عليه وبه قال الحنفية والشافعية وعند المالكية ادراج في المرض وقد قال الله تعالى ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر ولذا قال الناظم (وليقتض) بامر جديد (فاقده) بسبب جنون أو اغشاء أو سكر ولو حللاً لا ولو فقد عقله سنين بعد البلوغ أو قبله على المشهور وليقتض ان زال عقله وقت النية واستمر استتار عقله النهار كله أو نصفه أو أقل من النصف وان سلم وقت النية قضى

أيضا ان جن بعده الفجر واستمر النهار كله ولا قضاء في النصف ودون النصف فالصوم يستقضئ
 في أربع ولا قضاء في اثنتين (والحيض منع صوما) أى منع وجوبه وحكمته والنفس كذلك
 (وتقضى) بامر جديد الصوم (الفرض) لا الصلاة لكثرة دورانها وأما الصوم فإنه يأتي في العام
 مرة (ان به ارتفع) أى ان ارتفع وجوب الصوم بسبب الحيض فلا بد من قضائه وتحتاج الى نية
 للباقي من صومها ان ظهرت في أثناء الشهر * ولما فرغ من الكلام على الفرائض والشروط
 والمنايع شرع في الكلام على ما يكره فعله في أيام الصيام كان الصوم فرضا أو نفلا فقال (ويكره
 اللبس وفكر) عند قصد اللذة أو وجودها (سلمها) أى سلم صاحبها (دأبا) شأننا أى عادته
 السلامة (من المذنب) اذا وقع منه اللبس أو الفسك (والا) يسلم من مصاحبة المذنب بان كانت
 عادته اذا لمس أو قبل أمذى (حرما) أى حرم ارتكابهما قال مالك رحمه الله تعالى وكان الافضل
 يتجنبون دخول منازلهم في نهار رمضان خوفا على أنفسهم واحتياطا أن يأتي من ذلك بعض
 ما يكرهون اهـ والنظر كالفكر في الحكم والقبلة والمباشرة أشد في الحكم من اللبس ويكره
 اكثار النوم نهارا ويكره شم الروائح (وكرهوا ذوق كقدر) أى مثل قدر خوف أن يسبق
 شيء للحلق ومثل ذوق القدر غيره مما يذاق ومضغ علك تمر أو حلوى اصغير (وهذر) أى
 وكرهوا كلاما هذرا أى ساقطا لا مصلحة فيه دنيا ولا أخرى وأما الغيبة والنميمة وشهادة الزور
 فحرمه مطلقا وقال ابن السبكي ان ملازمة المعاصي تمنع ثواب الصوم اجبا عام بعد ذكر ما تقدم
 شرع في استثناء أشياء يتوهم فيها القضاء ونحوه فقال (غالب فيء) لم يرجع منه للخلق شيء
 لا قضاء عليه (و) غالب (ذباب) وصل للعدة (مغتفر) كل منهما أى لا كراهة في ذلك ولا قضاء
 ومثل الذباب البعوض من كل ما يقرب من الفم بخلاف نحو البرغوث اذا سبق وصوله للعدة ففيه
 القضاء غالب (غبار صانع) طحان أو كيال ومن يعاونهما وصل لحلقه ورده فلا قضاء وكفران
 تعمد بلعه ولا قضاء على طباخ وصل البخار لحلقه غلبة وأما مجرد الرائحة فلا قضاء فيها كما تقدم
 (و) غالب غبار (طرق) للمار فيها (وسواك يابس) أى يغتفر اغتفارا راجعا بمعنى يطلب
 الاستيكان بالسيواك لا الأخضر فإنه يكره الاستيكان به نهارا (اصباح جنبابة) أى اصباح
 الشخص جنب القضاء فيه وقوله (كذلك) أى مغتفر راجع لغبار صانع وما بعده ولما ذكر ان
 النية فرض خشى توهم طلبها في كل ليلة مطلقا كما هي رواية عن مالك رضي الله عنه أزال ذلك
 بقوله (ونية) واحدة (تكفي لما) أى لكل صوم (تتابعه يجب) كرمضان وكفارقى القتل
 والظهار وكفارة رمضان والصوم المتطوع به المندور تتابعه وكيفية النية التي تكفي في الصوم الذي

يجب تتابعه هي أن يقصد بقلبه ويعزم على صوم رمضان مثلاً بعد تحقق الشهر وقبل الفجر ولا يحتاج للتصريح باللفظ كما يعتقد كثير من العوام ومن ذلك ما وقع لبعض العوام مع الامام المازري قال رحمه الله تعالى ذكرت النية في الصوم وحكمها فقال شيخ كبير ياسيدي منذ سبعين سنة أصوم ولا أنويه فقلت أكنت تعرف أول الشهر دخل وتعزم على صومه قال نعم قلت هذه النية قال الشيخ زروق أما النية فإذا عرف الشهر وعزم على صومه فقد حصلت ولا تتأني النية الحكمية في رمضان كما تتأني في الوضوء والصلاة فعلى مدعيها الاثبات (لان نفاه) أى نفى وجوب التتابع (مانعه) أى مانع التتابع كحيض وسفر ومرض فلا تسكنى النية الاولى بل لا بد من تجديدها كل ليلة إذا أراد أن يصوم في سفره ومرضه وإذا ارتفع مانع الحيض وقدم من سفره وصح من مرضه تسكفيه نية واحدة للباقي ومفهوم ما يجب تتابعه الصوم المسرود وصوم الاثنين والخميس لمن اعتاد صومه وكفارة اليمين ونحو ذلك فهذا لا بد فيه من النية كل ليلة على مشهور المذهب وبعدها تقدم ذكره شرع في ذكر بعض ما يندب فعليه فقال (ندب) بحجّل لفطر رفعه) أى رفع الصوم أى يندب لمن تحقق غروب الشمس تحجّل الفطر على شئ خفيف ثم يأتى بالصلاة ويستحب أن يكون الفطر على ما كان يفطر عليه صلى الله عليه وسلم في سنن أبي داود عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلى على رطبات فإن لم يجد رطبات فتمر فإن لم يجد تمرات حسا حسوات من ماء اهـ فإن أخر الفطر تشديداً على النفس كره ذلك وإن أخره لعذر أو لاشئ فلا كراهة (كذلك) يندب (تأخير سحور تبعه) أى تبع الصوم السحور فلا تيان بالسحور مطلوب وتأخير مطلوب ثانى ففي الصحيحين تسحوروا فإن في السحور بركة وورد أنه عليه الصلاة والسلام يؤخر السحور بحبث يكون بين فراغه من السحور والفجر مقدار ما يقرأ القارىء خمس آية اهـ وبعده ذكر ما تقدم شرع يبين حكم ما إذا أفطر الشخص فقال (من أفطر) في صوم (الفرض) الاصل على عمداً أو نسياناً أو غلبة أو مكرهاً بجماع أو غيره من أكل أو شرب ونحوهما من أسفل كالحقنة أو من أعلى كان المنفذ الا على منسأماً لا كالأنف والاذن (قضاء) والفطر الجائز كذلك كفطر الحائض والمرضى والمسافر والقضاء فيما ذكر ونحوه وأما غير الفرض الاصل وهو الفرض العارض بالندم فإن كان الندم مبهماً حكمه حكم الفرض الاصل أعني رمضان وأما المعين كالله على صوم ثمانية أيام من أول شعبان مثلاً فإن أفطر فيها كلها أو بعضها الحيض أو نفاس أو مرض فلا قضاء وإن أفطر عمداً أو نسياناً أو لسفر قضى وجوباً وأما الفطر في الكفارات فالعمد مبطل لمفعله نها وإن أضر في

آخر يوم منها وان كان عن غير عمد قضى ما حصل فيه الفطر بل في تمام الشهرين وليس فطر العيد اذا تخلل الشهرين من العمد بل من القسم الثاني ثم بعد الفطر في شئ مما تقدم هل يجب الامساك في بقية اليوم في ذلك تفصيل حاصل له يجب الامساك في رمضان وفي نذر معين لحزمة الوقت وفي التطوع سهو والعدم فساد الصوم وفي عمد التطوع خلاف الراجح لا يجب الامساك ويندب فيما عدا ما ذكر وبعد ذكر القضاء في فطر رمضان مطلقا ذكر ما فيه الكفارة بقوله (وليزد) على القضاء (كفارة) يأتي بيانها (في رمضان) لافي غيره ولو لقضاءه (ان عمد لا كل أو شرب) أي تعمد الا فطار من (هم) باكل أو شرب منتهكاً حرمة الشهر ولا يكون الانتهاك الا مع معرفة الحكم بل اتأويل قريب فإهل الحكم كحديث عهد باسلام لا كفارة عليه ومتأول تأويل آخر بياكن أصبح مفطر أو ثبت رمضان نهاراً فأول في نفسه من أنه أفطر ولا يصح صوم هذا اليوم ولم يعلم وجوب الامساك لحزمة اليوم فاكل بقيته متعمداً على تأويله فلا كفارة عليه وأما من ناول تأويله بعيداً بياكن رأى هلال رمضان وشهد عند القاضي وردت شهادته مثلاً وأصبح الناس مفطرين فأول في نفسه لو كان رمضان أصام الناس فأفطر فعليه الكفارة (أو) ان عمد (للمنى) أي لاخراج المني بوطء ولولم ينزل بالفعل أو أخرجه بسبب مباشرة أو ملاءمة أو قبلة وأمنى بالفعل بسبب ما تقدم بل (ولو) أخرجه (بسبب) (فكر) مستدام ومثله النظر المستدام ولم يخالف عاداته بأن كانت عاداته اذا استدام النظر أو الفكر أمنى وأما اذا كانت عاداته عدم الامناء مع استدامة النظر أو الفكر وتخلفت عاداته وأمنى فلا كفارة عليه وكذلك لا كفارة عليه اذا لم يستدام النظر والفكر بل بمجرد ما نظر أو تفكر أمنى فلا كفارة وأما المباشرة والملاءمة والقبلة اذا برز المني مع واحدة منها فالكفارة بلا تفصيل (أو) ان عمد (لرفض) ابطال (مابنى) أي ما بناه من الصوم وذلك بان يرفض الصوم نهاراً ولم ياكل ولم يشرب وكذا رفض الصوم ليلاً بان ينوى عدم صوم غدو يستمر على ذلك حتى يطلع الفجر فالكفارة في صورتين وأما من نوى أنه يأكل أو يشرب ولم ياكل ولم يشرب فلا شئ عليه ونظره بالمتوضئ ينوى ويحزم باخراج الحدث ولم يحدث بالفعل فوضوءه صحيح بفعله ما شاء وهذا التعمد الذي فيه الكفارة اذا كان (بلا تأويل قريب) بان لم يكن تأويل أصلاً أو تأويل بعيد بياكن عاداتها الحيض في اليوم العاشر من الشهر مثلاً فاصبحت مة مطرة معتمدة على عاداتها فهذا تأويل بعيد لاحتمال عدم الحيء فعليها الكفارة ولو أنها الحيض بالفعل وتقدم مثال التأويل القريب ففقس عليه نظائره أى راجع أمثلة في غير هذا الشرح * ولما فرغ من الكلام على ما يوجب الكفارة شرع في بيان

ما يبيح الفطر فقال (وبياح) الفطر في رمضان الذي الكلام فيه (للضر) أى لخوف حصول
 ضرباً بصوم أو تأخر برء أو زيادة شدة المرض وأما إذا خاف الهلاك أو اتلاف جراحة بسببه
 فيحرم عليه الصوم ويجب عليه الفطر كحامل خافت على ما في بطنها أو مرضع خافت على ابنها ولم
 تجد من يرضعه مثلاً فيجب عليه الفطر في بياح لمن تقدم (أو) لساافر (سفر قصر أى مباح)
 أى يشترط لجواز الفطر للساافر أن يكون السفر مسافة القصر وهو أربعة برد فأكثر وأن يكون
 سفره مباحاً للتجارة أو مندوباً كزيارة الولياء على الوجه الشرعى أو واجباً كسفر الحج بالنسبة
 للضرورة ويزاد على الشرطين شرط ثالث وهو أن يصل محل القصر المبين سابقاً قبل طلوع الفجر
 وينوى الفطر وإذا تخلف شرط لا يباح الفطر والاحسن لمن يقوى على الصوم في السفر الصوم
 لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والصوم كالصلاة في أنه إذا لم ينو إقامة أربعة أيام يستمر على
 الرخصة * ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق بالفطر في رمضان شرع في الكلام على ما يتعلق
 بالفطر في صوم التطوع فقال (وعده) أى الفطر (في) صوم (النفل) حال كون العمد (دون
 ضر) وضرورة داعية إلى الفطر (محرم) مع الحرمة (ليقض) مأفطر فيه (لا) حرمة ولا
 قضاء (في الغير) أى غير العمد دون ضر ونحوه صورتان أحدهما افطاره ناسياً فلا حرمة عليه
 لرفع القلم على الناسى ولا قضاء لعدم فساد الصوم ثانيهما افطاره بضرورة كحيض ومرض فلا
 حرمة ولا قضاء أيضاً وبقى قسم يباح فيه الفطر ولا قضاء فيه من عزم عليه أحد والديه أو أحد
 مشايخه ولو لم يحصل حلف ومحل الجواز إذا كان سبب العزم عليه حصول الشفقة عليه لكثرة
 صومه والأفلا يباح الفطر * ولما تقدم له ذكر الكفارة شرع في بيانها فقال (وكفرن) يامن
 وجبت عليه الكفارة لسبب من الأسباب المتقدمة بأحد أو ثلثه ولك الخيار فيهما (بصوم
 شهرين) فإن ابتدأت من أول الشهر فأكمل الشهرين ولا نظر لكمالهما ولا نقصانهما وإن
 ابتدأت من أثناء الشهر صم الثاني على ما هو عليه وكل المنكسر ثلاثين ويشترط فيهما التتابع
 وإلى ذلك أشار بقوله (ولأوعتق مملوك) سالم من العيوب لاشائبة فيه متصف (بالإسلام حلاً)
 أى نحلى بالإسلام فلا يجزى المغيب ولا من فيه شائبة حرية كعبه ولا غير مسلم (و) مع كون
 أنواع الكفارة الثلاثة مخيرة فيها (فضلاً) أى العلماء (اطعام ستين فقير) تمييز على لغة ربعة
 يعطى (مد المسكين) أى لكل واحد من الستين مائة مد يفعل به ما يشاء ويكون الاطعام
 (من) جل (العيش الكثير) لاهل البلد ولا فرق في التخيير بين هذه الأنواع الثلاثة في أن
 يكون الفطر بجماع أو غيره وفى أن يكون المفطر أميراً أو غيره ومن لا يستطيع الصوم في جميع

السنة لهم أو عطش أو جوع أو لتعاطيه مخدرا بحيث لو تركه مات يندب لكل منهم كفارة صغرى وهى مد عن كل يوم ووجبت الكفارة الصغرى على من فرط فى قضاء رمضان بقدر ما عليه من شعبان مثلامن عليه خمسة أيام قضاء من رمضان فالمستحب تججيل قضاها فان بقى من شعبان مثلها وفرط عمدا أو نسيانا على ظاهر المدونة فى قضاها حتى دخل رمضان فعليه لكل يوم قضاء مبداه صلى الله عليه وسلم وجاز اخراج ما عليه قبل القضاء ولا يتكرر بتكرره رمضان فيما ذالم يقضى فى السنة الثانية مثلاً * ولما فرغ من الكلام على القاعدة الرابعة من قواعد الاسلام شرع فى الكلام على القاعدة الخامسة وهى الحج فقال (كتاب الحج) الحج لغة القصد مطلقا وفى الشرع قصد البيت الحرام لاداء ما فرض عيناً وكفائياً أو مانب وهى عبادة عظيمة ينبغى أدائها على الوجه الذى قرره الشارع والاردت على وجه صاحبها ومعظم وخفامة أمرها لودار الامر بين أدائها وترك صلاحا واحدة أو تأخيرها عن وقتها المحدود شرعا أو ترك شرط من شروط الصلاة كالصلاة بالنجاسة سقط عنه الطاب حتى يستطيع لادائها على الوجه المطلوب قال العلامة القرافى الصلاة أفضل من الحج قال الخطاب وهذا فى الفرض لاشك فيه ان صلاة واحدة فريضة أفضل من الحج الفرض والتطوع لانه اذا خيف فواتها سقط وجوبه قال ابن الحاج فى مدخله اعلم رحمنا الله واباىك ان الحج أحد الاركان الخمسة التى بنى الاسلام عليها لكن لما ان حدثت فيه أمور متشعبة تعذرت هذه العبادة بسبب ما يخاطه فى الغالب مما لا يرضاه الشرع المشريف فن ذلك انهم يضعون الصلاة أو يخرجونها عن أوقاتها لاجل فريضة واحدة وذلك لا يجوز اجماعا وقد قال علامناؤنا راحة الله عليهم فى المسكف اذا علم انه نفوته صلاة واحدة اذا خرج للحج فقد سقط الحج عنه وقد سئل مالك رحمه الله تعالى فى الذى يركب البحر ولا يجد موضعا يسجد فيه الا على ظهر أخيه أى يجوز له الحج فقال رحمه الله أيركب حيث لا يصلح ويل لمن ترك الصلاة ويل لمن ترك الصلاة اه قال الخطاب بعدة نقول فتحصل انه اذا كان ركوب البحر يؤدى الى الاخلال بالسجود فانه لا يركبه ويسقط عنه الحج وان ركبه وصلى أعاد أبدا هذا هو المنصوص وان أداه الى الصلاة جالساً فقتضى اطلاق المصنف والبرزلى ومقاله ابن أبى جرة وقياس اللخمي وابن عرفة وابن فرحون ذلك على السجود على ظهر أخيه انه كذلك ومقتضى كلام اللخمي وسند ان ذلك لا يسقط عنه الحج ولا يعيد الصلاة وقال أيضاً من كان يعلم انه اذا ركب البحر حصل له ميديغيب عقله ويغيب عليه فيترك الصلاة بالكلمة فلا خلاف فى عدم جواز ركوبه ومن كان بهذه المثابة فخروجه للحج انما هو شهوة نفسانية بل نزعة شيطانية

قال البرزلي ولقد حكى شيخنا أبو مهيدي الشيباني عن طالب من المغاربة انه يقال اختصم شياطين
المشرق والمغرب أيهم أكثر غواية فقال شياطين المشرق نحن أشد لانا نجد الرجل في أهله وولده
و يؤدي الفرائض من الصلاة والزكاة وغيرهما وهو في راحة وملاذئته معه كذلك من قلة
التبعات فاذا قال القوال في التشويق الى أرض الحجاز ننخسه فيبكي ونحمله على الخروج فن
يوم يخرج نحمله على ترك الفرائض وارتكاب المحظورات الى يوم دخوله الى أهله فيخسر في
نفسه وماله ودينه في شرق الارض وغربها فسلم لهم شياطين المغرب هذه الغواية قال البرزلي ولقد
شاهدت في سفرى للحج بعض هذا نسأل الله العافية اه وللحج أركان وواجبات وسنين
ومندوبات ومكروهات ومنوعات فبدأ الشيخ بالكلام على الاركان بعد الاخبار بحكمه فقال
(الحج فرض) على المكاف الحر المستطيع (مرة في العمر) والقول به في كل سنة أو في كل خمس
سنين شاذ فغير المكاف من صبي ومجنون لا يجب عليه ما يصح منهما ما يقع نفلا ولو نواه فرضا
ولا يجب على المملوك ويصح منه ويقع نفلا ولو نواه فرضا ولو بالغ الصبي وفاق المجنون وعق
العبد بعد التلبس بالاحرام فليس لواحد منهم رفضه لان الاحرام اذا تلبس به لا يرتفع أصلا
ويحرم على الصبي الذي لا يعقل القرية ووليّه ولا يجب على غير المستطيع لكن لو تكاف المشقة
ووصل ونوى الحج أو لم ينو شيئا أي أحرم ولم يعين فرضا لا نفلا وقع منه فرضا وسقط عنه الطلب
ومحل وقوعه فرضا من المكاف الحر المستطيع اذا لم ينو به نفلا فان نوى به نفلا حرم عليه وانعقد
نفلا ويطلب بالفرض بعد اتمام النفل والاستطاعة هي امكان الوصول الى المشاعر بلا مشقة
فادحة ولو بلا زاد بالنظر لمن له حرفة تقوم به أو شأنه السؤال وظن الاعطاء ولو بلا راحة أيضا
بالتنظر لمن يستطيع المشى ولو أعجمي بجداق أو لو باجرة لا تجحف به ومن مسقطات الاستطاعة
الخوف على النفس والمال ولو بوجود ظالم يتكرر منه أخذ المكس ونحوه ومنها عدم المحافظة
على الصلوات لم يد ونحوه كما تقدم (أركانه ان تركت) كلها أو بعضها (لم تجبر) بدم بخلاف
الواجب اذا ترك فانه يجبر بالدم كما يأتي وبين أركانه بقوله (الاحرام) هونية الحج مع فعل
كالمشي والاستواء على الراحلة أو قول كالتلبية والراجع كفاية النية وحدها ولو لم يصحبها قول
ولا فعل (والسبي) بين الصفا والمروة سبعة أشواط كما يأتي (وقوف عرفه) أي الوقوف في أي
جزء من أجزاء البقعة المسماة بعرفة والافضل لمن استطاع الوقوف في محل وقوف النبي صلى الله
عليه وسلم والوقوف الركني (ليلة الاضحى) ولو جزأ قليلا بعد تحقق الغروب والوقوف يوم عرفة
بعد الزوال واجب كما يأتي ان شاء الله تعالى (والطواف رادفه) أي والطواف الركني هو الذي

يتبع الوقوف على عرفة وأما طواف القدوم وطواف الوداع فليس بركنين بل الاول واجب والثاني مستحب، وركنية الاحرام والوقوف على الجبل وطواف الافاضة تجمع على ركنيتها والسعي مختلف في ركنيته في المذهب وخارجه والمشهور في المذهب ركنيته ثم ان هذه الاركان التي لا تنجز بالدم بعضها يفوت بفوات زمنه ولا يترتب على صاحبه شيء وهو الاحرام لانه اذا لم ينو الدخول في الحج فهو على حالته الاولى غير انه اذا لم يحج الفرض قبل طلبه بعد وبعضها يفوت بفواته الحج وهو وقوف عرفة ويؤمر بالتمحل بفعل عمره وياتي بالحج في قابل وجوبا ولو كان اصله تطوعا ويهدى هديا وان بقي على احرامه لاشيء عليه وبعضها لا يفوت بالحج بفواته ويرجع الى فعله ولو بلغ أقصى المشرق أو المغرب وهو السعي وطواف الافاضة وينبغي التحفظ ونية الركنية فيما اختلف في ركنيته عدا الاربعة السابقة لثلاثة قيل بركنيتها في المذهب طواف القدوم والوقوف بالمشعر الحرام ورمي جرة العقبة واثنتان خارج المذهب الزول بالمزدلفة والحلق والمشهور في المذهب استحباب الوقوف في المشعر ووجوب الباقي * ولما فرغ من عدد الاركان التي لا تنجز بالدم شرع في بيان الواجبات التي تنجز بالدم وهو الهدى وهي تباع بمائة وعشرين منها أربعة عشر الدم في ترك واحد منها اتفاقا وأربعة عشر الدم في ترك واحد منها على المشهور والمصنف رحمه الله تعالى ذكر من كلا القسمين بعضا وان شاء الله تعالى نبين جميع الاقسام وفي الآخر نضيف ما فيه الدم وليس من الواجبات فقال (والواجبات غير الاركان) الاربعة (بدم قد جبرت) اذا فات منها واجب (منها) أي من الواجبات التي يجب الهدى بترك واحد منها (طواف من قدم) من الآفاق محرما بحج ولم يرهاق أي لم يزاحه الوقت عن الخروج لعرفة وأما اذا ضاق عليه الوقت فلا يجب عليه طواف القدوم وكذا لا يجب طواف القدوم على محرم بعمره ولا على نحو أهل مكة والدم في ترك طواف القدوم على المشهور (و) منها (وصله) أي طواف القدوم (بالسعي) فمن فرق بين الطواف والسعي بالزمن الطويل ولم يعده حتى بعد من مكة فعليه دم اتفاقا ومن ترك السعي بعد طواف القدوم فعليه دم وتركهما معا كترك أحدهما في وجوب الدم على المشهور ومنها (مشى فيهما) أي في طواف القدوم وفي السعي لا تقدر عليه فمن ترك المشى فيهما قادر على المشى ولم يعده وجب عليه الدم على المشهور ومن ترك المشى مع القدرة في طواف القدوم وحده ولم يعده وجب عليه دم ومن ترك المشى في السعي مع القدرة عليه ولم يعده وجب عليه الدم على المشهور فالشيء فيهما يتضمن باعتباره الترك ثلاث صور كآيات (و) منها (ركعتا الطواف ان تحميا) أي الطواف بان كان واجبا هو طواف القدوم أو فرضا هو

طواف الافاضة في باب الحج وطواف العمرة في باب العمرة فمن ترك ركعتي الطواف حتى بعد من مكة فعليه دم اتفاقا ومنها (تزل) أى المكث في (مزدلفة في رجوعنا) من عرفة بقدر حظ الرجال وصلاة المغرب والعشاء ولقط سبع حصيات وتناول الاكل فمن ترك التزول في مزدلفة وجب عليه دم على المشهور ومنها (مبيت ليلات ثلاث بمعنى) لمن لم يتجمل أولي ليلتين لمن تجمل فمن ترك المبيت بمكة ليلة فأكثروا لم يكن ممن يرخص لهم المبيت خارج منى كعادة الابل فعليه الدم اتفاقا ومن ترك المبيت جل ليلة فعليه الدم على المشهور في المبيت بمكة باعتبار الترك صوران كما علمت ومنها (احرام) مراد الحج في (مبقات) من المواقيت فمن ترك الاحرام في المبقات وتجاوز حلالا ثم أحرم بعد مجاوزته فإن استمر ولم يرجع الى المبقات فعليه دم اتفاقا وإن رجع الى المبقات فعليه دم أيضا على المشهور وأما من تجاوز المبقات ولم يحرم ورجع وأحرم من المبقات فلا شئ عليه ففي من تجاوز حلالا وأحرم صوران كما رأيت ولما ذكر الاحرام من المبقات استشعر سؤال سائل ما هو المبقات فاجابه بما هو في خبر الشرط أى اذا أردت معرفة المواقيت ومعرفة من يحرمون منها (فذل الحليفة) تصغير حلفة مبقات (اطيبة) أى لاهل المدينة ولبن في حكمهم ولبن يمر عليه من غيرهم ولم يكن مبقاته امامه وهى ابعاد المواقيت من مكة وأفضل المواقيت لاحرامه صلى الله عليه وسلم منه ولان المحرم منه يحرم ويحل يحرم فله أفضلية الابتداء وأفضلية الانتهاء مبقات لاهل المغرب والتكرورو الروم و(الشام و) أهل (مصر الجحفة) هى بلد كانت وأجحفها السيل وقل من يعرفها الآن (قرن) مبقات (لنجد) ومن في حكمهم ومن يمر عليه وليس من أهله (ذات عرق) مبقات (للعراق) أى لاهل العراق ومن في حكمهم ومن يمر عليه وليس من أهله (يللم) مبقات لاهل (اليمن) ومن في حكمهم ومن يمر عليه وليس من أهله (آنيها وفاق) أى حكم الآتي على هذه المواقيت ولم يكن من أهلها وفاق حكم أهلها وهو وجوب الاحرام منها الا من كان مبقاته امامه كاهل المغرب يمررون على ذى الحليفة فلا يجب عليهم الاحرام منها نظرا لكون مبقاتهم وهو الجحفة امامهم وانما يستحب لهم الاحرام منها ومن لم يمر بمبقات يحرم وجوب اذا حاذاه وياتى ان شاء الله تعالى زيادة بيان في حكم الاحرام من المبقات أو قبله أو بعده وبعد ذكر المواقيت ذكر بقية الواجبات التي ذكرها في نظمه فقال (تجرد) بالنسبة لذكر قبل الاحرام فلا يحرم الا وهو متجرد كما ياتي في صفته (من الخيط) والخيط ولو خاتما ذونا يمه غير ان هذا الواجب من تركه بان استمر لابس ثيابه لا يوجب عليه هديا وانما يوجب فدية وهى اما صيام ثلاثة أيام واما اطعام ستة مساكين لكل

مسكين مدان بمده صلى الله عليه وسلم واما ذبيحة فن عليه فدية مخير في أحد الاقسام الثلاثة ومنها (تلبية) والاحسن الاقتصار على تلبية النبي صلى الله عليه وسلم وياتي بيانها ان شاء الله تعالى فن ترك التلبية من أول الاحرام الى آخره فعليه الدم اتفاقا ومن ترك التلبية في أول الاحرام وأتى بها بعد زمن طويل فعليه الدم على المشهور في التلبية باعتبار الترك صورتان (و) منها (الحلق) وما في حكمه لكل الرأس ياتي زيادة بيان لذلك فن ترك الحلق حتى رجع الى بلده أو طال الزمن ولولم يرجع لبلده فعليه دم اتفاقا ومنها (مع) ما تقدم (رمي الجمار) الثلاث في غير اليوم الاول ورمي جرة العقبة في يوم النحر فن ترك رمي جرة من الجرات أو حصاة من رمي جرة حتى خرجت أيام الرمي كلها فعليه دم اتفاقا ومن ترك رمي جرة أو حصاة ولونسبانا الى الليل فعليه دم على المشهور في رمي الجمار باعتبار الترك صورتان كما رأيت وقوله (توفية) خبر عن الحلق وما بعده أي توفية وكال الواجبات التي تنجز بالدم أي باعتبار ما أراد هو والا فقد بقيت بقية من الواجبات منها طواف الافاضة في ذي الحجة ومنها بايقاع السعي في ذي الحجة أيضا فن ترك طواف الافاضة في ذي الحجة وآخره الى المحرم فعليه دم اتفاقا ومن أخر السعي الى المحرم فعليه الدم اتفاقا ومن أخرهما معا الى المحرم فعليه الدم اتفاقا فهذه ثلاث صور ومنها البداءة في الطواف من الحجر الاسود فن بدأ من غير الاسود وانتهى الى محل بدئه ولم يعده حتى خرج من مكة وتباعد فعليه الدم اتفاقا ومنها المكث بمحل وقوفه الى تحقق الغروب فن دفع من موقفه قبل الغروب ولم يخرج من حدود عرفة لابعاد الغروب فعليه دم اتفاقا لان الاطمئنان بعد الغروب واجب وكذا لو اطمأن قبل الخروج من حدود عرفة لما وجب عليه دم ومنها كون السعي بعد طواف واجب فن سعى بعد طواف ونقل ولم يعده بعد واجب حتى تباعد عن مكة فعليه دم اتفاقا ومنها عدم التفريق بين اجزاء السعي فن فرق بين أشواط السعي بالزمن الطويل ولم يعده حتى تباعد فعليه دم اتفاقا على ما قاله ابن الحاجب ومنها الوقوف بعرفة نهرا بعد الزوال فن ترك الوقوف بعد الزوال غير عذر فعليه الدم على المشهور ومنها تعدد رمي العقبة على طواف الافاضة فن طاف الافاضة قبل الرمي فعليه دم على المشهور ومنها عدم صلاة ركعتي الطواف الواجب في الكعبة أو الحجر فلم يعدهما حتى بعد من مكة فعليه دم على المشهور ويضاف لما ذكر ما يجب بفعاله دم وليس من الواجبات المنجزة بالدم وهي الهدى الواجب في المنى الناشئ من مقدمات الجماع وفي القبلة وفي الانزال من غير ادامة نظره وفكر وفي الوطء قبل الحلاق وفي الوطء بعد

طواف الافاضة وقبل الرمي اذا خالف الترتيب وفي الفساد وفي الفوات وفي التمتع وفي القران وفي العمرة اذا وطئ قبل الخلق وجزاء الصيد اذا كان من النعم والفدية اذا جعل النسك هديا فجملة الخصال المضافة اثنا عشر خصلة وجملة المضاف والمضاف اليه أربعون (تنبيه) للاحرام بالحج أو العمرة ميقنان زمانى ومكانى فالميقات الزمانى للحج من أول شوال الى طلوع الفجر من يوم النحر ويكره الاحرام بالحج قبل دخول شوال وينعقد والميقات الزمانى للاحرام بالعمرة كل السنة الا من كان محرما بحج أو قران فحتى يحل من أفعالهما وتغرب الشمس من الرابع ويكره تكرارها في السنة والميقات المكانى للحج بالنسبة للافاقي تقدم وبالنسبة لاهل مكة وللقيم بها مكة ويستحب الاحرام من المسجد ويندب للافاقي الذى بها أن يخرج لميقاته ويحرم منه ان اتسع الوقت ولم يخف على نفسه وماله وبالنسبة لمن هو دون المواقيت منزله وياق الكلام على الميقات المكانى بالنسبة للعمرة وفي ضمن ذلك الكلام على القران ان شاء الله تعالى ويكره للافاقي ان يحرم قبل الميقات المكانى وينعقد وحكى العلامة الأبنى فى شرحه على مسلم قولاً بجواز الاحرام قبل الميقات المكانى فراجع ان شئت * ولما ذكر الاركان وشيئا من الواجبات شرع فى بيان صفة الحج من غير تبين فرض من واجب ولا من سنة ولا مندوب كما فعل صاحب الرسالة فى صفة العمل فى الصلاة فقال رحمه الله تعالى (وان ترد) يا قاصد الحج وكنت آفاقي (ترتيب حجك) أى ترتيب أفعال حجك وكنت ذافهم (اسمعا) أى فاسمعين (بيانه والذهن منك استجمعا) أى استجمعين ذهنك وعقلك لما أورده عليك فلا تشتغل بشىء آخر حتى تفهم ما أقوله لك فاذا فهمته وعمات به فقد تم حجك ولله الحمد (ان جئت رابغا) هو وادمن أودية الجحفة وقيل هو قبل الجحفة وعليه فيكره الاحرام منه الاعلى ما حكاه الأبنى (تنظف) بقلم الاظفار وتنظف الابطين وحلق الوسط وقص الشارب ولا تحلق الرأس بقاء للشعث فى الحج وحكم التنظف الندب (واغتسل) استنانا (كواجب) أى كغسل واجب من جهة التعميم والدلك واذا كانت عليه جنابة كفاه غسل بنية هما وهذا الغسل للاحرام نستوى فيه الحائض وغيرها (وبالشروع) فى الاحرام (يتصل) أى ويسن أن يكون غسله متصلا بالاحرام ولا يضر الفصل اليسير كشد رحله وتهيمته أمره (والبس) بعد التجرد من المحيط على جهة الاستحباب وقيل على جهة السنية وقيل على جهة الجواز (ردا) تضعه على كتفيك (وازرة) تلفها على وسطك من غير حزام عليها ولا ربطها بطرفيها والا فضل فيهما البياض والبس أيضا (نعلين) كنعال التكرور وجاز لمن لم يجد نعلين أو تفاخش ثمنهما لبس نحو الصباط وجاز الارتداء والأتزار بثوب واحد (واستصحب) على جهة السنية (الهدى) وهو بدنة أو بقرة أو

شاة تجزى ضحية ويستحب تقليده واشعار ما يشعر منه بعد التجرد ولبس ما تقدم والتقليد هو أن يجعل في رقبة الهدى قلادة من نبات الارض والاشعار أن يشق من يسار سنام البدنة قدر الأنملة والقرض بذلك اعلام الفقراء (و) يسن صلاة (ركعتين) فاكثرت قرأ في الركعة الاولى بعد الفاتحة (بالكافرون ثم) تقرأ في الركعة الثانية بعد الفاتحة (الاخلاص هما) أى الكافرون والاخلاص مطلوب قراءتهما في ركعتي الاحرام على جهة الاستحباب ولو قرأت بغيرهما الكفى وصلاة القرض مجزئة عن الركعتين وتدعو بما أحبيت بعد السلام منهما (فان) فعلت ما تقدم ذكره (ركبت) على دابتك واستويت عليها وهي قائمة أو قامت بك ان استويت عليها بركة (أو مشيت) أى شرعت في المشي ان كنت راجلا وجواب الشرط قوله (أحرما) أى أحر من احرام موصورا (بنية) الحج مفردا كما هو الافضل وتلك النية يشترط في الاكتفاء بها كونها (تصح قولاً وعمل) وبين القول والعمل على اللف والنشر المشوش (كشئ أو نلبية) وغير ذلك (بما اتصل) بالاحرام كالاشعار والتقليد والاحرام أحد الاركان كما تقدم وتقدم ان عقاده بالنية وحدها على الراجح والتلبية واجبة كما تقدم ويسن مقارنتها بالاحرام والفصل اليسير لا يترتب عليه شئ والاكثير تقدم حكمه ويندب وقيل يسن الاقتصار في التلبية على تلبية الرسول صلى الله عليه وسلم وهي امييك اللهم امييك امييك لا شربك لك لبنيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شربك لك (وجدتها) أى التلبية على جهة التندب (كلما تجددت) لك (حال) غير التي كنت عليها كأن قت بعد الجلوس أو صعدت بعد الهبوط وتلاقيت مع رفاق أو فت من نوم (وان صليت) تأت بها دبر الصلوات وتتوسط في الاتيان بها وفي رفع صوتك بها ولو في المسجد الحرام ومسجد منى ومسجد عرفه وأما بقية المساجد فلا ترفع صوتك فيها بل تقتصر على اسجاع نفسك ولازات تلبى من احرامك الى قرب مكة فإذا قربت منها فالحكم ما أشار اليه بقوله (م ان دنت) وقربت (مكة) فوصلت الى بئر طوى ان أتيت من جهتها أو الى مكان على قدر مسافتها من مكة ان أتيت من جهة أخرى (فاغتسل) ندبا (بذي طوى) أى في بئر ذي طوى ان أتيت عليها أو في مكان غير هان لم تأت عليها غسلا (بلادلك) قوى خيفة قتل الهوام والا فلا يسمى غسلا الا بالذلك كما هو معلوم وهذا الغسل للطواف فالحائض والنفساء لا غسل عليهما لمتعهما من الطواف ويندب لمن أتى بئر ذي طوى ليدل أن يبيت بها حتى تطلع الشمس ويغتسل ويدخل مكة ضحى ومن وصل الى مكة من غير جهة ذي طوى ليدل يطلب منه ما تقدم ليدخل مكة ضحى ومن فاته الغسل خارج مكة استحب له الغسل بها قبل الطواف (ومن كذا الثانية ادخلا)

أى ويستحب لك بعد الغسل الدخول من ثنية كداء بفتح الكاف والمد وهو الطريق الفاصل بين قبور المعلى ويطلب الدخول منه ولولم يأت من جهة الخوف زجعة وارنكاب مشقة ولا زات ملبيا الا (اذا وصلت للبيوت) من مكة (فانركا) أى اتركن (تلبية) وقيل يتركها عند رؤية البيت وقيل يتركها عند الشروع فى الطواف (وكل شغل) الا اذا خفت على متاعك الضياع فاحفظه فى مكان (واسلكا) أى واسلكن وادخان (للبيت من باب السلام) ولو أنبت من غير جهته فدراليه وادخل منه لدخول النبي صلى الله عليه وسلم منه ثم اذا أردت الدخول منه فاستعمل الآداب الشرعية فى دخول المساجد بان تنزع نعل رجلك اليسرى أولا وتضع رجلك فوقها ثم تخضع نعل رجلك ليمنى وتدخل بها الى المسجد أولا وتدخل اليسرى وتنفض ذلك وتحفظها عندك وعند من يحفظها لك وتقول حالة لدخول بسم الله والصلوة والسلام على رسول الله اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك ثم اذا وقع بصرك على البيت فادع بما شئت مما فيه صلاح لدين والدنيا لان هذا الوقت من الاوقات التى يستجاب فيها الدعاء فضلا من الله تعالى ثم بعد تمام دعائك تتقدم الى البيت لتطوف طواف القدوم رست تحضر جلاله قرب البيت الذى منى عليك بالوصول الى بيته الحرام لى تحصل لك المهابة والخشوع المطلوبان فى العبادة ثم ان للطواف مطاقا شروط صحة وسننا ومندوبات فشرع فى بيان بعضها فقال (و) اذا أردت الطواف (استلم) أى ضع فاك على (الحجر الاسود) من غير صوت وقيل به وهو سنة فى أول طوف وابتداء الطواف من الحجر الاسود واجب كما تقدم ويذنبى بعد استلام الحجر أن يتأخر قليلا جهة الركن اليماني ثم يشرع فى الطواف ويذنبى فى الشوط الاخير أن يتجاوز الحجر قليلا احتياط لا غير ولو ابتداء من مسامته الحجر الاسود وانتهى فى آخر الاطواف الى محل البدء لكفاه من غير نقصان شىء وطواف القدوم واجب على من لم يراهق كما تقدم وبعده استلام الحجر الاسود (كبر) وقيل بكبر عند الاستلام أى قبله (وأتم سبعة أشواط) أى أطواف (به) أى بالبيت وهذا من شروط صحة الطواف بل يوفى من السابع مقدار شهر ما تم طوافه والثانى من شروط الصحة كون البيت عن يسار الطائف واليه أشار بوله (وقديسر) فلو جمعت البيوت عن يمينك حال الطواف ما صح الطواف (وكبرن مقبلا) حال ماضية ومقدرة (ذاك الحجر متى تحاذيه) على جهة التذنب (كذا) لمس الركن (ليماني) سنة فى الطواف الاول ويندب فى كل طوف بعده ويكبر قبل المس أو بعد خلاف كما تقدم نظيره فى استلام الحجر الاسود ثم استدرك على رفع ما يوهمه التشبيه من أن لركن اليماني يستلم بالقم كالحجر الاسود بقوله (لكن ذا) أى

الركن الجنوبي باليس (باليد) وتوضع على القدم من غير تقبيل فافهم ما قلته لك و (خديباني) أى ما بينته لك مسله لانه الحكم الشرعى وما تقدم من استلام الحجر بالقدم ان وصلت اليه و (ان لم تصل للحجر) بفيك لزجة عليه (اليس) أى المسه (باليد وضع) أى وضعها (على القدم) من غير تقبيل لها (وكبر) قبل وضعها على فيك أو بعده على الخلاف المار فان لم تصل باليد فبعود وضعه على القدم وكبر فان لم تصل بالعود كبر اذا حاذيته بلاشارة (تقتدى) بصاحب الشرع ان فعلت ذلك (وارمل ثلاثا) أى ارمل يارجل بقدر طاقتك فى طواف قدومك فى ثلاث أطواف أعنى الاول من السبعة فمن لم يرمل فى الاول لا يرمل فيما بعدها والرمل فوق المشى ودون الجرى ولا يرمل على امرأة وهذا الرمل سنة (واش بعد) أى بعد الرمل (أربعا) وتمت الاطواف السبعة (خلف المقام ركعتين أو قعا) أى بعد تمام الطواف صل ركعتين خلف مقام ابراهيم عليه السلام ندباو يندب أيضا القراءه فيه ما بال كافرين والاخلاص وبقى من سنن الطواف التسبيح والتلهيل وكل ما يدل على تعظيم البارى ومن السنن أيضا له عاء بأى صيغة ولو اقتصر على ربنا آننأى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنأعذاب النار أكان حسنا وتأتى بقية شروط صحة الطواف عن قريب ان شاء الله تعالى وبعد صلاة الركعتين تأتى الى البيت (وادع بما شئت) من خيرى الدنيا والآخرة (لدى) أى عند التزامك (للتزم) بهدرك وذراعيك ووجهك وما أمكنك من بدنك لانه من المواضع التى يستجاب فيها الدعاء ويسمى بالخطيم لحطمة الذنوب أو لحطم الظالمين بالدعاء عليهم فيه وهو ما بين الحجر الاسود والباب وبعد فراغك من التزم استلم الحجر الاسود استمنا لكونه من سنن السعى ليس من متعلقات الطواف واليه أشار بقوله (والحجر الاسود بعد استلم) بقم ثم بيد ثم بعود كما تقدم فى الطواف (واخرج الى الصفا) لتبتدى منها السعى ويذبحى الخروج اليها من باب الصفا ويسن الرقى على أول درجة منها والرقى الى أعلاها مندوب للرجال وللنساء اذا خلعت من الرجال (فقف) على أعلاها استجبابا (مستقبلا عليه) أى على جبل الصفا البيت (ثم) بعد رقيك واستقبالك (كبرن وهلا) بان تقول الله أكبر ثلاثا لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شىء قدير لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وتصل على النبي صلى الله عليه وسلم بأى صيغة شئت وتدعو بما أحببت لاستجابة الدعاء فى هذه المواطن كلها ثم انزل (واسع) ماشيا (لمرو) وجوبا الا انصرفا للسعى ركن والمشى للقادر واجب فاذا وصلت اليها فيسن لك الرقى ولو على درجة واحدة ويستحب الرقى الى أعلاها فاذا رقيت الى أعلاها (فقف) مستقبلا البيت وان لم تر الآن منها

لا ارتفاع البنيان وافعل (مثل) ما فعلت على (الصفا) من التكبير والتهيل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء ثم ان التكبير وما بعده مطلوب ولو لم ترق كما ينه عليه الشيخ ثم نبه على سنة من سنن السعي بقوله (وخب في بطن المسيل) أي هرول في بطن الوادي بين العمودين الأخضرين الكائنين بجانب المسجد على يسار الداهب للروة والتحقيق ان مبدأ الخب قبل العمود الاول بنحو سنة أذرع (ذا اقتفا) أي الخب فعله اقتفاء واتباع للسنة والخب يطلب من الرجال دون النساء وهو في الذهاب الى المروة متفق عليه وفي الرجوع الى الصفا مختلف فيه والاحوط الخب وتقف (أربع وقفات بكل منهما) أي من الصفا والمروة تبدأ من الصفا والبدء منها شرط في الاعتداد بالشوط الاول فنبدأ من المروة أي الشوط الاول لانعدام النطر فجملة الوقفات ثمانية لانك (تقف) أولا على الصفا وتقف آخر الاشواط على المروة وهذا معقول لا يحتاج الى بيان (والاشواط سبعة أعما) واتمامها سبعة اشواط صح في السعي فنترك قدر شبر مثلا من شوط لم يتم سعيه ويرجع اليه ولومن أقصى البلاد ثم نبه على طلب الدعاء في مواطن أربعة لاستجابة الدعاء فيها بقوله (وادع بما شئت) والافضل الوارد عن الشارع (بسي) أي في سعيك (وطواف) وفي حال الطواف (و) في حال رقيقك (بالصفا) على الصفا (و) في حال رقيقك على (مروة) و (مع اعتراف) حال من فاعل ادع أي وادع بما شئت في هذه المواضع في حال كونك معترفا بالذنوب والتقصير في خدمة مولاك وسيدك وشروط صحة السعي خمسة الاول كونه عقب طواف فان كان واجبا فيها ونعمت وان كان غير واجب أعاده عقب واجب فان تباعد من مكة صح سعيه ولزمه دم فان سعى بدون تقدم طواف أصلا كان كمن لم يسع الثاني كونه سبعة اشواط الثالث موالاته فان ترك شوطا أو بعضه ففيه تفصيل فان رجع اليه بقرب بني والا استأنفه ويعيد له الطواف الرابع بدؤه من الصفا كما تقدم الخامس كونه بين الصفا والمروة فلو تخلف شرط من هذه الشروط لم يصح سعيه ثم رجع للكلام على بعض شروط الطواف وقد قدم شرطين وذكرهما لانه تكرر اثنان اذ كرهما ان شاء الله تعالى قل (ويجب) وجوب الشروط (الطهران) أي الطهارة ناطان الطهارة الحدث وطهارة الخب وحكم الطواف بحكم الصلاة لافي إباحة الكلام (و) يجب (الستر) للعورة (على من طاف) أي طواف كان ركنا أو واجبا أو نفلا والشرطان الباقيان موالاة الطواف وكون الطواف داخل المسجد الاصلي والخروج عن الحجر والشاذروان داخل في شرط كون البيت عن يساره فلا احتياج الى عده شرط ثامنا على ان الشاذروان لم يسلم المحققون كونه من البيت انظر شرحنا على مناسك الشيخ النوري (نذهبها

يسمى اجتلي) أى ظهر عند الفقهاء طاب طهارة الحدث والخبث وستر العورة ندبا في السمي فمن
انتقض وضوءه يطاب منه ندبا تجدد وضوئه ويبنى ان قرب وان طل استأنف ولو كل سعيه
بغير وضوء أو بنجاسة بثو به أو بدنه أو طاف أيا لوجهه عريا باصاح سعيه في الجميع (وعد) بعد
تمام سعيك لما تركته وهو التلبية (فاب) عند تغير الحال وتابى ولو في المسجد برفع الصوت
كما تقدم وتستمر على ذلك الى أن تخرج الى منى ومنها الى أن تصل (لمصلى عرفه) والى زوال
الزوال فمن وصل للمصلى قبل الزوال ابنى الى الزوال ومن زال عليه الزوال قبل الوصول ابنى الى أن
يصل الى مصلى عرفه وهو مسجد نمرة ثم يترك التلبية ولا يعاودها أصلا على مشهور المذهب
(وخطبة السابع تأتي للصفة) أى وتحضر في اليوم السابع من ذى الحجة الى المسجد لكي تسمع
وتعلم من الخطيب صفة المناسك التي تفعل بعد يومك الى وصول مسجد نمرة ثم تحضر الخطيب
هناك لتعلم منه المناسك التي تفعل في يومك وفي رجوعك الى المزدلفة ومنها الى منى ثم تحضر
الخطبة الثالثة في مسجد الخيف بمعنى لتعلم من الخطيب بقية المناسك وبهذا تقدم شرع الشيخ
يبين الوقت الشرعى الذي يخرج فيه الى منى ومنها الى عرفه فقل (وثان الشهر اخرجن) ندبا
أو استئنا (لمنى) بحيث تدرك الظهر في وقتها المختار وتبيت بها وتصلى فيها خمس صلوات كما هو
السنة المحمدية ويكره الخروج اليها قبل الثامن ولو بقبلى الاثقال وتقصير الرباعية ولو كنت
من أهل مكة السنة لا للمسافة وأهل كل بلد من منى ومزدلفة وعرفة يقيمون في بلادهم ويقصرون
في سواها والسنة أن لا يخرج الناس من حدود منى حتى تطلع الشمس فاذا طلعت وانتشرت على
رؤس الجبال ذهبوا الى عرفه والسنة أيضا النزول بفناء مسجد نمرة (بعرفات تاسعا نزولنا) أى
يكون نزولنا معشر الحجاج في اليوم التاسع بعرفات عند مسجد نمرة وتستمر نازلين ملبين
ونهي الماء للغسل المندوب للوقوف فتغتسل الخنض والنفساء وتغتسل قرب الزوال وتجمع
الظهور والعصر جمع تقديم مع القصر ان كان الامام يرى ذلك والاجمع وقصر وحده من يرى ذلك
ومن لم يحضر المسجد جمع وقصر في محله (و) بعد نهيتك ماء غسلك (اغسلن) ندبا بذلك
خفيف (قرب الزوال) بعد الزوال (احضرا) أى احضرن (الخطبتين) لتسمع المناسك
كما تقدم (و) بعدهما (اجعن وقصرا) أى رقصرن (ظهربك) فيه تغليب الظهر على العصر
لكل صلاة اذان فان لم يقصر الامام كما هو في وقتها فأت بسنة الجمع والقصر وحده كما تقدم (ثم)
بعد تمام الصلاة الى قرب (الجبل) المسمى عندهم بجبل الرحمة (اصعد) أى سر الى قرب الجبل
وقف راكبا (لوقوفه عليه الصلاة والسلام كذلك زعمه) كما هو موقف الكمن من تبسره للوقوف
بموقفه عليه الصلاة والسلام أو قرب به كان أحسن وقيد العلماء طلب الوقوف راكبا بعد لم حرق

المشقة للدابة أو لربها فإذا لم يتيسر الوقوف راكباً وقف قائماً فإن لم يتيسر جالس ومن جلس مع استطاعة الركوب أو القيام لا يلزمه شيء ثم يطأ في كل الحالات راكباً وقائماً أو جالساً أن تكون (على وضوء ثم كن مواظباً على الدعاء مهلاً) بنحو لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير (مبتهاً) الى الله تعالى بالاستغفار والدعاء والتضرع في قبول حجك وفعلك الخير والتجاوز عنك ونشرك والدريك وأشياخك وأحبائك ونعمهم لاسلمين ولا تفتروا لنساءم لانك لا تجد مثل هذا اليوم في هذا المكان المعظم الا اذا رجعت في قابل (مصلياً على النبي) بأى صيغة كانت وتصل على آله وأصحابه أيضاً تبع له صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم وتفعل جميع ما تقدم ذكره ونحوه في حال كونك (مستقبلاً) القبلة وتستمر على تلك الصفة الى تحقق الغروب فيدخل وقت الوقوف الركني عندنا ويكفي في ذلك الشيء اليسير فلا يحذر من بحيث اذا لم يأت به الانسان فانه الحج وهذا معنى قوله (هنية بعد غروبها تقف) واذا وقعت بعد تحقق الغروب فقد أدركت الحج للحديث المعروف ثم تأتي بما هو مطلوب منك بعد الوقوف الى ذلك أشار الشيخ رحمه الله تعالى فقال (وانقر) مع الامام (المزدلفة) أى انصرف مع الامام والناس الى المزدلفة ذاكر حامد الربك مصلياً على نبيك صلى الله عليه وسلم (و) في سيرك اليها (تنصرف في المأزمين) بفتح الميمين أى وتمر بين الجبلين اللذين يمر بينهما الناس لمرور النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك وهذا حيث لازمة تؤدى الى الاذية والا فلا حسن المرور من طريق آخر (العامين نكب) أى تجنب المرور والساووك بين العلامتين اللتين وضعتا في حد الحرم من الحل اذا اعتقدت طلب المرور بينهما كما يعتقد كثير من الجهلة واذا لم تعتقد ذلك فلا حرج عليك في المرور بينهما الا اذا كنت ممن يقتدى به وتقلد أفعاله من غير استفسار منه واذا وصلت المزدلفة وكنت على وضوء أو نوضاً بسرعة رصداً (واقصر) لعشاء (بها واجمع عشالمغرب) جمع تأخير ويجمع هذا الجمع من وقف مع الامام أعني جمع التأخير وأمان وقف بعد الامام وحده قليلاً كل صلاة في وقتها ومن رفق مع الامام يحجز عن الوصول لمزدلفة جمع بعد الشفق في أى مكان كان ويبادر للصلاة قبل حط الرحال ان كان في حطاط طول (و) بعد الصلاة (احطط) رحلك من على ظهر ذاتك وامك بها طويلاً وهذا المكث الطويل وتقدم تقديره واجب فمن لم يمكث بها أصلاً ومكث قليلاً وجب عليه الدم وأما حط الرحال فليس بشرط نعم يطلب من وجه آخر وهو الرفق بالدابة (وبت فيها) استحباً بما فن أراد الانصراف الى منى بعد المكث الواجب لاشي عليه غير انه يفوته الوقوف بالمسعى الحرام الذي قيل بركنيته (وأحى ايلتك) التي أنت

بها وهي ليلة العيد وأحياءها ليس خاصا بأهل مزدلفة بل مطلوب من سائر المسلمين في جميع
 الاقطار قوله عليه الصلاة والسلام من أحيى ليلتي العيد أحيى الله قلبه يوم تموت القلوب (و) إذا
 بت بها كما هو المطلوب (صل) عند تحقّق الفجر (صبحك و) بعد الصلاة (غسل رحلتك)
 أي أرحل بغسل وهو بقية الظلمة التي تكون في أول طلوع الفجر والمراد المبادرة بالصلاة في
 أول الوقت والرحيل عقبها بدون تراخ واقصد المشعر الحرام وهو البناء الذي يكون على عين
 الذهاب الى عرفه (قف) مستقبلا كنت راكبا أو راجلا (وادع) واذا ذكر الله واستغفره لك
 ولوالديك وللمسلمين ولا زلت واقفا (بالمشعر للاسفار) البين فلا يطالب الشخص بالوقوف فيه
 قبل صلاة الصبح ولا بعد الاسفار (و) عند دخول وقت الاسفار توجه الى منى مع الامام اذا دفع
 في هذا الوقت فان تأخر فلا تنتظرو (أسرعن في بطن واد النار) فيهرول الماشي ويحرك
 الركب دابته ان أمكنه ذلك يفعل ذلك استحبابا ويسمى هذا الوادي بحشر قيل نصفه من منى
 ونصفه الآخر من مزدلفة وهو مقدار رمية الحجر بالمقلاع (وسر كما تكون) أي على هيأتك
 التي أنت عليها من كونك راكبا أو راجلا حتى تصل (للعقبة) أي جرة العقبة وهي البناء الذي
 في العقبة فاذا وصلت قريبا منها (فارم لديها) أي عندها بحيث يقع الحصى في فناء البناء اللاصق
 للجبل ولا ترم على نفس البناء كما نفعل العامة ولورمى الشخص البناء ووقفت حصة فيه ولم تنزل الى
 أسفل فاختلف في الاكتفاء بها ويجب عليك يا مسكين أن تثبت في حال رميك بحيث يقع جميع
 الحصا في محل الرمي فن لم تصل له حصة الى محل الرمي أو تجاوزت محل الرمي ولم يعدها حتى
 غربت عليه الشمس وجب عليه الدم واقصد شاهدت كثيرا يرمون من وراء الناس فيسقط
 الحصا على الناس دون الجرة بل رأيت بعض الناس يرمي راكبا على بعيره وهو متوجه الى مكة
 وبينه وبين الجرة نحو الخمسين ذراعا والناس كالدائرة على الجرة الوسطى فانظريا فاني وتجب
 من ركوب جل على جل انا لله وانا اليه راجعون (بحجار سبعة) متتابعة واحدة بعد واحدة
 يكبر مع كل واحدة ندبا فلورمى السبعة دفعة واحدة قيل يكتفي منها واحدة ويأتي بست وقيل
 لا يكتفي منها بشي ويرمى بسبعة متتابعة والرمي بالحصيات لدى الجرة يكون (من أسفل) من
 جهة الوادي لا من أعلى من جهة الجبل و (تساق) تلك الحجار السبعة (من مزدلفة) استحبابا
 وأما بقية الحصا التي يرمى بها في بقية أيام الرمي فيلتنقط من كل مكان وانما يطلب طهارته وان
 لا يكون مريبا به قبل ورمي الجرة واجب كما تقدم ويدخل وقته من طلوع فجر يوم النحر ومن
 الفجر الى الغروب أداء والافضل من طلوع الشمس الى الزوال ومن الغروب الى آخر أيام الرمي

قضاء وقدر الحصة التي تكفي في الرمي بلا كراهة (ك) حبة (القول) فيكره الكبير ولا يجزى الصغير كالحصاة ولا يجزى الطين والمعادن ويستحب الرمي باليمين وبرؤس بعض الاصابع (و) بعد الرمي (النحر هديا) سقته معك تطوعاً وكان واجبا عليك من عام سابق انحره في أيام منى (ان بعرفة أوقفته) أنت أو نائبك فلا بد في جواز ذبحه أو نحره في منى من ثلاثة شروط كونه تطوعاً ولعام ماض وأوقفته أنت أو نائبك بعرفة والنحر في أيام منى فإذا اختل شرط من الثلاثة فمكة محل نحره (و) بعد الرمي والنحر ان كان عندك ما تنحردلى الوصف المتقدم (احاق) رأسك أو قصره وجوبا كما تقدم ويتبين في حق المرأة التي تصير بان تأخذ من جميع شعر رأسها مقدار الاثلاثة ويستحب الحاقى قرب جرة العقبة (و) بعد الرمي والنحر ان كان ما ينحرو والحاقي (سر للبيت) من غير تراخ لانتم مقصودك فاذا وصات للبيت (فطف) طواف الافاضة وهو تمام الاركان ان قدمت السعي عقب طواف القدوم (وصل) ركعتي الطواف خلف المقام طوافا وصلاة (مثل ذلك النعت) أى مثل الطواف السابق وهو طواف القدوم وذلك انك تستلم الحجر الاسود بيمينك أو بيدك أو بعدو مع التكبير استناما في أول طوف وتبدأ في بقية الاطواف وتلمس الركن اليماني استناما في الطواف الاول وتبدأ في بقية الاطواف وتطوف سبعا والبيت على يسارك خارجا عن جميع الحجر وعن الشاذروان وتوالى بين الاطواف وتكون محصلا للظهارتين واستر العورة وتطوف داخل المسجد وتكون في حال طوافك ذا كرامستغفرا داعيا مصليا الى النبي صلى الله عليه وسلم غير انك لا ترمي في الاطواف الاول نعم اذا فاتك طواف القدوم فارمل في الثلاثة هنا استحبنا نعم هناك عند الشروع في الطواف تنوى الطواف الواجب وهناتوى الطواف الركني وبعد تمام الطواف تصلى ركعتين وجوبا يندب صلاتهم ما خاف مقام ابراهيم ويندب القراءة فيهما بالاكافرون والاخلاص ثم ان قدمت السعي فالامر ظاهر والافأت الملتزم وادع فيه واستلم الحجر الاسود وكونه سنة من سنن السعي واخرج للصف واسمع مثل الوصف المتقدم وجماعه ثم اركان الحج والترتيب الذي ذكره الناظم رحمه الله مطلوب شرعا بان يقدم الرمي على ما بعده وبالرمي أو بخروج يوم الرمي ولو لم يحل رمي بالفعل حصل التحلل الاصغر فيحل للمحرم ما كان ممنوعا منه سوى الصيد وقربان النساء والعقد عليهن والطيب فيكره في حقه استعمال الطيب ويبقى على المنع في الصيد والنساء والترتيب بين الرمي والافاضة واجب كما تقدم وفيما عداهما مستحب الا فيما بين الرمي والحاقي في يوم النحر فانه واجب فن حاق قبل الرمي يوم النحر وجبت عليه فدية و بطواف الافاضة حصل التحلل الاكبر فيحل للمحرم ما كان حلالا

له قبل الاحرام (و) بعد طواف الافاضة والدمى (ارجع) ولو كان اليوم يوم جمعة لان هاته الايام
أيام منى لا أيام مكة (فصل الظهر) قصر ارمي منى وبت) ثلاث ايام ان لم تتجمل وليأتين ان تجملت
والمبيت بها تقدم حكمه فارجع اليه وتطلب منك المواظبة على أنواع العبادات مادمت مقبلاً بمنى
خصوصاً تلاوة القرآن (ارزوال غده) أى يوم النحر وهو اليوم الثانى من أيام النحر وذلك
بان تستحضر احدى وعشرين حصاة وتكون قبل الزوال على طهارة وهذا هو المراد بقوله
(ارم) ترزوال غداً النحر قبل صلاة الظهر (لاتفت) الرمي في هذا الوقت الفاضل ثلاث
جرات) أى ترمى بفناء كل واحدة (بسميع حصيات) كل حصاة قدر الفعولة (لكل جرة) وإذا
رمىت الاولى وهى التى تلى مسجد منى فتقدم امامها واستقبل البيت وقف طويلاً بقدر اسراع
قراءة سورة البقرة للتلهيل والتعاضد والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم تأتى
للجمرة الوسطى وترميها بالحصيات مع التكبير كما تقدم ذكره أولاً ثم تتقدم عنها جهة شمالك
لتتبع عدد من رجلة الناس وتستقبل القبلة وتقف طويلاً وتفعّل مثل ما فعلت في الاولى ثم تأتى جرة
العقبة وترميها من أسفل بسميع حصيات تكبر مع كل حصاة ولا تنقب للدعاء اضيق مكانها وهذا
الذى يريد به الناظم بقوله (وقف للدعوات) والصلاة على النبي والتلهيل والتسبيح وقوفاً
(طويلاً) عقب رمي الجرتين (الاوليين) بقدر اسراع قراءة سورة البقرة والترتيب بين
الجرات في الرمي واجب وجوب الشرط فابداً بالتي تلى مسجد منى وتليها الوسطى التى في السوق
وتليها جرة العقبة ولذا قال (أخراً) في الرمي وجوبها بجرة (عقبة) وانكسر في بيان الترتيب
بين الاوليين على الشهرة وقد علمته فيما تقدم من بدأ بالعقبة وختم بالتي تلى المسجد أعاد الوسطى
والعقبة ومن أخذ معه احدى وعشرين حصاة لا غير بعد تمام الرمي وجد عنده حصاة مثلاً ولم
يدر هل هى من تمام حصيات الاولى أو الوسطى أو العقبة بنى وجوباً على ست في الاولى ورمها بالحصاة
ورمى الوسطى والعقبة ثانياً لان الرمي الاول لم يصادف محلاً (وكل رمى) حصاة (كبراً) معها ندبا
(وافعل كذلك ثاثة النحر) أى وافعل في ثاثة النحر مثل ما فعلته في ثاثة النحر من انك
تستحضر احدى وعشرين حصاة وتكون على طهارة قبل الزوال وترمى اثر الزوال قبل صلاة
الظهر ولا تنفت عن نفسك الرمي في الوقت الفاضل (وزدان شئت) أن لا تتجمل يوماً (رابعا)
واذا زدت كما هو الافضل فارم الحجارات الثلاث على الوصف المتقدم في الثانى والثالث وارحل
عقب الرمي واتزل بالمحصب وصل به الظهر والعصر والمغرب والعشاء وتجمع بعد ما قليلاً ثم تدخل
مكة (و) اذا فعلت ما ذكرته لك فقد (تم ما قصد) وهو الحج وباقى طواف الوداع ويستحب

لك الاكثار من الطواف مادمت مقبلاً بمكة ويندب الاكثار من شرب زمزم والوضوء منها وملازمة الصلاة مع الجماعة الاولى والنظر الى البيت الحرام عبادة ولا يقاس غيرها عليها لعدم الجامع بينهما كما ان الطواف بالبيت عبادة ولا يقاس غيرها عليها بحيث يصح الطواف به بجامع الاحترام في كل * ولما تكلم الناظم على ما يطلب فعله ركنا كان أو واجباً أو سنة أو مندوباً شرع الآن في الكلام على ما يطلب التبعاع عنه بالاحرام فقال (ومنع الاحرام) أى نية الحج أو العمرة (صيد البرى) مطلقاً كقول اللحم أم لا مملوكاً أو مباحاً في الحل أو في الحرم ومنع الاحرام أيضاً التعرض للحيوان البرى بأى نوع من التعرض ولو بأن يدل عليه الغير وجزأه وبيضه ولبنه وكبيره وصغيره وجيله ورديته في المنع سواء ومنع الحرم المكي التعرض للحيوان مطلقاً أى لا فرق بين محرم وحلال ومن كان في ملكه حيوان برى كغزال وأحرم زال عنه ملكه ووجب عليه ارساله اذا كان مصاحباً له في السفر وأما من أحرم من بيته فلا يزول ملكه على ما عنده من الحيوان البرى وما صاده المحرم أو الحلال لأجل المحرم ميتة وكذلك ما صيد في الحرم فان قتل المحرم شيئاً مما يحرم اصطيداه أو عرضه للتلف ولم يتحقق سلامته لزمه الجزاء ولو فعل ذلك لجوع أو لجهل أو نسيان ويجوز للمحرم ذبح الانعام والأوز والدجاج لانه ليس بصيد ويجوز قتل المؤذى من الحيوانات والمعنى ما تقدم أشار الشيخ بقوله (في قتله) أو تعرضه للتلف ولو باعانة عليه (الجزاء) بالمثل أو المقارب لئلا يمتثل أو مقارب من الانعام وبالقيمة في غير ذلك وفي البيض عشر دية أمه ولا جزاء في حلب الصيد مع كونه ممنوعاً عنه ولا بد في صحة الجزاء من حكم عدلين عارفين بأحكام الصيد فمن قتل صيداً ولزمه الجزاء وكان عارفاً بقدرة الجزاء فلا يجوز ولا يكفي اخراجه بدون حكم العدلين عليه بذلك هكذا السنن ابن أخى فللشارع أحكام كثيرة تعبدنا بها يتعذر عن العقل ادراكها فيجب التسليم والامتثال بدون تطاع لا ادراك حكمه ذلك ومن حاول ذلك عجز ولا بد أو ابتدع أو ضل ضلالاً لازماً يدعيه الله حفظنا من الزيف والزلل ثم استثنى من عموم المنع والجزاء قوله (لا) منع ولا جزاء في مثل ما كان (كالفار) مما يقرض الثياب ونحوها (وعقرب مع الحداء) و (كلب عقور) سبع وغروما في حكمهما والكلب الانسى حكمه بعد الاحرام حكمه قبله (وحية) بجميع أنواعها (مع الغراب اذ تجور) أى اذا بلغت هاته المذكورة حد الجور والاذية وأما صيدها فيكره قتله ولا جزاء مطلقاً أو معنى اذ تجور شأنها الجور فلا فرق بين الكبير والصغير ويحرم على المحرم والحلال قطع ما ينبت بنفسه ولو استنبت من جميع النباتات في الحرم الا الأذخر والسناوماً لحق بهما ولا جزاء في ذلك ولم يبين الشيخ رحمه الله تعالى

شيئا من الجزاء وحاصل ذلك اختصارا فالجزاء في قتل الفيل بدنة خراسانية وفي النعام بدنة
 عربية وفي بقر الوحش وجاره بقرة وفي الضبع والثعلب شاة حكمهم وبما صيد بالحرم فإن
 عجز عن الشاة في بمام الحرم وحامه صام عشرة أيام ولا يكفي الاطعام فيهما لكونهما مستثنيين
 من قاعدة الباب ثم في الاشياء التي لا مثيل لها من الانعام ولا مقاربه تقوم بالطعام وكذلك ما لم
 يقوم بالطعام ويخير في القسم الاول بين الاطعام والصيام عن كل مديوما يكمل الكسر فاذا قيل
 قيمة هذا الصيد خمسة أمداد ونصف فاما أن يعطيها لكل مسكين مد ويعطى نصف المد للمسكين
 غير الخمسة واما أن يصوم ستة أيام وفي القسم الاخير يخير بين اخراج المثل والاطعام والصيام عن
 كل مديوما والقيمة تعتبر في مكان القتل ان كان له قيمة والا اعتبر في أقرب مكان له فيه قيمة
 وانظر كتابتنا على المناسك النورية فان فيها جملة مفيدة (ومنع) الاحرام لبس (المحيط بالعضو
 ولو) كانت الاحاطة (ب) سبب (نسيج او عقد كخاتم) لرجل وفي لبس المرأة الخاتم في الاحرام
 خلاف (حكوا) قرروا لاحاطته بالاصبع والمحيط فرد من افراد المحيط (و) منع الاحرام (الستر
 للوجه أو الرأس بما يعد) في العادة (ساترا) فيحرم على الرجل باحرامه أن يلبس ما يحيط ببدنه
 بسبب نسيج كدرع حديد أو خياطة كقميص أو رباط أو حزام أو صياغة كخاتم وبحرم تغطية
 محل احرامه وهو الرأس والوجه بما يعد في العادة ساترا ولو بطين لا مالا يعد ساترا في العادة كوضع
 يده على وجهه اتقاء حر فلا منع في ذلك واستثنوا من المحيط الحزام الذي يجعل فيه نفقته بشرط أن
 يكون تحت الازار واستثنى من عموم المنع المتقدم الشامل بعنونه الرجل والمرأة بقوله (ولكن)
 لا تمنع المرأة باحرامها من كل ما تقدم و (انما تمنع الانثى) من (لبس قفاز) شئ يجعل على
 هيئة الكف والاصابع تدخل فيه الكف لتحفظ وهو معروف (كذا) تمنع من (ستر لوجه)
 لان احرام المرأة في وجهها وكفها فتلبس كل ما كانت تلبسه قبل الاحرام من أنواع المحيطات
 الا ما قيل في الخاتم ومحل منع ستر وجهها اذا لم تحش الفتنة بها والا فلها الستر ولذا قال الشيخ
 (لا ستر) عن أعين الرجال (أخذنا) أنه لا إطلاق أى لأخذ الساتر للوجه للستر فلا منع
 (ومنع) الاحرام استعمال (الطيب) المؤنث وهو ما له جرم يعاق بالبدن والثوب كالمسك والعنبر
 ومعنى استعماله الصاقه بالبدن أو بالثوب فلو عبت رائحته بدون استعماله فلا فدية بأن جلس في
 حانوت عطار مثلاً ثم يكره المسك فيه فمن استعمل طيباً مؤنثاً أو مسه وعلق به أو لم يعاق وجبت
 عليه الفدية وإن ألقته عليه الريح أو ألقاه عليه أحد فان أزاله سريعا فلا فدية عليه وإن تراخى
 افتدى وجوبها والحاصل ان صور الطيب ثمانية أربعة في مؤنثه وأربعة في مذكره وهو ما ظهر

لونه وخفى ريحه كالورد والقرنفل فكشيه مكان فيه طيب مؤث مكرره واستصحابه في رحله مكرره أيضا واستعماله حرام وفيه الفدية وشمه بدون مس قيل حرام وقيل مكرره والمكث بمكان فيه رايحين كالورد والياسمين بحيث لا يشمه واستصحابه معه مباحان ومسه مع شمه مكرره ومسه من غير شمع قيل مكرره كالذى قبله (و) منع الاحرام (دهنا) أى استعمال الدهن بطيب أو غيره في سائر الجسد ثم ان كان الدهن مطيبا حرم استعماله لعله ولاغيره في سائر البدن أو بعضه وان كان غير مطيب في حرم استعماله لغير علة في سائر البدن أو بعضه وفيه الفدية زيادة على المنع وان استعمل غير المطيب لعله فان كان في باطن الكف أو القدم فلا منع ولا فدية وان كان في غيرهما فلا منع أيضا وفي الفدية خلاف (و) منع الاحرام أيضا رفع (ضرر قل) بقتله أو القائه في الارض ويجوز له ابدال ثيابه وله غسل ثيابه من نجاسة بغير صابون فان تحقق عدم القمل غسلها بالماء وغيره (و) منع الاحرام (القاوسخ) من على البدن ومنع الاحرام أيضا قلم (ظفر) ومن انكسر ظفره فله قلم ما انكسر ولا شئ عليه ومنع الاحرام أيضا ازالة (شعر) والشعر المزال لنحو وضوء وركوب دابة لا شئ عليه وان كثر (ويفتدى لفعل بعض ما ذكر من المحيط لهننا) وأما ما قبل المحيط ففي فعله الهدى وقد تقدم فمن ابس محيطا وانتفع بلبسه لزمته الفدية ومن استعمل الطيب المؤث أو مسه افتدى ومن دهن رأسه أو شيئا من جسده افتدى على التفصيل السابق ومن قتل قملة أو ألحها الى اثنتي عشرة قملة عليه حفنة وهي مل اليد الواحدة فان زاد على ذلك افتدى وحكم الشعر كالقمل ومن أزال الوسخ عن بدنه لزمته الفدية وان قلم ظفر الامانة الاذى عليه فدية وان قلعه عبثا لم يقصد بقلعه شيئا عليه حفنة والرجل والمرأة في هذه المنوعات سواء بخلاف المحيط كما تقدم والفدية واجبة فيما ذكر ان فعلت بلا عذر بل (وان عذر) فاعلمها فالفرق بين العذر وغيره عدم الاتم في الاول والاثم في الثاني وتقدم معنى الفدية فارجع اليه (و) منع الاحرام (النسا) أى العقد عليهن والتمتع بهن بأى وجه كان (وأفسد) الحج (الجماع) أى مغيب الحشفة ولولم ينزل والانزال المترتب عن مقدمات الجماع ولو بنظر مستدام مفسد للحج أيضا حصل الجماع والانزال عمدا أو سهوا عن كونه محرما أو جهلا بكون الجماع وما في حكمه يفسد الحج قبل يوم النحر بلانفصيل أو حصل ما ذكر في يوم النحر قبل رمي جرة العقبة وطواف الافاضة ووجب عليه اتمامه فاسدا ووجب عليه قضاؤه ولو كان أصله تطوعا ووجب عليه هدى كما تقدم وان وقع الجماع بعد يوم النحر أو فيه وبعد رمي الجرة أو بعد طواف الافاضة صح حجه ولزمه دم كاي لزمه بسبب مذى ناشئ عن مقدمات الجماع على تفصيل ما تقدم والى بعض ما ذكرته أشار

بقوله (الى الافاضة يبقى الامتناع) وأشار بقوله (كالصيد) الى ان منع التعرض للصيد يستمر الى الافاضة كالجماع (ثم باقى ما قدمنا) ألفه للاطلاق أى ثم باقى ما قدمنا منه المحرم مما تقدم ذكره (؟) رمى (الجرة الاولى) فى يوم النحر يعنى أو بقوات وقت رميها كما تقدم (يحل) فعله وهو التحلل الاصغر الذى يحصل بالاضافة التحلل الاكبر كما تقدم اذا سمعت ما تقدم ذكره (فاسمعا) أى فاسمعن سماع تفهم وتدبر لى يرسخ فى ذهنك فهو الحكم الشرعى ولما تقدم منع نغطية رأسه ووجهه نبيه على جواز أشياء خشية توهم منعها بقوله (وجاز الاستتلال ؟) ظل الشيء (المرتفع) كظل حائط وسقف بيت الا فى يوم عرفة فلا يجوز الاستتلال ولو كان اليوم شديد الحرارة لا يبلغ حر يوم القيامة والنهى لا كراهة (لا) يجوز الاستتلال بظل ما ليس بثابت كثوب على عصا ولا (فى) ظل ما يجعل على (الحامل و) على (شقدف) وشبرية مما ليس بمسمر ولا مربوط فان كان ما عليها من الثياب والغطية مسمرًا أو مربوطًا أو مخيطًا فلا بأس بالاستتلال فيه لانه أولى من الاستتلال بالخبا وبيت الشعر وقوله (فع) فعل أمر من وعى أى فع وحفظ ما قلته لك فانه الحكم ولما فرغ من الكلام على ما يتعلق بالحج شرع فى الكلام على العمرة فقال (وسنة العمرة) فى العمر مرة اذا علمت حكمها (فافعلها) وأركانها وواجباتها وسننها ومندوباتها ومكروهاتها وموانعها وجائزاتها ومواقيتها المكاتبة بالنسبة للاتفاق (كما حج) أى كالحج فإزائده فافعال العمرة كافعال الحج طلبا ومنعها وجواز الالافعال التى تفعل من وقت الخروج من مكة يوم الثامن الى الرجوع اليها يوم رابع النحر وأثنائه بالنسبة لمن استيجل فانها خاصة بالحج فأركانها ثلاثة لا غير الاحرام والطواف والسعى وتختلف العمرة مع الحج فى وصف الطواف الاول فطوافها ركن وطوافه واجب يسمى بطواف القدرم كما تقدم وان كنت من أهل مكة أو مجاورا بها أو قدمت اليها بحج وأردت الاعتار فيه يجب عليك الخروج للحل لتحرم منه بها لانه لا يصح احرام حج أو عمرة الا بالجمع بين الحل والحرم فن أحرم من مكة وطاف وسعى ولم يخرج للحل فسد فعله ولا اعتبار به للخروج للحل واجب للاحرام بها وانما الخلاف فى أى بقعة للاحرام منها أفضل فقبل الجعرانة وقبل التنعيم المسمى بمسجد عائشة وقبل هماسيان فى الاحرام منها واختار الناظم القول الثانى وأشار اليه بقوله (وفى التنعيم ندبا أحراما) أى أحرم من بالعمرة من التنعيم ندبا (و) اذا أحرم بالعمرة من المواقيت بأن كنت آفاقيا أو من التنعيم ونحوه وطفقت وسعيت فبادر الى التحلل منها بالخلق أو التقصير (اترسعيك) وقوله (احلقن وقصرا) أى أو قصرن تمازعا لظرف المتقدم وان فعلت الحلق أو التقصير اثر تمام

أركانها (نحل منهاو) اذا اتممت حجك أو عمرتك أو أتممتها فكثرت (الطواف) بالبيت لانها عبادة مفقودة في غير هذا المحل وقوله (كثرا) أى كثرت يفسر العامل في الطواف ولازم ذلك (ما دمت) مقبلا (في مكة) والتزام الادب (وارع) احفظ (الحرمة) أى الاحترام (جانب البيت) أى للبيت وتذكر انها ليست مولاك وان البلد ببلده فانظر كيف تفعل في بيت سيدك ومولاك وفي بلده الحرام (وزد في الخدمة) لمولاك بأى نوع من أنواع الطاعات الشرعية وانما حض الناظم على زيادة الخدمة لان الحسنة في حرم مكة بمائة ألف حسنة في غيرها (ولازم) الصلاة في الجماعة الاولى وفي (الصف) الاول (فان) أردت السفرو (عزمتا) ألفه للإطلاق (على الخروج) من مكة فاجعل آخر عهدك بالبيت الطواف بهاو (طف كعالمنا) فلا فرق أصلا الا في الاسم والحكم فهذا يسمى طواف الوداع وحكمه الندب مع الاستطاعة عليه ويكون متصلا بالخروج ولا يضر الفصل اليسير ومن انفصل عن مكة ولو أقام أياما لا يطالب باعادة بخلاف من طاف فحى مثلا ولم يخرج الا بعد الزوال فإنه يطالب به لطول الفصل واذا طاف الانسان أو سلم على الرسول صلى الله عليه وسلم لا يخرج القهقري لان ذلك من وصف الاعاجم كانوا يعظمون بذلك ملوكهم واستمر في ذريتهم حتى انهم يفعلونه مع كل من يعظمونه حيا كان أو ميتا وسرى ذلك الوصف التميمي في عوام العرب أعنى بعض من ينسب للعالم منهم ولما كان سفر الطاعات متفاوت مراتبه فأفضله على الاطلاق سفر الحج لاداء الفرض وبلية في الفضل السفر لزيارته صلى الله عليه وسلم فالاول فرض لكونه وسيلة فرض والثاني سنة لكونه وسيلة سنة مؤكدة مطلوبة من كل مسلم قادر على ذلك نبه الناظم على ذلك بقوله (و) بعد عزمك على الخروج من مكة فخرج من كدى ولتكن عزيمتك وقصدك زيارته صلى الله عليه وسلم لا غير (سرا) زيارة (قبر المصطفى) المختار محمد صلى الله عليه وسلم ولزيارة مسجده الشريف وسيرك يكون (بادب) أى مصاحب للاداب الشرعية (و) يكون مصاحبا - (نية) شرعية وهى اداء هذه السنة المؤكدة وطالب الشفاعة منه صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من أفعال البر وان طلبت من الله سبحانه وتعالى مخاصفا طلبك ما أردت من خيرى الدنيا والآخرة فى تلك الاعتاب الشرىفة (تجب لكل مطلب) وأداب زيارته عليه الصلاة والسلام كثيرة فى حال الذهاب اليه وعند الوصول لحضرته العظيمة وقل فى زمانا وقبله بكثير من براعها ولا بأس بذكر شىء منها لعل الله سبحانه وتعالى يوفق للعمل بها انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير قال سادتنا رضى الله تعالى عنهم اذا توجه الزائر لآل الحضرة النبوية فايكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وليطلب من الله

تعالى أن ينفعه بزيارته وأن يتقبلها منه ولينزل إذا قرب من المدينة وليغتسل إن أمكنه ذلك
 وليلبس أحسن ثيابه وليتطيب وليجد التوبة يغسل باطنه من القاذورات كالخسد والكبر
 وليبادر بالدخول للمسجد قبل كل شيء إلا أن يخاف ضياع متاعه فيؤاخره في مكان وإذا أراد
 الدخول فليدخل من باب جبريل كما استحسنه بعضهم وليفعل الآداب المطلوبة عند دخول
 المسجد وليصل تحية المسجد إن كان الوقت وقت نافلة ثم يأتي الوقوف أمام الحضرة الشريفة
 مصاحبا للسكينة والوقار متدلا والوجه مستحضر اجلالة مقام الرسول عند ربه وما آتاه وما سيناله
 من الشفاعة والمقام المحمود ويكون اتيانه من جهة الرجلين الشريفتين فإذا وقف أمام وجهه
 يقال له (سلم عليه) معتقدا حياته صلى الله عليه وسلم وأنه يسمع سلامك ويرد عليك فلتكن
 غاض الطرف خافض الصوت ساكن الجوارح وصفة السلام التي رويت عن مالك السلام عليك
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته وبعضهم زاد على ذلك وكان سيدا مقتفين السنة النبي صلى الله عليه
 وسلم عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يسلم بقوله السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا
 بكر السلام عليك يا أبت ثم المطالب شرعا من الواقف في هذا المقام العظيم أن لا يتسبح بالشباك
 ولا يستلمه بفيه وأن لا يلتصق به بأي عضو من أعضائه لأن ذلك إخلال بالسنة النبوية وتشبهه
 بالنصرانية والمجوسية (ثمزد) عن يمينك نحو ذراع (١) للسلام على (الصادق) أبي بكر
 رضي الله عنه وقوله السلام عليك يا أبا بكر رضي الله عنك وغير ذلك ان شئت (ثم) زد جهة
 يمينك نحو ذراع أيضا (إلى) مواجهة أمير المؤمنين (عمر) لتسلم عليه فتقول السلام عليك
 يا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وغير ذلك ان شئت ثم تذهب للسلام على السيدة الزهراء فاطمة
 البتول فتسلم عليها بناء على أنها هناك ان فعلت ما تقدم من الآداب والسلام على النبي وخليفته
 (نلت) أعطيت من الله (التوفيق) حيث لم تتدع في حضرته بأن تلصق بطنك بالشباك أو
 تمسح به أو تسجد له أو تزور الملائكة على دعوى الجاهلين أو تزور البقيع أو سيدنا جزة وأنت
 بالمسجد الشريف حماك الله من ذلك الفعل السخيف ثم بعد ذلك يارك يطلب أن لا ترجع لبلدك
 قبل أن تخرج للسلام والترضى وترحم على أهل البقيع وعلى سيدنا جزة والشهداء الذين قتلوا
 معه في سبيل الله وتخرج أيضا للصلاة في مسجد قبائمه لازم مسجده في غير أوقات قضاء حوائجك
 (واعلم) علم يقين (بان ذا المقام) مقام النبي صلى الله عليه وسلم (يستجاب فيه الدعاء) إذا
 علمت ذلك (فلانعل) وتضجر (من طلاب) من الطلاب من الله تعالى فيما فيه صلاح دينك
 ودنياك (وسل شفاعة) منه صلى الله عليه وسلم بأن تقول له يا رسول الله صلى الله عليك

وسلم اشفع لى عند ربك فى أن يفك أسرى من شهنوائى وفى أن يعطينى براءة من النفاق وبرائة من النار (و) فى أن يجعل الخاتم من أقوالى (ختمنا حسنا) وهو لا اله الا الله محمد رسول الله ثم أيها الزائر لهذا الجنب العظيم لاتنس والديك ومشائخك وأقاربك والمسلمين من الدعاء (و) بعد قضاء ما ركبك (عجل الاربعة) الرجوع الى الوطن (اذ) لانك (نلت المنى) الاعظم الذى لا يضاهيه شىء ولا يقاس به غيره قطعاً (و) اذ رجعت من سفرك هذا أو غيره من الاسفار فالحكم عام ووصلت بلك فلا تطرق أهلاك ليلا الا اذا كان عندهم علم بقدومك فلا بأس واذ لم يكن عندهم علم (ادخل) عليهم (ضحى) بعد دخولك لمسجد بلك والصلاة فيه لتقدم حق بيت الرب على بيتك (و) قبل رجوعك من سفرك (اصحب) معك (هدية) بقدر حالك ينشأ عنها (السرو والاقارب ومن بك يدور) من الاحباب وقد تم سرورك بنيل غرضك ورجوعك سالماً وسرورهم بك وبهديتك وهى نعمة عظيمة من الله عليك فقابلهما بالشكر والثناء ولا تقابلها بكفران النعم بأن تجعل عند قدومك آلات اللهو والطرب وما يصحب ذلك مما لا ينبغي أن يذكر فى الكتب بخزائن الاحسان الاحسان لا المحاربة والعصيان اللهم وفقنا واخواننا المسلمين للعمل بشريعة سيد الانبياء والمرسلين ولتاتم الكلام على القواعد الخمس وكان غير المعصوم لا يخفى عن الهفوات من ترك واجب أو ارتكاب منهى عنه وكلاهما ذنب يحدث فى القلب قساوة وظلمة وتزداد القساوة والظلمة وطمس البصيرة بالاستمرار على ترك المطالب وارتكاب المحظور الى أن يصل الى حالة تنفره من المطالب منه شرعاً وتزين له المنوع ثم ترتقى تلك الحالة به الى أن يرى أن المطالب منه والمنهى عنه ليس متحتمين عليه وجوابه اذا ذكر فى ذلك ان الله غنى عنا وعن أفعالنا واذا ازداد الانطماس يسخر من المسلمين وأفعالهم واذا وصل الى هنا يطبع الله تعالى على قلبه وسمع وبصره فلا يفتقه بعد ولا يسمع ولا يبصر ما يرشده وعكسه وهو العمل بمقتضى الامر والتجافى عن المنهى عنه لانه لا يتوقف بالامتثال للأوامر والاجتناب للنواهي يترقى فى السكال شيئاً فشيئاً حتى يقاض عليه ما ليس له فيه كسب ويعطى من الله تعالى علوماً لوزاها وعمر نوح عليه السلام ما كفى بل لو حاولا ما استطاعا لانها لم تدون فى كتاب حتى يمكن تعلمها وانما هى مواهب الهية وموارد رحمانية فمن ذاق منها شيئاً صفامن الرعونات البشرية وفتحت له خزائن العلوم بالمعلومات وتفاوت فى ذلك الرجال على قدر صبغة الله فيهم فهذه العلوم لا سبيل الى تعلمها من معلم وانما هى منحة من الله تعالى يزيدها لمن واظب على اعتناق العمل بالشريعة وداوم على اعتقاد أهل الحق فمن لم يعتقد عقيدة أهل الحق ولم يعمل بظاهر الشريعة

فليس من المسلمين فضلا عن كونه من الصالحين ولما كان العلم الآتي بيانه متوقفا وجوده على العلمين المتقدمين علم العقائد وعلم الفقه قدمهما الناظم رحمة الله تعالى عليه شرع في الكلام على ما به يتدارك الخلل الواقع من ترك واجب وأرتكاب محرم فقال (كتاب مبادئ التصوف) التصوف بمعنى الفن المدون علم يعرف به كيفية نصفية الباطن من عيوب النفس وصفاتها القاطعة عن معرفة الله كالخسد والحقد والرياء وحب الاغنياء والاستهانة بالفقراء والمساكين والتقرب الى الحكام والتجاني عن العلماء وغير ذلك مما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى وبمعنى العمل هو التخلي عن الرذائل مما تقدم وما يأتي والتخلي بالفضائل السكاملة شرعا المشار اليها في الحديث تخلقوا بأخلاق الله أي بما يوافق في العنوان والاسم كالكرم والحلم والعفو والبذل بدون قصد جلب نفع والصوفي هو من اتصف بالتصوف بمعنى التخلي والتخلي وليس مأخوذا من لبس الصوف والالسان المغاربة كلهم صوفية لان لبسهم دائما وبدا الصوف وهو باطل بالمشاهدة وليس مأخوذا من الصفة وهو السقية التي كان يأوي اليها فقراء الصحابة رضي الله تعالى عنهم الذين لا مأوى لهم ولا أهل ولا ولد ولا حرفة لهم يحترقون بها لان مقتضى هذا القول ان ذلك مطلوب في الدين الاسلامي وان أهل الصفة اختاروا ذلك المأوى اختيارا مع قدرتهم على غيره وليس بصحيح بل ألجأهم الفقر الى ذلك لعدم اتساع الفتوحات وعدم وجود ما يحترقون فيه ولذا أخرجهم أمير المؤمنين العالم بأصول الدين من مجرى الحق على لسانه من وافق رأيه القرآن في عدة مواضع من اذا سلك جفاسلك الشيطان فجاء آخر عبا منه سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما انتشرت الفتوحات وأمرهم بالسعي والكسب فوسعوا وكسبوا واصر منهم الاغنياء كسيدنا أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ولو كان هذا الانقطاع مطوبا من الدين لبادر اليه الصحابة أجمعون ولما أخرج سيدنا عمر أصحاب الصفة منها انظر تمام الكلام في الاعتصام بالسنة للإمام الشاطبي رحمه الله تعالى فيقبين لك ان الصوفي هو من تخلى وتباع عن الرذائل النفسانية وتخلى باصفات السكالية فهذا قسطاس وميزان معك فزن به نفسك والناس ولا تمل غير هذا فتكون تلميذا للوسواس الخناس بعيدا من رب الناس (و) كتاب بيان (هوادي) أي الامور التي بالعمل بمقتضاها يحصل (التعرف) بالله تعالى لان من علم هذه الامور التي سيدكرها الناظم وعمل بمقتضاها حصل له علم يقال لصاحبه عارف بالله المشار اليه في خبر من عمل بما علم ورثه الله علم ما لم يعلم فمن هذا الاثر أخذوا الفرق بين الشريعة والطريقة والحقيقة فالشريعة هي الاحكام التي شرعها الله تعالى على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم والطريقة هي العمل بالشريعة والحقيقة

ثمرة الطريقة من فهم حقائق الاشياء والاطلاع على بعض المغيبات التي لا كسب للشخص فيها
فقله من عمل اشارة الى الطريقة وقوله بما علم اشارة الى الشريعة وقوله ورثه الله علم ما لم يعلم
اشارة الى الحقيقة وتؤخذ الامور الثلاثة والله أعلم من قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله لان
التقوى المأمور بها متضمنة للشريعة والحقيقة كما يأتي في بيان التقوى في كلام الناظم والعلم
الموعود به في ويعلمكم هو الذي لا طريق له ولا سيلة اليه الا من الله تعالى فالامور الثلاثة متلازمة
شرعا أي لا تنافي بينها والكمال التام لمن أعطى الثلاثة ويليده في الكمال من أدرك الاثنين الاولين
أعني الشريعة والطريقة ويليده في الكمال بمعنى أنه يوصف به في الظاهر من أدرك الاول أعني
العلم بالشريعة ولا تنفرد الطريقة بنفسها السابق عن الشريعة أصلا ولا تنفرد الحقيقة
بكونها ثمرة الطريقة التي لا تنفرد عن الشريعة فالشريعة أصل والطريقة فرع
والحقيقة ثمرة الفرع فإذا انعدم الأصل انعدم الفرع والثمره وإذا انعدم الفرع انعدمت الثمرة
ولا يلزم من انعدام الفرع انعدام الأصل فن ادعى الطريقة ولاشريعة عنده كذبه ومن ادعى
الحقيقة ولا طريقة عنده بالمعنى السابق كذبه أيضا ومن ادعى الحقيقة وهو متصف بالطريقة
حسن ظنك به وصدقه لان من أجزاء الطريقة التباعد عن الكذب وقد فرضنا انه متصف
بالطريقة فظهر لك بما تقدم مكررا فيه الكلام لاجل الافهام ان الطريقة عند السادة الصوفية
هي العمل بشريعة خيرا البرية وظهر أيضا انها عمل بعلم أو تقول انها علم وعمل وقد تحصل الثمرة
وهي الحقيقة وقد لا تحصل لان تلك هبات من الله بمنحه من يشاء ويختص برحمته من يشاء
وسلك هذا السبيل الصحابة والتابعون الا من شذ ثم تفرقت وتشعبت الشعوب وظهرت البدع
ودعا كل ذي بدعة الى بدعته وكاد الامر أن يتلاشى فقيض الله رجالا للدين فدبوا عنه
بالسنان فنهزم من جمع الحديث وسموا بالمحدثين ومنهم من تصدى لجمع الاحكام وأخذها من
أدلتها وسموا بالفقهاء ومنهم من تصدى لجمع العقائد السنية والذب عنها بردا لشبه الواردة عليها
وسموا بالمسالكين ومنهم من تصدى لجمع الرقائق كحاسبة النفس في الأخذ والترك المشار اليه
بخبير حاسبوا أنفسهم قبل أن تحاسبوا وعلم الأخلاق وسموا بالصوفية وكل على خير رضى الله
تعالى عنهم فكل فريق منهم قام بواجب عليه فأداه فنطلب من الله تعالى أن يجازيهم عنا وعن
المسلمين خيرا فالشريعة واحدة والطريقة واحدة والحقيقة كذلك فلا تعدد في الماهيات الثلاث
وانما التعدد جاء باعتبار أخذ الآخذين من الشريعة وعمل العاملين بالطريقة فكل من عمل
عملا استند في عمله الى فرع من فروع الشريعة المعمول بها فهو على حق بقطع النظر عن كونه

ماليكاً أو شافعيًا أو خلوتياً أو قادرياً ومن وجدناه متلبساً بشئٍ إلا أصله في الشريعة ولم يكن عليه سلف الأمة فيجب علينا أن نعتقد أنه مبتدع وأنه كذاب ولولا نسب إلى أشهر مشاهير السادة الصوفية لأن حاله الذي هو عليه يكذب مقاله الذي يدعيه وتأتي أن شاء الله جملة صالحة نافعة بأذن الله لمن اتصف وأذن عن عند قول الناظم يصحب شيخاً عارف المسالك وبعد ترجمته ذكر ما يجب على كل مسلم ارتكب ذنباً أو ذنباً فقال (وتوبة) يأتي نفسه برها بدأ بها لأنها أول مراتب الكمال حيث الله سبحانه وتعالى عباده عليها على طريق العموم بقوله وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون فدل ذلك على عظم قدرها وقال بعضهم لأن يصحح الله لك مقام التوبة خير لك من أن يطلعك على علم الغيب ويفقدك إياها وتكون التوبة (من كل ذنب) صغيراً كان أو كبيراً وقيل الصغائر لا تحتاج للتوبة لأنها تكفر باجتناب الكبائر وقوله (يحترم) معناه يذنب ولما كان ربهما يتوهم طلب التوبة على التراخي أخبر بانها (نجب فوراً) بلا تراخي على كل من تلبس بمخالفة كفر كانت أو معصية غير الكفر كان المرتكب طاهراً أو عبداً ذكرنا أن أئمتنا والى ذلك أشار بقوله (مطلقاً) وأشار إلى نفسه التوبة بقوله (وهي) أي التوبة أي معظم أركانها (الندم) على ما صدر منه (بشرط الإقلاع) أن كان متلبساً بالذنب كالسارق فان توبته من المكس لا تعتبر إلا بترك تعاطيه (و) شرط (نفي الإصرار) على معاودة الذنب (وليتلاف مكنتنا) حال كونه (ذا استغفار) أي توبة أي ويشترط تلافيه ما يمكن تلافيه من الذنوب بأن يرد المظالم لأربابها ونحو ذلك وقيل إن التوبة من غير المظالم لا تتوقف على رد المظالم واختلاف فيمن أذنب وتاب ثم رجع للذنب ثانياً أنتقض توبته الأولى أم لا الراجح لا تنتقض واختلاف أيضاً في صحة التوبة من بعض الذنوب الراجح الصحة ويجب عليه التوبة في الباقي والراجح أيضاً أن التوبة لا تتوقف على رد المظالم والمظالم ذنب مستقل تجب التوبة منه بردها لأربابها ولما ورد الأمر بتقوى الله تعالى وورد الثناء على المتقين في القرآن فسر الناظم التقوى عرفاً فقال (وحاصل التقوى) أي التعريف المبين لعهدها شرعاً هو (اجتناب) لما نهى الله عنه (وامتنال) لما أمر الله تعالى به تجتنب المعاصي في ظاهر وتمتثل الأوامر (في ظاهره) تجتنب المعاصي في الباطن بأن لا تحقد على أحد ولا تحسد أحداً وتمتثل الأوامر في (باطن) بأن تنوى ما يحتاج إلى نية كالصلاة وتنوى نفع العباد إن قدرت وتحب لأخيك ما تحب لنفسك (بذا) أي بالاجتناب في الظاهر والباطن (تمال) وتتحقق (لجاءت الأقسام حقاً) لا شك فيه (أربعة) بضرب اثنين في اثنين (وهي) أي التقوى بتفسيرها

السابق (للسالك) أى المريد الطالب معرفة ربه (سبل) طرق جمع سبيل بمعنى طريق جمع للتعظيم (المنفعة) أى الاخرية أى ان التقوى بالمعنى السابق توصل السالك الى معرفة ربه وتبلغه الى حضرة قربه فـ يـ برحـ في تجارته ويسعد في دنياه وأخـراه بالتخلي عن الرذائل النفسانية والتخلي بالفضائل السكانية وهما حقيقة السلوك وكلاهما مسبوق بالتجلي الالهى المسمى فى اصطلاحهم بالوارد على القلب ونحو ذلك الوارد بالورد أى ما يرتبه المرء على نفسه من الوظائف الشرعية من صلاة أو ذكر ثم ينمو الوارد بالوارد نقل عن مطرف بن الشيخ يرثه قال صلاح قلبى بصلاح عملى وصلاح عملى بصلاح قلبى وقد جمع بعضهم للتقوى ثلاث عشرة خصلة لاولى المدحة والثناء قال الله تعالى وان تصبروا وتمتقوا فان ذلك من عزم الامور الثانية الحفظ والوقاية قال تعالى وان تصبروا وتمتقوا لا يضركم كيدهم شيئا الثالثة التأييد والنصر قال تعالى ان الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون الرابعة والخامسة النجاة من الشدائد والرزق الحلال قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ويرزقه من حيث لا يحتسب السادسة والسابعة اصلاح العمل وغفران الذنوب قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم الثامنة محبة الله تعالى قال الله تعالى ان الله يحب المتقين التاسعة الاكرام والاعزاز قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقوا ثم العاشرة التيسير فى الامور قال الله تعالى ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا الحادية عشرة البشارة بكل خير فى الدنيا والآخرة قال تعالى الذين آمنوا وكانوا يتقون لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة الثانية عشرة النجاة من النار قال الله تعالى ثم ننجي الذين اتقوا (١) وكانوا يتقون الثالثة عشرة الخلود فى الجنة قال تعالى أعدت للمتقين فظهر لك ان سعادة الدارين منطوية فى التقوى فطوبى لمن وفقه الله لذلك ويكفى التقوى شرفا قوله تعالى ولقد صطينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله ومن المقرر ان الاحكام قسمان أوامر ونواهي والنواهي أشد على النفس لان فى تركها تعذيبا لها بفارقة ما أناس به فلذا لا نجد من يتباعد عن المنهيات الا المخاضين الصديقين وأما الاوامر فبفعلها كثير من الناس وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال خلق الله للنار سبعة أبواب وخلق لابن آدم سبعة جوارح ففتى أطاع الله بحارحة من تلك الجوارح السبعة غلق عنه بابا من تلك الابواب ومتى عصى الله بحارحة من تلك الجوارح السبعة استوجب الدخول من باب من تلك الابواب والجوارح السبعة هى السمع والبصر واللسان واليدان والرجلان والبطن والفرج واللسان سلطنة على بقية الجوارح لورود

انها تناشده الله كل صباح الاستقامة تقول له ان استقامت استقمنا وان اعوججت اعوججنا
والسلطان على الكل القلب لقوله عليه الصلاة والسلام ألا وان في الجسد مضغة اذا صلحت
صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب ولما قدم تفسير التقوى ركان فيه
اجلا لشرع الآن في بيان ما أجمله فقال (يغض عينه عن المحارم) لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا
من أبصارهم الآية فيحرم النظر للاجنبات بقصد الالتئاذ وللصبيان غير أصحاب المحرمات بشهوة
أيضا ويحرم الاختلاء بالمرء من القطن أجمعوا على حرمة النظر الى غير الملتحى لقصد الالتئاذ
بالنظر اليه وامتناع حاسة البصر بمحاسنه وقال العلامة النووي الشافعي يحرم النظر بشهوة
وغيرها وفي المواق لا يلزم غير الملتحى التنقب وينهى عن الزينة لانهما تشبه بالنساء وتعمد للفساد
وقال الخرشي في شأن الخلوة بالمرء ان مع المرأة شيطانا ومع الامرء شيطانين وأما الاختلاء
بالاجنبات فلا خلاف فيه بين العلماء فلا يجوز بوجه ولا بحال لانهن حبايل الشيطان وفي
البيخاري من حديث سلمان ما تركت بعدى فتنة أضر على الرجال من النساء ولا يجوز النظر لما
يكبره ماله كنه أن ينظر فيه كالكتاب والامتعة ولا يجوز النظر الى ما حرم الشارع تعاطيه كالات
الدهور ويحرم التطلع على عورات الناس (يكف سمعه عن المأثم) المأثم جمع مأثم بمعنى ذنب
أى لا يصنى الى ما في سماعه ذنب (كغيبية) هي ذكر كأكاك بما يكبره ولو كان فيه محضوره وفي حال
غيابه كان ما اغتبطه به في ذاته أو في لباسه أو في حرفته أو بنيه أو آبائه وان لم يكن ما قلته فيه فهو
البهت وهو أشد من الغيبة وتحريمها بالكتاب والسنة والاجماع والمتكلم والسامع في الائم سواء
واستثنى من ذلك العلماء أمورا انظرها (نعيمة) وهي نقل الكلام بين اثنين على وجه الافساد
وورد لا يدخل الجنة قتات أى تمام فيجب عليك أن لا تسمع كلام من ينم اليك ويحبب عليك أن
تكذبه لا بعد أن تثبت ويطلب منك أن تنهاه عن ذلك وأن تبغضه في الله لان الله يبغض النمام
ويطلب أن لا تتجسس على ما نقل اليك لانه من التجسس المنهى عنه وأن لا تعاتب المنقول عنه
ولا تخبر أحدا بقوله لانه نعيمة وقالوا ان من نم اليك نم عليك والغيبة والنعيمة مما عمت بهما البلوى
بل لا يطيب مجلس من المجالس خلا عن أحدهما ان الله وانا اليه راجعون (زور) وهي الشهادة
بغير علم ولو وافقت في الواقع قاله الابي أى لا تسمع قول من شهد بما لم يعلم وهو حرام بالاجماع
ويكفي في قبحه ان الله سبحانه قرن شهادته في القرآن بالشرك فقال سبحانه اجتنبوا الرجس
من الاوثان واجتنبوا قول الزور وفي الحديث الشريف من شهد زورا علق من لسانه يوم القيامة
وهي من الكبائر ففي الصحيحين عن أبي بكرة رضى الله عنه ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ثلاثا

الاشراك بالله وعقوق الوالدين ألا وشهادة الزور أو قول الزور قال أبو بكره وكان متكأ فجلس
 فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت اه قال العلامة القرطبي في توجيه كونه من الكبائر لانه
 يتوصل بها الى اتلاف النفس والمال وتحريم الحلال وعكسه وليس بعد الشرك يعني وقتل
 النفس أعظم منها وكيف سمعه عن استماع (كذب) الكذب هو الاخبار عن الشيء بغير
 ما هو عليه وهو محرم باجماع قال الله تعالى ثم نبهنا فنجعل لعنة الله على الكاذبين وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا أؤتمن خان وقال
 عليه السلام وإياكم والكذب فإنه يهدي الى الفجور والفجور يهدي الى النار رواهما البخاري
 وفي شرح الوغاسية أعظم الكذب الكذب عليه صلى الله عليه وسلم بتمام أو غيره لقوله عليه
 الصلاة والسلام من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار اه ثم يليه الكذب التضيق حق
 المسلمين وإذا ثبتهم كالكذب في ثمن ساعة لياً خذ فوق معتادها ثم الكذب على الزمان بأن يقول
 رأيت في منامى كذا وكذا وهو لم ير شيئاً لقوله عليه الصلاة والسلام من تحلم بما لم يره كف أن
 يعقد يوم القيامة بين شعبتين وليس بعاقب والمنجى عند الله تعالى أن لا يجبر الا عن علم وكلام
 الاجنبية لاشي في سماعه اذا خلعت غرض فاسد لجواز مبايعتهم قال العلامة ميارة والمالهي
 الملهمية عاطف الها على ما يجب كف السمع عنه قال محشيه العلامة ابن حمدون التقييد بالملهمية تبع
 فيه صاحب الرسالة وفيه نظر الى قوله كافي التوضيح فاعترضه الشيخ المهدي مفتي قاس صاحب
 التأليف العديدة في حاشيته على هذا الكتاب بقوله وقول المحشي أما المالهي الملهمية وهي العود
 وجميع ذوات الاوتار فحرام في الاعراس وغيرها كافي باب الشهادات من التوضيح نقلا عن
 المازري ونحوه لابن عرفة الى قوله ولم أر من صرح بالخلاف في ذلك من المالكية الا من عبر
 بالكراهة في كراء المعازف ومن عبر في العود والرباب بالكراهة كابن المواز وابن عبد الحكم
 وقدير يدون بالكراهة التحريم كافي التوضيح اه غير صحيح بل استماع العود ونحوه من ذوات
 الاوتار في العرس ونحوه مكروه فقط لاحرام وهو من الشهرة بمكان الى آخر ما كتب وتورك
 على المحشي في عدة مواضع يظهر فيها انه مصيب وفي أثناء ما كتبه استأنس بكلام ابن اب
 الندى لا يسمعه على اطلاقه ذواب واطلق عنان قلمه وتساهل فيقال له القول ما قاله المحشي
 وقولك عن الصحة عاطل يشهد الصحة قول المحشي قول العلامة المطلق بلانزع أبو العباس
 القرطبي وأما المزامير والاوتار والكوبة فلا يختلف في تحريم سماعها ولم أسمع عن أحد
 ممن يعتبر قوله من السلف وأئمة الخلف انه يبيح ذلك وكيف لا يحرم شعار أهل الخور والفسوق

ومهيح الشهوات والفساد والمجون وما كان كذلك لم يشك أحد في تحريمه وتفسيق قاعله وتأثيره اه فانظر يا من أراد التثبت في أمر دينه والعمل بسنة نبيه صلى الله عليه وسلم كتاب العلامة ابن حجر الهيتمي المسمى بكف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع تعرض فيه لرسالة أبي المواهب الشاذلي ونقضها عروة عروة وانظر أيضا رسالة العلامة البلاق المالكي المسماة بالسيف اليماني لمن قال بحل سماع الآلة والاغاني أو ألسن القاتل للفتى المتساهل ولولا خوف الاطالة لنقضت كلامه قولة وقولة وكف (لسانه) عن الغيبة والنميمة وشهادة الزور والكذب (أخرى بترك ما جلب) أى كف اللسان عن ترك ما جلبناه وذكرناه لك من الغيبة وما بعدها أخرى وأولى في الوجوب لان المتكلم بالباطل يضر نفسه والسامع منه والسامع يضر نفسه فقط (يحفظ بطنه من) أكل (الحرام) كالغصوب والمسروق ومال اليتيم والربا وما يأخذه عن التمكن وخط الرمل وكسب المداخين والمكس (يترك) تناول (ما شبه باهتمام) أى يترك ما لم يقم دليل على حليته ولا على منعه أو ما اختلف العلماء في حله ومنعه تاركاً لذلك بعزم ونية صادقة (يحفظ فرجه) حفظاً منيها بحيث لا يضعه في دبر أصلاً ولا في قبل الا في قبل زوجة أو سرية ملكها صحيح وما يملك الآن من الاناث أو الذكور فهو على غير الوجه الشرعى لعدم وجود سبب الملك انظر ابن فرحون في تبصرته فعلى المتدين أن لا يملك أنثى ولا ذكراً (ويتقى) يخاف ويراقب (الشهيد) أى الشاهد العالم بكل ما يريد (في البطش) باليد (والسعي) بالرجل (المنوع بريد) فعله أى يجب على المكلف أن يراقب المطلع عليه الذى لا يخفى عليه من أموره شىء عند ارادة البطش باليد أو السعي لما منع الله تعالى عليه كان يديه لتناول شىء لا يحل له تناوله أو يسعى برجله لشىء لا يحل له السعى اليه كالسعى لحضور مجالس اللهو (ويوقف) وجوباً القدوم على (الامور) التى يريد فعلها (حتى يعلمها) الا ان كان أهلاً لذلك أو بمراجعة كتب الفقهاء ان كان أهلاً لفهم كلامهم وعنده المام بمعرفة ما يصح العمل به وما لا يجوز العمل به أو بسؤال أهل الدين من العلماء واذ اعلم (ما) أى الحكم الذى (الله فيهن) أى الامور (به) أى الحكم (قد حكما) وبين على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم فليقدم على فعله ان وجد في الأمر أو الامور الاذن وليترك القدوم على فعلها ان وجد النهى عن فعلها وكلام الناظم يشير الى ما أجمع عليه العلماء وان لم يصح حديثاً وهو لا يحل لاحد أن يقدم على أمر حتى يعلم حكم الله فيه فن أراد البيع أو التجارة أو المقارضة وجب عليه تعلم أحكامها ولو ارجأ قبل الشروع في شىء منها وما أشكل عليه بعد الشروع لا يتناوله حتى يعلم حكم الله فيه وليس بالازم ان يعلم جميع أحكام البيع

أو الاجارة ونحوهم مما يحتاج المكلف الى تناوله وانما اللازم معرفة الاحكام ولو بوجه اجمالي كما
تقدم ويسأل عما بهم عليه حكمه بعد الشروع ان لم يكن أهلا لاستفادة الحكم بنفسه وقد كان
سيدنا عمر يضرب بالدرة من وجدته يبيع ولا يعلم حكم البيع وكان على ذلك النسق مالك فكان
يا أمير المدينة بان يعرض عليه الباعة وتعرض عليه بالفعل فمن وجدته عالما باحكام ما يتناوله
أبقاه ومن وجدته جاهلا منعه ويقول اذهب وتعلم لئلا نؤكلنا الربا فانظر وقتنا الآن وابك على أهله
(يظهر) المريد بيت الاسرار وخزينة الانوار ومحل الحكمة ومركز المعارف وهو (القلب
من) كل وصف ينافي حلول الاسرار والانوار والحكمة والمعارف في مقرها والوصاف التي تنافي
ما تقدم كثيرة أنها باعضهم الى المائتين وذكر الناطم منها ثلاثة أولها (الرياء) التي ياشتق من الرؤية
براءته خصال الخير ومرجعها الى ست الاولى تتعلق بالبدن كاظهار النحول والصفرة ليظن
به السهر والصوم واظهار شعث رأسه ليظهر انه لشدة استغراقه في الدين لم يلتفت لنفسه الثانية
الهيئة كاطراق الرأس في المشي وابقاء أثر السجود على الجبهة وتغميض العينين ليظن انه في
الوجود والمكاشفة والتفكير في مصنوعات الله جل شأنه الثالثة الثياب كلبس الصوف والثوب
الخشن وترك الثوب مخرقا وسخا ليظن انه مستغرق عن الفراغ له الرابعة القول كرياء أهل
الوعظ والتذكير بحسن الالفاظ وتسجيعها والنطق بالحكمة والاخبار بكلام السلف مع ترفيق
الصوت واظهار الحزن مع الخلو عن الصدق والاخلاص في الباطن ليظن به ذلك ومثل ذلك
المبادرة لتصحيح حديث أو تسقيمه ليظن به كثرة الاطلاع الخامسة العمل كتطويل القيام
في الصلاة وتطويل الركوع والسجود وقلة الالتفات بفعل ذلك أمام الناس السادسة تمكثيره
التلامذة والاصحاب والمشايع ليظن به انه لقي شيوفا كثيرة والرياء وهو عدم اخلاص العمل لله
تعالى حرام بالكتاب والسنة والاجماع لقوله تعالى فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون
الذين هم يراؤون وقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فلا خلاص ضد الرياء
فلا يجتمعان البتة ولقوله صلى الله عليه وسلم في الصحيح يقول الله تعالى أنا أغني الاغنياء عن
الشرك من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه اه وعلامة الرياء الكسل وتقليل
العمل وحيدا والفساد وتمكثير العمل بين الناس والزيادة في العمل اذا لقي ثناء من الناس ونقصانه
اذا لم يجد ذلك وانظر بقية ما يتعلق بهذا الداء العضال في كتب أبي حامد الغزالي ونحوه (و) يظهر
القلب من (حسد) لآخيه المسلم الحسد هو تمنى زوال نعمة أخيك المؤمن سواء أردت انتقلها
اليك أم لا وهو حرام بالكتاب والسنة والاجماع لقوله تعالى أم يحسدون الناس على ما آتاهم

الله من فضله لقوله صلى الله عليه وسلم الحسدياً كل الحسنات كمثل أن كل النار الحطب رواه أبو داود وابن ماجه قال بعض الافاضل وفي الحسد آفتان دينية ودنيوية أما الدينية فلا ان الحاسد متسخط لقضاء الله تعالى كاره نعمته التي قسمها بين عباده وعدله الذي أقامه في ملكه بحقي حكمته وذلك تحفة لما هو عين الصواب واساءة على رب الارباب ولهذا المعنى أشار من قال

ألا قل لمن ظل لي حاسدا * أندرى على من أسأت الادب
أسأت على الله في حكمه * لانك لم ترض لي ما وهب
خازاك عني بان زادني * وسد عليك وجوه الطالب

وأما الدنيوية فلان الحاسد مهما تجددت النعمة على المحسود ازداد غمّه وحزنه وربما كان في ذلك حتف أنفه وأصل الحسد بالنسبة للمال خوف الفقر الذي هو من سوء الظن بالله وطول الامل في حسد الناس على شراء الرخيص والبيع بالغالى وعلى مشاركتهم له في حرقته وأما معنى مثل نعمة أخيك فهذه غبطة وان عبر عنها بلفظ الحسد في الحديث مجازاً قال صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق ورجل آتاه الله علماً فهو يعمل به ويعلمه الناس اه وتسمى زوال نعمة أهل المعاصي من حيث انهم يستعينون بها على المعاصي لاثم فيه لا من حيث انها نعمة ويظهر المرء بقلبه رضاه به من (عجب) وهو استعظام يحصل للشخص بسبب عمل أو عصبية وما أشبه ذلك والر كون الى ذلك بدون نسبة ذلك الى الله تعالى وهو محرم كتاباً وسنة وجماعاً قال الله تعالى ويوم نحسبكم كثيرتمكم الآية ذكر الله تعالى ذلك في معرض الانكار عليهم وقال صلى الله عليه وسلم ثلاث مهلكات شح مطاع وهو متبوع وعجب المرء بنفسه قال بعض الافاضل وله آفات مع الله ومع عباده فأفاته مع الله هو ان المحب بنفسه ينسى ذنوبه ولا يرى عيوبه وما يتذكر منها يستغفره ويظن انها تغفر له وأنه عند الله بمكان فلا يجتهد في تلافئها فياً من مكر الله وعذابه ويستعظم العبادة اذا صدرت منه وعن على الله بفعله ويرى أن له عند الله حقاً بسبب ما ولد له قال في الحسبكم رب معصية أو تركت ذلك لا وافقاً خيراً من طاعة أو تركت عزاً واستكباراً وآفاته مع العباد هو انه يتولد منه الكبر ومن الكبر الآفات الكثيرة وسبب العجب جهل المرء بمقدار نفسه ولوعلم قدرها وقيمتها الحقيقية ذلك والعاقول يرى ان ما وصل اليه من نعمة العلم والمال والجاه من الله تعالى لا يملك هو منه شيئاً فينتد لوجهه لا لعجابه وانظر تمام دوائه في كتب الاحاديث وكتب السادة الصوفية (و) يظهر المرء بد بيت الاسرار من (كل داء) معنوى وضرره أعظم من الداء الحسى كالجنام فضرر الاول يعود على

الدين وضرر الثاني على البدن وذلك كالـكبر والكبر والعظمة محبوبان للنفوس قل من يسلم من بلائهما الا من أدركته عناية المولى سبحانه وتعالى والمتصف بواحد منهما متعرض لمقتته تعالى ففي الصحيح العظمة ردأتى والكبر ياء ازارى من نازعنى فى واحد منهما قصمته ولا أبلى ولا شك ان العاقل اذا تدبر فى أطواره لا يجد محلا للتكبر على أحد لمساواة غيره فيها فأوله نطفة وغيره كذلك وآخره جيفة وغيره كذلك وما بينهما حامل للعدرة وغيره كذلك وقد توعـد الله تعالى المتكبرين بالصرف عما فيه نجاتهم وبالطبع على قلوبهم فلانعى بعد خير أبدا قال الله تعالى ساحرف عن آياتى الذين يتكبرون فى الارض بغير الحق وقال تعالى يطبع الله على كل قلب متكبر جبار اه وكيف يرى نفسه أفضل من غيره وهو لا يدري خاتمة أجله ولقد أحسن من قال ولا ترين فى الارض دونك مؤمنا * ولا كافرا حتى تغيب فى القبر

و يطهر المر يد قلبه من الغل والحقد وهما اخفاء العدو فى القاب حتى يجد فرصة ويطهر قلبه من البغى والغضب اغبر الله تعالى فالبغى الاستطالة على الناس والتعدى وحرمتهم ما علومة قال الله تعالى يا أيها الناس انما بغيتكم على أنفسكم وعن ابن عباس رضى الله عنهما لو بنى جبل على جبل لذلك البانى والله درمن قال

يا صاحب البنى ان البنى مصرعة * فاربع خفير فعال المرء أعدله

فلو بنى جبل يوما على جبل * لا ندك منه أعاليه وأسفله

وأما الغضب لله فمدوح شرعا وقد كان صلى الله عليه وسلم لا ينتقم لنفسه ما لم تنتهك حرمت الله فإذا انتهك شئ منها كان أشد الناس غضبا لله و يطهر قلبه من الغش كخلط اللبن بالماء والحناء بورق السدر والجيد بالردى وفى الحديث الشريف من غشنا فليس منا ويطهر قلبه من السمعة وهو أن يخبر بأفعاله أو يفعل لمسمع به الناس وفى الحديث من سمع سمع الله به يوم القيامة ويطهر قلبه من البخل كانت العرب تستعقبه فى الجاهلية فأرذل أوصاف الرجال البخل وسببه خوف الفقر ويتولد عنه الحسد والشح على النفس والاهل والغضب والتعدى ويطهر قلبه من الاعراض عن الخلق استكبارا أى بحيث يرى انه أكبر من أن يجرى عليه مثل ما يجرى على غيره ويطهر قلبه من الخوض فيما لا يعنى لانه يقسى القاب وينسى ذكر الرب وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال فان كان مما لا يجوز كغيبه فالنهي للتحريم والا فالكرهية ويطهر قلبه من الطمع وخوف الفقر وسببهما الغفلة عن الله تعالى لانه لا أحد غير الله تعالى يملك ضرا ولا نفعا أو يستطيع جلب منفعة أو دفع مضرة الا أن يجرى الله تعالى على يده شيئا قال الله

نعالي ان الله هو الرزاق وما من دابة في الارض الا على الله رزقها وفي الحديث الصحيح اذا وقعت النطفة في الرحم نادى الملك أي رب أذكر أو أنثى أشقى أو سعيد فالرزق وما الاجل في يكتب في بطن أمه وفي الحديث الشريف يا بس الغنى عن كثرة العرض انما الغنى غنى النفس اه
ويطهر قلبه من سخط المقدور وهو الذي لا يوافق هو ي النفس والواجب على كل مكلف الرضا بالمقدور من خيرا وشرا وفي الحديث من سعادة ابن آدم رضاه بما قضى الله له ومن شقاوة ابن آدم سخطه بما قضى الله عليه ويطهر قلبه من البطور وهو الطغيان عند النعمة ويظهر المر يد قلبه من تعظيم الاغنياء لغناهم لانه تعظيم للدنيا التي حقر الله تعالى وفي الخبر من تواضع اغنى ذهب شطر دينه فان تواضع له لغناه ذهب دينه قال ابن عمر هذا للغنى الشاكر فما بالك اغبره ويطهر قلبه من الاستهزاء بالفقراء لفقرهم لانه ورد فيهم انهم أكثر أهل الجنة ويطهر قلبه من الفخر وهو المدح بالخصال كالافتخار ومنه الفخر بالنسب والتكبر به وهو جهل عظيم ولذا قيل
انن نخرت بأباء ذوى شرف * لقد صدقت ولكن بئسما ما ولدوا

ويطهر المر يد قلبه من الخيلاء وهو من الجائر في الحديث الشريف من تعظم في نفسه واختال في مشيه لقي الله وهو عليه غضبان وفيه أيضا لا ينظر الله ان جزازره خيلاء وفيه أيضا آفة العلم الخيلاء قال الامام الغزالي ما أعز على بساط الارض عالما يستحق أن يقال انه عالم ثم لا يحركه العلم وخيلاؤه فان وجد فهو صديق زمانه فلا ينبغي أن يفارق بل يكون النظر اليه عبادة فضلا عن الاستفادة من أنفاسه وأحواله ويطهر قلبه من التنافس في الدنيا والمباهاة وأما التنافس في أعمال الآخرة فطوب ويطهر قلبه من المداينة والمصانعة والنفاق وهو قول ما يرضى المقول له دون أن يعتقد القائل أو يكون كذلك في الواقع ويطهر قلبه من حب المدح بما لم يفعله لو ورد ذم ذلك في القرآن ويطهر قلبه من الاشتغال بعيوب الناس عن عيوب نفسه لانه من الغيبة والمطالب أن يشتغل بعيوبه عن عيوب الناس ففي الحديث طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس وفي الحديث من تتبع عورة أخيه تتبع الله عورته ومن قول مالك رضي الله عنه أدر كننا ناسا لا عيوب لهم تكلموا في عيوب الناس خذت لهم عيوب ويطهر قلبه من نسيان النعمة أي الغفلة عن شكرها ومن لم يشكرها فقد تعرض لزوالها ويطهر قلبه من الحية أي الانفة والتعصب لغير الحق ويطهر قلبه من الرغبة ولرغبة لغير الله تعالى لان ذلك من ضعف الايمان اذ لا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع وفي القرآن العظيم وان بمسك الله بضر فلا كاشف له الا هو وان يردك بخير فلا راد لفضله قال العلامة ميارة وكلها حرام اجاعا أي كل ما تقدم له ذكره من

العيوب وقد ذكرت غالب مآذ كره ثم بعد الاتفاق على حرميتها وجوب تطهير القلب منها اختلفوا هل تجب معرفة حدودها وأسبابها وعلاجها أو يكون ذلك فرض عين وبذلك قال الامام أبو حامد الغزالي أو لا يجب ذلك بل اذ ارزق الانسان قلبا سليما من هذه الامراض المحرمة كفاه ولا يلزمه تعلم دوائها به قال غيره قال بعض الافاضل ومآله الغزالي هو المختار لان هذه الرذائل جبلية وقد لا يتفطن لحصولها فوجب البحث عن علاجها وقد قال الامام أبو الحسن الشاذلي من لم يتغافل في علمنا هذه امات مصر اعلى الكجائر وهو لا يشعرا به وبرشد لذلك حثهم على محبة الشيخ السالك كما يأتي للناظم (و) بعد ذكر بعض أمراض القلوب أراد أن يذكرك عن مذهبنا ذلك بقوله (اعلم) وتيقن (بأن أصل ذي الآفات) أي الامراض الباطنية (حب الرياسة) بنيل جاهها وهو المدح وانتشار الهيبة والتعظيم وبذيل ما لها والتنعيم بلذاتها وشهواتها أي حب الدنيا وما فيها (وطرح الآتي) لان من أحب الدنيا وشغف بحبها بحيث لا يتوجه لغيرها فقد طرح الآتي وهو الآخرة ولم يعمل عملها وأما من أحب الدنيا حبلا لا يمنعها من أداء حقوق الآخرة مما أوجب الله عليه وترك ما نهى عنه فلا ذم في ذلك أصل او ورد في ذم القسم الاول باعتباره ما تضمنه من التوبيخ قوله تعالى كلاب نجسون العاجلة وتذرون الآخرة وقوله بل تؤثرن الحياة الدنيا والآخرة خير وأبقى واستبدل الناظم على قوله السابق بما اختلف في كونه حديثا أو حكمة من حكمه غيره صلى الله عليه وسلم وهو حب الدنيا رأس كل خطيئة وعبر عن الدنيا بالعاجلة في قوله (رأس الخطايا) أي معظمها أو كبرها (وهو حب العاجلة) وبعد بيانه الخطايا وبيان رأسها وأنت محتاج الى ازاحتها عن نفسك أرشدك الى السبب الوحيد في دفعها عنك وغيرها واعمها واسطة وسبب ظاهر بقوله (ليس الدوا) من هذه الخطايا والامراض الباطنية (الافى الاضطرار) والاتجاه له سبحانه وتعالى وبيان ذلك انك تجزم جزما لا يطرق ساحته وهم بأنك لا تتخلص من هذه الامراض ونحوها الا بالله سبحانه وتعالى ثم تلتمس جنى اليه الاتجاء الحقيقي كالتجاء من انكسرت به المركب وبقي على لوحة من ألواحها على ظهر البحر فاذا صدقت في الاتجاء اليه وهو أعلم به أنفذك انقاذ الغريق المشرف على الهلاك ولما جرت عادة الله سبحانه في انقاذ المرضى على أيدي الحكماء بالادوية التي ألهمهم اياها وهو سبحانه وتعالى خالق الداء وخالق لكل داء ودواء الموت اذا دنا الاجل وهذا في الامراض الظاهرة ظاهرة لا نزاع فيه وأما في الامراض الباطنية التي لا تعالج بدواء مجموع من عقاقير مثلا وذلك كالعكبر والحجب فظاهر أيضا عند أربابه فلا بد للمريض بهذه الادواء من حكيم آخذ عن حكيم وهكذا الى المنبع الاصلى باقى نفسه اليه مسالما أمره اليه بحيث

لا يخالفه في أمر ولا نهى لأن أمر الحكيم الذي نفعه أو نهيه لا يخرج عن أمر ونهى الشارع فغايتته
 أنه اطاع على ما لم تطاع عليه فيلزمك اتباعه كما سمعت ومن كان بهذا الوصف من أنه تحقق بالحكمة
 التي يداوى بها أمراض المرضى عزى الآن وقبل الآن بكثير ومدعية تكذبه المشاهدة واخبار
 الموثوق بكلامهم كما سبى سرد عليك فليكون الأمراض المتقدمة لا ينجع فيها حكيم العيون
 والاضراس مثلاً نهىك على حكيمها فقال (يصحب) من أراد خلاص مهجته مما يعوقه عن
 الوصول الى مرضا فز به ونيل هباته (شيخا عارف المسالك) الموصلة الى الله تعالى لكونه سلكها
 صحبة عارف بها وهكذا الى النبي صلى الله عليه وسلم (يقبه) لكي يقبه ويخلصه (في) سلوكك
 (طريقه) من (المهالك) الجاذبة له والممانعة له عن الوصول الى المقام الرفع والاصل في هذا
 الاتباع قوله تعالى واتبع سبيلى من أناب الى قال الجامع بين الحقيقة والشرعية الامام سيدي
 أحمد زروق الانابة لا تكون الا بعلم واضح وعمل صحيح وحال ثابت لا ينقضه كتاب ولا سنة ولذلك
 ما ذكر في أوصاف الشيخ الذي ينتفع بصحبته ويطلب متابعته وأنا في بعد أوصائه بأوصاف من
 يجب البعد عنه ونؤخر الكلام على ما عليه من ينسبون للطريقة في زماننا هذا وأنت أيها الناظر
 ان كنت ذاقهم مصيب تميز بنفسك السليم من السقيم والسامين من الغث والحق من الباطل
 ولا تنخدع بعد وضوح الحجة للذئاب المختفين في الثياب وانصح نفسك ولا تغشها وكن على حذر
 منهم * أوصاف الشيخ الذي يطلب اتباعه هي أن يكون عارفاً كاملاً قد سلك طريق الحق
 ووصل الى حضرة فتنور وصار ذا بصيرة وهمة عالية سامية لا تعاق له بغير الله ولا اعتماد له على
 ما سواه مصون السر عن الالتفات الى الخلق مرفوع الهممة عن تأملهم اكتفاء بالحق متحققاً
 بالحقيقة في جميع الأحوال متوسماً بالشرعية في الأقوال والأفعال لا يلجج الا بذكر به مع مصاحبة
 السنة لأفعاله والعناية بالبنية لأحواله والأذن له في تربية الخلق من شيخ كامل ذي بصيرة نافذة
 قال بعض الأفاضل واعلم أنه لا يصلح للإرشاد الا من كان على علم يهدي به العباد فإذا مرض مرید
 بسبب شبهة في علم التوحيد داوَاهُ ونجبر في مسألة من مسائل الفقه أفتاه مع فناعة تورثه الغنى عن
 الناس وخوف يحجزه عن المعاصي والادناس ولازمة للعمل بالكتاب والسنة فن اجتمعت فيه
 هذه المزايا كتبت به على المرید المنة ومن هذا القليل قول من قال وأحسن في المقال

إذا لم يكن في الشيخ خمس فوائد * والا فدجال يقود الى الجهل
 بصير بأحكام الشريعة عارف * ويبحث في علم الحقيقة عن أصل
 يبادر للوراد بالبشر والقرى * وينحضع للسكينة في القول والفعل

فهذا هو الشيخ المعظم قدره * جدير بتميز الحرام من الحلال
وقال سيدي علي الخواص لا يكون الرجل عندنا من أهل الطريق حتى يكون عالماً بالشريعة
المطهرة مجتهداً ومفصلاً ماناسخها ومنسوخها خاصها وعامها ومن جهل حكماً واحداً منها سقط عن
درجة الرجال قال له سيدي عبد الوهاب الشعراني ياسيدي ان غالب مسلكي هذا الزمان على هذا
ساقطون عن درجة الرجال فقال نعم ان هؤلاء يبرشدون الناس الى بعض أمور دينهم وأما المسلك
فهو من لو ان فرد في جميع الوجود لكان في الناس كلهم من العلم في سائر ما يطلبونه اه وقال الامام
الجنيد لا يستحق الرجل أن يكون شيخاً حتى يأخذ حظه من كل علم شرعي وأن يتورع عن جميع
المحارم وأن يزهدي في الدنيا وأن لا يشرع في مداواة غيره الا بعد فراغه من مداواة نفسه ثم قال وياك
ومتابعة من لم يكن على هذه الاوصاف فانه من جنود الشيطان واعتبر أقواله وأفعاله وأحواله وزنها
بميزان الشريعة والطريقة فان رأيت شيئاً مخالفاً لهما فرده فان كان صاحب حال صحيح ورددته فما
عليك من رده بحكم الشرع ولا تتخذ به شيئاً ومراشداً وفيما ذكر كفاية ومن نتائج صحبة الشيخ
السالك ما يحصى لمريده من انه (يذكر الله) أي يكون سبباً قويافاً ذكر المريد به (إذا
راه) أي رأى الشيخ لما عليه من المهابة التي ألبسه الله اياها ويشهد لذكره النظم ما أخرجه
الحاكم عن أنس رضي الله عنه أفضلكم الدين إذا رؤا ذكر الله تعالى لرؤيتهم (و) من ثمرة
صحبة هذا الشيخ السالك أيضاً أنه (يوصل العبد الى مولاه) بسبب ما يربيه من عيوب نفسه
ونفسه بالهرب من غير الله الى الله تعالى فلا يرى لنفسه ولا لمخلوق نفعاً ولا ضرراً ولا يركن لمخلوق
في دفع أو جلب بل يرى جميع الانقلابات والتصرفات في الحركات والسكنات لله تعالى وهذا معنى
الوصول الى الله تعالى ففائدة الشيخ مع المر يدهي اظهار العيوب القاطعة عن الله تعالى للربيد
في شخصها له ويريه دواءها ولا يتم هذا الامع مر يدهي اتي مقاليد نفسه لشيخه وألزم نفسه
أن لا يكتفم خاطراً ما عن شيخه وما اذا كتمه ولو خاطراً واحداً فلا يفتفع بشيخه البتة كما نصوا
عليه (يحاسب) من أراد الوصول الى ربه (النفس) أي نفسه (على الانفاس) بأن
يشخصها أمامه ويتحاور معها صاحبها ويشتري عليها طاعة ربه ويعظها بأن يقول لها مالي بضاعة
للاخرة الا العمر فان فني رأس المال ووقع اليأس من التجارة وطلب الربح وهذا اليوم
الجديد قد أمهاني الله فيه فياك اياك أن تضيعه فيما لا يرضى ربك ويراقبها بعده هذه الموعظة
سائر يومه خوف أن تخوص فيما لا يعني فانها جبارة اذا تركت طغت واذا جرت انزجرت فاذا
أرى الى فراشه ليلاً تذكر ماضيه منه يومه فان رأى خيراً جدد الله تعالى وان رأى خلاف ذلك تاب

واستغفر الله تعالى قال الامام أبو حامد الغزالي وكما ان العبد يكون له وقت أول النهار يشارط فيه نفسه على سبيل التوصية بالحق فكذلك ينبغي أن تكون له في آخر النهار ساعة يطالب فيها النفس ويحاسبها على جميع حركاتها وسكناتها كما يفعل التاجر مع الشراكاء في آخر كل سنة أو شهر أو جمعة أو يوم حرصا على الدنيا القانية ليختبر رأس المال والربح فان وجد فضلا استوفاه وشكره وان وجد خسرانا طالبه بضمائه وكلفه تداركه في المستقبل فكذلك رأس مال العبد في دينه الفرائض وربحه النوافل والفضائل وخسره المعاصي وموسمه هذه التجارة جملة النهار وعامله نفسه الامارة بالسوء فيحاسبها على الفرائض فاذا أداها على وجهها شكر الله عليه وأورغها في مثلها وان فوتها من أصلها طالبها بالقضاء وان أداها ناقصة كلفها الجبران بالنوافل وان ارتكبت معصية اشتغل بعقابها وتعذيبها ومعاتبتها ولا يهملها الثلاث استأنس بفعل المعاصي ويعسر عليه فطامها (وزن) المريد (الخطر) أي ما يخطر بباله من فعل أو ترك (بالقسطاس) الميزان والمراد به هنا الشرع أي ويعرض المريد ما يريد فعله أو تركه على الاحكام الشرعية بنفسه أو بسؤال أهل المعرفة فان وجد فيه الاذن من الشارع فعليه وان وجد النهي عنه ترك وهذا مساو لقوله

ويوقف الامور حتى يعلم ما الله فيه من به قد حكما

وهذا البيت توطية لقوله (ويحفظ) المريد (المفروض) بادائه على الوجه الذي أمر به الشارع والمفروض بالنسبة لتجارة الآخرة (رأس المال) فلا يتحقق ربح بدون رأس مال (والنفل ربحه يوالى) أي ويحافظ على النفل أي الزيادة على المفروض من كل مفروض فالزائد على فرض الصلاة صلاة نفل والزائد على الزكاة صدقة نفل وهكذا في غيره من وفقه الله تعالى أن يتنفل من نوع كل مفروض لان النفل بالنسبة لتجارة الآخرة ربح ففي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم مخبرا عن المولى تبارك وتعالى ومات قرب الى عبدى بشيء أحب الى مما افترضت عليه ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها وان سألنى لا عطينه وان تعاذنى لا عيذنه اه ومفهوم كلام الناظم في قوله يصبح شيئا الخ ان غدا لا يصح لا يصح ولا تلقى اليه المقاليد وهو كذلك لما نصوا عليه هاك نصوصهم قال ابن جرير لا يصح بجانبه من لم يكن بالوصف الذى ذكره الشيخ وهجرته لسر يان دانه للصاحب ومشاركته له في سوء العواقب ومن هنا حذر الناصحون من الدخول في الطريق في هذا الزمان والاستئناس فيه الى أحد

عن يظن انه من أهل الشان لكثرة الغلط وفقد شيخ باقى المرء اليه قياده وبقته فيه قال الامام أبو حامد الغزالي اعلم ان متصوفة أهل هذا الزمان الامن عصمه الله تعالى اغتروا بالزنى والمنطق والهيئة من السماع والرقص والجلوس على السجادات مع اطراق الرأس وادخاله فى الجيب كالتمسك وتنفس الصعداء وخفت الصوت فى الحديث الى غير ذلك فظنوا بذلك انهم منهم فلم يتعبوا أنفسهم فى المجاهدة والريضة ومراقبة القلب ونظهير الباطن والظاهر من الآثام الخفية والجلية وكل ذلك من أوائل منازل المتصوفة ولوفرغوا من جميعها الممازله لم أن يعدوا أنفسهم من الصوفية كيف لم يحوموا حولها قط بل يتكالبون على الحرام والشبهات وأموال السلاطين ويتنافسون فى الفلس والرغيف والخبية ويتحاسدون على النقيب والقطمير ويمزق بعضهم أعراض بعض وليسوا من الرجال بل هم أعجم من الجحاز فى المعارف فاذا كشف عنهم الغطاء فوا فضيحة على رؤس الاشهاد اه اذا كان هذا الوصف وجودا فى زمان الغزالي فما بالك بزمننا ومن هذا القيل أعن من تزيى بالصوفية ولم يسر بسيرهم ما أشار اليه الامام المقدسى فى لامية مقدمته

على من هو متحقق بمقامهم بقوله

ذهب الرجال وحال دون مجالهم * زمر من الاوباش والاندال
 زعموا بانهم على آناهم * ساروا ولكن سيرة الباطل
 لبسوا الدلوقة مرقعا وتشقوا * كتمت شف الابطال والابدال
 قطعوا طريق السالكين وأظلموا * سبل الهدى بجهالة وضلال
 عمروا ظواهرهم بأثواب اتقى * وحشوا بواطنهم من الادغال
 ان قلت قال الله قال رسوله * همزوك همز المنكر المتغالى
 ويقول قلبى قال لى عن خاطرى * عن سر سرى عن صفا أحوالى
 عن حضرتى عن فكرتى عن خلوتى * عن جلوتى عن شاهد عن حالى
 عن صفو وفتى عن حقيقة حكمتى * عن ذات ذاتى عن صفات فعلى
 دعواه ان حقيقة ألفيتها * ألقاب زور افقت بمحال
 تركوا الشرائع والحقائق واقتدوا * بطرائق الجهال والاضلال
 جعلوا المرا فتحا والفاظ الخطا * شطحا وصا الواصولة الادلال
 وترصدوا حل الحرام تخادعا * كتمت خادع المتلصص المحتمل
 فاحذرهم واحفظ مودة سادة * قاموا بذكر الله فى الآصال

واستغفر الله تعالى قال الامام أبو حامد الغزالي وكما ان العبد يكون له وقت أول النهار يشارط فيه نفسه على سبيل التوصية بالحق فكذلك ينبغي أن تكون له في آخر النهار ساعة يطالب فيها النفس ويحاسبها على جميع حركاتها وسكناتها كما يفعل التاجر مع الشراكعة في آخر كل سنة أو شهر أو جمعة أو يوم حرصا على الدنيا القانية ليختبر رأس المال والربح فان وجد فضلا استوفاه وشكره وان وجد خسرانا طالبه بضمانه وكافه تداركة في المستقبل فكذلك رأس مال العبد في دينه الفرائض وربحه النوافل والفضائل وخسرانه المعاصي وموسم هذه التجارة جملة النهار وعامله نفسه الامارة بالسوء فيحاسبها على الفرائض فاذا أداها على وجهها شكر الله عاينها ورغبها في مثلها وان فوتها من أصلها طامها بالقضاء وان أداها ناقصة كافها الجبران بالنوافل وان ارتكبت معصية اشتغل بعقابها وتعذيبها ومعاتبتها ولا يملكها الثلاث استأنس بفعل المعاصي ويعسر عليه فطامها (وبزن) المريد (الخطر) أي ما يخطر بباله من فعل أو ترك (بالقسطاس) الميزان والمراد به هنا الشرع أي ويعرض المريد ما يريد فعله أو تركه على الاحكام الشرعية بنفسه أو بسؤال أهل المعرفة فان وجد فيه الاذن من الشارع فعليه وان وجد النهي عنه ترك وهذا مساو لقوله

ويوقف الامور حتى يعلم ما الله فيهن به قد حكى

وهذا البيت توطئة لقوله (ويحفظ) المريد (المفروض) بادائه على الوجه الذي أمر به الشارع والمفروض بالنسبة لتجارة الآخرة (رأس المال) فلا يتحقق ربح بدون رأس مال (والنفل ربحه بوالى) أي ويحافظ على النفل أي الزيادة على المفروض من كل مفروض فالزائد على فرض الصلاة صلاة نفل والزائد على الزكاة صدقة نفل وهكذا فينبغي لمن وفقه الله تعالى أن يتنفل من نوع كل مفروض لان النفل بالنسبة لتجارة الآخرة ربح في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم مخبر عن المولى تبارك وتعالى وما تقرب الى عبدى بشيء أحب الى مما افترضت عليه ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فاذا أحبه كنت سمعه الذى يسمع به وبصره الذى يبصر به ويده التى يبطش بها ورجله التى يمشى بها وان سألنى لأعطينه وان تعاذنى لأعيننه اه ومفهوم كلام الناظم في قوله يصحب شيخا الخ ان غير السالك لا يصحب ولا تلقى اليه المقاليد وهو كذلك لما نصوا عليه هاك نصوصهم قال ابن جرير نجب محبته من لم يكن بالوصف الذى ذكره الشيخ وهجرته لسريان دائه لاصحاب ومشاركته له في سوء العواقب ومن هنا حذر الناصحون من الدخول في الطريق في هذا الزمان والاستناد فيه الى أحد

التخلي عن صفات الفاسقين فالتخلي عن الصفات المذمومة والتحلي بالصفات الممدوحة شرعا
 هما حقيقة السلوك كما في ابن عباد وغيره والمقامات جمع مقام وهو الوصف ولا يسمى مقاما عند
 القوم الا اذا رسخ وقبل رسوخه يسمى حالا وضر بوا لذلك مثلا كصفرة الذهب والوجل فالاولى
 ثابتة والثانية نزول بزوال الخوف واليقين عبارة عن استقرار العلم بالله في القلب من يقن الماء في
 الجبل اذا سكن فيه ويتنوع الى ثلاثة أنواع علم يقين وعين يقين وحق يقين ونظروا لها بمن يقن
 بوجود البحر من غير رؤية ومن يقن بمشاهدة على بعد ومن يقن بانغماس فيه فمن رأى ليس
 كمن علم بغير رؤية ومن انغمس ليس كمن رآه على بعد وان اشترك الثلاثة في العلم به انظر استيفاء
 الكلام في كتب القوم وأبدل من مقامات اليقين قوله (خوف) وما بعده والمصنف رحمه الله
 تعالى لم يرتبها كما رتبها صاحب قوت القلوب فالمقامات تسعة وألها التوبة ثم الزهد ثم الصبر ثم الشكر
 ثم الرجاء ثم الخوف ثم التوكل ثم الرضا ثم المحبة وفي التنوير لا يصح واحدا من هذه المقامات الا
 باسقاط التدبير أما الخوف كما في الاحياء فهو عبارة عن تألم القلب واحتراقه بسبب توقع مكروه
 في المستقبل اهـ ويوجد هذا من علم وهو معرفة العبد بتقصيره في حقوق ربه وحال وهو ما ينشأ
 عن ذلك من تألم القلب واحتراقه بما يتوقعه في المستقبل وعمل وهو المبالغة في اجتناب المعاصي
 والسيئات لانه يكدر جميع الشهوات وبزعج القلب عن الركون الى الدنيا ويدعوه الى التجافي
 عن دار الغرور قال في الحكم لا يخرج الشهوة من القلب الا خوف مزعج أو شوق مقاق وقال
 أبو علي الدقاق رضى الله عنه صاحب الحزن يقطع من طريق الله عز وجل في شهر ما لا يقطع من
 فقد خزنه في سنين قال الله تعالى هدى ورجة للذين هم لهم برهبون وقال تعالى فلا تخافوهم
 وخافون ان كنتم مؤمنين فأمر بالخوف وأوجب به وشرطه في الايمان وقال تعالى وان خاف
 مقام ربه جنتان وقال تعالى سيد كرم يخشى فجعل تعالى فضائل الاذكار مخصوصة بالخائفين
 وقال تعالى وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى (رجا) هو
 المقام الثاني على ترتيب الناظم والرجاء هو الطمع فيما عند الله بشرط العمل في سبب الوصول اليه
 ولذا قال في الحكم الرجاء ما قارنه بعمل والا فأمنية قال الله تعالى والذين هاجروا جاهدوا في سبيل
 الله أولئك يرجون رحمة الله وذم سبحانه وتعالى أقواما عولوا على محض تشوف الثواب والفتح
 ظنا منهم ان ذلك هو الرجاء المأمور به فسماهم خلفا وخلف الردي عن الناس فقال تعالى خلف
 من بعدهم خلف ورتوا الكتاب بأخذون عرض هذا الذي ويقولون سيغفر لنا ويتحصل
 الرجاء من علم وهو ما وعد الله العاملين في الجنة وحال وهو ما ينشأ عنه من ارتياح القلب لذلك

وانتظاره وعمله وهو ما ينشأ عن هذه الحال من الاجتهاد في الطاعات وأفعال الخيرات لانها علامات وكل ميسر لما خلق لأجله قال بعض الفضلاء وان أردت أن تعرف مقامك عند الله فانظر فيما يقيمك ومن أحسن العمل الى الله أحسن الظن به والخوف في حال الصحة الذي لا يؤدي الى الاياس من رحمة الله هو المطلوب ليحمل على فعل الخير والرجاء في المرض هو المطلوب وهو حسن الظن بالله تعالى الحديث الامام مسلم عن سيدنا جابر لا يموتن أحد منكم الا وهو يحسن الظن بالله ثالث المقامات (شكر) الشكر كما سيدي أحمد زروق فرح القلب بالمنعم لأجل نعمته حتى يتعدى ذلك الى الجوارح فينطق اللسان بالثناء وتسبحوا الاعضاء بالاعمال وترك المخالفة اه وهو ينشأ عن علم وهو العلم بان المنعم عليك مع ضحكك والاستغناء عنك وعدم استحقاقك هو الله والوسائط انما هم مسخرون من جهته وبأنه تعالى عظم قدرك ونغم شأنك بان أكرمك وجعلك عبد الخضرته وجعل ما سواك عبيدا مسخرة وحال وهو ما يحصل من هذا العلم من الفرح والسرور بالمنعم وامتلاء القلب بصحبته وعمله وهو القيام بموجب الفرح الحاصل من معرفة المنعم فتحصل من كلام زروق ان الشكر فعل الطاعات لا مجرد اجتناب المعصية خلاف قول الجنيد الشكر أن لا يعصى الله بنعمته والشكر عندهم ينقسم الى ثلاثة أقسام شكر بالقلب وهو اعتقاد ان المنعم كلهم من الله تعالى قال الله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وشكر باللسان وهو الثناء على الله ومنه التحدث بالنعمة و اظهارها قال الله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ومنه شكر الوسائط بالثناء عليهم والدعاء لهم من لم يشكر الناس لم يشكر الله أشكر الناس لله أشكرهم للناس وشكر بسائر الجوارح وهو أن يعمل بها العمل الصالح قال الله تعالى اعملوا آل داود شكرا وسأل رجل أبا حازم فقال له ما شكر العينين فقال اذا رأيت بهما خيرا أعلنته واذا رأيت بهما شرا استرته قال فما شكر الاذنين قال اذا سمعت بهما خيرا وعيته واذا سمعت بهما شرا دفنته قال فما شكر اليدين قال لا تأخذ بهما ما ليس لك ولا تمنع بهما حق الله فيه ما قال فما شكر البطن قال أن يكون أسفله صبرا وأعلى له صبرا قال فما شكر الفرج قال كما قال الله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين قال فما شكر الرجلين قال ان رأيت شيئا غبطة استعملتهما عمله وان رأيت شيئا مقته كففتهم عن عمله وأنت شاكر لله اه (و) رابع المقامات (صبر) على ادعاءة أو على مصيبة أو على ترك شهوة معصية وأشقها على النفس الاخير وهو ثبات باعث الدين في مقابلة باعث الشهوة وهذا الثبات حال يثمره المعرفة بعداوة الشهوات ومضادتها لاسباب السعادة في الدنيا والآخرة واذا قر ذلك الثبات أثمر ترك الافعال المشتبهات فالصبر ينشأ عن

علم وحال وعمل وهو جماع كل فضيلة وملاك كل فائدة جليلة ذكره الله في خمسة وتسعين موضعاً من القرآن وكل حسنة لها أجر من عشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصبر فإنه لا يحصى أجره قال الله تعالى انما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب وقد ذكر الله تعالى للصابرين ثمانية أنواع من الكرامات ما تقدم والمحبة قال تعالى والله يحب الصابرين والغرفة قال تعالى يجزون الغرفة بما صبروا والبشارة والصلاة والرحمة والهداية قال تعالى وبشر الصابرين الذين اذا أصابتهم مصيبة قالوا انا لله وانا اليه راجعون أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون والنصر قال الله تعالى ان الله مع الصابرين وفي الحديث الشريف النصر مع الصبر والفرج مع الكرب والبصر مع العسر والصبر على المصيبة حبس النفس عند حادث المصيبة عن تعاطي أفعال وأقوال اختيارية مضادة للحقيقة والشرعية موافقة للجبلة والطبيعة ولا يتأتى ذلك على الوجه المطلوب الا لمن قوى يقينه وضعفت صفات نفسه وأما من كان في نهاية ضعف اليقين وقوة صفات النفس فلا يقدر على ذلك ولا يداوم عليه بل يسترسل على مقتضى طبعه بلارادع ولا مانع حتى ربما قارب الكفر والعياذ بالله تعالى وهو نسبة الله تعالى إلى الجور وتفاوت الناس بين هذين المعنيين تفاوتاً لا ينحصر كما يتفاوتون في اليقين فمن قوى يقينه جدد المجد لما أصابه من النقم المابل ربما استحلاه واستطابه وهذا من أعلى مقامات المحبة والرضا اهـ والصبر على الطاعة قال في الاحياء يحتاج اليه في أول العمل بتصحيح الاخلاص ودفع شوائب الرياء ومكائد الشيطان والنفس وغرورها وفي حالة العمل حتى يوقعه على شرطه مع حضور القلب ونفي الوسواس وبعد العمل بأن يصبر على كتمه وترك التظاهر به والنظر ليمخلص من السمعة والمحب فيتمكمل ثوابه انظر الاحياء ان كنت أهـ لاله خامس المقامات (توبة) هي الندم على ماضى من سبى الأفعال والاقوال والاعتقاد مع الاقلاع ونفي الاصرار على المعصية وتقدم الكلام عليها فأرجع اليه سادس المقامات (زهـد) الزهد كما في الحكم هو حسن الاعمال نتائج حسن الاحوال وحسن الاحوال من التحقيق في مقامات الابدال فالعلم بحقارة الدنيا بالنسبة لما عند الله تعالى المشار اليه بقوله تعالى قل متاع الدنيا قليل والآخرة خير لمن اتقى وسرعة تضيقها وفنائها المشار اليه بقوله تعالى ما عندكم ينفذ اذا تقررت في القلب وباشروا بدهاءه أتمر حال وهي الرغبة عن الدنيا وبرودها من القلب وهذه الحال ثمر عمل وهو الاشتغال بما يرضى الله تعالى وتجذب ما لا يرضيه من أشغال الدنيا والخوض فيها والتعلق بها ولله هـ مراتب ثلاث ترك المنهيات وهو زهد العوام وترك فضول الحلال وهو زهد الخواص وترك ما يشغل القلب عن الله وهو زهد العارفين والزهد مطلقاً نتائج

سامية حققنا الله به سبع المقامات (توكل) على الله تعالى في جميع أموره الدنيوية والأخروية
ومراتبه ثلاث كما في نفسه - يران جزى الأولى أن يعتمد على مولاه كما يعتمد الإنسان على وكيله
المأمون عنده الذي لا يشك في قيامه بمصالحه والنصيحة له الثانية أن يكون العبد معر به كالطفل
مع أمه فإنه لا يعرف سواه ولا يلجأ إلا إليها الثالثة أن يكون العبد معر به كملت بين يدي
الغاسل يقلبه كيف أراد لا يكون له حركة ولا تدبير قد أسلم اليه نفسه بالكلية فصاحب الدرجة الأولى
عنده حظ من النظر لنفسه بخلاف صاحب الثانية وصاحب الثانية له حظ من الاختيار بخلاف
صاحب الثالثة ثامن المقامات (رضا) بما قسم الله له وقدره عليه من خير أو شر الرضا يختلف
فيه هل هو من المقامات التي للإنسان فيها كسب وهو نهاية التوكل وبه قال أهل خراسان أو هو
من الأحوال التي تلي في القلب ليس للإنسان فيها كسب وعليه العراقيون وجع بعضهم بين
الفرقين فقال بداية الرضا مكتسبة للعبد وهي من المقامات ونهايته من جلة الأحوال وليست
بمكتسبة قال بعض العارفين في معنى الرضا هو عدم الاعتراض على تقدير الله تعالى وقال أبو علي
الدقاق رحمه الله تعالى ليس الرضا أن لا تحس بالبلاء إنما الرضا أن لا تعترض على الحكم والقضاء
وفي الأحياء الرضا هو طيب النفس لقضاء الله تعالى وينشأ عن علم وهو أن لا فاعل إلا الله وأن كل
شيء بقدره ولا يقع في ملكه إلا ما يريد وهذا العلم ثمر حال وهو انشراح القلب وانفساحه بالتسليم
والتفويض للولي في قضائه وله نتائج عظيمة حققنا الله به التاسع من المقامات (محبة) لله بامتثال
أوامره واجتناب نواهيه ورسول الله بالعمل بما جاء به صلى الله عليه وسلم وللاؤلياء والعلماء
بتعظيمهم وبالأخذ عنهم واتباعهم فيما يوافق الشرع وعرف المحبة سيدي أحمد زروق فقال هي
أخذ جمال المحبوب بحبة القلب حتى يتعدى ذلك إلى الجوارح فتكون في طوع المحبوب كما قيل
أبت المحبة أن تستعمل محبا لغير محبوبه ولا يجد مساعدا سوى المحبوب ومتى وقع الالتفات نقص
الحب على قدره اه قال ابن جزى في تفسيره محبة لله إذا لم تكن من القلب ظهرت آثارها على
الجوارح والجسد في طاعته والنشاط في خدمته والحرص على مرضاته والتلذذ بمناجاته والرضا
بقضائه والشوق إلى لقائه والانس بذكره والاستيحاء من غيره والفرار من الناس والانفراد
في الخلوات وخروج الدنيا من القلب ومحبة كل ما يحب الله وكل من يحبه الله وإيثار الله على كل
ماسواه ولقد أحسن من قال

تعصى الإله وأنت تظهر حبه * هذا محال في القياس بدعي
لو كان حبك صادقا لاطعته * أن المحب لمن يحب مطيع

انظر استيعاب الكلام على هذه المقامات وعلى ان المحبة لله هي أتم المقامات في كتب الذين نور الله تعالى بصائرهم باتباعهم للشر بعة المطهرة تستفد من ذلك ان شاء الله تعالى وعطف على قوله ويتحلى بمقامات اليقين بخذف العاطف قوله (يصدق) المرید (شاهده) اى المحيط به علما لا يخفى عليه سبحانه وتعالى من حر كاته وسكناته شىء (فى المعاملة) التى كافه بها فيأتى بها على الوجه الذى أمر به تعالى مخلصا لله لا لربا ولا اسمعة ولا لغرض مما قال الله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ألا لله الدين الخالص وفى الحديث الشريف انما الاعمال بالنيات وفى الحكم الاعمال صور قائمة وأرواحها وجود سرائر الاخلاص فيها وللإخلاص مراتب انظرها فى كتب القوم (يرضى بما قدره الاله) من أمر محبوب أو قدره عليه من أمر غير ملائم للنفس وتقدم الكلام على الرضا وذكر نتيجة التخلي عن الرذائل ظاهرا وباطنا والتخلي بالفضائل ظاهرا وباطنا بقوله (يصير عند ذلك) الاشارة راجعة الى قوله وتوبة من كل ذنب يجزى الى هنا (عارفا به) ومن عرف ربه بالوصف الذى ينبغى له فقد حاز الملك الارفع والعز الذى لا عز فوقه والرتبة التى لا أعلى منها الخلق قال ابن أدهم والله لو علم الملوك ما نحن عليه لجالدونا عليه بالسيوف وقال مالك بن دينار رحمه الله تعالى خرج الناس من الدنيا ولم يذوقوا أطيب شىء فيها قيل له وما هو قال المعرفة وللمعرفة بالله خصوصيات كثيرة اقتصر الناظم على اثنتين منها الاولى الحرية من رقية الاغيار واليهما أشار بقوله (حر او غيره) تعالى (خلا من قلبه) واصحابها فى راحة أبدية وعز دائم لان العارف لما تحققت عبوديته لمولاه ولم يسترق قلبه شىء سواه تحرر من رق الآثار وفنى عن سائر الاغيار ورأى بعين العيان صدق قول من قال كان الله ولا شىء معه وهو الآن على ما عليه كان فصرف همه عن كل شىء سوى الله تعالى فقام به مولاه فيما يحتاج اليه لان من كان لله كان الله فلا يفوته شىء الثانية محبة الله لهم بمعنى رضاه عنهم واقباله عليهم وكشف الحجب عن قلوبهم حتى صار علمهم به تعالى ضروريا وصار التوحيد معنى فى نفوسهم لا يغفلون عنه ولا يأنسون بغيره ولا يأتون الا اليه واليهما أشار الناظم بقوله (خبه الاله) أى رضى عنه (واصفاه) اختاره (الحضرة القدوس) قال الشيخ زروق وحضرة القدوس هي دائرة الولاية ومحل التقديس أى التنزيه المطلق حيث ينزه العبد ربه أتم التنزيه بأن يعظمه عن أن يغفل عنه أو ينساه أو يعصيه فيكون ذلك تنزيها للعبد بحفظه عن المعاصي والغفلات والشهوات وتلك الحضرة القدسية هي محل التحف العلمية والكرامات الجلية السنية اه (و) معنى (اجتباها) اختياره ويشهد لما قال الناظم الحديث القدسى ولا يزال عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فيكون تقربه

بالنوافل سببا لصفاء باطنه وارتفاع الحجاب عن قلبه وحصوله في درجة القرب من ربه وكل ذلك
 فعل الله ولطف به فهو في معنى حبه له قال امام الصوفية الجنيد ما أخذنا التصوف عن القليل
 والقال والمراء والجدال وانما أخذناه عن الجوع والسهر وملازمة الاعمال اه اذا تدبرت جميع
 ما تقدم من كلام السادة الصوفية تجدهم يحرضون على التمسك بحبل الشريعة وينصحون
 اخوانهم بالجد والاجتهاد في التمسك بها وبأمر ونهيهم بالاخلاص في عباداتهم لله تعالى ويرون أن
 من خالفها لا يعدونه منهم واذا اتبعت كتب المتقدمين وجدتها تورا يضيء بحيث تجزم جزما
 لا يشوبه شك أن صاحب هذا الكلام ملحوظ بعين العناية الربانية تجدهم يلحجون بذكر
 الشريعة ولا يرون أن خالفها فضلا واسما عندهم وان ظهرت على يديه خوارق للعادة قال العارف
 بالله تعالى أبو يزيد البسطامي لو نظرتم الى رجل أعطى من الكرامات حتى ترقى في الهواء فلا
 تغتروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الامر والنهي وحفظ الحدود وأداء الشريعة وذلك لان
 الكرامة ما كانت عوناً لصاحبها على ما يقر به لمولاه ويقوى يقينه ويمكنه من محبته ورضاه
 فاذا جرى الخارق للعادة على يد العبد ولم تشبه له الشريعة بالاستقامة فهو مذكور به مخدوع اه
 ومن كلام العارف بالله الشيخ سيدي عبد السلام الاسمر في وصيته الصغرى لخواصه وعليكم
 بتعلم العلم الواجب عليكم الذي يقر بكم من ربكم مثل التوحيد والآداب الشرعية وما تصححون
 عبادتكم به من الطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحج وعلم الاحكام لمن احتاج اليه منكم ولا
 تفعلوا فعلا حتى تعلموا حكم الله فيه فان لم تعرفوا فاسألوا العلماء التابعين سنة النبي صلى الله عليه
 وسلم وهم العاملون بعلمهم واياكم أن تسألوا الجهال وتفتقدوا بهم فتكونوا مثلهم وعليكم بصحبة
 أهل العلم ومن اجتمعهم والمتى معهم وزيارتهم والصدقة عليهم واعتقاد الخير فيهم فافهموا ثم قال
 أيضا رضي الله عنه محدرا لخواصه عمن لا يتبع الشرع واياكم والاستدراج واتباع نزغات الشيطان
 اللعين في اليقظة والمنام فانه يغري المؤمن بالاحلام الكاذبة والصادقة والتأثيرات وهي التي يقول
 لها العامة العربون ويعمل مكاشفات وقضاء حاجات وارتعاش في الاذكار وحضرات وعربونا
 في الناس وطيرانا في الهواء ومشيعا على الماء وصحبة الناس وغير ذلك فهذه كلها من علامات
 الاستدراج اذا وقعت من المغرور وهو الذي يكون منه كجاء على الدنيا انكسار السحاب على الجيفة
 تابعا لهوى نفسه مجاهر بالبدع المحرمة طائعا للناس لم يعبا بفرض ولا سنة ولا أدب فمن كان هكذا
 وظهرت منه العلامات المذكورة فانه مستدرج لا محالة وتلك العلامات المذكورة لا تكون ربانية
 الا اذا خرجت من رجل تابع للكتاب والسنة زاهد في الدنيا مستغرق أوقاته بالذكر والعبادة

بالشوق والوجد والمحبة قدم من قلوبهم وقلوبه غائب عن الخلق متعلق بالحق سبحانه وتعالى فن كان
هكذا وصدرت منه تلك العلامات فانهار بانيتها فافهموا فعلى ما قاله الشيخان من أن ما يصدر على
يد من لم يتمسك بالشرع استدرج ومكر به لا يتأتى تحسين الظن بمثل هؤلاء وتناولوا ما قاله بعضهم
الاعتقاد ولاية والاعتقاد جنابة بل بحسب الانكار عليهم وعلى الخاكهم قهرهم وزجرهم بما ينتهون
عنه ولا يسوغ لعالم عامل بعلمه أن يحسن لهم معصيتهم التي يتلبسون بها عند الحضرة على
دعواهم من الطبران والغيط والكوبة ونحوها مما حرمه الله على عباده ثم اعلم يا أخي ان السادة
الصوفية قد حو اطر يقهم وهذبوا وحسنوها بالشرعية ثم مضى زمنهم وخلف من بعدهم خلف
اكتسبوا الاسم والانتساب وتركوا العمل والمجاهدة لمخالفة النفس وانكبوا على شهواتهم وما
يوافق نفوسهم فاذا وجدوا قولا من أحد لا يوافق ما هم عليه تبحر جحوا بكامة من واجب قائلها أن
تخمد أنفاسه وهي نحن من أهل الباطن وأتم من أهل الظاهر وما الشرعية الا قشر للحقيقة
وأمثال هذا كثير منهم اتخذوا طريق القوم سبلها لنيل حظوظهم على اختلاف أنواعها تجد
الشيخ منهم لا يحسن اعتقاده في ربه فضلا عن حسن عبادته ثم أضافوا لطريق القوم أشياء
حرمها الشرع كالضرب بالسبابة والطار والغيط والكوبة المسماة في عرفنا بالدر بوكة
ويتواجدون عند سماع هذه الخبائث وشيوخهم جعلوا دافترا لاصحابهم من أخذ عنهم ليخلصوا
عليهم عوائد وهناك أشياء تصدر منهم يستقيم ذكرها وقد وقع الانكار منذ قرون على هؤلاء
الدجاجلة المنتسبين للأكابر كذباً وتوصلاً لكل أموال الناس بالباطل وقد قال في شأنهم العلامة
الصوفي سيدي عبد الرحمن الاخضرى الجزائرى من أهل القرن العاشر

تجاوز القوم حدود الدين * واشتغلوا بطاعة اللعين
وأولعوا بالالفك والتلبيس * وأعجبوا بشيخهم ابليس
يا صاح لا تعباً بهم - هؤلاء * ذوى الخنا والزور والاهواء
قد نبذوا شرعية الرسول * فالقوم قد حادوا عن السبيل
لقد رأينا فرقة ان ذكروا * تباعدوا وربما قد كفروا
وصنعوا في الذكر صنعا منكرا * حتما لجأهم جهادا أكبرا
خلوا من اسم الله حرف الهاء * فألحدوا في أعظم الاسماء
لقد أتوا والله شيئا ادا * نخر منه الشاخات هذا
ومن شروا لذكر أن لا يسقطا * بعض حروف الاسم أو يفرطا

في البعض من مناسك الشريعة * عمدا فذلك بدعة شنيعة
 والرقص والصراخ والتصفيق * عمدا بذكر الله لا يليق
 وإنما المطلوب في الاذكار * الذكر بالخشوع والوقار
 وغـير ذا حركة نفسـيه * الا مع الغلبة القوية
 فواجب تنزيه ذكر الله * على اللبيب الذاكر الاواه
 عن كل مانفعـله أهل البدع * ويقتدى بفعل أرباب الورع
 وقال بعض السادة المتبعة * في رجزه جوبه المبتدعة
 ويذكرون الله بالتغيير * وينهقون نهقة الحـبـير
 يحرفون كلمة التوحيد * بالمد والنقصان والترديد
 ولم يراعوا مخرج الحروف * وتركوا لذكرها المؤلف
 عن النبي للمصطفى التهامي * وآله وصحبه الاعلام
 وينبـحون النـبح كالـكلاب * طريقهم ليست على الصواب
 وليس فيهم من فتي مطيع * فلعنة الله على الجميع
 قد أحدثوا طريقة بدعية * وتركوا الطريقة الشرعية
 وأشرفوا على كهوف الكفر * وسـتـروا بدعتهم بالفقر
 وعكسوا حقائق الامور * ونصبوا حـبائل الفـجـور
 واتخذوا مشائخا جهالا * لم يعرفوا الحرام والحلالا
 حاشا بساط القدس والكمال * تقدمه حوافر الجهال
 فالجاهلون كالـحـبـير الموكفة * والعارفون سادة مشرفة
 لم يقتدوا بسيد الانام * بل خرجوا عن دارة الاسلام
 وهاجت الطائفة الدجالة * السالكون للطريق الباطلة
 وكثرت أهل الدعاوى الكاذبة * وصارت البدعة فيهم غالبة
 فالقوم اذ زاغوا أزاغ الله * قلوبهم فانسـلـخوا وتـاهـوا
 وجاء في الحديث عن خير الوري * ان يخرج الدجال أعنى الاكبرا
 حتى تقوم قبله دجالة * كل يلوذ بطريق باطلة
 وقال بعض السادة الصوفية * مقالة جلية صفيـة

إذا رأيت رجلا يطير * أو فوق ماء البحر قد يسير
ولم يقف عند حدود الشرع * فانه مستدرج وبدع
وارفضه انه الفتى الدجال * ليس له التحقيق والكمال
وفر منه انه شيطان * مخادع ملبس خواف
من لم يلج بالمنهج الحمدي * باء بسخط الله طول الامد
هيات أن يطمع في نيل الوفا * من حاد عن شرع النبي المصطفى
فانه هو السراج الانور * وباب حضرة الاله الاكبر
فكل من يرغب عن سنته * فليس عند الله من أمته
من حاد عن سنته فقد غوى * وفي غيابات الضلال قد هوى
والمصطفى خير وسيلة الى * الهنارب السموات العلا
صلى الله عليه ذو الجلال * ملاح برق في دجى الليالي

وقال في شأنهم الشيخ محمد العمرى

تمسك بحبل الشرع واضرب بسيفه * رموس المعاصى واتخذ منه جوشنا
وبادر الى انكار ما كان خارجا * عن الحق واحذر أن تكون مداهنا
ولا تجعل الذكر النفيس وسيلة * الى عرض الدنيا المعرض للفنا
ولا تجعل المقصود منه تكسبا * فتخط قدرا من علاك وتفتنا
ولا تتخذ الرياسة ساعيا * فتغضب مرهوبا وربا مهمنا
وتأتى ما تأتى رياء وسعة * وتتخذ النرك الخفى تدبنا
وايست بارخاء الشعور ولاية * اذا كان منك القلب أسود عاطنا
وايست باظهار التباله خدعة * اذا كان فيك الغش والمكر كامننا
وغير مفيد ابس تاج وخرقة * اذا كان ابليس بحسبك ساكنا

الى أن قال

فيا فقراء الوقت مالى أراكو * أتيتم أمورا لا تحل بشرعنا
فكم بدع أحدثتموها بجهلكم * وصرتم عليها عاكفين ليومنا
جعلتم طريق القوم رقصار صيحة * ومنكر أصوات بهيجها الغنا
وملء بطون من غنا لم يفد سوى * نجشكم يا قوم حول بيوتنا

وتحصيل أرزاق وضرب عوائد * على الناس تأباها عوائد ديننا
وحرقهم التهليل عن وضعه الذي * أنابا به التنزيل من عند ربنا
وطرقوا فيه طرائق لم يكن * عليها رسول الله والقوم قبلنا
أكان رسول الله يصحب منشدًا * ينادى بأعلى الصوت ليلا مدينا
فما زدتمو المردان الا تمردا * وما زدتمو الشبان الا تشيطنا
وما زدتمو الجهال الا جهالة * وبعدا عن الاخرى وقر بالي الدنا
فكن علما بالشرع واعمل به فن * أراد طريقا دون علم فقد جنى
ولا ينبغي للجاهل ان تصدر * ولا نشر أعلام الشريعة بيننا
ألم يعلموا أن الطريق كناية * عن العمل الجارى على وفق شرعنا

وقال العالم العامل الصوفى فى شأن من خرج عن أصل طريقة شيخه سيدى أحمد الصاوى الخلقى
عند شرح قول شيخه سيدى أحمد الدردير نفعا الله ببركاتهما فى صالواته وانشر طريقتهما فى سائر
البلاد (فائدة) وقال فى آخرها ولما كان بحر الشريعة واسع جدا تعدد طرق العاملين بها وكما
توصل للحقيقة حيث استوفى المريد الشروط والآداب والا كان كبحار الرحى غايته مبدؤه الى أن
قال وأما المتشبهون بلبس الخرق المنهكون فى الشهوات وأنواع الجهالات ولا يعرفون من
طريقة شيخهم الا اسمها وينكبون على الدنيا انكباب الاسد على الفريسة ويخترعون أمورا
لا تحل فى الشرع كالطبول والمزمار والكاكات خصوصاً فى مساجد الله ويكثرون من وقيد الزيت
والشموع ويزعمون انها طريقة الرحمن كلا والله بل طريقة الشيطان اهـ ويؤيد ما قاله الشيخ
من أن هاته الاشياء يحضرها الشيطان عند استعهاها ما قاله الولي الغوث سيدى عبد السلام
الاسمر فى وصيته الصغرى واياكم أن تفعلوا العرس بشىء من المحرمات مثل الغناء والغاريت
والصراخ والتصفيق والرقص والمزامير كالعود والباب والشبابة والفحل والكرة والطبل فهذه
كلها حرام فى العرس وغيره ولا تنصتوا اصوتها فانها من الشيطان اعنه الله وتجمع جنوده كما
يجمع المؤمن جماعة المسلمين للصلاة فافهموا وقال ايضا رحمه الله تعالى واياكم ومخاطبة فقراء هذا
الزمان الذين لا يرجعون لاصل ولا قاعدة والغالب عليهم الجهالة ولا يتبعون سننا ولا فرائض فان
مخاطبتكم لم نورث العلة والفساد اهـ وبعده هذا كله تجدهم طوائف مختلفة الالقب كل يرجح
ضلالته ويلزم غيره ولا يرضى أحدهم على أحديته حسدون على القليل والكثير يفسق بعضهم
بعضا ولقد أحسن العالم العلامة الشيخ سيدى أحمد الناصرى فى كتاب الاستقصا لخبار دول

المغرب الأقصى وأثبت بكلامه لا تطابق ما قاله على حالة الفقراء في زماننا قال رحمه الله تعالى ﴿تمة
 مهمة﴾ قد ظهر ببلاد المغرب وغيرهما منذ عصور متطاولة لاسيما في المائة المعاصرة وما بعدها بدرجة
 قبيحة وهي اجتماع طائفة من العامة على شيخ من الشيوخ الذين عاصروهم أو تقدموهم عن
 إشارتهم بالولاية والخصوصية ويخصونه بزيادة المحبة والتعظيم وتتمسكون بخدمة والتقرب اليه
 قدر ازائد على غيره من الشيوخ بحيث يرتسم في خيال جلهم ان كل المشايخ أو جلهم دونهم في
 المنزلة عند الله تعالى ويقولون نحن اتباع سيدي فلان وخدام الدار الفلانية لا يحولون ولا يزولون
 عن ذلك خلفا عن سلف وينادون باسمه ويستغيثون به ويفزعون في مهماتهم اليه معتقدين
 ان التقرب اليه نافع والانحراف عنه قدر شبر ضار مع ان النافع والضرار هو الله وحده واذا ذكر لهم
 شيخ آخر أودعوا اليه حصصا جر الوحش من غير تبصر في أحوالهم هل يستحق ذلك
 التعظيم أم لا فصار الامر عصبيا وصارت الامة بذلك طرائق قد دافني كل بلدا وقرية عدة وطاق
 وهذا لم يكن معروفا في سالف الامة الذين هم القدوة لمن بعدهم وغرض الشارع انما هو في الاجتماع
 وتعمد الالفة واتحاد الوجهة وقد قال الله تعالى لأهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الآية
 وقد قدم قوم افرقوا بينهم وكانوا شيئا وانما الشأن في أهل الخصوصية والدين عند العاقل المحاط
 لدينه كاسنان المشط يحبهم لله وفي الله ويستشفع بهم الى الله ويسأله تعالى أن يكرمهم بما أكرمهم
 به من الخير والهدى والدين وليحبهم حب التشرع لاحب التشيع ويتأدب معهم ولا يقدم على
 مفاضلتهم بالهوى والرجم بالغيب فان ذلك متوقف على الاطلاع على منزلتهم عند الله وذلك
 محجوب عنا واذا انزلت به حاجة فليفرغ في قضائها الى مولاه الذي خلقه ورزقه مستشفعا اليه
 بنبيه الذي هداه للايمان على يده ثم يخواص الامة الذين هم آباؤنا في الدين فان المطلوب من
 العبد أن يصرف وجهته وقصده في جميع أموره ويتعاقب فيها بالله بحيث لا يطلها الا منه ولا يعتمد
 فيها الا عليه قاطعا للنظر عن كل من سواه اللهم الاعلى سبيل التوسل والاستشفاع كما قلنا هذا
 هو التوحيد الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم واليه دعا وعليه قاتل وسواه شرك ومنازلة
 لما جاء به ان هذا هو القصص الحق وما من اله الا الله الآية ثم استرسل هؤلاء في ضلالهم حتى صارت
 كل طائفة تجتمع في أوقات معلومة في مكان مخصوص أو غيره على بدعتهم التي يسمونها الحضرة
 فاشتهت من طست وطار وطبل ومزمار وغناء ورقص وخبط بالرجل وخص وربما أضافوا
 الى ذلك نارا وغيرها يشعلونها على سبيل الكرامة بزعمهم ويستغفرون في ذلك الزمن
 الطويل حتى يمضي الوقت والوقتان من أوقات الصلاة وداعي الفلاح ينادى على رء وسهم وهم

في حبرتهم يعمهون لا يرفعون به رأسا ولا يرون بما هم فيه من الضلال بأسيعة قد دون ان ما هم
 فيه من أفضل القرب الى الله تعالى الله عن جهالتهم علوا كبيرا ولا تجدي هذه الجماع الشيطانية
 غالبا الا من بلغ الغاية في الجفاء والجهل بمن لا يحسن الفاتحة فضلا عن غيرها مع ترك الصلاة طول
 عمره أو من في معناه فما أوج هو لا الى محتسب يغير عليهم ما هم فيه من المنكر العظيم واللبس
 المقيم وأعظم من هذا كله انهم يفعلون تلك الحضرة في المساجد فانهم يتخذون الزاوية باسم الشيخ
 ويجعلونها مسجدا للصلاة بالمحراب والمنار وغير ذلك ثم يعمرونها بهذه البدعة الشنيعة فيمكروا بنا
 من عود ووراب ومن ما رعى أخش الهيئات في محارب الصلوات ومن بدعتهم الشنيعة محاسنهم
 أخضرحة الشيوخ لبيت الله الحرام من جعل الكسوة لها وتحديد الحرم على مسافة معلومة بحيث
 يكون من دخل تلك البقعة من أهل الجرائم آمنا وسوق الذبايح اليها على هيئة الهدايا واتخاذ
 الموسم كل عام وهذا أمثاله لم يشرع الا في حق الكعبة ثم تقع في ذلك الموسم ولا سيما مواسم
 البادية من المنكر والمفاسد العظام واختلاط الرجال بالنساء باديات متبرجات شأن أهل الاباحة
 وشأن قوم نوح في جاهليتهم ما نصم عنه الآذان ولا منكر ولا مغير للدين بل ولا لحسب فان الله
 وانا اليه راجعون على غفلة الدين وغفلة أهله عنه وبالله وبالمسلمين هو لا اله الا هو الرعاع الذين
 سلموا المروءة والحياء والغيرة والعقل والدين والانسانية جملة فليسوا في فطنة الشياطين ولا في
 سلامة صدور البهائم ولا في نخوة السباع فيغضبوا للدينهم ومروءتهم ومن جهال انهم الفظيعة
 جمعهم بين اسم الله تعالى واسم الولي في مقامات التعظيم كالقسم والاستعظام وغيرهما فاذا قسموا
 قالوا بحق الله وبحق سيدي فلان واذا عزموا على أحد قالوا دخلت عليك بالله وبسيدي فلان
 واذا عزموا على أحد من يعطينا على الله وعلى سيدي فلان فيعطون اسم العبد على اسم مولاه
 بالواو والمقتضية للتشريك والتسوية في مقام قد حظر الشارع أن يتجاوزوا فيه اسم الله الى غيره
 وهذا هو صريح الشرك ومن اخترع انهم تسميتهم لبدعتهم بالحضرة كما قلت أخذنا من اسم
 حضرة الله تعالى في اصطلاح الأئمة العارفين من الصوفية كأهل رسالة القشيري ومن في معناه
 فأوهم هؤلاء بهذه النسبة انهم يكونون في حالة اشتغالهم بتلك البدعة في حضرة الله تعالى ثم
 يذهبون فيسمون جنونهم وتخبطهم على تلك الطبول والمزامير بالحال أخذنا من الحال التي
 تعترى السالك الى الله تعالى في حال ترقيه في درجات المعرفة والوصول وهذا العمر الله من أقبح
 الضلالات وأشنع الجهالات الى غير هذا مما أغنى فيه العيان عن الخبر وعرفه الخاص والعام
 في حالة الورد والصدور لسنا نذكر على أولياء الله وأهل الخصوصية منهم أو على من يسلك سبيلهم

على الوجه المقرر في كتب الأئمة المقتدى بهم منهم وانما نشرح حال هؤلاء الجهلة الذين لم يأتوا
 الامر من بابيه ولا أخذوه عن أربابه وانما حالهم ما رأيت وما علمت وهذه نفقة مصدور صاحبها
 عند المنصف، مذور فسنأل الله العظيم المولى الكريم أن يحرك همته من له القدرة والتصرف
 الى جسم هذه الضلالات وقطعها عسى أن يرجئنا ربنا ويحبر كسرنا ويكتب عدونا اذا نحن
 راجعون ادبنا وسنة نبينا ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم واذا أراد الله بقوم سوءا
 فلا مرد له وما لهم من دونه من وال اه كلامه جازاه الله على دينه والمسلمين خيرا ولنقتصر في هذا
 الموضوع على كلامه وان كان عندى وفي علمى ما هو أعظم وبعد ما تقدم للنظام من الكلام على
 ما قصده من بيان ما يحتاج اليه في الدين نبيه على اتتمامه بقوله (ذا القدر) الذى ذكرته في
 حال كونه (نظما) منظوما (لايين) ويحيط ويستكمل ويأتى (بالغاية) المطبوعة من ذكر
 الواجب العيني كله بل انما ذكرت فيه البعض (و) ان لم تحط بالكل لكن (فى الذى ذكرته
 كفايه) لمن فهمه وعمل به وان احتاج الى غير ما فيه فليطلب غيره من المطولات ثم أخبر بعدد
 آياته بقوله (آياته أربعة عشر تصل مع ثلاثمائة) وما بعد هذا البيت زائد على العدد وقوله
 (عد الرسل) على قول والاحسن عدم حصرهم فى عدد معين لقوله سبحانه وتعالى منهم من
 قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك (سميته) أى هذا النظم (بالمرشد) الدال (المعين)
 (على) فهم الحكم (الضرورى) أى العبنى على كل مكلف وبين الضرورى بقوله (من علوم
 الدين) أعنى التوحيد والعبادات والاحسان فيها وتقدم ان مجموع الثلاثة يسمى ديننا ثم سأل
 من الله تعالى النفع بنظمه فقال (فأسأل النفع) أى الانتفاع (به) أى بهذا النظم نفعا
 مستمرا (على الدوام) وسؤال النفع به (من ربنا) لامن غيره لان الغير لا يملك لنفسه
 نفعا ولا ضرا ولما كان الواسطة فى نيل المأمولات دنيا وأخرى هو سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه
 وسلم استجاءه فى قبول دعائه به صلى الله عليه وسلم بقوله (بحجاء سيد الانام) عندك يا الله وقوله
 (قد انتهى) نأ كيد لقوله ذا القدر لانه دال على الانتهاء ولو لم يذكر هذا ولما كان الحمد لله والصلاة
 والسلام على رسول الله يطلب البدء بذلك والختم كذلك ختم الناظم نظمه بذلك فقال (والحمد
 لله العظيم) وفى ذلك اشارة الى قول أهل الجنة قال تعالى وآخردعواهم أن الحمد لله رب العالمين
 والعظيم الذى لا يناسبه أحد ولا يشابهه أحد فى صفات كماله وجلاله (صلى وسلم على) محمد
 (الهدى) لمن تبعه الى الصراط المستقيم (الكريم) شيئا وخلقنا ايضا هيه بشر فى ذلك
 قال الله تعالى وانك لعلى خاق عظيم وأنى المصنف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ابتداء

وانتهاء رجاء قبول ما بينهما نسأل الله تعالى أن يحقق آماله وآمالنا فيما وضعناه على نظمته المبارك
 بجاء من لولاه لم نخرج الدين من العدم وإني أحمد المولى العظيم الرب الكريم الذي أطلق يدي
 لكتب ما كتبته وأشكره على توفيقه إياي لذلك وإن كنت أعلم يقيناً أني لست أهلاً لذلك
 ونصلي ونسلم على صفوة العباد على الإطلاق المنقذ لنا من ظلمة الشرك والنفاق سيدنا ومولانا
 محمد صاحب البراق وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم على الإطلاق ونطلب من الله أن يجعل
 هذا الشرح مقبولاً لديه وأن يرحم والدينا ومشائخنا وأحبابنا ومن أحسن
 إلينا ومن أسأنا عليه أنه عفو كريم غفور رحيم ووافق كمال نوره
 يوم الثلاثاء الموافق لتسعة وعشرين من ربيع الأنور عام
 اثنين وثلاثين وثلاثمائة وألف من هجرة منبوع
 الأنوار صلى الله عليه وسلم ما أذهب
 الظلام ساطع الأنوار

(ن م)



تقريظ

وقد قرظه العلامة المحقق والفاضل المدقق وحيد عصره الشيخ عبد الفنى محمود شيخ معهد ثغر الاسكندرية الحالى فقال

الحمد لله الذى حفظ الشريعة الغراء فى صدور العلماء وصحف الفقهاء وفقه فى دينه من أراد به خيرا وأجزل له مثوبة وأجرا والصلاة والسلام على من أرقاه الله درجات السكال وأبان بلسانه العربى أنواع الحرام والحلال سيدنا محمد الذى بلغ الرسالة كما تحملها وفصلها للخليفة أى تفصيل وما أجمعها وعلى آله المتمسكين بأهدابه فى محاسن آدابه وعلى أصحابه الحافظين لشريعته من التغير والتبديل الناقلين لنا من أقواله وافعاله ما لا يقبل التحريف والتحويل وعلى من تبعهم من المجتهدين الذين تركوا سبيل الرشد وانحطوا للعقلين (أما بعد) فإن الكتاب الجليل والنظم البديع الجليل المسمى بالمرشد المعين على الضرورى من علوم الدين المحتوي على علم التوحيد الذى يخرج به المكلف من ربة التقليد وعلم التصوف الموصل للمريدن السالكين الى أعلى عليين وعلم الفقه على مذهب نجم السنة وامام الائمة الامام مالك السالك بتابية الى الجنة أوضح المسالك تأليف العالم العلامة والحبر الفهامة ابي محمد عبد الواحد بن عاشر رحمه الله وجعل الجنة مقبله ومثواه لما كان فريدا فى بابيه اماما فى محرابه يحتاج اليه كل امام ومأموم ويستضى بنبراسه فى دجي المنطوق والمفهوم اعتنى بشرحه جهابذة عظماء وأساتذة نبلاء من دأبهم تدوين ما عندهم من العلوم فى بطون الصحائف وتعميم المنفعة لعباد الله بنشر ما لديهم من

اللطائف تخليدا للنفع والأجر وتقربا الى الله سبحانه بهذا القدر وكان من بينهم
الامام الالمى والهمام اللوذعى المتوكل على مولاه الكافى يوسف الاشعرى المالكي
الخلوقى المعروف بالكافى فقد خدم هذا النظم الجليل الاثر بشرح لطيف مختصر
سماه النور المبين على المرشد المعين وقد سرحت النظر فى مواضع من هذا الشرح
المختصر فوجدته شرحا شافيا كافيا للمبتدئين وبمطالبتهم وافيا سارا بتحقيقه
ذوى الالباب سالكا بقارئيه سبيل الصواب وضعه مؤلفه على أسلوب جميل
سهل التناول والتحصيل مقتصرا فيه على حل اللفظ وبيان المعنى تاركا ما يطول
ذكره مما له تعلق بذلك المبنى أجزل الله له الثواب واخدم أفكاره الصواب
وباقه الطلاب ونفع به الطلاب وجعلنى وياه ممن ائتمر بالكتاب والسنة وانتهى
الى الخير والكمال انتهى
كتبه

عبد الغنى محمود المالكي
من علماء الجامع الازهر

فهرست

﴿ النور المبين على المرشد المعين للعلامة المحقق الشيخ محمد بن يوسف الكافي ﴾

صحيفة

- | | |
|----|--|
| ٢ | خطبة الكتاب وسبب تأليفه |
| ٥ | مقدمة كتاب الاعتقاد وتقسيم الحكم العقلي |
| ٨ | كتاب أم القواعد وعد العقائد الواجبة له تعالى والمستحيلة والجائزة |
| ١٣ | مطلب البراهين على ما يجب له تعالى وما يستحيل وما يجوز |
| ٢٠ | الكلام على ما يجب للرسول عليهم الصلاة والسلام وما يستحيل وما يجوز ودليل كل |
| ٢٤ | بيان استلزام كلمتي الشهادة لجميع العقائد |
| ٢٦ | فصل في تفسير الاسلام والايمان والاسلام الكامل من غيره وعد قواعد الاسلام |
| ٣٠ | مطلب مقام الاحسان |
| ٣١ | مقدمة من الاصول في تقسيم الحكم الشرعي الى خمسة أقسام وما يتعلق بذلك |
| ٣٢ | كتاب الطهارة وبيان ما تحصل به الطهارة |
| ٣٣ | بيان فرائض الوضوء |
| ٣٥ | بيان سننه |
| ٣٦ | بيان فضائله |
| ٣٧ | بيان مكروهاته وحكم العاجز عن اتصال أعضاء الوضوء بعضها ببعض |

- ٣٩ الكلام على تعداد فرائض الوضوء
- ٤٠ مطلب قضاء الحاجة وأدائها ووجوب الاستبراء
- ٤١ فصل في فرائض الغسل وسننه وفضائله
- ٤٤ مبحث الكلام على موجباته وممنوعاته
- ٤٦ فصل في التيمم وأحكامه وفرائضه وسننه ومندوباته ونواقضه
- ٤٩ كتاب الصلاة وبيان فرائضها
- ٥٣ مطلب شروط صحتها ووجوبها
- ٥٧ بيان سننها
- ٦٣ بيان مندوباتها
- ٦٧ بيان مكروهاتها
- ٦٨ فصل وخمس صلوات الخ وهو يحتوي على الصلاة على الميت وما يتعلق بها وعلى كنفه ودفنه وعلى صلاة الوتر والكسوف والخسوف والعيدين والاستسقاء والفجر وقضاء الفوائت والصلوات النافلة
- ٧٥ فصل في أحكام سجود السهو
- ٧٧ بيان مبطلات الصلاة
- ٨٥ فصل في أحكام الجمعة
- ٨٨ مطلب الكلام على صلاة الجماعة وما يتعلق بالامامة من شروط ومكروهات
- ٩٥ كتاب الزكاة وبيان شروطها وما تجب فيه وأنصبتها والقدر الواجب في كل
- ٩٩ مطلب زكاة عروض التجارة والدين
- ١٠٠ مطلب بيان أنصبة الانعام والقدر الواجب في كل
- ١٠٥ مطلب مصرف الزكاة

- ١٠٦ فصل في أحكام زكاة الفطر
- ١٠٧ كتاب الصيام وبيان فرائضه وشروطه وموانعه ومكروهاته وما يستتبعه من الأحكام
- ١١١ مطلب حكم ما يلزم فيه القضاء والكفارة وبيان أنواع الكفارة وحكم الإفطار في النفل
- ١١٤ كتاب الحج وذكر أركانه وواجباته وسننه ومندوباته ومكروهاته ومنوعاته
- ١١٦ بيان واجباته التي تنجز بالدم
- ١١٩ مطلب صفة الحج التي تطلب من المبدأ إلى المنتهى
- ١٢٩ مبحث بيان ممنوعات الاحرام وما يفسد منها الحج مما عداه وبيان ما يلزم على ذلك من فدية أو هدي
- ١٣٢ الكلام على سنة العمرة وما يتعلق بها من الاحرام وميثاقته الزماني والمكاني وأركانها وواجباتها ومنوعاتها وما يلزم على ذلك وما ينبغى فعله بعدها وحكم زيارة قبره عليه الصلاة والسلام
- ١٣٦ كتاب التصوف وبيان ما يجب على السالك وقطعة من منظومة الشيخ الاخضرى في ذمه لتصوفة العصر

يقول راجي غفران المساوي
رئيس لجنة التصحيح بدار احياء الكتب العربية
محمد الزهرى الغمراوى

نحمدك اللهم على بديع صنعك ومريع نفعك ونصلى ونسلم على
سيدنا محمد نبراس الوجود وشمس أفق الكرم والجود وعلى آله خير
آل وأصحابه ذوى الفضل والافضال * أما بعد * فقد تم بحمده
تعالى طبع كتاب النور المبين شرح منظومة ابن عاشر المسماة بالمرشد
المعين وهو كتاب حوى من الدرر أغلاها ومن الغرر أئمنها وأعلاها
كيف لا وهو لعلامة دهره وفريد أوانه وعصره العالم الفاضل البحر
الوافي الشيخ محمد بن يوسف المعروف بالكافي جزاه الله عن الأمة
كل خير وكفاه كل هم وضير

وكان تمام طبعه وحسن رونقه ووضعه بمطبعة دار احياء الكتب
العربية بمصر التي حازت من الشهرة ما يفوق الحصر في شهر جمادى
الاولى من شهور سنة ١٣٤١ هجرية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم
التحية

بيان ما فى النور المبين من الخطأ والصواب

صواب	خطأ	صحيفة سطر
الضررى	للضرورى	٥ ٦
الضررى	للضرورى	٦ ٦
شروط	شرط	١٤ ١٣
تأتى	يتأتى	١ ١٩
السقى	السفن	١٧ ٣٣
فأن بلغ ذلك تعين الخ	فان بلغ لعله ذلك تعين الخ	١٢ ٤١
المضفوران	المظفوران	٣ ٤٢
مضفورا	مظفورا	٤ ٤٢
ما يحتاجه	مالا يحتاجه	١٥ ٤٦
وتديره	وتدير	١ ٥٦
(أو) برؤية	أو برؤية	١٩ ٥٦
لرجل	رجل	٨ ٥٨
من تقدم	مما تقدم	١١ ٥٩
ولو قصر	ولو قصد	١٩ ٦٢
مندوبها	مندوبه	٧ ٦٣
(و) توسطها	(و) توسط	١١ ٦٦
أثنا	أثناء	٦ ٦٨
(و) تكره	وتكره	٢٠ ٩١
القورى	الغورى	١٩ ٩٤
قرآنا	قرانا	٢٣ ٩٥
وبسيلة	وبسيلة	٧ ٩٦

صواب	خطأ	صحيفة مطر
والكرم	والكرومات	٧ ٩٨
بان كان	وان كان	٨ ٩٨
بان صار	فان صار	٩ ٩٨
المدير	المدين	١٣ ٩٩
المدير	المدين	١٤ ٠٠
المدير	المدين	١٧ ٠٠
المدير	المدين	١٩ ٠٠
المدير	المدين	٢٣ ٠٠
المدير	المدين	٢٤ ٠٠
ويقسط	ويقسط	١٦ ١٠٣
كتسع	كتسعة	١٩ ١٠٢
قبيل	قليلا	١٣ ١٠٨
(قد ورد)	قد (ورد)	١٢ ١٠٩
وغالب	غالب	١٩ ١١٠
للضرورة	للضرورة	٧ ١١٣
اداءها	لادائها	١١ ١١٤
الميقات أو اذا أردت الخ	الميقات فأجابه بما هو في خبر الشرط أي اذا	١١ ١١٢
يحرم يحرم	يحرم يحرم	١٤ ١١٢
وميقات	ميقات	١٥ ١١٢
الا في اباحة	لا في اباحة	٢٢ ١١٣
بسمي	يسمي	١ ١٣٤
بالوقوف	بالوقوف	٧ ١٦٣
الجرات	الحجارات	٢٤ ١٢٨

صواب	خطأ	صفحة	سطر
ذلك ولا بد عجز	ذلك عجز ولا بد	١٢٩	١٩
البر	البرى	١٢٩	٢٦
بالافاضة	بالاضافة	١٣٢	٤
والتزم	والتزام	١٣٣	٣
(الجانب	(جانب	...	٠
اذا فكر	اذا ذكر	١٣٥	١٧
يزيدها	يزديها	...	٢٥
عليه ثم شرع	عليه شرع	١٣٦	٢
اتقوا الثالثة الخ	اتقوا (١) وكانوا يتقون الخ	١٣٧	١٧
وامتناع	وامتناع	١٤٠	٧
البولاق	البلاق	١٤٢	٤
(الرياء) الرياء	(الريا) الريا	١٤٣	٨
عن شاهدي	عن شاهد	١٥١	٢٠
أكل الحرام	حل الحرام	...	٢٥
واذا بدا ليل	واذا بدا الليل	١٥٢	٥
وبدعى	وبدع	١٦١	٢
صلى عليه الله	صلى الله عليه	...	١١
التبالة •	التبالة	...	٢٠
لم يحط	لم تحط	١٦٥	١٠
مشايخنا	مشائخنا	١٦٦	٦
بتابعيه	بتابعية	١٦٧	١٤
حضرة الشيخ محمد بن يوسف الخ	يوسف الخ	١٦٨	٢

اسم مکتبہ و مطبعہ فی الشرف

شرکہ

دار الحیاء الکتاب العربیہ

تأسست سنة ١٢٧٦ هـ — ١٨٦٠ م

یوجد فیها من جمیع المطبوعات

== مطبعتها ==

معدة لطبع ما یطلب منها

أصحابها

میسر البانی بحبی شرکاء

بمصر

بشارع خان جعفر بجوار سیدنا الحسین

